

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شَرَحَ

الْفَيْرَاتُ بِرَبِّ مَا لَيْسَ

فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ

المستقى

ارتحافٌ ذوياً الاستحقاقه ببيضٍ مراد المرادى
وزوايد أبي السعاه

تأليف

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي
ابن غازي العثماني المكنى بـ (١٠٩١ هـ)

دراسة وتحقيقه

حسين عبد المنعم بركات

الجزء الأول

مكتبة الرشيد
الرياض

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ش
الفتية ابن مالك
في النحو والصرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الشك

الفيترا بئ ما ليك

في النحو والصرف

المسقى

ارتحاف ذوي الاستحقاق بقبض مراد المرادي

وزواد أبي اسحاق

تأليف

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي

ابن غازي العثماني الكنايس (ت ٥٩٩هـ)

دراسة وتحقيق

حسين عبد المنعم بركات

ماجستير النحو والصرف
جامعة القاهرة - كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

الجزء الأول

مكتبة الرشد

الرياض

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٢٧١٢

فاكس ٤٥٧٣٣٨١

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٢٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣١٤

* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٢٩٦٠٠٩

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

لِقَائِكُمُ

•• إلى والدي ووالدتي اللذين تعبوا ليريحاني ،
وسهرا ليرعياتي ، أجزل الله لهما المثوية ، وأطال
بقاءهما ، ومدّ لي في عمريهما ، وجعل ذلك في ميزان
حسناتهما يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله
بقلب سليم .

•• إلى زوجتي .. لستة وفاء وعرفان ، وتحيّة إعزاز
وتقدير ...

•• إلى ابنتي عبد الله .. ودينا .. الشمعة التي
قضت لي الطريق ، أدام الله ضياءها ، وأنبت لها نباتاً
حسناً .

إليكم جميعاً

أهدى هذا العمل المتواضع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَقِيقَاتٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء
والمرسلين، أما بعد :

فقد ترك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك للغة العربية تراثاً
ضخماً، وثروة طائلة ، من المؤلفات النحوية التي عرفها العالمون والمتعلمون ،
وقدروها حقَّ قدرها ، وأقبلوا عليها فهماً واستيعاباً وشرحاً وتيسيراً حتى تكون
قريبة التناول ، دانية القطف .

وقد حظى بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة ، وتناولها كثير من العلماء بالشرح
والدراسة والتعليق .

وكانت الخلاصة الألفية أوفى هذه المؤلفات حظاً من عناية العلماء والمحققين ،
فقد ذكرتُ في فصل خاص بشروحها أن لها مائة وتسعة وعشرين شرحاً ، ما بين
مطبوع ومخطوط ومفقود ، وقد أعرب آياتها بعض العلماء ، ووضع لها آخرون
عدداً من الحواشي والتقريرات والتقييدات والتعليقات ، وحوّلها بعض آخر من نظم
إلى كلام متشور، وغير ذلك من ألوان الاهتمام والعناية ، وكان من هؤلاء
العلماء الذين شرحوها الإمامان المحققان ابن أم قاسم المرادي وأبو إسحاق
الشاطبي، فجاء العلامة ابن غازي ، وجمع بين هذين الشرحين مع زيادات
وفوائد في كتاب سماه : «تحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي
إسحاق» .

وقد ظلَّ هذا الكتاب حبساً في خزائن المخطوطات ، ينتظر من يخرج من
ظلماتها إلى عالم النور ؛ ليستفيد منه دارسو العربية في مجال الدرس النحوي ،
وكان لى شرف القيام بهذه المهمة العلمية ، وفي حقيقة الأمر لقد كنتُ أشعر برغبة
كبيرة وميل قوى إلى القيام بعمل ما في مجال التحقيق ، فأخذتُ أبحث وأنقب

حتى وُقِّتْ إلى العثور على هذا المخطوط ، وقد اُتدِيتُ إليه أثناء اطلاعى على
فهارس المخطوطات النحوية والصرفية بدار الكتب المصرية ، فقامت بتحقيقه وإنشاء
دراسة حوله ، راجياً أن أسهم بهذا الجهد المتواضع فى التعريف بهذا الكتاب الذى
شارك فى تأليفه أربع من جلة العلماء هم (ابن مالك - المرادى - الشاطبى - ابن
غازى) ، ولعلنى أكون قد وُقِّتْ فيما قصدت .

وتكمن أهمية الكتاب وأسباب اختياري له فى الآتى :

١ - أنه يتناول جميع الأبواب النحوية ابتداءً من الكلام وما يتألف منه ، وانتهاءً
بباب العدد وكنياته ، والحكاية إلى آخره ، كما يتناول جميع موضوعات علم
الصرف .

فهذا المخطوط قد تعرض لقضايا النحو والصرف جميعاً ، وذلك لأن مؤلفه قد
سار على ترتيب ابن مالك فى خلاصته ، فلم يحذف أو يُضَفْ ، أو يقدم ،
أو يؤخر .

٢ - كما أن الكتاب يمثل جزءاً من تراننا العزيز الذى يجب أن ننظر إليه بعين العناية
والرعاية ، فالتراث النحوى المخطوط ضخم وهائل ، ولم يحقق منه إلا جزء
ضئيل ، وليس من الممكن أن تستوعب الجهود الشخصية فى التحقيق كل هذا
الكم الهائل من تراننا الأثير ، ولذلك فيجب أن يُلَفَّتَ النظر وتصرف العناية
إلى تكليف طلاب الدراسات العليا بتحقيق الكتب المخطوطة التى لم ترَ النور
فى أطروحة الماجستير والدكتوراه .

٣ - كما أن هذا الكتاب يتعرض بالتعليق والتوضيح والتمثيل لأهم المنظومات
النحوية على الإطلاق ، وهو نظم ألفية ابن مالك الأندلسى ، المعروف بـ
«الخلاصة» ، ولذلك فهو كتاب خليف بالتحقيق ، وجددير بالدراسة ، وحرى
بالتناول ، وقمن بأن يخرج للنور .

هذه بعض الأسباب التى دفعتنى إلى اختيار تحقيق هذا المخطوط .

وقد قسَّمتُ العمل فى الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، وتتكوّن من ثلاثة فصول .

القسم الثانى : تحقيق النص .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول: وتناولت فيه الحديث عن ابن غازي ، فتناولت العناصر التالية

- (أ) اسمه ونسبه ومولده والخلاف حول ذلك .
- (ب) شيوخه الذين تلقى عنهم ، أو أجازوه .
- (ج) تلاميذه الذين أخذوا عنه .
- (د) تأليفه ومصنفاته .
- (هـ) شعره .
- (و) مذهبه الفقهي .
- (ز) وفاته .

الفصل الثاني: تحدثتُ فيه عن الكتاب في العناصر التالية :

- (أ) توثيق عنوانه وبيان موضوعه وتاريخ تأليفه .
- (ب) توثيق نسبته إلى مؤلفه .
- (ج) عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف في التأليف .
- (د) قيمة الكتاب ومكاته .
- (هـ) مصادر الكتاب ونقله .

الفصل الثالث: تحدثتُ فيه عن الألفية وشروحها ، فتناولت العناصر الآتية :

- (أ) تعريف الألفية ومبب نظمها وأصلها .
- (ب) أهمية الألفية في الدرس النحوي وعناية العلماء بها .
- (ج) شروحها ، ومن أول شارح لها ؟ .
- (د) شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة .
- (هـ) حواشي الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- (و) شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- (ز) التعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها .
- (ح) إعراب الألفية .
- (ط) تصحيح الألفية .

- (ى) تكملة الألفية .
- (ك) معارضة الألفية .
- (ل) تشطير الألفية .
- (م) نثر الألفية .
- (ن) تقييدات على الألفية .
- (س) اختصار الألفية .
- (ع) تهذيب لبعض شروح الألفية .
- (ف) تقارير على بعض شروح الألفية وحواشيها
- (ص) التنكيث على الألفية .
- (ق) نظم الألفية وبعض شروحها .
- (ر) نسخ الكتاب الخطية .
- (ش) منهجى فى التحقيق .

القسم الثانى : تحقيق النص

وقد سرتُ فى التحقيق على المنهج الذى ارتضاه المحققون الأوائل من ضبط للنص وتوثيق له ، وتخريج للآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، والأمثال العربية ، والأعلام ، والأماكن والبقاع ، وتوثيق لأراء العلماء الذين نقل عنهم المؤلف ، وذلك بالإشارة إلى مصادرها ومراجعتها ، كما أثبتُ الخلاف الواردين النسخ فى الحاشية .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول

الدراسة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

ابن غازي (٨٤١-٩١٩ هـ)

- اسمه ونسبه ومولده .
- شيوخه .
- تلامذته .
- تأليفه .
- شعره .
- مذهبه الفقهي .
- وفاته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

●● توطئة :

جرت عادة المحققين أن يقدّموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة المؤلفين مولدًا ونشأةً ووفاةً ، متعرّضين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية في عصورهم ، وما شابه ذلك ؛ ليصلوا بالقارئ إلى العمل الذي يقدمونه فيخصّونه بشيء من التفصيل .

وجريًا علي هذه العادة سأقوم - مستعينًا بالله تعالى - في هذا الفصل بعمل دراسة عن ابن غازي تناول اسمه ونسبه ومولده ووفاته وأساتذته وتلامذته وشعره ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهي :

أولا - اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي^(١) ، ولد بمكناس ، وقد اختلف المؤرخون في سنة ولادته ، فمنهم من قال : إنها سنة ٨٤١هـ^(٢) ، ومنهم من قال : إنها سنة ٨٥٨هـ ، والأرجح أنه ولد سنة ٨٤١هـ ، وذلك لإجماع كثير من المصادر التي ترجمت له على ذلك^(٣) .

(١) ترجمته في نيل الابتهاج ٥٨١-٥٨٣ درة الحجال ١ : ٢٢٤ وجذوة الاقتباس ٣٢٠ وشجرة النور الزكية ٢٧٦ وإتحاف أعلام الناس ٤ : ٢-١١ وفهرس النهارس ١ : ٢٨٨-٢٩١ ، ٢ : ٨٩٠ ، ٨٩١ وابن غازي لعبد الله كنون ، ولقط الفرائد ٢٨٤ وهدية العارفين ٢ : ٢٢٦ ودليل مؤرخ المغرب ٦٣ والأعلام ٥ : ٣٣٦ ومعجم المؤلفين ٩ : ١٦ ومشاهير التونسيين ٣٢٨ والنبوغ المغربي ١ : ٢٠٩ وبروكلمان ٢ : ٣١١ والملحق ٢ : ٣٣٧ وغيرها .

(٢) وقد اتفقت كل المصادر على هذا سوى فهرس النهارس ١ : ٨٩٠ وجذوة الاقتباس ص ٣٢٠ ، فقد ذكر هذان المرجعان أن ولادته سنة ٨٥٨هـ ، ومعهما ابن زيدان في إتحاف أعلام الناس ٤ : ٢ .

(٣) وذلك في كل المصادر سوى فهرس النهارس وجذوة الاقتباس وإتحاف أعلام الناس ، كما في الهامش السابق .

شيوخه

أتيح لابن غازي أن يتلقى العلمَ عن عدد كبير من الشيوخ الأجلاء ، فقد انطلق منذ نعومة أظفاره نحو العلم ، فآلم إماماً واسعاً بكثير من العلوم ، كعلوم الدين والعربية والسير والآداب والحساب والتاريخ وغيرها .

ويرجع الفضل في كل هذا إلى المكانة العلمية لشيوخه الذين اتصل بهم وتلمذ على أيديهم ، وسوف نذكر شيوخ ابن غازي الذين تعرضت لهم كتب التراجم والسير ، وقال عنهم ابن غازي في فهرسته : « وها أنا أذكر بعض من أخذت عنه من الشيوخ ممن له في العلم رؤوخ »^(١) .

١ - أبو الحسن علي بن منون الشريف الحسني المكناسي الدار ، قال عنه ابن غازي : « قرأت عليه بها القرآن العزيز ختمات كثيرة ، وتمرنتُ عليه في الفرائض والوثائق وإعراب القرآن وأوقافه ، واستفدتُ منه كثيراً ، ومن أدرك من المشايخ بمكناسة : الفقيه المفتي أبا الحسن علي بن عمر فمن دونه ، ومن أدرك من مشايخ فاس : أبا حفص الرجراجي . . وكُلد - رحمه الله - فيما يغلب على ظني سنة تسعين من القرن الذي قبل هذا القرن ، ومات بعد السبعين من هذا القرن ، ودفن بأرضه خارج باب القورجة ، أحد أبواب مدينة مكناسة ، جددَ الله عليه رحمته »^(٢) .

وذكر ابن زيدان أنه تُوِّفِّيَ في قلعة الحرام عام أربعة وخمسين وثمانمائة^(٣) .

وذكر أحمد بابا في نيل الابتهاج أنه مات بعد السبعين وثمانمائة بمكناسة^(٤) .

٢ - الشيخ الفقيه المتقن أبو زيد عبد الرحمن الكاواني ، قال عنه تلميذه ابن غازي : « قدم علينا بمكناسة فأوطنها ودرس بها ، فقرأتُ عليه الرسالة قراءة تحقيق وتدقيق ، وقرأتُ عليه ختمتين في فرائض التلقين فقهاً وعملاً ، وبعض

(١) التعلل برسوم الإستاذ ص ٣٥ .

(٢) التعلل ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) إتحاف أعلام الناس ٥ : ٤٥٢ .

(٤) نيل الابتهاج ٣٣٦ .

الألفية . . وكان إماماً في أصول الدين ، فتح بصائرنا فيها وفي أصول الفقه . . . وأدرك بعض القرن الذي قبل هذا ، وتوفى - رحمه الله تعالى - في حدود الستين من هذا القرن ، ودفن بخارج باب عيسى ، أحد أبواب مدينة مكناسة المحروسة ^(١) .

٣ - الشيخ الحافظ الخطيب العلامة أبو علي الحسن بن مندبيل المغيلي ، قال عنه ابن غازي في فهرسته : « كان - رحمه الله تعالى - آية الله - عز وجل - في حفظ النقول وسرد نصوص المذهب وأقاويل الشيوخ على رسالة أبي محمد بن أبي زيد . . لازمتُ مجلسه بجامع القرويين مدة سمعتُ عليه فيها بعض رسالة أبي محمد بن أبي زيد بنقله على الصفة المذكورة ، وسألته واستفدتُ منه . . وأدرك شيئاً من القرن الذي قبل هذا ، وتوفى - رحمه الله تعالى - عام ثلاثة وستين من هذا القرن التاسع بفاس - كالأها الله تعالى ^(٢) .

٤ - الشيخ الزاهد أبو زيد عبد الرحمن بن أبي أحمد بن أبي القاسم القرموني ، قال عنه ابن غازي : « جالسته كثيراً وسألته واستفدتُ منه ، وحضرتُ مجلسه بجامع القرويين في الرسالة ، وكان متواضعاً جداً . . وزعم ولده أنه ولد عام واحد من هذا القرن التاسع ، ولم يدرك من الذي قبله شيئاً ، وتوفى عام أربعة وستين من هذا القرن بفاس ^(٣) .

وفي نيل الابتهاج : « عبد الرحمن القرموني فقيه ، مدرس ، رئيس خير ، من بيت خير ، كان مؤقفاً . . وكان من بيت علم وتصرف ، وفيه ديانة . . » ^(٤) .

(١) التعلل ٨٣ ، ٨٤ ، وترجمته في إتحاف أعلام الناس ٥ : ٢٧٤ ونيل الابتهاج ٢٥٥ ، ٢٥٦ وجذوة الاقتباس ٤٠٤ .

(٢) التعلل ٧٨ ، ٧٩ ، وترجمته في نيل الابتهاج ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) التعلل ٨٠ - ٨٢ .

(٤) نيل الابتهاج ص ٢٥٦ وانظر جذوة الاقتباس ٤٠٥ .

٥ - الشيخ الفقيه الحافظ ، أبو العباس أحمد بن عمر المزجلدي ، قال عنه تلميذه ابن غازي : « ما أدر كنا بمدينة فاس أعلمَ منه بالمدونة ، كانت نصب عينيه ، يستظهر نصوصها ، ويعلمها عند الحاجة إليها سرّداً ، وإذا قعد لإقرائها تسمع منه السحر الحلال . وكان - رحمه الله - نزيهاً ، زاهداً مهيباً ، صلماً في الحق ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا يبالي بأبناء الدنيا ، ولا يعدُّهم شيئاً مذكوراً . . . وتوفى بمدينة فاس - كلاًها الله تعالى - عام أربعة وستين من هذا القرن التاسع . . . »^(١) .

٦ - أبو العباس أحمد بن سعيد الحبّاك القيّجيسيّ المكناسي ، قال عنه ابن غازي : « خطب ، رحمه الله تعالى ، بالجامع الأعظم من مكناسة مدةً ، ثم خطب بجامع القرويين من فاس ، ثم عاد لمكناسة فخطب بها ، كان - رحمه الله - آية الله تعالى في النبيل والإدراك ، معه حظ وافر من الأدب ، وله ذوق في التصرف . . . لازمت مجلسه - رحمه الله تعالى - واستفدتُ منه كثيراً ، وقرأتُ عليه نحو ثلث شرح ابن عقيل على الألفية تحقيقاً وتدقيقاً ، ولا سيما في شواهد الشعرية . . . ولد ، رحمه الله تعالى ، بمكناسة في أوائل هذا القرن ، وتوفى في حدود السبعين منه بفاس ، جدد الله تعالى عليه رحمته »^(٢) .

قال عمر رضا كحالة : « من آثاره : نظم مسائل ابن جماعة في البيوع »^(٣) .

وقال أحمد بابا : « خطيب جامع القرويين بعد العبدوسى ، كان فقيهاً ، متصوفاً ، شاعراً ، فصيحاً ، ظريفاً ، علامةً ، نظم مسائل ابن جماعة في البيوع ، وقال الشعر النفيس في التصوف وغيره »^(٤) .

(١) التعلل ٧٦ ، ٧٧ ، وترجمته في جذوة الاقتباس ٦٢ ودرة الحجال ١ : ٨٦ وشجرة النور الزكية ٣٨٥ .

(٢) التعلل ٨٧ - ٩٠ وترجمته في معجم المؤلفين ١ : ٢٣٤ وإتحاف أعلام الناس ١ : ٣١٣ ودرة الحجال ١ : ٤١ .

(٣) معجم المؤلفين ١ : ٢٣٤ .

(٤) نيل الابتهاج ١٢٥ .

٧ - الشيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم القوربي اللخمي المكناسي ، قال ابن غازي :
 « كان رحمه الله تعالى ، آية الله تعالى في التبحر في العلم والتصرف فيه
 واستحضار نوازل الفقه ، وقضايا التواريخ ، مجلسه كثير الفوائد ، مليح
 الحكايات ، وكان له قوة عارضة ومزيد ذكاء مع نزاهة ديانة وحفظ مروءة . .
 وسمعتُ عليه أيضاً تبحراً وتوسُّعاً بعض التفسير وبعض رسالة الشيخ أبي
 محمد أبي زيد وبعض كلام المرادى على الألفية وغير ذلك . . وكُد في أوائل
 هذا القرن بمدينة مكناسة الزيتون ، كلاًها الله تعالى ، وتوفى - رضى الله تعالى
 عنه - عام اثنين وسبعين وثمانمائة بمدينة فاس - حرسها الله تعالى - ودفن
 بباب الحمراء . . » (١) .

وقال السخاوي عن القوربي : « مفتى المغرب الأقصى ، كان متقدماً في
 حفظ المتون وفقهاها ، وعلت على مختصر الشيخ خليل شيئاً لم ينتشر ، وانتفع
 به الطلبة . . » (٢) .

٨ - الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق
 العجسي ، قال عنه ابن غازي : « الشيخ الإمام ، عكَّم الأعلام ، وفخر خطباء
 الإسلام ، سلالة الأولياء ، وخلف الأتقياء والأرضياء ، المسند الراوية ،
 المحدث العلامة ، المتفتن ، القدوة ، الحافل الكامل أبو عبد الله محمد ابن
 سيدنا شيخ الإسلام ، وخاتمة العلماء الأعلام ، الحبر ، البحر ، الناقد ،
 النافذ ، التحرير ، المشاور ، العمدة ، الكبير ، ذى التصانيف العديدة
 والأنظار السديدة . . بعث لى ولولدى محمد ، وفقه الله تعالى ، بإجازة عامة
 مطلقة تامة تحتوى على كل ما يجوز له وعنه روايته ، من مقروء ومسموع ،
 مفرق ومجموع ، ومجاز ظاهر أو مكنون ، فى أى فن من الفنون ، من منشور

(١) التعلل ٧٠ - ٧٥ وانظر ترجمته فى درة الحجال ١ : ٢٩٩ وإتحاف أعلام الناس ٣ : ٥٦٥
 ونيل الابتهاج ٥٤٨ - ٥٥٠ والضوء اللامع ٨ : ٢٨٠ وشجرة النور الزكية ٢٦١ .
 (٢) الضوء اللامع ٨ : ٢٨٠ .

أو منظوم ، في منقول أو مفهوم ، وأذن لنا أن نروى عنه كُلُّ ما صحَّ عندنا أنه داخل تحت روايته متلفظًا بذلك وأمرًا ؛ لتَعَدُّ بصره بكتابه . . . (١)

قال المقرئ : « وأخذ عنه بالإجازة عالم فاس ابن غازي ، حسيما ذكر في كتابه المسمَّى : التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال الساكن والناد » (٢) .
ولم أقف على تاريخ مولده .

مات في ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وثمانمائة » (٣)

قال عمر رضا كحالة : « من تصانيفه : شرح كتابه الشفا في التعريف بحقوق المصطفى ، لم يكمل ، وإيضاح السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو ، وتيسير المرام في شرح عمدة الأحكام ، وغيرها » (٤) .

٩ - أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة ، الأوربي النيجي الشهير بالصغير ، قال عنه ابن غازي : « ما رأيت عيناى قط مثله خلقًا وخلقًا ، وإنصافًا وحرصًا على العلم ، ورغبة في نشره ، واجتهادًا في طلبه ، وإدمانًا لتلاوة التزليل العزيز . . . حدثني - رحمه الله تعالى - أنه وكَّد بالحمير من بلاد نيجة ، بطن من اثني عشر بطنًا من أوربة عام ثلاثة وثمانمائة ، وتوفى - رحمه الله تعالى - بمدينة فاس ليلة يوم الجمعة السادس من شعبان عام سبعة وثمانين وثمانمائة ، ودفن بها على مقربة من قبر ولي الله تعالى الشيخ أبي زيد الهزميري ، برد الله ضريحه » (٥) .

(١) التعلل ١٧٤ ، ١٧٥ وترجمته في البستان ٢٤٩ ونفح الطيب ٥ : ٤١٩ ، ٤٢٠ والضوء اللامع ٩ : ٤٦ ونيل الابتهاج ٤٥٠-٤٥٥ وشجرة النور ٢٧٥ وجذوة الاقتباس ٢٢٥ والدرر الكامنة ٣ : ٣٦٠ وانظر إجازة جميع المرويات لابن غازي وولده من هذا الشيخ في التعلل في ص ١٧٥ حتى ص ١٩٢ .

(٢) نفح الطيب ٥ : ٤٢٠ .

(٣) نيل الابتهاج ٤٥٣ .

(٤) معجم المؤلفين ٩ : ١٧ .

(٥) التعلل ٣٦ - ٦٩ وانظر ترجمته في درة الحجال ١ : ٢٢٠ ونيل الابتهاج ٥٥٤ - ٥٥٦ .

١٠- الشيخ أبو الفرج محمد بن محمد بن موسى بن أحمد الطنجي ، قال عنه ابن غازي في فهرسته : « أخذ عن الشيخ المعمر أبي مهدي عيسى المغراوي ، وعن الشيخ أبي محمد عبد الله العبدوسى . . وقد جالسته كثيراً للمذاكرة ، واجتمعنا بجامع القرويين - عمرة الله تعالى - على قراءة صحيح البخاري حتى ختمناه تحقيقاً وتدقيقاً وبحثاً ومطالعة لما نحتاج إليه من الغريب ونحوه ، وقرأت عليه أيضاً بعضه ، وأجاز لي سائره ، وقرأت عليه أيضاً بعض صحيح مسلم وأجاز لي سائره . . »^(١) .

قال كحالة : « محدث ، حافظ ، توفى بفاس سنة ٨٩٣هـ - ١٤٨٧م »^(٢) .

١١- الشيخ القاضي المدرس المفتي أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الوريجلي ، قال ابن غازي : « جالسته وذاكرته كثيراً ، واستفدت منه كثيراً في الفقه وأصوله ، وأصول الدين ، وأجازني متلَقَّظاً وخاطباً جميع ما حملة عن شيوخه ، وعن أدركه من شيوخ الفاسيين : الشيخ العالم المحقق أبا القاسم التازغدرى ، والشيخ الفقيه المحدث الحافظ أبا محمد عبد الله العبدوسى »^(٣) .

وذكر ابن غازي الكتب التي أجازها شيخه الوريجلي إياها في فهرسته^(٤) .

توفى الشيخ الوريجلي سنة ٨٩٤هـ .

١٢- الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي المصري القاهري الشافعي ، ولد سنة ٨٣١هـ ، وتوفى سنة ٩٠٢هـ ، قال ابن غازي : « وهو - والله أعلم - حتى لهذا العهد بالديار المصرية ، استجازاه الأخ الصفي المذكور لنا وللمذكورين في ترجمة الشيخ قبله سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، فكتب أنه أجاز لنا جميع مروياته المصنفة على

(١) التعلل ١٢١ ، وترجمته في معجم المؤلفين ١١ : ٣٠٥ .

(٢) معجم المؤلفين ١١ : ٣٠٥ .

(٣) التعلل ١١٣ ، وترجمته في شجرة النور ٢٦٦ ودرة الحجال ٢ : ٣٤١ ونيل الابتهاج ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) التعلل ١١٣ - ١١٨ .

الأبواب والمسانيد والحروف وسائر القوائد الثرية والمشیخات والمعاجم وغير ذلك على اختلاف أنواعه وتباين أقسامه ، وهى كثيرة جداً ، لا يمكن الإحاطة باستيفائها . . . (١)

وقد ذكر ابن غازى فى فهرسته هذه الإجازة بتلك المرويات فقال : « وقد أنهى إلینا جزءاً بخطه تضمن بعض مروياته . . . وها أنا أذكر ما تضمنه الجزء المذكور واصلاً أسمى بأسماء رجاله بحكم الإجازة المذكورة استمساکاً من الخیر بجهد المقلِّ ، وأحیلُ بكثير منه على سند الشيخ أبى عمرو عثمان الدیمی ؛ لتكرره معه كثيراً ، فإن شجرتهما فى الغالب تُسقى بماء واحد » (٢) .

قال ابن غازى ، بعد أن ذكر المرويات التى أجاز لهم الشيخ السابق روايتها : « وليكن هذا الخبر الإمام خاتمة من قصدنا لجمعه ممن أخذنا عنه من الشيوخ مشافهةً أو مكاتبةً بحسب التيسير الإلهى والفتح الربانى ، على أننا قد لقينا غير من ذكرنا ممن أخذنا عنه الفقه والعربية والأدب والأصلين والحساب والفرائض والعروض والمنطق وبعض الطب ، وغير ذلك ، ولبعضهم رواية ، وفى هذا القدر كفاية » (٣) .

قال كحالة : « من تأليفه : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع فى اثنى عشر مجلداً ، والمقاصد الحسنة فى الأحاديث الجارية على الألسنة ، والبستان فى مسألة الاختتان . . . وغيرها » (٤) .

(١) التعلل ١٤٨ وترجمته فى الضوء اللامع ٨ : ٢ والبدر الطالع ٢ : ١٨٤ .

(٢) التعلل ١٤٩ ، وانظر إجازة المرويات فى التعلل من ص ١٤٩ حتى ص ١٧٢

(٣) التعلل ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) معجم المؤلفين ١٠ : ١٥٠ .

١٣- الشيخ أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديلمي المصري ، قال ابن غازي :
 « وهو حَيٌّ لهذا العهد ، والله تعالى أعلم ، كان أخونا الأودَّ الخلاصة الصفي
 الفقيه المحدث الفقير الصوفي أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى
 البرنسي الشهير بزروق ، قد استجازه لى ولأحمد ولدى ، وفقه الله تعالى ،
 وللشيخ الفقيه أبى مهدى عيسى الماواسى . . فكتب بخط يده ما نصه : قد
 أجزتُ لمن سُمِّيَ فى هذا الاستدعاء المبارك أن يروي عني جميع الموطأ لإمام
 دار الهجرة » (١) .

وقد ذكر ابن غازي هذه الإجازة كاملة برواية مصنفات عديدة فى
 فهرسته (٢) .

١٤- ومنهم الشيخ الأصولي الكلامي المنطقي أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المشهور
 بالتونسي ، قال عنه ابن غازي : « كان قد برز فى علم المعقول ، وعنه كان
 يُؤخذُ بفاس ، وكان لسانه لا يُعيبُه على حُسن الإلقاء . . ربما حضرتُ
 مجلسه واستفدتُ منه بعض شئى » (٣) .

وقال أحمد بابا فى نيل الابتهاج : « وأخذ عنه الإمام زروق ، ونقل عنه
 أنه كان ينقل عن شيخه الأبي أنه كان يقول : « ما فى علم الكلام أشكل من
 مسائل ثلاث : مسألة كلامه تعالى ، والقدرة الاكتسابية ، والرؤية ، فعليك
 باعتقاد الحق فى ذاك وترك ما سواه » (٤) . (لم أقف على وفاته) .

١٥- الشيخ أبو محمد عبد القادر زين الدين بن عبد الوهاب بن أحمد البكري
 المقدسي الشافعي ، قال ابن غازي : « قدم هذه البلاد سنة ثمانين وثمانمائة ،
 فذاكر فى الفقه وغيره جماعة من أصحابنا ، فلما ورد على مدينة مكناسة

(١) التملل ص ١٢٨ وترجمته فى الضوء اللامع ٥ : ١٤٠ .

(٢) التملل ١٢٨ - ١٤٧ .

(٣) التملل ص ٨٣ وترجمته فى الحلل السندية ٣ : ٦٦٧ وجزوة الاقتباس ٤٠٥ .

(٤) نيل الابتهاج ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

سلكتُ معه هذا الأسلوب نثاكر الفرع ، فنذكر مذهب مالك فيه ، ويذكر مذهب الشافعي . . وكان له نظر في الحساب فاستجازني في الرجز الذي لفته فيه المسمى بمينة الحساب ، فأجزئها له ، وحمل منها نسخة بخطي ، واستجزته فيما حمله عن لقي بالعراق والحجاز والشام ومصر ، فأجاز لي جميع ذلك إجازة عامة ، وكتب لي ذلك بخطه . . وكَدَّ - رحمه الله تعالى - بالشام ، وتوفى ببلاد مزاورة البربر ، عفا الله عنا وعنهُ بِئْهُ «(١) .

١٦- ومنهم الشيخ المبارك أبو عبد الله محمد بن القاسم بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد النفزي الحميري الشهير بالسراج ، قال عنه تلميذه ابن غازي في فهرسته : « كانت له رواية عن أبيه عن جده الشيخ الراوية المكثرة ، الحافظ المسند الأكمل أبي زكرياء المذكور (٢) ، وقد أجاز لي جميع ما رواه من ذلك آخر ربيع الثاني عام ستة وسبعين وثمانمائة »(٣) .

وقد ذكر ابن غازي في فهرسته كُل ما أجازهُ شيخه السراج (٤) .

١٧- أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الأستاذ الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي الدار ، قال ابن غازي : « جالسته بها واستفدتُ منه كثيراً ، وكان مُعَمِّراً ، ومن أغبط ما أخذتُ عنه : المصافحة المرؤية من طريق الخضر ، صافحتني بالمسجد الأعظم من مكناسة الزيتون ، وقال : صافحتني والدي الأستاذ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن جابر . . »(٥) . (ولم أقف على وفاته) .

(١) التعلل ١٢٣ - ١٢٧ .

(٢) ترجمته في درة الحجال ٣ : ٣٣٥ .

(٣) التعلل ص ٩٢ ، وانظر : نيل الابتهاج ٥٥٣

(٤) التعلل ٩٢ - ١١٢ .

(٥) التعلل ص ٩١ وترجمته في معجم المؤلفين ١٢ : ١١٠ ودرة الحجال ١ : ٢٨٩ وإتحاف أعلام

الناس ٤ : ٤٦ وشجرة النور الزكية ٢٥١ ونيل الابتهاج ٤٨٦ .

١٨- الشيخ الفقيه الصالح الورع أبو عبد الله محمد بن يحيى الباسمي ، قال ابن غازي : « جالسته كثيراً ، وصاحبته في السفر مراراً ، واجتمعت معه ومع غيره على قراءة جمع الجوامع لابن السبكي تفقُّهاً وبحثاً ، وعلى المذاكرة في العلم » .

وقال : « وحدثني - رحمه الله تعالى - أنه أجاز له الشيخ الإمام العالم الصالح المؤلف الجامع المعمر أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي في كل ما تجوز له ، وعنه روايته ، فقلت له : يا سيدي أجزلي ما أجازك فيه ، فقال لي : يا حبيبي قد أجزت لك جميع ما أجازته لي »^(١) .

فهؤلاء شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم بالسماع فقط ، أو بالسماع والإجازة سوى الشيخ التازغدرى فقد نقل عنه دون أن يراه ؛ لأنه توفي قبله بما يقرب من عشر سنوات ، ولقد ضَمَّنَ تراجم هؤلاء الشيوخ وما أخذ عن كل منهم في فهرسته المسماة بـ « التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد »^(٢) .

ويبلغ عدد هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم في فهرسته « التعلل برسوم الإسناد » ثمانية عشر شيخاً ، ولكن ابن غازي قد اتصل بشيوخ آخرين لم يُضَمِّنْهم فهرسته هذه ، فقد قال آخر هذه الفهرسة :

« على أنا قد لقينا غير من ذكرنا من أخذنا عنه الفقه والعربية والأدب والأصليين والحساب والفرائض والعروض والمنطق وبعض الطب ، وغير ذلك ، وبعضهم رواية ، وفي هذا القدر كفاية »^(٣) .

وقال عبد الله كتون : « ولقد أجاز لمترجمنا الحافظان المصريان : الديلمي والسخاوي ، استجازهما له صديقه زروق المتوفى سنة ٨٨٥هـ ، كما أجاز له

(١) التعلل ١١٩ .

(٢) ابن غازي ص ١٣ .

(٣) التعلل ١٦٩ ، ١٧٠ .

العلامة ابن مرزوق الكفيف (من تلمسان) ، ولكن اعتماده ، كما رأيت ، على شيوخ الأخذ والسماع ، لا على شيوخ الإجازة والإذن ، ولعل هذا المعنى أول ما يفهم من اسم الفهرسة (التعلل برسوم الأستاذ بعد ذهاب أهل المنزل والناد) ، فله در ابن غازي ما أحسن مقاصده ، وأعذب موازده «(١) .

تلامذته

لقد تبوأ ابن غازي في عصره مكانة علمية ليست باليسيرة ، فقد تصدر لإقراء والتدريس ، وتفرد بكراسي التدريس ، وبرئاسة الهيئة العلمية في عصره ، ولم ينازعه في ذلك أحد ، وتصدر للتدريس بجامع مكناسة الزيتون ، وولي خطابة بها ، وكان مقرناً ، مُجوداً ، صدرأ في القراءات ، متقناً لها ، عارفاً وجوهها وعللها ، وكل هذا أكثر من تلامذته ، وقد كان أحياناً يدرس ببيته علاوة عن المسجد والمدرسة ، وكان الطلاب يرحلون إليه من بعيد للأخذ عنه والاستماع له ، والجلوس بين يديه ، وكانت له مع البعض منهم مراسلات حول مسائل فقهية أدبية .

قال عنه تلميذه عبد الواحد الونشريسي :

« أنفق عمره في طلب العلم وإقراءه والعكوف على تقييده ونشره . . وتخرج
بن يديه عامة طلبة فاس وغيرها ، رحل الناس للأخذ عنه وتنافسوا فيه . . »(٢) .

ونظراً لهذه المكانة العلمية العالية فقد كثر تلاميذه ، وسوف نحاول حصرهم - بقدر المستطاع - حسب ما تسعفنا به كتب التراجم والسير والتاريخ ، وسوف كون ترتيبهم حسب تواريخ وفياتهم :

(١) ابن غازي ص ١٤ .

(٢) نيل الابتهاج ص ٥٨٢ .

١ - محمد بن علي بن أبي الشريف التلمساني الشريف الحسيني .

قال أحمد بابا : « أخذ عن ابن غازي والقون وغيرهما ، له تعليق على شفاء عياض في سفر ، سمّاه « المنهل الأصفى في شرح ألفاظ الشفا » لخصه من شرح العلامة الحافظ محمد بن الحسين أبركان ، ومن شرح الزموري مع أشياء من كلام ابن مرزوق والشُّمْنِي ، كتب له على ظهره ابن غازي : طالعت بعضَ هذا المجموع فأعجبني ، وذلك في عام ثمانية عشر وتسعمائة ، ولم أقبَ على وفاته » (١) .

قال عمر رضا كحالة : « كان حيًّا سنة ٩١٨هـ » (٢) .

قال مخلوف : « شرح الشفا شرحًا جيدًا أسماه المنهل الأصفى ، وعرضه على شيخه ابن غازي وشكره ، توفي سنة ٩٢١هـ » (٣) .

٢ - أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي شهْرَ بالدْفون .

قال أحمد بابا التنبكي في نيل الابتهاج : « الفقيه ، الأستاذ ، الراوية ، الشاعر ، الخطيب بجامع القرويين بفاس ، أخذ عن الأستاذ الصغير ، قرأ عليه السبع وقارب الحتم فمات الشيخ ، فكمّل على ابن غازي وروى عن الإمام المواق فهرسته ، وكان مُقرئًا كثير المرح . . توفي مهل شعبان عام إحدى وعشرين وتسعمائة . . » (٤) .

٣ - محمد بن محمد العباس التلمساني ، الشهير بأبي عبد الله .

قال كحالة : « أبو عبد الله ، فقيه ، نحوي ، كان حيًّا في حدود سنة ٩٢٠هـ ، من آثاره : شرح المسائل المشكلات في مورد الظمان » (٥) .

وقال مخلوف : « له مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة ، وله شرح مشكلات مورد الظمان ، وغير ذلك ، كان بالحياة سنة ٩٢٠هـ » (٦) .

-
- (١) نيل الابتهاج ٥٨٩ وكشف الظنون ١٠٥٣ . (٢) معجم المؤلفين ١١ : ١٥ .
(٣) شجرة النور الزكية ص ٢٧٦ ، وترجمته في توشيح الديباج للقرافي ص ٢١٥ .
(٤) نيل الابتهاج ص ١٣٦ ، وترجمته في شجرة النور ص ٢٧٦ ، وتوشيح الديباج ٦٤ .
(٥) معجم المؤلفين ١١ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ . (٦) شجرة النور الزكية ٢٧٦ .

٤ - محمد شقرون بن أحمد بن بو جمعة المغراوي المتوفى سنة ٩٢٩ هـ . عند موته رثى شيخه ابن غازى بقصيدة طويلة .

وقال أحمد بابا : « شقرون بن محمد بن أبي جمعة المغراوي ، الأستاذ المتكلم المقرئ الحافظ الضابط أبو عبد الله محمد ، أخذ عن العلامة محمد بن غازى ورثاه بقصيدة ، وتوفى سنة سبع وعشرين وتسعمائة . . . ، وله تعاليق منها : الجيش الكمين فى الكرّ على من يكفرّ عوامّ المسلمين » (١) .

وروفاته فى معجم المؤلفين ولقط الفرائد سنة ٩٢٩ هـ وفى نيل الابتهاج سنة ٩٢٧ هـ ، ولم يذكر له القرافى فى « توشيح الديباج » (٢) مولداً ولا وفاةً .

٥ - الحسن بن عثمان التلمى المتوفى سنة ٩٣٢ هـ ، وقد أخذ عن الإمام ابن غازى بمدينة فاس (٣) .

٦ - أحمد بن محمد الحباك الفاسى ، « روى عن الأستاذ الفقيه أبى الرفيع سليمان ابن أبى يعرس اليزناسنى ، والإمام ابن غازى وغيرهما ، وأخذ عنه الشيخ الصالح أبو شامة بن إبراهيم وأجازاه وغيره ، وكان قوَّاماً بالحق ، مُغيِّراً للمنكر . . . توفى مسموماً سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة . . . » (٤) .

٧ - مخلوف بن علي بن صالح البلبالي .

قال عنه أحمد بابا : « الفقيه ، الحافظ ، الرحلة ، اشتغل بالعلم على كبر ، على ما قيل ، فأول من أخذ عنه الشيخ الصالح عبد الله بن عمر بن محمد أقيت أخو جدى بيلاد ولاتن ، قرأ عليه الرسالة ، ورأى منه نجابة ، فحضه على العلم وترك التجارة ، فحصل له الرغبة فى الطلب ، فسافر للمغرب فأدرك ابن غازى وغيره ، فأخذ عنه . . . توفى بعد الأربعين وتسعمائة » (٥) .

(١) نيل الابتهاج ص ١٩٩ ، وترجمته فى معجم المؤلفين ٤ : ٣٠٣ ولقط الفرائد ٢٨٩ ودرة الحجال ٢ : ١٥١ .

(٢) توشيح الديباج ص ١٠٧ .

(٣) شجرة النور الزكية ص ٢٧٦ . (٤) نيل الابتهاج ص ١٣٩ .

(٥) نيل الابتهاج ص ٦٠٨ وترجمته فى شجرة النور الزكية ص ٢٧٨ وجذوة الاقتباس ص ٣٣٤ .

٨ - ابنه غازي بن محمد بن أحمد بن غازي .

قال أحمد بابا : « الشيخ الفقيه النحوي الأستاذ ابن شيخ الجماعة أبى عبد الله ، قال تلميذه أبو عبد الله الدقاق : أخذ عن أبيه وغيره ، وتوفى أول يوم ربيع الثانى يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة »^(١) .

وقال ابن القاضى فى جذوة الاقتباس : « محمد بن محمد بن أحمد بن غازى العثمانى الملقب بـ : غازى ، ولد الشيخ ابن غازى كان خطيب جامع القرويين ، نحوياً ، بارعاً فى النحو ، أستاذاً ، أم بجامع القرويين من مدينة فاس أزيد من عشرين سنة ، لم يحفظ عليه فيها قط سهو فى الصلاة ، توفى سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة »^(٢) .

٩ - إبراهيم بن عبد الجبار الفيجي المتوفى حوالى سنة ٩٤٥ ، وقيل : سنة ٩٥٠ هـ .

قال كحالة : « ناظم ، من آثاره : منظومات فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم - فى مجلد كبير »^(٣) .

١٠ - علي بن موسى بن علي بن هارون المطفري ، فى نيل الابتهاج : « قال المنجور : شيخنا الفقيه الفرضى العدد الأستاذ المؤقت المتفنن الخطيب المفتى ، لازم ابن غازى بعد انتقاله لفاس عام أحد وتسعين ، وهو قارئ دروسه فى المدونة والموطأ والعمدة والتفسير و خليل والعربية والحساب والفرائض وغيرها ، جمع عليه سبعاً ، وحصل عنه علماً جماً ، حتى قيل له : خزانة علم لكثرة الفنون عنده ، أجازه ابن غازى عام ستة وتسعمائة ، وختم عشرين ختماً بعد السبع وغيرها . . . توفى فى ذى القعدة سنة إحدى وخمسين ، وقد ناف عن ثمانين ، وإفادته لاساحل لها ، حتى كأنه لا يتنفس إلا بفائدة . . . »^(٤) .

(١) نيل الابتهاج ص ٣٥٥ ، وانظر درة الحجال ١/ ٢٣١ ، ولقط الفرائد ٢٩٥ .

(٢) جذوة الاقتباس ص ٣٢١ .

(٣) معجم المؤلفين ١٠ : ١٢٦ .

(٤) نيل الابتهاج ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وترجمته فى شجرة النور الزكية ٢٧٨ .

١١- عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن علي الونشريسي ، ولد بفاس بعد الثمانين وثمانائة . في نيل الابتهاج : « قال الشيخ المنجور في فهرسته : شيخنا الفقيه المحقق المفتي الموثق النحوي الأديب الخطيب الفصيح الناظم الناثر أبو محمد ، ولد بفاس بعد الثمانين وثمانائة ، أخذ عن أبيه أبي العباس والشيخ ابن غازي . . . هو الذي يكتب لابن غازي ما يحتاجه . . . له نظم كثير في مسائل ، كشهادة السماع ، ومفتيات البيع الفاسد . . . وله نظم قواعد أبيه إيضاح السالك نظاماً مستوفياً ، وزادها قواعد بأمثلتها وصوراً انتزعها من مختصر ابن عرفة . . . توفى مقتولاً في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة عن نحو سبعين سنة . »^(١)

وقال أحمد بابا : « وله شرح على ابن الحاجب الفرعي في أربعة أسفار ، أخبرني به من رآه »^(٢) .

١٢- أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن أبي العافية المتوفى سنة ٩٥٥ هـ .

قال كحالة : « أبو العباس محدث ، فقيه ، أصولي ، مشارك في بعض العلوم ، توفى في ١٦ ذي القعدة ، من تصانيفه : شرح المنهج المنتخب على قواعد المذهب ، وحاشية على شرح الكبرى للسنوسي في العقائد ، ومراقى المجد في آيات السعد ، وشرح المطول ، وشرح على قصيدة ابن ذكرى في علم الكلام ، مطول ومختصر »^(٣) .

١٣- عبد الرحمن بن علي بن أحمد القصري ثم الفاسي السفيناني ، في نيل الابتهاج : « أخذ عن شيخ الجماعة ابن غازي ، والشيخ زروق . . . وشرق سنة تسع وتسعمائة فأخذ علم الحديث بمصر عن أصحاب ابن حجر . . . قيد بخطه كثيراً من فوائد الحديث والأدب مع ضبط وشكل يقرب في الإتقان شيخه ابن غازي . . . »^(٤) . توفى في سنة ٩٥٦ هـ .

(١) نيل الابتهاج ٢٨٨ ، ٢٨٩ ونفح الطيب ٧: ٤٠٦ وشجرة النور ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) نيل الابتهاج ٢٨٩ وانظر : معجم المؤلفين ٦ : ٢٠٦ .

(٣) معجم المؤلفين ٢ : ١٠ .

(٤) نيل الابتهاج ٢٦٤ ، ٢٦٥ وترجمته في جذوة الاقتباس ٤٥٧ ة النور ٢٧٩ .

١٤- أحمد بن عبد الرحمن المسجدي التزكيني المتوفى سنة ٩٥٨ هـ .

قال كحالة : « عرف بحلولو القروى ، فقيه ، من مؤلفاته : شرح مختصر خليل ، ومختصر جمع الجوامع للسبكي »^(١) .

قال القرافي : « هو أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب »^(٢) .

١٥- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليستيقي الفاسي ، ولد سنة سبع وتسعين وثمانمائة ، وتوفى فى سنة تسع وخمسين وتسعمائة .

قال أحمد بابا : « قرأ على الإمام ابن غازى قليلاً ، وعلى الفقيه يحيى السوسى الفقه والأصلين ، وعلى الفقيه أبى العباس الزقاق مختصر خليل والألفية والتفسير والحديث وغيرها . . له تأليف منها : جزء على التاجورى فى تصحيح قليلة فاس ، وشرح مختصر خليل ، وصل إلى النواقض ، وتآليف فى حقوق السلطان على الرعية وحقوقهم عليه ، وغيرها »^(٣) .

١٦- أحمد بن عبد الله المدني البتوعي المتوفى حوالى سنة ٩٦٠ هـ^(٤) .

١٧- أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التسولي ، الفقيه ، الأستاذ ، النحوى .

قال أحمد بابا : « روى عن الدقون وابن غازى ، وعن صاحبنا الشيخ محمد القصار مفتى فاس وغيره ، . . . توفى بفاس فى رجب عام تسعة وستين وتسعمائة »^(٥) .

١٨- ابنه أبو العباس أحمد ، وقد ذكره أبوه فى إجازته العامة لبعض مشاهير تلامذته .

(١) معجم المؤلفين ١ : ٢٧٠ ، وترجمته فى نيل الابتهاج ١٢٧ - ١٢٩ .

(٢) توشيح الديباج ص ٥٢ .

(٣) نيل الابتهاج ٥٩٤ - ٥٩٦ ، وانظر معجم المؤلفين ٨ / ٢٧٤ .

(٤) شجرة النور ص ٢٧٦ .

(٥) نيل الابتهاج ص ١٤١ .

قال ابن غازى فى الفهرسة : « وقد أجزت للسادة الأكرمين المستدعين للإجازة فى صدرها هذا المجموع جميع ما اشتمل عليه ، وجميع ما يصح لى وعنى روايته إجازة عامة بشرطها متلفظاً بها . . » (١) .

- أحمد بن علي بن علي بن أحمد بن داود البلوي ، أبو جعفر .

قال أحمد بابا : « أخذ عن والده العالم أبى الحسن ، وعن العالم الصالح أبى الحسن القلصادى ، وعن أبى محمد عبد الله بن إبراهيم الجابرى الغرناطى ، وعن الإمام المواق ، وبتلمسان عن الكفيف ابن مرزوق ، وأجازه ابن غازى . . ولم أقف على وفاته » (٢) .

وقال كحالة : « من تأليفه : شرح على الخزرجية فى العروض ، وفرائد الفوائد فى فنون غير واحد » (٣) .

- محمد بن أحمد بن مجبر المسارى (٤) .

هؤلاء بعض تلاميذ ابن غازى ، وغيرهم كثير ، وإذا طالعنا كتب التراجم فى هذه الفترة كنيل الابتهاج بتطريز الديباج وجذوة الاقتباس ودرة الحجال سنعرف مدى كثرة تلامذة ابن غازى فيها ، ولكن يصعب حصرها ، ويطول المقام بسردها .

ومما هو خليق بالذكر وحرى بالإشارة أنه كانت لابن غازى اتصالات بكثير من التلاميذ فى سفره وإقامته ، مما جعل عدد تلامذته يزداد بصورة ظاهرة .

* * *

(١) التملل ص ١٧١ .

(٢) نيل الابتهاج ص ١٣٨ .

(٣) معجم المؤلفين ١ : ٣١٦ وانظر : كشف الظنون ١١٣٦ ، ١٢٤٣ .

(٤) شجرة النور ص ٢٧٦ .

مؤلفاته

ترك الإمام ابن غازي تراثاً هائلاً في كثير من الفنون والعلوم، في العروض، والنحو، والحساب، والفرائض، والتاريخ، والتراجم، والفقه، والعلوم الدينية، وهذا يدل، بوضوح، على سعة العلم، وطول الباع، وقد تحدث ابن غازي عن تأليفه في آخر فهرسته: «التلعلل برسوم الإسناد» فقال:

«وأما الكتب التي لَفَّقْتُهَا، فالذي تَمَّ منها: إنشاد الشريد من ضوالم القصيد، ومنية الحساب، وشرحها بغية الطلاب، والجامع المستوفى لجداول الخوفى، وتحرير المقالة فى مهمات الرسالة، وتفصيل عقد الدرر، وتذييل الخزرجية مشروحاً، وهو المسمى بـ: إمداد أبحر القصيد ببحرى أهل التوليد، وإيناس الإقعاد والتجريد بجنسهما من الشريد، والمسائل الحسان المرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان، وإن سهَّلَ اللهُ تعالى فى إكمال هذا المجموع، ببركتكم، فلنُسَمِّهَ: «التلعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد».

«وأما الذى لم أفرغ منه بعد: فالروض الهمتون فيمن دخل مكناسة الزيتون، وشفاء الغليل فى شرح خليل، وتكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة، فإن كان فى العمر قُسطاً، وأعاننا اللهُ تعالى على إتمامه فسيخرج -إن شاء اللهُ تعالى- فى عدة مجلدات، وأرجو أن تكون منفعته عظيمة بحول الله وقوته، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»^(١). أ. هـ.

وبعد أن انتهى ابن غازي من الفهرسة حصل على إجازة من الشيخ ابن مرزوق الكفيف، فوضع ذَيْلاً ضَمَّنَه ترجمته، وفى نهايته قال:

«انتهى الذيل المبارك -بحول الله تعالى وحسن عونه- عام خمسة وتسعمائة، عَرَفْنَا اللهُ تعالى خيرَه، وقد كنتُ ذَكَرْتُ فى آخر «التلعلل برسوم الإسناد» أنى لم أكن فرغتُ من تأليف الروض الهمتون وشفاء الغليل وتكميل التقييد، وبعد ذلك

(١) التلعلل برسوم الإسناد ١٧٠، ١٧١.

كملتُ جميعها ، والله الحمد ، ثم وضعتُ على صحيح البخارى إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الجيب - صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم ، وكلمته ، والله المنة ، وهو - سبحانه - المستول أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه ، والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى « (١) . أ هـ .

هذا كلام ابن غازى فى فهرسته عن تصانيفه وتأليفه التى كان قد فرغ من تأليفها حتى التاريخين المذكورين فى النقلين السابقين عنه .

وسوف أذكر ، بعون الله ، مؤلفات ابن غازى المطبوع منها ، والمخطوط ، والمفقود .

أولاً - مؤلفاته المطبوعة :

بلغت كتبه التى حظيت بالنشر عددًا قليلاً ، وهى خمسة كتب ، وقد التزمت فى ذكرها الترتيب الهجائى مع ذكر الطبعة وتاريخها ومكانها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً :

١ - بغية الطلاب فى شرح منية الحساب ، والبغية شرح لنظم لابن غازى فى الحساب ، وهو المنية ، وعدد أبياته ٣٣٣ بيتاً ، وقد طبع هذا الشرح طبعتين :

الأولى : بفاس سنة ١٣١٧هـ - ١٨٩٧م ، وبهامشه حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد أبينيس ، وأول هذا الشرح : « الحمد الذى أحاط بكل شيء علماً » ، وعدد صفحات هذه الطبعة ٢٤٨ صفحة^(٢) وفى خزانة المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية بالرباط مخطوطة رقمها ٤٤٤ ، وعنوانها : « إدراك البغية بحل ألفاظ المنية » ، وهى حاشية على « بغية الطلاب » ، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الصباغ العقيلي .

(١) التملل ص ١٩٢ .

(٢) مجمع المطبوعات العربية والمعربة ص ١٩٥

والثانية : طبعة حلب ، جامعة حلب ، معهد التراث العلمى العربى ،
تحقيق الدكتور : محمد موسى سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ، وعدد صفحات هذه
الطبعة ٣٢٦ صفحة .

أما نسخها المخطوطة فكثيرة متعددة منها :

(أ) نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم ٢٤٣٧ .

(ب) نسخة أخرى بالمكتبة نفسها تحت رقم ٢٢٠٤ ، وهذه النسخة ضمن
مجموع ، يبدأ من الورقة ١٤٧ ظ ، وقد بدأه بقوله : « الحمد لله الذى
أحاط بكل شىء علما ، وأحصى كل شىء عدداً ، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد . . ويعد : فهذه بغية الطلاب فى شرح منية الحساب
قضدت فيها بالذات التفسير لجوامع ألفاظها . . » ، وكان الفراغ من
نسخها فى ١٤ رمضان من سنة ١٢١٤هـ .

(ج) نسخة بدار الكتب المصرية ، عدد أوراقها ١١٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١
سطراً ، وبها خرم ، ورقم حفظها بالدار ٤٣٩٣ ك .

(د) توجد نسخة بالأسكوريال ، مخطوطة رقم ٢ ، ٩٣٣ ، وهى نسخة عن
الأصل ، كتبها تلميذ ابن غازى ، عبد الواحد بن أحمد الونشريسى
(توفى سنة ٩٥٥هـ - ١٥٤٥م) .

٢ - التعليل برسوم الإسناد بعد ذهاب أهل المنزل والناد :

قال عنه الكنائى فى « فهرس الفهارس » : « وهو فهرس نفيس جداً فى
نحو سبع كراريس ، ما أعذب سياقه ، وأجمل طرقه ، وأصح وأعذب
موارده ، بناه على استدعاءات وردت عليه من تلمسان سنة ٨٩٤ فما بعدها ،
افتتحها بحديث الأولية ، ثم بترجمة مشايخه ، وعددهم سبعة عشر . . »^(١) .

(١) فهرس الفهارس ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

وقال الكتّاني أيضاً : « وفهرسته تدل على شغف بالرواية عظيم ؛ لأنه أخذ وروى بنفاس ومكناس عن أهلها وعن الواردين عليهما من الآفاق . . . وسياق فهرسته وترتيبه يدل على علم بالفن وبراعة فيه ، رحمه الله . . . »^(١) .

وقال أبو العباس الهشتوكي في حق هذه الفهرسة^(٢) :

وفهرسة الشيخ ابن غازي مفيدة عليك بها فهي النهاية في الأمر

وَمَا يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ وَالتَّنْوِيهَ أَنَّ هَذِهِ الْفَهْرَسَةَ كَانَتْ مَصْدَرًا أَسَاسِيًّا لِبَعْضِ الْمُؤَرِّخِينَ وَالْكَتَّابِ الَّذِينَ عَاصَرُوا الشَّيْخَ ابْنَ غَازِي أَوْ الَّذِينَ آتَوْا بَعْدَهُ ، فَاسْتَقْوُوا وَاسْتَمْدُوا وَنَقَلُوا مِنْهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالتَّرَاجِمِ وَالتَّنَوَادِرِ وَالحِكَايَاتِ وَالفَوَائِدِ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نَقَلُوا عَنْهُ : أَحْمَدُ بَابَا التَّنْبِكْتِي فِي كِتَابِهِ : « نَيْلِ الْإِبْتِهَاجِ بِتَطَرُّيزِ الدِّيَاغِ » ، وَالْوَزِيرُ السَّرَاجُ فِي كِتَابِهِ : « الْحُلُلُ السَّنَدَسِيَّةُ فِي الْأَخْبَارِ التُّونِسِيَّةِ » ، وَالمُقَرَّرِيُّ التَّلْمَسَانِيُّ فِي كِتَابِ « نَفْحِ الطَّيِّبِ » .

وهذا الكتاب لم يطبع - والله أعلم - إلا مرة واحدة بتحقيق الأستاذ محمد الزاهي ، عن دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالدار البيضاء سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ . رقم (٣) من ضمن سلسلة الفهارس .

ولهذه الفهرسة عدة نسخ خطية ، منها :

(أ) نسخة المكتبة العامة بالرباط ، محفوظة تحت رقم ٣٤٤٤ .

(ب) نسخة أبي العباس الهشتوكي ، محفوظة بنفس المكتبة تحت رقم ٤٣١ .

(ج) ونسخة الإسكوريال ، محفوظة تحت رقم ١٧٢٥ .

٣ - الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ، وقد ذكر فيه المؤلف تاريخ مدينة مكناسة الزيتون ، ويقسم هذا الكتاب إلى أقسام ثلاث : قسم جغرافي ، وقسم تاريخي ، وقسم للتراجم .

(١) فهرس الفهارس ٢ : ٨٩١ .

(٢) فهرس الفهارس ١ : ٢٩١ .

وقد قام بترجمة جزء منه المستشرق (هوداس) ، في المجلة الآسيوية ،
الجزء الأول سنة ١٨٨٥ م .

وقد طبع عدة مرات ، منها :

- (أ) طبع بفاس بدون تاريخ ، قال ابن سودة : « الروض الهتون في أخبار
مكناسة الزيتون للشيخ . طبع على الحجر بفاس في عدة ملازم . . (١) » .
(ب) طبع بالمطبعة الملكية بالرباط عام ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

وتوجد منه نسخة خطية غير كاملة بالمكتبة الوطنية بباريس محفوظة تحت
رقم ٥٠٢١ ، وناسخها هو أبو مدين بن حمزة بن البشير في جمادى الآخرة
سنة ١٣٠٠ هـ .

٤ - كليات في الفقه ، طبع طبعة حجرية بفاس ، وتوجد منه نسخ خطية بمكتبة
الرباط ، محفوظة تحت الأرقام التالية : (٢٢٠ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤) .

٥ - منية الحساب ، وهي مطبوعة مع الشرح الذي سبق في الطبعتين السابقتين ،
وهي أرجوزة ذكر فيها مبادئ علم الحساب ، ومطلعها :

يقول راجي العفو والمغازي	محمد بن أحمد بن غازي
الحمد لله الذي قد نوراً	قلوبنا بما بها تفجراً
من كل علم فائق ورائق	تسرح منه النفس في حدائق

إلى أن قال :

ضمته مسائل التلخيص وربما أزيد في التمهيص

والتلخيص المشار إليه في البيت الأخير هو « تلخيص أعمال الحساب »
لابن البناء المراكشي .

ولم تطبع المنية وحدها منفردة عن شرحها السالف ذكرهما .

ونسخها الخطية متعددة ، منها :

(١) دليل مؤرخ المغرب ص ٦٣ .

- (أ) نسخة محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢٤٣ ، ضمن مجموع من الورقة ٩٤ إلى الورقة ١٢١ .
 (ب) نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم ١٦٩٠٧ .

ثانيا - مؤلفاته المخطوطة :

- وكذلك هناك عدد من مؤلفات ابن غازي مازال مخطوطاً ، حبيساً في خزائن الكتب ، ولم يتلَ حظه من الطبع والنشر ، وعددها أربعة عشر مؤلفاً ، وقد التزمت في ذكرها الترتيب الهجائي مع ذكر النسخ المخطوطة ومكانها :
- ١ - إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة ، ويسمى أيضاً: تكميل التقييد وتحليل التعقيد ، وهو كتاب في ثلاثة أجزاء ، يتعرض فيه ابن غازي لأخطاء اثنين من شراح المدونة ، وهما أبو الحسن الزروالي المتوفى سنة ٧١٩هـ ، والعالم التونسي ابن عرفة في ثلاثة أسفار^(١) . وكان بعض معاصري ابن غازي يقول : « أما التكميل فقد كملّه ، وأما التعقيد فما حلّه »^(٢) .
- ومن نسخ هذا الكتاب الخطية نسختان محفوظتان بمكتبة القرويين تحت رقم (٣٤٠ و ١١٢٦) .
- ٢ - إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب ، وهو حاشية مختصرة على صحيح البخاري أودعها نكتاً لطيفة ، آتمه تأليفاً سنة ٩١٤هـ / ١٥٠٨ م . وتوجد منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت قم (٧٢٢) .
- ٣ - إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوالد أبي إسحاق . وهو تقييد على الألفية أو شرح لها أو حاشية عليها ، على خلاف بين الذين ترجموا لابن غازي ، وسوف نبين القول الفصل في هذا الخلاف في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، كما سنوضح نسخ هذا الكتاب الخطية في نهاية الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٧٦ .

(٢) نيل الابتهاج ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

٤ - إمداد أبحر القصيد ببحري أهل التوليد : ذيل به نظم الخزرجية فى علم العروض وشرحه .

قال عبد الله كنون : « وهو مطبوع »^(١) ، ولكن لا أعلم أين ومتى طبع .
ومنه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم (٢٩٢) .

٥ - إنشاد الشريد من ضوأل القصيد ، وهو شرح على الشاطبية لأبى القاسم بن فيرة الشاطبى المتوفى سنة (٥٩٠هـ) ، والمعروفة بـ « حرز الأمانى ووجه التهانى » ، ومن هذا الشرح توجد نسختان خطيتان محفوظتان بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٥٦٦ و ٥٧٦) . وتوجد نسختان أخريان لهذا الكتاب بمكتبة الأسكوريال ، الأولى ضمن مجموع من الورقة (٥٥) إلى آخر الكتاب ، ورقمها ١٣٧٠ ، وهى مكتوبة بخط مغربى ، وكتبها ناسخها فى سنة ٨٩٧ ، أى فى حياة المؤلف . والنسخة الثانية محفوظة تحت رقم (١٣٨٨) ضمن مجموع أيضاً من الورقة (٩٥ ظ) ، وهذه النسخة مكتوبة - كأختها - بخط مغربى ، ونسخت فى سنة (٩٨٠هـ) ، أى بعد وفاة المؤلف ، وللكتاب نسخ أخرى بدار الكتب المصرية .

٦ - تكملة أوضاع الخمس خالى الوسط وكيفية التصريف به على أحسن نمط ، وهى قصيدة عدد أبياتها ١١٤ بيتاً ، مطلعها :

« ألا إن خالى القلب من كل شاغل » .

ومنه نسخة مخطوطة محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٢٦٠١) .

٧ - الجامع المستوفى لجداول الحوفى ، وهو تقريرات على كتاب الفرائض الحوفية للقاضى أبى القاسم الحوفى المتوفى سنة (٥٨٠هـ) . توجد منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (١٠١٣٦) .

٨ - شرح نظم نظائر رسالة ابن أبى زيد القيروانى ، ويسمى : تحرير المقالة فى نظائر الرسالة ، وهى منظومة رجزية فى المسائل التى تتشابه فى الحكم من رسالة ابن أبى زيد القيروانى .

(١) ابن غازى ص ٢٣ .

وتوجد منه نسخة محفوظة بالجامع الأعظم بالجزائر (المجموعة ٧٧ رقم ٢).
٩ - شفاء الغليل في حل مُقْفَلٍ لخليل ، بينَ فيه هفوات وقعت لبهرام في شرحه
لمختصر خليل ، ومواضع مُشكلة من المختصر ، أجاد فيه ما شاء ، وقد قدّم
بين يديه مقدمتين الأولى في التعريف بالمصنف ، والثانية في بيان بعض
اصطلاحاته التي أخذها منه بالاستقراء .

ومن هذا الكتاب توجد نسخ خطية عديدة في عدد من مكتبات العالم ، منها :
(أ) نسخة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (١٥١٢) .

(ب) ونسختان بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم : (١٩٤٢٤ و ١٩٢٧٩) .
(ج) ونسخة بالجامع الأعظم بالجزائر تحت رقم (٨٧) .

١٠ - كشف الالتباس والغلط عن أوضاع الخمس خالي الوسط ، وهو نظم في (٣٨)
بيتاً . محفوظ بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٢٦٠٢) .

١١ - منظومة في البدع ، منه نسخة محفوظة بمكتبة الجامع الأعظم بالجزائر ضمن
مجموع رقم (٧٧) ، من الورقة (٢٤٩) إلى الورقة (٢٦١) .

١٢ - نظم نظائر الرسالة ، وقد شرح هذا النظم محمد بن عبد الرحمن الخطاب ،
المولود سنة ٩٠٢ هـ ، والمتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، وقد وضعه قبل وفاته بعامين أى
في سنة (٩٤٣ هـ) .

ولهذا الشرح نسخة بمكتبة معهد اللغات والحضارات الشرقية بباريس
تحت رقم (٢٦٩) من الورقة (١) إلى الورقة (٨) ، وناسخها المختار بن
محمد عبد الرحمن الهوارى سنة ١٢١٣ هـ .

١٣ - وله كذلك أبيات في الذكاة ، شرحها أبو سليمان داود بن أحمد الإنجلي
وسمى هذا الشرح : « الروض الفائح في بيان صفة الذبائح » ، وهو محفوظ
بالمكتبة العامة بالرباط ، تحت رقم ١٤٧٢ .

١٤ - وله كذلك أرجوزة في قراءة نافع بن أبي نعيم المدني ، منها نسخة محفوظة
بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم (١٠٥٧) .

* * *

مؤلفاته المقصودة

هناك عدد من المؤلفات التي لا أعلم أم مطبوعة هي أم مخطوطة ، ولكنها من تأليف ابن غازي ، فقد نسبتها مصادر كثيرة إليه ، وهي :

- ١ - إسعاف السائل في تحرير المقاتل والدلائل^(١) .
- ٢ - تحرير المقالة في نظائر الرسالة^(٢) .
- ٣ - تفصيل عقد الدرر^(٣) .
- ٤ - حاشية على مختصر خليل^(٤) .
- ٥ - حل مشكلة ابن عرفة في مختصره^(٥) .
- ٦ - مؤلف صغير في ما حيا ، سماء : مذاكرة ابن إسحاق بن يحيى^(٦) .
- ٧ - المجالس المكتاسية^(٧) .
- ٨ - المسائل الحسان المرفوعة إلى حبر فاس والجزائر وتلمسان^(٨) .
- ٩ - المستنبطات من حديث يا أبا عمير^(٩) .
- ١٠ - المطلب الكلى في محادثات الإمام الكلى^(١٠) .
- ١١ - نظم فواصل المقال وشرحه^(١١) .
- ١٢ - نظم مراحل الحجاز وشرحه^(١٢) .
- ١٣ - نظم على الطرق العشر في القراءات^(١٣) .
- ١٤ - وينسب له نظم وشعر^(١٤) .

-
- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) ابن غازي ص ٢٢ . | (٢) ابن غازي ٢٢ . |
| (٣) بروفنسال ص ٢٣٠ . | (٤) بروفنسال ص ٢٣٠ . |
| (٥) نيل الابتهاج ص ٥٨٢ . | (٦) ابن غازي ٢٤ . |
| (٧) مقدمة بنية الطلاب ص ٩ . | (٨) نيل الابتهاج ص ٨٣ . |
| (٩) هدية العارفين ٢/٢٢٦ . | (١٠) هدية العارفين ٢/٢٢٦ . |
| (١١) ابن غازي ٢٣ . | (١٢) هدية العارفين ٢/٢٢٦ . |
| (١٣) شجرة التور الزكية ٢٧٦ . | (١٤) ابن غازي ٢٩ . |

من خلال هذا العرض لتأليف ابن غازي وتصانيفه يتضح لنا أن معظم تراثه مازال رهين المكتبات ، حبيس الخزائن ، ينتظر الأيدي لتمتد إليه فتخرجه إلى النور ، ويستفيد منه أهل العلم وطلابه .

* * *

شعره

لم يتوقَّف عطاء ابن غازي ونبوغه عند حد العلوم الدينية والفقهية والنحو والعروض والحساب والفرائض ، ولكن امتدَّ إلى أوسع من ذلك ، فقد كان يمتلك ناصية اللغة ثراً ونظماً ، وقد ذكرت المصادر أن له نظماً وشعراً كثيراً ، ويتضح ذلك من خلال بعض المؤلفات السابقة الذكر ، مثل : منية الحساب ، ونظم على الطرق العشر في القراءات ، وغيرهما ، مما يدل على تمكنه وامتلاكه لناصرية الشعر ، وسأسوق بعضاً من هذه النماذج التي تدل على تلك المهوبة^(١) .

من ذلك ، مثلاً ، قوله في الكفَّارات :

خَيْرٌ بِصَوْمٍ وَبصِيدٍ وَأَذَى وَقُلْ لِكُلِّ خَصْلَةٍ يَا حَبِذَا
وَرَبِّ الظَّهَارِ وَالتَّمْتَعَا وَالْقَتْلِ ، كُئِلٌ فِي اليمِينِ اجْتَمَعَا

وقال في صرف الدينار :

الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ (يَبِّ) فَاعَلِمُ فِي دِيَّةٍ قَطْمًا نِكَاحَ قَمَمِ
وَالصَّرْفُ فِي الْجَزِيَّةِ وَالزَّكَاةِ عَثْرَةٌ ، وَالبَاقِي بِالأَوْقَاتِ

وله شعر حسنٌ ، منه قوله في بلده مكناسة ، متأثراً بالمضايقات التي ألجأته إلى الخروج منها :

طَلَقْتُ مَكْنَاسَةً ثَلَاثًا وَالشَّرْعُ بِأَيِّ الرَّجُوعِ فِيهِ
لَيْسَتْ بِلَدٍّ سِوَى لِقَاضِرِ أَوْ عَامِلِ الجُورِ أَوْ سَفِيهِ

(١) النماذج الشعرية نقلت عن عبد الله كنون في كتابه « ابن غازي » ص ٢٩ ، ٣٠ .

ومنه قوله في الموضوع نفسه :

أَقَمْتُ بِمَكَانَسَةِ مَدِينَةٍ أَعْلَمْتُ أَيْبَاءَهَا مَا الْكَلَامُ
فَلَمَّا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ عَلَّيْ بِهِ بَخِلُوا وَالسَّلَامُ

من خلال هذه النماذج يتبين لنا قدرة ابن غازي على النظم ، وأن هذا لم يكن تكلفاً منه أو تصنعاً ، وإنما عن سليقة وطبيعة وسجية ، ويؤكد هذا عدد المنظومات التي سبق بيانها أثناء الحديث عن تأليفه ، ومن أهمها « منية الحساب » ، فقد نظمها في ٣٣٣ بيتاً ، وهذا يدل على طول النفس ، وسلامة الطبع .

ومن نماذج شعره الرائع قوله مخاطباً وملغزاً أحمد بن الحاج في القلم ^(١) :

وميت قبر طعمه عند رأسه إذا ذاق من ذاك الطعام تكلمنا
يقوم فيمشى صامتاً متكلمنا ويأوى إلى القبر الذي منه قوماً
فلا هو حيّ يستحق زيارةً ولا هو ميتٌ يستحق ترحماً

• • •

مذهبه الضحّي

كان ابن غازي مالكي المذهب ، ذكره محمد بن محمد مخلوف في كتابه :
شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ^(٢) ، وذكر خير الدين الزركلي في الأعلام ^(٣)
أنه كان من المالكية .

وقد وضع ابن غازي شرحاً على مختصر الشيخ ابن إسحاق الجندی المالكي المتوفى سنة ٧٦٧هـ ، وهو كتاب في فروع الفقه المالكي ، وسمى ابن غازي شرحه :
« شفاء الغليل في حلّ مَقْفَلِ خَلِيل » ، بين فيه هفوات وقعت لبهرام ، ومواضع مشككة من المختصر ، أجادها ما شاء من أحسن الموضوعات عليه ، متداول شرقاً

(١) البستان ص ٨ .

(٢) ص ٢٧٦ .

(٣) ج ٥ : ٣٣٦ .

وغرباً ، وله كتاب : « كليات في فروع الفقه المالكي » ، و« تكميل التقييد وتحليل التعقيد » ، وهو حاشية على شرحين للمدونة في فروع المالكية لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكي المتوفى سنة (١٩١) هـ ، وهي من أجل الكتب في مذهب مالك ، وله غير ذلك مما يبين قوة صلته بمذهب المالكية ، حتى إنه يُعتبر إماماً من أئمة وشيوخاً من شيوخه .

ويقول ابن غازي في فهرسته عن شيخه البكري الشافعي :

« فلما ورد على مدينة مكناسة سلكتُ معه هذا الأسلوب ، نتذاكر الفرع فنذكر مذهب مالك فيه ، ويذكر مذهب الشافعي . »^(١)

كما أن كثيراً من شيوخه قد أجازوه رواية المدونة وموطأ الإمام مالك وهما في الفقه المالكي ، ومن ذلك إجازة الشيخ فخر الدين الديلمي المصري ، وهو أحد شيوخ ابن غازي ، قال ابن غازي :

« فكتب بخط يده ما نصه : قد أجزتُ لمن سُمي في هذا الاستدعاء المبارك أن يروي عنى جميع الموطأ لإمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي - رضى الله تعالى عنه ، ونفعنا بعلومه وبركاته في الدنيا والآخرة . . »^(٢)

بهذا يتضح أن ابن غازي كان مالكيًا ، وكان من المساهمين في نشر المذهب المالكي عن طريق التأليف والتصنيف فيه ، كما سبق بيان جهوده العلمية في فقه المالكية .

* * *

(١) التعليل برسوم الإسناد ص ١٢٣ .

(٢) التعليل ص ١٢٨ .

وفاته

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن غازي على أن وفاته كانت سنة ٩١٩ هـ ،
١٥١٣ م ، وقد أسف الناس عليه أسفاً بالغاً ، وحضر الجنائز السلطان فمن دونه ،
وقد ذكر ابن القاضي في جذوة الاقتباس وفاته فقال :

« تُوِّفِيَ بمدينة فاس في عشية يوم الأربعاء ، تاسع جمادى الأولى ، من عام
تسع عشرة وتسعمائة ، ودفن بالكفادين داخل مدينة فاس ، بإزاء محمد القوري
وأبي الفرج الطنجي »^(١) .

وذكر الساعة واليوم والشهر والسنة والمدفن في النص السابق يدل على مزيد
اهتمام وعظيم احترام ، وذلك لأنه كان أبرز شخصية علمية في المغرب في أواخر
القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري ، لما كان له من اتساع في الرواية ،
وانتشار علمه شرقاً وغرباً .

قال أحمد بابا في نيل الابتهاج : « ورثاه تلميذه العلامة شقرون بن أبي جمعة
الوهراني بقصيدة مليحة تركتها لطولها »^(٢) .

وقال صاحب شجرة النور الزكية : « وتوفي في جمادى الأولى سنة ٩١٩ هـ ،
والاحتفال بجنائزته عظيم ، حضره السلطان فمن دونه »^(٣) .
رحمه الله رحمة واسعة وجمعنا به وبالصالحين في دار الكرامة .



(١) جذوة الاقتباس ص ٣٢٠ وانظر لقط الفرائد ٢٨٤

(٢) نيل الابتهاج ص ٥٨٣ .

(٣) شجرة النور الزكية ٢٧٦ .

رفع
عبد الرحمن النجمي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

الكتاب

- توثيق عنوانه وبيان موضوعه وتاريخ تأليفه .
- توثيق نسبه إلى مؤلفه .
- عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف في التأليف .
- قيمة الكتاب ومكانته .
- مصادر الكتاب ونقوله .

★ توثيق عنوانه وبيان موضوعه :

دُكرَ على غلاف بعض نُسخه المخطوطة أنه شرح على الألفية فى النحو لابن غازى ، وعلى بعضها أنه شرح ابن غازى على الخلاصة ، كما ذكر أنه حاشية على الألفية ، وذكر الزركلى فى الأعلام أنه شرح على الألفية ، وبين بروكلمان أنه تقييد على شرح المرادى على الألفية ، ولكن الصواب أن اسم الكتاب : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » ، وهذا ما ذكرته كثير من المصادر التى ترجمت لابن غازى مثل : هدية العارفين ، وإيضاح المكنون ، وفهرس مخطوطات النحو بجامعة الإمام وجامعة أم القرى ودار الكتب المصرية ، وكذلك ثبت هذا العنوان على الصفحات الأولى لبعض مخطوطات هذا الكتاب .
وكذلك ذكر المؤلفُ عنوان كتابه فى الصفحة الأولى فقال : « وبعد ، فهذا إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » .

وفى كتاب : « التعلل برسوم الإسناد » لابن غازى ، تعرض لذكر مؤلفاته التى أمتها والتي لم يتمها ، وذكر محقق الكتاب أنه وجد ذكر الكتاب فى هامش إحدى النسخ بعنوان : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وفوائد أبى إسحاق » وذلك بعد ذكر كتاب « بُغية الطلاب » ، وقال المحقق : « وقد انفردت نسخة الرباط بذكره »^(١) .

وورد هذا الكتاب عند يروفسنال ص : ٢٣٠ كما يلى : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » .
وفى درة الحجال : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وفوائد أبى إسحاق »^(٢) .

ولكن الأشهر أن اسم الكتاب : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » ، ولا سيما أن المؤلف قد ذكر هذا الاسم فى صدر كتابه .

(١) التعلل ص ١٧٠ .

(٢) درة الحجال ١٤٧/٢ .

أما موضوعه : فهو تقييد على ألفية ابن مالك ، جمع فيه بين كلام ابن أم قاسم المرادى وكلام أبي إسحاق الشاطبي في شرحيهما عليها ، مع زيادات مفيدة جداً . ولا يبلغ الكتاب أن يكون شرحاً على الألفية ؛ لأنه لم يتعرض لكل مسائلها .

وتاريخ تأليف هذا الكتاب سنة ٨٩٨ هـ كما ذكر ابن غازي ذلك في نهاية وخاتمة الكتاب ، وذكرت ذلك أيضاً بعض كتب التراجم .

ولم يذكر ابن غازي في صدر كتابه السبب الذي دعاه إلى تأليفه . وقد رمز المؤلف بالحرف «د» إلى المرادى ، وبالحرف «ق» إلى أبي إسحاق الشاطبي .

★ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن غازي على نسبة هذا الكتاب إليه ، فكل الذين ترجموا له ذكروه من بين مؤلفاته ، ولا خلاف بينهم على ذلك .

وقد ورد ذلك أيضاً في افتتاحية الكتاب : « يقول محمد بن أحمد بن محمد ابن علي بن غازي » .

وفي خاتمته : « قال مؤلفه الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن علي ابن غازي العثماني ، غفر الله تعالى له بفضلته : هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حلّ بعض مشكلات كلام الإمام العلامة أبي علي المرادى ، وتطريزه ببعض ما يُستملح من نكت أبي إسحاق الشاطبي ، برّء الله ضريحهما » .

وقد اتخذ بعض العلماء المتأخرين ابن غازي مرجعاً لهم ، فاقتبسوا منه وأشاروا إليه في تصانيفهم النحوية ، وهذا مما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن غازي .

ومن الذين نقلوا عن ابن غازي : الملوّي في حاشيته على شرح المكوذبي على الألفية ، ومن أمثلة هذه الإشارات ما ورد في ص ٧ : « وذلك اصطلاح المنطقة ، وبعضهم ، وهو العلامة ابن غازي أصلح هذا البيت بقوله :

واحدة كلمة وقد يُؤمَّ بها الكلام في اللغة والقول عمّ .

ومن ذلك أيضاً ص ١١ : «قال المرادى : واختلف في تشنية المركب تركيب مزج ، يعنى على لغة من أعرب ، وأما من يبني فلا يُثنيه لإجماعاً ، نصُّ عليه أبو حيان ، أ. هـ من ابن غازى» .

وهناك نقول أخرى في نفس الحاشية ص ١٩١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

وكذلك نقل عنه الصبان في حاشيته على الأشموني ج٤/ ٥٣ ، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ٢٥/ ١ .

من هذا يتضح لنا ويتأكد لدينا صحة نسبة الكتاب إلى ابن غازى ؛ لأن هذه النقول وتلك الإشارات ثابتة في ذلك الكتاب الذى بين أيدينا ، فهو ثابت النسبة لمؤلفه دون شك أو مرية ، لتضافر الأدلة على ذلك .

★ عرض مادة الكتاب وطريقة ابن غازى في التأليف :

تناول ابن غازى في هذا الكتاب ألفية ابن مالك ، ونقل أقوالاً من شرحى الشاطبى والمرادى التى علّقها على نظم الألفية ، وقضاياها ومسائلها ، وأتبع ابن غازى ترتيب أبواب الألفية كما رتبها ابن مالك دون تقديم أو تأخير .

وكان ينقل أقوالاً أخرى عن علماء آخرين ، كسيبويه والمبرد وابن الضائع وكثيرين غيرهم ، كما يظهر ذلك لمن يقلب صفحات ذلك الكتاب .

أما عن طريقة ابن غازى ومنهجه في هذا الكتاب ، فقد كان ينقل النظم كاملاً ، ثم يُتبعه بكلام المرادى أو الشاطبى ، ويعلق عليها بعد ذلك وبين رأيه في المسألة موضوع الحديث أو يذكر قولاً لأحد النحويين فيها ، ويتعقب ابن مالك في كثير من المواضع .

★ قيمة الكتاب ومكانته :

قدّم المؤلف فى هذا الكتاب عدداً كبيراً من الآراء النحوية لمشاهير النحاة وكبرائهم ، من أمثال : سيبويه والمبرد والشلوبين وأبى حيان وابن مالك وابن عقيل وابن هشام وابن الضائع والجوهري وأبى القاسم الشريف ، وابن الدهان وابن الطراوة وابن خروف وابن أبى الربيع وأبى العباس الفيلالى ، والخفاف ، وأبى عبد الله بن الفخار وأبى عبد الله بن خميس والبهارى وابن عصفور وابن جنى والمازنى والفراء والزمخشرى والشاطبى والمرادى وأبى عبد الله التلمسانى وابن الناظم والجزولى ، وآراء هؤلاء العلماء ترفع قيمة الكتاب وتعلّى من شأنه وترسّخ مكانته .

فهذا الكتاب لا يستغنى عنه الناظر فى شرحى المرادى والشاطبى ؛ لأنه أوضح كثيراً من العبارات الغامضة فيهما ، ونسب عدداً من الآراء ليس بالقليل ، وذكر أمثلة لبعض القواعد التى ذكرها المرادى مجردة من الأمثلة ، ونحو ذلك مما يكون بمنزلة العلامة المضيئة أمام القارئ تهديه السبيل وتأخذ بيده ليصل إلى مراد المرادى والشاطبى ، رحمهما الله تعالى ، بيسر وسهولة .

وهذا الكتاب ، وإن كان لا يُستغنى عنه ، فإنه فى الوقت نفسه ، لا يُكتفى به ، ولا يغنى عن غيره ، وذلك لأن مؤلفه كان يقتضب العبارات التى ينقلها عن العلماء والنحويين عامة ، وعن المرادى خاصة ، ويجعل نقوله وكأنها مقطوعة عن سياقها .

كما وصل الكتابُ القارئَ بشرحين جليلين من شروح الألفية ، أولهما شرح المرادى ، وهو من الشروح المفيدة القيمة ، جمع فيه كثيراً من آراء النحاة وكثيراً من شواهد القرآن والحديث والشعر ، وثانيهما ، وهو شرح الشاطبى ، وهو يُعدُّ أحسن من شرح الألفية وعلق عليها وسط مسائل النحو وعلل قواعده ، وذلك لأن الشاطبى - رحمه الله - امتاز بسعة الاطلاع وعلو الأفق ، وغزارة العلم فى العربية والفقه وأصوله والحديث وغيرها من العلوم ، فالشاطبى من العلماء الموسوعيين ، ولذلك نجد فى شرحه هذا مسائل ومباحث من اللغة والعروض وأصول الفقه وغيرها من سائر العلوم ، بالإضافة إلى سهولة الأسلوب وبساطة العبارة .

وقال صاحب نيل الابتهاج فى شأن هذا الكتاب ص ٥٨٣ عند الحديث على مؤلفات ابن غازى : « وحاشية لطيفة على الألفية مفيدة ، نَبّه فيها على مواضع من كلام المرادى مع نقل زوائد الإمام الشاطبى وتحقيقاته العجيبة . . . » .

وقال عبدالله كنون ص ٢٣ : « . . . » وهى حاشية على ألفية ابن مالك جمع فيها بين كلام المرادى والشاطبى فى شرحيهما عليها مع زيادات مفيدة جداً » .

★ مصادر الكتاب :

البحث فى مصادر ابن غازى التى استقى منها مادة كتابه : « إنحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » يضع بين أيدينا سعة اطلاعه وعمق تبحره فى علم النحو ، وإن كان يدل فى بعض المواضع على اضطراب فى النقل وعدم الثبوت فى النص المنقول .

وكثيراً ما كان يذكر الذين نقل عنهم ، كأبى حيان وأبى عبد الله الصغير وأبى العباس الفيلىلى وأبى عبد الله بن الفخار وغيرهم ، ولكن فى بعض الأحيان كان يكتفى بعبارات عامة مثل : « بعضهم » ، « الكوفيون » ، ونحو ذلك .

وكان فى كثير من الأحيان لا ينقل النصوص بالفاظها ، مهما كان المنقول عنه ، سيويه فمن دونه .

إلا أن اهتمامه انصبَّ بصورة أكثر وضوحاً على شرحى المرادى والشاطبى على الألفية باعتبارهما المحور والمركز الأساسى الذى دار الكتاب حوله .

كما نقل كثيراً عن أبى حيان وابن مالك فى شرحيهما على التسهيل ، وعن ابن الضائع فى شرحه على الجمل ، وغير ذلك .

ونستطيع أن نجمل أهم المصادر التى اعتمد عليها فيما يلى :

١ - الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والأمثال العربية ، كما يتضح ذلك من تمثيله على مواضع كثيرة من كلام المرادى .

٢ - آراء بعض أئمة النحو واللغة الذين سبق ذكرهم ، وكثير غيرهم .

٣ - شرحا المرادى والشاطبى على ألفية ابن مالك .

٤ - ثقافته التى استمدها من شيوخه ، بالإضافة إلى موهبته الشعرية ، وقدرته على الصياغة والنظم ، كما يظهر ذلك من تعقبه لابن مالك فى كثير من الأبيات ، كما يظهر ذلك خلال تصفح الكتاب .

وهذه هى المصادر التى استقى منها ابن غازى مادة هذا الكتاب .

* * *

الفصل الثالث

الألفية والدراسات التي دارت حولها

- تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها .
- أهمية الألفية في الدرس النحوى وعناية العلماء بها .
- شروحها ، ومن أول شارح لها ؟ .
- شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة .
- حواشى الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- التعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها .
- إعراب الألفية .
- تصحيح الألفية .
- تكملة الألفية .
- معارضة الألفية .
- تشطير الألفية .
- نشر الألفية .
- تقييمات على الألفية .
- اختصار الألفية .
- تهذيب لبعض شروح الألفية .
- تقارير على بعض شروح الألفية وحواشئها .
- التكميت على الألفية .
- نظم الألفية وبعض شروحها .
- نسخ الكتاب .
- منهج التحقيق .
- نماذج من المخطوطات .

تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها

تناولت في هذا الفصل الألفية وأهميتها وسبب نظمها وأول شارح لها ،
والخلاف في ذلك ، ثم تناولت شروح الألفية وحواشيها وإعرابها ونثرها ونظمها
واختصارها وكثيراً من الدراسات التي دارت حولها ، والتزمت في ذكرها الترتيب
حسب تواريخ وفيات مؤلفيها ، وما كان مجهول الاسم أو الوفاة ذكرته في آخر
الترتيب .

سبب نظم الألفية :

نظم ابن مالك خلاصته المشتهرة بالألفية بحماه للشيخ شرف الدين البارزى ،
قال ابن الوردي في تاريخه^(١) : « وأخبرني قاضي القضاة شرف الدين هبة الله
البارزى قال : نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماه عندنا برسم اشتغالي
فيها » .

وفي نفح الطيب : « وأما هذه - يعنى الألفية - فذكر لى من أثنى بقوله أنه
صنّفها برسم القاضي شرف الدين هبة الله ابن نجم الدين عبد الرحيم ابن شمس
الدين إبراهيم ابن عفيف الدين ابن هبة الله ابن مسلم ابن هبة الله ابن حسان الجهنى
الحمدي الشافعى ، الشهير بابن البارزى »^(٢) .

ووضعها فى ثمانية وسبعين باباً وقصلاً ، ضمّت أهم أبواب النحو
والصرف ، والألفية عبارة عن اختصار للكافية الشافية فى النحو ، وقد ورد فى
الألفية كثير من أبيات الكافية الشافية بلفظها ونصها ، وقد أشار ابن مالك إلى
الألفية فقال :

وأستعين الله فى ألفيته

مقاصد النحو بها محوية

وأشار إلى أنها اختصار للكافية فقال :

أحصى من الكافية الخلاصة

كما اقتضى غنى بلا خصاصة

(١) تاريخ ابن الوردي ٢ : ٢٢٢

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٣١ .

أهمية الألفية

وقد كُتِبَ لألفية ابن مالك أن تشيع وتذيع ، وتشتهر في حلقات الدرس النحوي ، وصارت من أهم المنظومات النحوية ، فاستقطبت جهود الدارسين نحوها ، وأصبحت محور نشاطهم ، وكانت ، هي ، وما دار حولها من شروح ، وما وضع على شروحها من حواشٍ وتقريراتٍ وتقييداتٍ وتعليقاتٍ ، وشروح لشراهد شروحها أو بعضها ، من أهم أعمدة الدراسات النحوية الرئيسية ، منذ وضعها ناظمها ، وإلى يومنا هذا ، وقد أدى ما حظيت به الألفية من ذبوع وشهرة إلى أن يهجر الدارسون ، أو أكثرهم ، كتب النحو الأصلية ، ككتاب سيبويه ، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، والمقتضب لأبي العباس المبرد ، وأقبلوا عليها شرحاً ، ونظماً ، ونثراً ، وتعليقاً ، وتقييداً ، وغير ذلك ، وكان من أهم أسباب هذا الإقبال العظيم ، كونها نظماً ؛ إذ النظم أكثر علوقاً بالذاكرة وأسهل حفظاً ، ويصعب نسيانه ، بعكس النثر ، كما أنها تتمتع بموسيقى داخلية عالية ، وبساطة وسلاسة في لغتها ومفرداتها بوجه عام .

شروحها

وقد عدَّ حاجي خليفة في كشف الظنون ما يزيد على أربعين شرحاً من نروحها ، كما ذكر - أيضاً - عدداً من المختصرين والناثرين والمعربين لها ، وعدداً من أصحاب الحواشي على تلك الشروح ، وعدداً من شارحي شواهد بعض نروحها^(١) .

وقد ذكر كارل بروكلمان ما يقرب من ذلك في كتابه : « تاريخ الأدب العربي »^(٢) وذكر أغابزرك الطهراني أحد عشر شرحاً للألفية بالعربية والفارسية^(٣) . كما ذكر إسماعيل البغدادي عدداً من شروحها وبعض الحواشي عليها في ضاح المكنون^(٤) .

(١) كشف الظنون ١/ ١٥١ - ١٥٥ . (٢) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٧ - ٢٩١ .
(٣) الذريعة ١٣ : ١٠٥ . (٤) إيضاح المكنون ١/ ١١٩ - ١٢٠ .

مَنْ أَوْلُ شَارِحٍ لِلْأَلْفِيَةِ ؟

نقل السيوطي في بغية الرعاة ، وحاجي خليفة في كشف الظنون عن الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه : « تاريخ الإسلام » أن لابن مالك شرحاً على خلاصته .

قال السيوطي^(١) :

« ومن أغرب ما رأيتُهُ في شرح الشواهد لقاضى القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ :

* ولولاً بنوها حولها غطبتُها *

كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهوٌ ، ثم رأيتُ في تاريخ الإسلام للذهبي ، أيضاً ، قال في ترجمته : وله الخلاصة ، وشرحها ، والله أعلم .

وقال حاجي خليفة : « وله عليها شرح ذكره الذهبي . . . »^(٢) .

ولكن شرح ابن مالك على خلاصته أمر لم يثبت ؛ لأن الدين ترجموا له كالوينيني في ذيل مرآة الزمان ، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى ، والصفدى في الوافي بالوفيات ، وابن كثير في البداية والنهاية ، وابن الوردي في تاريخه ، لم يذكر أحد منهم أن ابن مالك شرح ألفيته ، على حين أنهم ذكروا شرحه للكافية الشافية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرحه على عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ، فلو كان قد شرح الألفية ، لما كان هناك من سبب يمنع ذكرهم لهذا الشرح بين تأليفه .

وقد تناقل العلماء في كتبهم ، من مشاركة ومغاربة ، أقواله ، ولوراجعنا مصنفات النحاة الناقلين عنه ، كالأشموني ، والأزهري ، والمكودي ، والسيوطي ، وغيرهم ، لم نجد عندهم نقلاً واحداً عن شرح ابن مالك لخلاصته ، على حين نجد نقولاً كثيرة عن التسهيل والكافية والعمدة ، وشرحها .

(٢) كشف الظنون ١ : ١٥١ .

(١) بغية الرعاة ١ : ١٣٣ .

وترتيباً على ما سبق بيانه ، فإننى أشارك الشيخ محمد الطنطاوى^(١) ،
والدكتور عبد الكريم محمد الأسعد^(٢) فى عدّهما ابن الناظم أوّل شارح للألفية ،
ويشرحه هذا مهّد السبيل للشارح الذين أتوا بعده ، وذلك بالنقل عنه ، وبسطهم لما
ورد فى شرحه ، حتى صار علماً بالغلبة للشارح ، إذا أطلق فى هذه الشروح ، ومن
ثمّ اشتهر بشرح ابن الناظم .

شروح الألفية

المطبوعة والمخطوطة والمفقودة

مستعيناً بالله تعالى ، تناولت شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ،
والمفقودة ، وسيكون ذكر هذه الشروح مرتباً حسبّ وفيات الشراح ، أما مجهولو
الوفاء فسيأتى ترتيبهم آخرًا .

أولاً - الشروح المطبوعة

١ - شرح ابن الناظم ، واسمه « الدرّة المضيئة » ، واسم الشارح : بدر الدين
محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن المصنف ، وبابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) .

وقد طبع هذا الشرح عدة طبعات هى :

- (أ) بيروت : مطبعة الكاثوليكية سنة ١٣١٢هـ باعتناء محمد بن سليم اللبائيدى .
- (ب) دمشق : مطبعة الفيحاء سنة ١٣٣٢هـ بتحقيق محمود ياسين - مصر ١٣٤١هـ .
- (ج) النجف الأشرف : مطبعة العلوية سنة ١٣٤٢هـ .
- (د) طهران : إعادة لنشرة اللبائيدى بطريقة التصوير (الأوفست) بدون تاريخ .
- (هـ) بيروت : دار الجيل . بتحقيق د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

(١) نشأة النحو ص ٢٣١ .

(٢) الوسيط فى تاريخ النحو العربى ص ٢٠٦ .

قال حاجي خليفة : « .. وهو شرح منقح ، اشتهر بشرح ابن المصنف ،
خطاً والده في بعض المواضع .. فرغ من تأليفه في محرم سنة ست وسبعين
وستمائة .. »^(١) .

٢ - « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك » ، تصنيف محمد بن
يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي الغرناطي ،
« ت سنة ٧٤٥هـ » .

وقد جعل أبو حيان هذا الشرح بجزأين ، الأول ينتهي بانتهاء باب التمييز ،
ويبدأ الثاني بحروف الجر ، وينتهي بباب أفعل التفضيل ، وهو من الكتب التي لم
يتمها أبو حيان ، ويلاحظ الدارس لهذا الشرح نقداً أبي حيان الشديدة لأراء ابن
مالك وإبنة ، وتعقبه لهما في كثير من المسائل النحوية .

وقد نُشرَ هذا الشرح في نيوهافن : الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة
نيوهافن ، في ولاية كونيتيكت سنة ١٩٤٧م ، بتحقيق سدني كلازر (طبعة آلة
كاتبة) .

٣ - « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » تصنيف بدر الدين
أبي علي الحسن ابن أم قاسم المرادي ، المعروف بابن أم قاسم « ت سنة ٧٤٩هـ » .

وقد أكثر المرادي في شرحه هذا من إيراد كثير من الخلافات النحوية
والنقول عن الآخرين ، وأكثر من الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر ، وهو شرح
كامل ، شمل جميع أبواب الألفية وفصولها .

وطبع هذا الشرح في مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٩٧٩م بتحقيق الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان . (طبع مرتين) .

٤ - « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » تصنيف أبي محمد جمال الدين
عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت سنة ٧٦١هـ) .

(١) كشف الظنون ١/١٥١

وهو نثر للألفية ، امتاز ببساطة العرض ، ووضوحه ، وكثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وبموافقته لابن مالك فى معظم الآراء التى ذهب إليها ، وهو كتاب قريب التناول ، بعيد عمًا جاء فى بعض شروح الألفية ، كشرح ابن الناظم ، من اختصار ، أو التواء فى العبارة ، أو غموض وخفاء فى المعنى ، وهذا ما عبّر عنه ابن هشام ، حيث قال فى مقدمة شرحه هذا :

« إن كتاب الخلاصة الألفية فى علم العربية كتاب صنّ حرجمًا ، وغزُرُ علمًا ، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يُعدُّ من الألغاز ، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يُدانيه ، وتوضيح يسايره ويباريه ، أحلُّ به ألفاظه ، وأوضح معانيه ، وأحللُّ به تراكيبه وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شوارده ، ولا أخلى منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تدليل ، ولم آلُ جهدًا فى توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته فى تفصيله وترتيبه وسميته : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » (١) .

ولهذا الشرح عدة طبعات هى :

- (أ) كلكتا : ١٨٣٢م - ١٢٤٨هـ بتحقيق عبد الرحيم بن عبد الكريم الصفيورى .
 (ب) القاهرة : مطبعة الإعلام سنة ١٣٠٤هـ .
 (ج) بيروت : دار إحياء التراث العربى ١٩٦٦م ط « ٥٥ » .
 « معه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد .
 (د) بولاق : سنة ١٣١٠هـ .
 (هـ) القاهرة : سنة ١٣١٢هـ ، ١٣١٦هـ ، وفى مجموعة سنة ١٣٢٣هـ .
 (و) القاهرة : مطبعة السعادة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ط ٣ « معه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » .
 (ز) القاهرة : مطبعة صبيح المدنى وأولاده ١٩٦٨م - ١٣٨٨هـ ط ٤ « معه بغية السالك أيضًا » .

(١) أوضح المسالك ١/١٢ .

(ح) القاهرة : مكتبة الآداب سنة ١٩٨٢م ، ومعه « كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك » تأليف عبد المتعال الصعدي .

(ط) بيروت : دار الجليل سنة ١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ بتحقيق حنا الفاخوري . ط١

٥ - شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل ، بهاء الدين أبو محمد « ت سنة ٧٦٩هـ » .

وهو شرح سهل العبارة ، مناسب لتوسّطى الثقافة النحوية ، قريب من أذهان الناشئة ، فلا يحتاج الطالب الشاهد فى تفهّمه إلى موقّف ، وهذا الشرح يرشد المتعلمين إلى إدراك المراد من الخلاصة بعبارة موجزة ، وإيضاح المقصود منها على نحو ميسّر .

وقد طبع هذا الشرح كثيراً جداً ، ومن طبعاته :

(أ) بولاق ١٨٣٥م - ١٢٥١هـ .

(ب) بولاق ١٨٣٦م - ١٢٥٢هـ .

(ج) بولاق ١٨٤٩م - ١٢٦٥هـ .

(د) ليبسك ١٨٥١م باعتناء المستشرق الألماني فردريخ ديتريش ت ١٩٠٣م .

(هـ) برلين ١٨٥٢م باعتناء ديتريش أيضاً مع ترجمته إلى الألمانية .

(و) بولاق ١٨٦٢م - ١٢٧٩هـ بهامشه : حاشية السجاعي عليه .

(ز) بولاق ١٨٦٤م - ١٢٨١هـ .

(ح) بيروت ١٨٧٢م .

(ط) بولاق ١٨٧٤م - ١٢٩١هـ ، بهامش حاشية الخضرى .

(ى) بولاق ١٨٨٤م - ١٣٠٢هـ .

(ك) بيروت : ١٨٨٥م .

(ل) القاهرة : المطبعة الخيرية ١٨٨٨م - ١٣٠٦هـ .

(م) بيروت ١٨٨٩م .

(ن) بيروت ١٨٩٢م بعناية خليل وإبراهيم وأمين سركيس .

(س) القاهرة : مطبعة السعادة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ط١٤ ، بهامشه : « كتاب منحة

الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ع) القاهرة : المركز النموذجي لرعاية المكفوفين سنة ١٩٧٠م ، طبع بطريقة برايل ، مع تعليق محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ف) القاهرة : جامعة الأزهر - المعهد العالى للدراسات الإسلامية والعربية سنة ١٩٧٣م - ١٣٩٣هـ .

(ص) القاهرة ، بيروت : دار الفكر ١٩٧٤م - ١٣٩٤هـ ط ١٦ ، مذيبل بكتاب : « منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » من تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ق) القاهرة : ط محمد سعيد الرافعى سنة ١٩٧٩م ، بتحقيق محمد خفاجى .

(ر) القاهرة : دار الكتاب المصرى - دار الكتاب اللبنانى ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، تحقيق وتعليق د . محمد عبد المنعم خفاجى و د . عبد العزيز شرف .

(ش) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ .

(ت) القاهرة : مطبعة حجازى ط ٣ ، « حلى بإعراب المتن والشواهد مع بيان المعنى وشرح الكلمات اللغوية بمعرفة ملتزم طبعه محمد سعيد الرافعى » .

(ض) القاهرة : محمد على صبيح وأولاده ، بدون تاريخ ، بتحقيق طه الزينى .

٦ - شرح عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت سنة ٨٠٧هـ) ، وله شرحان : كبير وصغير ، ويرجح أن المطبوع هو أصغر الشرحين ، ولم يكل هذا الشرح من الذبوع والشهرة ما نال غيره من الشروح فى الأوساط العلمية وحلقات المدرس النحوى .

ولهذا الشرح عدة طبعات هى :

(أ) القاهرة : ١٢٧٩هـ ، بهامشه حاشية عليه لأحمد الملوى .

(ب) القاهرة : سنة ١٣٠١هـ ، ١٣٠٣هـ ، ١٣٠٥هـ ، ١٣٢٠هـ .

(ج) فاس : ١٢٩٤هـ ، ١٣١٨هـ .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٨هـ - ١٩٢٠م ، بهامشه حاشية الملوى .

(هـ) القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٩٥٤م - ١٣٧٤هـ ط ٣ وبهامشه حاشية الملوى أيضاً .

(و) بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ضبطه وخرج شواهد : إبراهيم شمس الدين .

٧ - كاشف اغصاصة عن الفاظ خلاصة ، لشمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الخطيب الجزرى (ت سنة ٨٣٣هـ) .

وهو شرح مختصر ، لم يتعرض فيه لكثير من الخلافات النحوية ، وإنما كان يقتصر ، فى كثير من الحالات ، على توضيح مراد ابن مالك ، مع الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر ، إثباتاً للقاعدة وتأكيدها لها .

ولهذا الشرح طبعة واحدة فى القاهرة : مطبعة السعادة : سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس .

٨ - « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ، المشهور بشرح الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩هـ ، وقيل : ٩٠٠هـ ، وقيل ٩١٨هـ .

وهو من الشروح النافعة الجامعة لكثير من الفوائد النحوية ، إلا أنه كثيراً ما يسطو على مصنفات غيره ، فيأخذ منها مسائل ونقولا ، يودعها شرحه دون أن يشير إلى مصدر أخذه ونقله ، فيظن الدارس غير المثبت أنها له ، ولكنها ليست كذلك ، كما أنه نقل كثيراً من العبارات بلفظها ونصها من شرح المرادى على الألفية دون إشارة إلى ذلك .

وهو أغزر شروح الألفية مادة على كثرة هذه الشروح ، واختلاف مشارب أصحابها ، ويعد من أكثر كتب النحو جمعاً واستيفاءً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم مع البسط والتفصيل ، وذلك لأن الكتب النحوية التى سبقتة أكثر مما سبقت غيره من الشراح .

ولهذا الشرح عدد من الطباعات منها :

(أ) القاهرة مطبعة الاستقامة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

(ب) بيروت : دار الكتاب العربى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م بتحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد .

(ج) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، معه حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعينى .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، معه شرح الشواهد للعينى ، وهذا الشرح يتناول شواهد شرح الأشمونى فقط .

(هـ) القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م بتحقيق الدكتور :
عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

٩ - « التصريح بمضمون التوضيح » لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر
بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهرى ، « المتوفى سنة ٩٠٥هـ » .
وهو شرح على « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام .
وله عدة طبعات هي :

(أ) بولاق : ١٢٩٤هـ

(ب) القاهرة : سنة ١٣٠٥هـ ، « مع حاشية ياسين بن زين الدين العليمى » ، المتوفى
سنة ١٠٦١هـ / ١٦٥١م .

(ج) طهران : بلا تاريخ ، وفى سنة ١٢٨٦هـ ، ١٨٨١م ، ١٨٨٨م .

(د) القاهرة : مطبعة محمد أفندى مصطفى ١٣١٢هـ .

(هـ) القاهرة : المطبعة الأزهرية ١٣٢٦هـ بهامشه : « حاشية ياسين بن زين الدين
العليمى (ت ١٠٦١هـ) .

(و) القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، سنة ١٩٩٨م ، تحقيق د. بحيرى
عبد الفتاح إبراهيم .

(ز) إيران : طبعة حجر ، بدون تاريخ .

١٠ - « البهجة المرضية فى شرح الألفية » لجلال الدين عبد الرحمن بن
أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ .

وهو شرح موجز مختصر ، لا يرقى بفائدته إلى بقية الشروح المطبوعة .
طبعاته :

(أ) طهران : طبعة حجر سنة ١٢٤٨هـ ، ١٢٦٨هـ ، ١٢٨٢هـ ، ١٢٨٤هـ .

(ب) كربلاء : طبعة حجر سنة ١٢٧١هـ - ١٨٥٦م .

(ج) تبريز : سنة ١٢٨٦هـ .

(د) لكنو : سنة ١٨٣١م .

(هـ) القاهرة : ١٢٨٢هـ ، ١٣١٠هـ ، ١٣١٤هـ .

(و) القاهرة : مطبعة المدارس سنة ١٢٩١هـ .

(ز) القاهرة : المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠هـ .

١١ - « فتح الرب المالک بشرح ألفية ابن مالک ، لأبي عبد الله محمد بن القاسم بن أبي عبد الله على الغزى ، المتوفى سنة ٩١٨ هـ .
وهو شرح موجز مختصر ، لا يتعرض لخلافات نحوية ، ونقوله عن النحويين ليست بالكثيرة .

وقد طبع من هذا الشرح جزء من أوله حتى نهاية باب نائب الفاعل ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى ليبيا - طرابلس سنة ١٩٩١ م - ١٤١٠ هـ ط الأولى بتحقيق الأستاذ/ محمد مبروك الختروشى .

وكان قد حقق الجزء المذكور لنيل درجة الماجستير ، ثم صار كتاباً مطبوعاً فى ثلاثمائة وست وثمانين صفحة ، ومن نسخة الخطية :

(أ) نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٦٣٧ .

(ب) نسخة بالمكتبة الأحمدية - خزانة جامع الزيتونة تحت رقم ٦٧٦٨ .

(ج) مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم الحفظ ١٤٧٨ .

١٢ - « إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالک فى النحو » تصنيف محمد بن مسعود بن أحمد الطرنباطى ، كان حياً سنة ١٢٠٦ هـ ، وقيل : توفى سنة ١٢١٤ هـ .
طبعاته :

(أ) فاس : سنة ١٣٠٥ هـ فى « ٥٣٥ صفحة » .

(ب) فاس : سنة ١٣١٥ هـ فى « ٥٣٦ صفحة » .

١٣ - شرح خطبة الألفية لمحمد بن عبد القادر بن أحمد الحسنى ، الإدريسي ، الفاسى ، الشهير بالكرودوي ت سنة ١٢٦٨ هـ .
طبعاته :

طبع فى فاس بدون تاريخ .

١٤ - « الأزهار الزينية فى شرح متن الألفية فى النحو » ، لأحمد بن زنى دحلان المكى ، الشافعى ، المتوفى سنة « ١٣٠٤ هـ - « ١٨٨٦ م » .
طبعاته :

(أ) بولاق : سنة ١٢٩٤ هـ .

(ب) مكة المكرمة « ١٣٠٥ هـ » ، وبهامشها : « البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى » .

(ج) القاهرة : ١٣١٩ هـ .

١٥ - « إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو » ، شرح عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبى الأزهرى المتوفى سنة ١٣٤٨ هـ .
طبعااته :

(أ) بولاق : سنة ١٣١٩ هـ .

(ب) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح وأولاده سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

١٦ - « منار السالك إلى أوضاع المسالك » تأليف الشيخ محمد عبد العزيز النجار ، مازال حياً .

وشرحه هذا عبارة عن ضيغ وتفسير وعرض ميسر لشرح ابن هشام على الألفية .
طبعااته :

(أ) القاهرة : مطبعة الرحمانية سنة ١٣٤٤ هـ .

(ب) القاهرة : ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .

(ج) القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة ، بدون تاريخ .

١٧ - « التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل » . تأليف : محمد عبد العزيز النجار ، مازال حياً .

طبع فى القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

١٨ - شرح سلفستردى ماس على الألفية وتحقيق لها مع ترجمة إلى الفرنسية .

طبع هذا الشرح فى باريس ١٨٣٣ م .

١٩ - « البديعية فى شرح الألفية » ، تصنيف : مهدي الحسينى التفرشى .

طبع فى إيران : طبعة حجر سنة ١٣١٩ هـ .

٢٠ - « شرح ألفية ابن مالك » ل : محمد بن مصطفى التقرشى اللاهوتى .

طبع فى فاس سنة ١٣٠٩ هـ .

٢١ - الكواكب الدرية ، لصالح بن عبد السميع (أو عبد الصنوع) الآبي الأزهرى .

وهو شرح مختصر جداً على ألفية ابن مالك .

طبع فى القاهرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده سنة ١٣٤٤ هـ

٢٢ - شرح الخلاصة الألفية ، لزين الدين المخدم المعبرى وابن الشيخ عبد العزيز .

طبع فى الهند سنة ١٣٩٨ هـ .

٢٣ - توضيح النحو . تأليف الدكتور : محمد عبد العزيز فاخر ، وهو الآن على قيد الحياة .

وتوضيح النحو المذكور شرح على الألفية لابن مالك فى النحو ، وهو شرح ميسر ، سهل الأسلوب ، بسيط العبارة ، أكثر مؤلفه من الأمثلة والتوضيح ، وبيان القاعدة بعبارة يسيرة ، تناسب الطلاب الشادين فى طريق النحو ، ويتناسب ومستوى الناشئة ، وهو مقرر على طلاب المعاهد الأزهرية - بالمرحلة الثانوية ، وهذا الشرح فى أربعة أجزاء متوسطة الحجم .

طبع فى القاهرة : دار الكتاب الجامعى سنة ١٤٠٠ هـ .

٢٤ - نحو الألفية ، تأليف الأستاذ الدكتور : محمد عيد ، وهو شرح جيد على الألفية ، والشارح مازال على قيد الحياة .

طبع هذا الشرح بالقاهرة : مكتبة الشباب ، بلا تاريخ .

٢٥ - شرح ميسر لألفية ابن مالك ، تأليف الدكتور : زين كامل الخويسكى ، مازال حيًا ، وهو شرح من الشروح المعاصرة ، التى تناسب مستويات الناشئة والشادين فى طريق العربية ، فقد ألقه بعبارة سهلة ، وأسلوب ميسر .

وطبع هذا الشرح فى الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٥ م ط ١ .

ثانيا - الشروح المخطوطة :

- ما زال للألفية شروح مخطوطة لم تنل حظها من النشر على أهميتها ، وسوف ترتب حسب تواريخ وفيات مؤلفيها ، ومنها :
- ١ - شرح محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي ، الحنبلي . توفى سنة ٧٠٩ هـ .
فهرس المخطوطات المصورة : فؤاد سيد ٢ : ١٣٢ ، ١٣٣ .
 - ٢ - شرح الألفية لمحمد بن علي بن هاني ، سرى الدين ، توفى سنة ٧٣٣ هـ ، الجزء الأول من هذا الشرح مودع بمكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) ، برقم ١٠٦/٣٥٥٨ .
 - ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم ٤٥٩ نحو ، وعدد أوراقه ٢٩٩ ورقة .
 - ٣ - شرح زين الدين عمر بن المظفر بن الوردی ، توفى سنة ٧٤٩ هـ ، واسم شرحه : « تحرير الخصاصه فى تيسير الخلاصه » ، ومنه نسخة فى بروسا برقم ١ : ٣٥٩ ، ودار الكتب المصرية ٤ : ٩٦ .
 - ٤ - شرح محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعردی ، الدمشقى توفى سنة ٧٤٩ هـ .
فهرس الخزانة التيمورية ١ : ٢٥١ .
 - ٥ - شرح إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ، المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي ، برهان الدين ، توفى سنة ٧٦٧ هـ .
وليس هو ابن قيم الجوزية المشهور صاحب إغاثة اللفهان ، وأعلام الموقعين ، والروح ، والداء والدواء ، وغيرها .
واسم هذا الشرح : « إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك » .
منه نسخة بمكتبة أحمد الثالث ، برقم : ٢٢٦٠ ، ومصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم ٧٦٠ نحو ، وعدد الأوراق ٢١٢ ورقة .
 - ٦ - شرح عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإسنوي الشافعي ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٦ : ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

٧ - شرح محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي ، الهواربي ، الضير ،
المتوفى في سنة ٧٨٠هـ . أكمل هذا الشرح في مكة سنة ٧٥٦هـ - ١٣٥٥ م .

ولهذا الشرح عدة نسخ خطية ، منها :

(أ) نسخة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (٣٢٦٧) ، وعدد أوراقها ٤١٠ ورقة ، ومنها
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم ٦٠ نحو .

(ب) نسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية ، برقم (٢٧٨) ، وعدد أوراقها (١٧٥) ورقة ،
ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (٥٩) نحو .

(ج) نسخة مودعة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم : (١١٢٠٥) ، وعدد أوراقها
(١٧٣) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم
(١٢٥) نحو .

(د) نسخة بمكتبة جامعة برنستون بأمريكا ، برقم (٣٦٩٤) ، وعدد أوراقها ٢٠٧
ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٤٧٤)
نحو .

(هـ) نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم : (١٤٠٠ د) ، وعدد
أوراقها (٢١٩) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ،
برقم (٦١) نحو ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم
المخطوطات ، رقم الحفظ : (ف ٦٥٤٣) .

(و) نسخة بالمكتبة الأزهرية بدمشق ، برقم : (١٦٣٨) ، وعدد أوراقها ٢١٤
ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (٤١٦)
نحو ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم
المخطوطات ، رقم الحفظ : (ف ٢٢٦٢) .

وتوجد نسختان أخريان بجامعة الإمام - قسم المخطوطات :

الأولى : رقم حفظها : (ف ٥٥٧٧) ، مصورة عن مكتبة مدريد .

والثانية : رقم حفظها : (ف ٣٠٦٧) ، مصورة عن تشترتي .

٨ - شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عمّ الدين سلمان المقرئ ،
الحكروني ، (توفي سنة ٧٨٢هـ) .

واسمه : « طريق السالك لألفية ابن مالك » .

منه : نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (١٤٩/١٧١) ،
عدد أوراقها (٤١) ورقة ، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم
(١٠٠١) نحو .

٩ - تسهيل البني في تعليل البناء ، وهو شرح للأبيات ١٥ - ١٧ لعبيد الله بن
محمد بن عبد الله الزركشي ، من علماء النصف الثاني للقرن الثامن للهجرة ،
أوله : « الكلام على هذه الأبيات الثلاث من مقامات ثلاث . . . » وآخره : « وليكن
هذا آخر الكتاب » .

كتبه مؤلفه سنة ٧٧٤هـ ، بخط معتاد ، ومنه نسخة بالأسكوريال رقم ١٣٨ ،
ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم : (ف ٥٩٧٩) .

١٠ - شرح إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الفرناطي ، المالكي ، الشهير
بالشاطبي ، أبو إسحاق المتوفى سنة (٧٩٠هـ) ، شرحها في أربعة أسفار كبار
ومنه عدة نسخ :

(أ) نسخة مودعة بمكتبة الأزهر رقم (١٤٨٧) .

(ب) نسخة مودعة بدار الكتب المصرية رقم (٤ ش) .

(ج) نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، رقم (٦ج) ، وعدد أوراقها
يزيد على ألف ومائتي ورقة ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، قسم المخطوطات ، وأرقام حفظ الأجزاء هي : (ف ٨٠٣٧) ،
(ف ٨٠٣٨) ، (ف ٨٠٣٩) ، (ف ٨٠٤٠) ، (ف ٨٨٢٨) .

(د) وتوجد نسخة أخرى ، ولكن لا يوجد منها إلا الجزء الأخير ، يبدأ ب :

« الوقف على الاسم المنقوص » في باب « الوقف » إلى آخر الكتاب .

منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ،
رقم الحفظ (ف ٥٥٢٣) ، مصورة عن الأسكوريال .

وقد حقق الدكتور عياد بن عيد الشبيبي جزءاً من هذا الشرح ، يبدأ بباب
الفاعل ، وينتهي بباب حروف الجر ، وقد صدر هذا الجزء المحقق في مجلدين عن
دار التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، سنة ١٩٩٦ م .

١١ - شرح إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباري ، القاهري ، الشافعي ، توفى في سنة (٨٠٢هـ) ، واسم الشرح « الدرر المضيئة في شرح الألفية » .

ومنه عدة نسخ خطية :

(أ) نسخة محفوظة بمكتبة الأسكوريال ، برقم : (٦٨) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم حفظ (٧٧٨) وعدد أوراقها (٢٥٩) ورقة .

(ب) نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية ، برقم (١٧ نحو) .

(ج) نسخة بالأسكوريال ثان (٦٨) .

١٢ - شرح عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري ، الواديائي ، الأندلسي ، التكروري ، يعرف بابن الملحق ، توفى سنة (٨٠٤هـ) .

انظر :

فهرس المخطوطات المصورة : لطفى عبد البديع ٢ : ١٧ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ١٨٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

وفهرس المخطوطات المصورة : فؤاد سيد ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

١٣ - شرح أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكتاني العسقلاني ، المصري ، المولد والمنشأ والدار . توفى سنة (٨٥٢هـ) .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم (١٣٢٧٣) ، ومصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٤٧٨ نحو) ، وعدد أوراقه ٢٢١ ورقة .

١٤ - شرح أحمد بن إبراهيم النواوي . توفى سنة (٨٥٤هـ) ، (١٤٥٠م) .
منه مخطوطة في كمبردج رقم (١٣٦٧) .

١٥ - شرح أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد ابن خلف الله ، المعروف بالشمي توفى سنة (٨٧٢هـ) . واسم الشرح :

« منهج السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو » .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٥٦ ، ٥٧) .

١٦ - شرح عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحنفي، المعروف بابن العيني، زين الدين، توفى سنة (٨٩٣هـ)، (١٤٨٧م).

ذكر بروكلمان له نسختين هما :

(أ) الأولى في جارىت رقم ٤١٨ .

(ب) والثانية في القاهرة ثان ٢ : ١٢٣ .

١٧ - شرح محمد بن محمد العامريّ الغزيّ توفى سنة (٩٣٥هـ-١٥٢٩م).

منه نسخة مصورة محفوظة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، عدد أوراقه

(١٩١) ورقة ، تحت رقم (٥٧٥) نحو ، والموصل ١٣٨ ، ٢٨١ .

١٨ - شرح شمس الدين محمد الشاميّ ، توفى سنة (٩٤٢هـ)

واسمه : « مرشد السالك إلى ألفية ابن مالك » .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٦ : ٣٦) .

١٩ - شرح محمد بن علي بن محمد بن طولون الدمشقيّ ، المتوفى سنة

(٩٥٣هـ) ، منه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٩٨٧٨) ،

وعدد لوحاتها (٢٨٥ لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف) (١٤٤٥) .

٢٠ - شرح محمد بن أحمد الشرييني (ت ٩٧٧هـ) واسمه : « فتح الخالق

المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك » مودع بمكتبة الأزهر رقم (٩١) .

٢١ - شرح محمد الفارضيّ الحنبليّ ، شمس الدين ، المتوفى سنة (٩٨١هـ).

نسخه الخطية :

(أ) نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٤٧٧٤) ، رواق المغاربة ، وعدد

ورقاتها (٢٠١) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ،

رقم (١٢١) نحو) .

(ب) نسخة محفوظة بمكتبة بنى جامع بتركيا ، برقم (١٠٦٩) ، وعدد الورقات :

(٣٢٩) ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، تحت

رقم (٩٠٤) نحو) .

(ج) نسخة في الأسكوريال ثان ٨ .

٢٢ - شرح الألفية نَظْمًا ، ل : محمد بن محمد الغزوي ، توفي سنة (٩٨٤هـ) واسمه : « البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية » .

ومن هذا الشرح نسختان مخطوطتان :

(أ) الأولى محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٦١٣ د) ، كتبت سنة ١٢٥٦هـ ، كتبها محمد بن محمد الجيلاني بن محمود بكرون ، بخط مغربيّ ، ولوحاتها (١٩٠ ل) ، ومنها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (٦٥٤١ ف) ، ومصورة أخرى بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (١٣٤ نحو) .

(ب) نسخة أخرى كتبت بخط نسخيّ ، مضبوطة بالشكل ، منقولة عن نسخة المؤلف سنة ١١٧٧هـ ، عليها حواش ، منها مصورة عن الهند ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، تحت رقم (٨٢٤٩ ف) .

٢٣ - شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن زين الدين بن قاسم العبادي ، توفي سنة (٩٩٤هـ) ، واسمه : « فتح الرب المالك في شرح الخلاصة » .
منه نسختان خطيتان :

(أ) الأولى محفوظة بمكتبة الأسكوريال ، برقم : (١٢٦) ، وعدد أوراقها (٣٤٢) ورقة ، بدون نسخ ، ولا تاريخ نسخ ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٦٤٨ نحو) .

(ب) والثانية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٦٣٧) ، ناقص من بدايته ١٠٦ صفحة ، عدد أوراقه (١٥٣ ورقة) ، ناسخها محمد بن علي بن محمد سنة (٩٨٨هـ) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٨١٧ نحو) .

٢٤ - شرح شهاب الدين أحمد بن محمد المقري ، توفي سنة (١٠٤١هـ) واسمه : « التحفة المكية في شرح الألفية » .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (٩١٦) ، وعدد أوراقه ٢٧٧ ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، تحت رقم (٤٤٢ نحو) .

- ٢٥ - شرح محمد بن محمد الغزي ، المتوفى سنة (١٠٦١هـ - ١٦٥١م) .
 ذكر كارل بروكلمان أن مخطوطاته فى الجزائر ١٠٩ ، والرباط ٢٧٦ رقم ١
 والقاهرة ثان ٢ : ١٤٤ .
- ٢٦ - شرح يس بن زين الدين الحمصي ، المتوفى سنة (١٠٦١هـ - ١٦٥١م) .
 من أول الكتاب إلى آخر اسم التفضيل ، خطها نسخى جيد ، منها نسخة
 محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم
 (ف٩٢٣٧) ، وعدد لوحاتها (٣٢١ لوحة) ، مصورة عن القدس .
- ٢٧ - شرح أبي الوفاء بن عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمود بن علي
 ابن محمد بن محمد بن محمد بن الحسين العرّضي . توفى سنة (١٠٧١هـ) .
 فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ٢١٣ ، وتاريخ آداب اللغة العربية : جورجى
 زيدان ٣ : ٢٩٨ .
- ٢٨ - شرح أحمد بن علي السندوبي ، المصري ، الشافعي ، شهاب الدين ،
 توفى سنة (١٠٩٧هـ) ، واسمه : « المنح الوقية بشرح الخلاصة الألفية » .
 منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٨٣٧) .
- ٢٩ - شرح للخطبة لعلي بن محمد بن محمد حمدون البناني المتوفى سنة
 (١١٤٠هـ - ١٧٢٧م) .
 منه نسخة محفوظة فى مكتبة الخزانة العامة بالرباط (٥٠٤ رقم ٥) .
- ٣٠ - شرح بالفارسية ، لمحمد بن أغا بابائي سركاني ، (قبل سنة ١١٥٥هـ -
 ١٧٤٢م) ، ذكر بروكلمان له عدة نسخ خطية ، منها نسخة فى منشستر (٧١٣) ،
 وأخرى فى « الجمعية الآسيوية بالبنغال » رقم (١٤٤٩) .
- ٣١ - شرح شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوّي ، توفى سنة
 (١١٨١هـ) ، واسمه : « الأنوار البهية فى ترتيب الرضى على الألفية » .
 منه نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، تحت رقم (٣٨٨٥) ، وعدد الأوراق
 ٦٣٤ ورقة ، ومنه نسخة مصورة عنها فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة تحت
 رقم (١٣٩) .

٣٢ - شرح المختار بن بون على ألفية بن مالك ، توفي في حدود سنة (١٢٣٠هـ) ، منه نسخة مودعة بدار الكتب المصرية «رقم ٣٣ش» .

٣٣ - شرح لعبد الله بن علي الدمليجي، المتوفى سنة (١٢٣٤هـ - ١٨١٩م) .
منه نسخة مخطوطة في باريس (٤١١٤) .

٣٤ - شرح خاتمة الألفية ، محمد بن عبد الحي الشربيني ، أكمله في سنة ١٢٤٠هـ - ١٨٢٤م
القاهرة ثان ٢ : ١٢٦ ، بروكلمان ٥ : ٢٨٩ .

٣٥ - شرح عبد الله بن حسين الإدكاي ، من علماء القرن الثالث عشر الهجري ، كان حياً قبل (١٢٨٩هـ) ، واسم شرحه : «الكواكب السنية في شرح الألفية لابن مالك» ، بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا ، كتبه سنة (١٢٨٩هـ) .
منه نسخة مخطوطة ، محفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٨٨٥) .

٣٦ - شرح على شرح المختار بن بون الشنقيطي ، المتوفى بعد سنة (١٣٠٠هـ - ١٨٨٢م) ، واسمه : «روضة الحروف من طرة ابن بون» ، مصنفه : عبد الودود بن عبد الله بن أحمد المختار : القاهرة ثان ٢ : ١١٥ ، وبروكلمان ٥ : ٢٨٩ .

٣٧ - شرح زين الدين داود بن داود بن محمد المالكي ، سقط من أوله ورقة .
منه نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم (١٧٣٣د) ، في (١٧٢ لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (٦٤٠١ف) .

كتبها ابن الشارح سنة (٩٨٠هـ) ، بخط نسخي ، بها رطوبة أثرت عليها وأرضة .

٣٨ - شرح الجزولي ، منه نسخة مخطوطة في باريس رقم (٤٠٩٨) .
(بروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

٣٩ - شرح أبي يحيى ، داود بن داود ، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم (٢٧٧٩) .

٤٠ - شرح أحمد الإصطهناوي ، مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، برقم (٢٠٥) .

٤١ - شرح داود المناوي المالكي ، منه نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٣٣ك) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٤١٨نحو) ، كتبت بخط نسخ معتاد ، وعدد الأوراق (١٧٥ ورقة) .

٤٢ - شرح بركات بن عبد الرحمن بن باديس ، منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم (٧٩١٥) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٧٨٠نحو) ، كتبت بخط مغربي ، في (٢٨٠) ورقة .

٤٣ - شرح عاشور بن محمد باللغة الفارسية ، منه نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (٤١٠ / ١٠٧) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٩٨٤نحو) ، كتبت سنة (١١٢٣هـ) ، بخط نسخ معتاد ، في (٢٤٦) ورقة .

٤٤ - شرح لابن الجراد ، قال بروكلمان : « من علماء القرن الثامن الهجري ، الإسكوريال ثان ١١٤ »^(١) .

٤٥ - شرح محسن بن محمد طاهر القزويني ، واسمه : « زينة السالك إلى ألفية ابن مالك » مخطوط في زنجان^(٢) .

٤٦ - شرح بالفارسية ، لعبد الله بن منصور قزويني : منشستر ٧١٢ ب ، بنكيور ٧٨٣ / ٩ - ٧٨٤^(٣) .

٤٧ - شرح بالفارسية ، محمد صادق بروجودي : بنكيور ٧٨٥^(٤) .

٤٨ - شرح بالفارسية ، لسلطان محمد بن علي كاشاني : مشهد ١٩ / ١٢ رقم ٥^(٥) .

(١) تاريخ الأدب العربي ٢٨٣ / ٥ .

(٢) مجلة لغة العرب ٩٣ / ٦ ، وتاريخ الأدب العربي ٢٩١ / ٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢٩١ / ٥ .

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢٩١ / ٥ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٢٩١ / ٥ .

٤٩ - شرح عبد ربه محمد بن بوجده ، واسمه : « الدر السالك على ألفية ابن مالك » .

منه نسخة خطية محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم (٦٦٤٧د) ، كتبت بخط مغربي بتاريخ (١٢٠٧هـ) في (٣٨٦) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٥٨نحو) ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ : (٦٥٤٢ف) .

٥٠ - شرح للألفية ، مجهول المؤلف ، واسم الشرح : « الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير » .
أوله :

الحمد لله البديع الخمين أحسن خلق كل شيء مقتن

.....
.....
سميتها بالكوكب المنير . في شرح الألفية بالتشطير
كتبت أشطار الألفية بالحُمرّة ، وأشطار الشرح بالسّواد ، بخط نسختي ،
كتبها أحمد بن محمد الحنبلي سنة (١١١٢هـ) .

ومنه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٦٦٤٩) في (٧١
لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم
المخطوطات ، برقم (١٤٨٧ف) .

٥١ - شرح مجهول : برلين ٦٦٥٥ ، ٦٦٥٨ ، جوتا ٢٨٠ ، باريس ٤٠٨٨ ،
الأسكوريال ثان ١٥ ، الجزائر ١١٢ - ١١٤^(١) .

٥٢ - شرح مجهول : مخطوطة محفوظة بمكتبة المحمودية بالمدينة
المنورة ، برقم ٤١٥/٣١ ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم
(٩٨٨نحو) ، وعدد الأوراق (٣٤٠ورقة) .

٥٣ - شرح لمجهول ، واسمه : « فتح القاضي على بعض ألفاظ الناظم وابن
غازي والمرادى » .

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٢٨٩ .

منه نسخة محفوظة بالخرزانة العامة بالرباط برقم : (٤٩٤) ، وعدد صفحاتها (٥٠٦) صفحة ، بخط مغربي ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (٦٨٠) نحو) .

٥٤ - شرح ألفية ابن مالك ، لمجهول ، الجزء الأول ، أوله من أول الألفية وآخره في آخر باب الإضافة .

كتبه محمد بن عمر بن عبد القاهر سنة (٧٦٧هـ) ، بخط نسخي ، منه نسخة محفوظة في تشترتي ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم ف (٤٨١٤) ، وعدد لوحاتها (٢٩٣) لوحة .

ثالثا - الشروح المفقودة :

بالبحث في المصادر وكتب التراجم والسير تبين أن هناك عدداً من شروح الألفية ، ليس بالقليل ، ولا أعلم أهي مطبوعة أم مخطوطة ، فهي مفقودة بالنسبة إلى ، ولكن كتب التراجم نسبتها إلى أصحابها ، وسوف أذكرها ، وبجوارها المصادر التي نسبتها إلى شراحها ، وسوف ترتب هذه الشروح تاريخياً حسب وفيات مؤلفيها ، ومن كان مجهول الوفاة ، فسوف يكون آخر الترتيب .

١ - شرح محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزوي ، المصري ، الشافعي ، يعرف بابن الحشاش (توفي سنة ٧١١هـ) .

(معجم المؤلفين ١٢/١٢٨ والدرر الكامنة ٤ : ٢٩٩ - ٣٠٠ وبغية الوعاة ١ : ٢٧٨ وهدية العارفين ٢ : ١٤٢) .

٢ - شرح إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الإسفنجي ، الشافعي نور الدين (توفي سنة ٧٢١هـ) ، وله أيضاً نثر الألفية .

(معجم المؤلفين ١ : ١٢٣ وبغية الوعاة ١ : ٤٣٣ والدرر الكامنة ١ : ٧٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٤) .

٣ - شرح محمد بن أحمد بن علي بن عمر الإسفنجي الشافعي ، (توفي سنة ٧٦٣هـ) . (معجم المؤلفين ٨ : ٢٩٧ ، والدرر الكامنة ٣ : ٣٤٢ وبغية الوعاة ١ : ٣٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

- ٤ - شرح أبي أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم ابن النقاش الدكاليّ، (توفى سنة ١٧٦٣هـ).
- (كشف الظنون ١: ١٥٣ وبغية الوعاة ١: ١٨٣ والأعلام ٧: ١٧٧).
- ٥ - شرح محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمرديّ، الحنفيّ، المعروف بابن الصانع، (توفى سنة ١٧٧٦هـ).
- (معجم المؤلفين ١٠: ١٤٤ والدرر الكامنة ٣: ٤٩٩، ٥٠٠ وكشف الظنون ١: ١٥٣ وبغية الوعاة ١: ١٥٥ وهدية العارفين ٢: ٩٩).
- وقال السيوطي عن هذا الشرح: «وله من التصانيف: شرح ألفية ابن مالك فى غاية الحُسن والجمَع والاختصار».
- (بغية الوعاة ١: ١٥٥).
- ٦ - شرح عماد الدين محمد بن الحسن بن علي بن عمر الإسنويّ، تُوفّي سنة ٧٧٧هـ (تقريباً).
- (الأعلام ٦: ٣١٩).
- ٧ - شرح إبراهيم بن عبد الله الحُكْرِيّ، المصريّ، برهان الدين (توفى سنة ٧٨٠هـ).
- (معجم المؤلفين ١: ٥٢ وكشف الظنون ١: ١٥٣ وبغية الوعاة ١: ٤١٥).
- ٨ - شرح محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مرزوق العجسيّ، اخطيب، المشهور بالجد، وباخطيب، (توفى سنة ٧٨١هـ).
- واسم الشرح: «إيضاح السالك على ألفية ابن مالك فى النحو»، وفى هدية العارفين: «تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك».
- (معجم المؤلفين ٩: ١٦، ١٧، وتوشيح الديباج ص ١٧٢ وكشف الظنون ١: ١٥٤ وهدية العارفين ٢: ١٧٠).
- ٩ - شرح أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن جَزِيّ، الكلبيّ، الغرناطيّ، (توفى سنة ٧٨٥هـ).

(معجم المؤلفين ٢: ٧٢ والدرر الكامنة ١: ٢٩٣ وإيضاح المكنون ١: ١١٩ وبيغة الوعاة ١: ٣٧٥) .

١٠ - شرح أحمد بن حسن بن الرصاص ، (توفى سنة ٧٩٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١: ١٩١) .

١١ - شرح محمود بن محمد الأصفهيدى ، الكرمانى ، تاج الدين ، (توفى سنة ٨٠٧هـ) . (معجم المؤلفين ١٢: ١٩٤ وهدية العارفين ٢: ٤١٠) .

١٢ - شرح تاج بن محمود العجمي ، الأصفهندي ، الشافعي ، (توفى سنة ٨٠٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٣: ٨٧ والضوء اللامع ٣: ٢٥) .

وقال صاحب الضوء اللامع : « وله شرح على ألفية ابن مالك فى النحو ، ولكنه ليس بالطائل » .

١٣ - شرح بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض بن عمر السلمى ، الدميرى ، القاهري ، (توفى سنة ٨٠٩هـ) .

(معجم المؤلفين ٣: ٨٠ وكشف الظنون ١: ١٥٣ ونيل الابتهاج ١٤٨ وتوشيح الديباج ص ٨٣ والضوء اللامع ٣: ١٩) .

١٤ - شرح يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مسعود بن علي بن عبد الله الحموي ، يعرف بابن خطيب المنصورية ، (توفى سنة ٨٠٩هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣: ٢٩٢ وبيغة الوعاة ٢: ٣٥٥) .

١٥ - شرح أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب بن قنفذ القسطيني ، المغربي ، (توفى سنة ٨١٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١: ٢٠٥ ونيل الابتهاج ١١٠) .

١٦ - شرح محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب بن علي بن سلامة بن عساكر الأنصاري ، يعرف بابن خطيب دارياً ، (توفى سنة ٨١١هـ) .

واسم الشرح : « طرح الخصاصة فى شرح الخلاصة » .

(معجم المؤلفين ٨ : ٢٦٦ وهدية العارفين ١ : ٢٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٣)
وهدية العارفين ٢ : ١٧٩ والضوء اللامع ٦ : ٣١١) .

١٧ - شرح محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عيسى بن محمد
السهوديّ الأصل ، المعروف بابن القطان ، (توفى سنة ٨١٣هـ) ، شرح الألفية في
أربع مجلدات .

(معجم المؤلفين ١١ : ٥٧ وهدية العارفين ٢ : ١٨٠ والضوء اللامع
٨ : ١٠٩) .

١٨ - شرح أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العالي ، الناهلي ،
الحسبائيّ الأصل ، (توفى سنة ٨١٥هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٦٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

١٩ - شرح توضيح ابن هشام ، تصنيف : محمد بن خليل بن هلال بن حسن
الحاضري ، ابن الصلاح ، (توفى سنة ٨٢٤هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ٢٩٢ وهدية العارفين ٢ : ١٨٤ والأعلام ٦ : ٣٥١ ،
٣٥٢ والضوء اللامع ٧ : ٢٣٣) .

٢٠ - شرح يوسف بن خالد بن نعيم بن مقدم بن محمد بن حسن
الطائيّ ، البساطيّ ، أبو المحاسن ، جمال الدين ، (توفى سنة ٨٢٩هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٩٥ ، ٢٩٦ ونيل الابتهاج ص ٦٢٩ وتوشيح الديباج
ص ٢٦٠ والضوء اللامع ١٠ : ٣١٢) .

٢١ - شرح محمد بن زين بن محمد بن زين بن محمد بن زين الطتندانيّ
الأصل ، الحراريّ ، يعرف بابن الزين ، (توفى سنة ٨٤٥هـ) .

(معجم المؤلفين ١٠ : ١٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ والأعلام ٦ : ٣٦٨
وهدية العارفين ٢ : ١٩٥ والضوء اللامع ١٠ : ٢٤٦) .

وقال صاحب هدية العارفين ٢ : ١٩٥ : (شرح الألفية لابن مالك في النحو) .

٢٢ - شرح إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن مسعود الكركيّ ،
(توفى سنة ٨٥٣هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١١٨ وكشف الظنون ١ / ١٥٤) .

٢٣ - شرح محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي ، الأندلسي ،
القاهري ، المالكي ، المعروف بالراعي ، (توفى سنة ٨٥٣هـ) . واسم الشرح :
« النوازل النحوية فى شرح الألفية لابن مالك » .

(معجم المؤلفين ٩ : ٥٤ ، ١١ : ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وهدية العارفين ٢ : ١٩٨
وكشف الظنون ١ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ٢٣٣ ونيل الابتهاج ص ٥٣٠ وتوشيح
الديباج ص ٢٢٩) .

٢٤ - شرح إبراهيم بن فائد بن موسى بن علال بن سعيد التبروني ،
الزواوي ، (توفى سنة ٨٥٧هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٧٣ ونيل الابتهاج ص ٥٧ وتوشيح الديباج ص ٤٨) .

٢٥ - شرح علي بن محمد القابوني ، علاء الدين ، أبو الحسن ، (توفى سنة
٨٥٨هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٢٢٦ وهدية العارفين ١ : ٧٣٣) .

٢٦ - شرح يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن صالح بن علي بن عمر
ابن عقيل ، الكندي ، العقيلي ، (توفى سنة ٨٦٢هـ) ، « له على الألفية شرحان
مشهور منظوم » .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٠٦ والأعلام ٩ : ١٨٩ وتوشيح الديباج ص ٢٦١
ونيل الابتهاج ص ٦٣٥) .

٢٧ - شرح محمد بن أحمد بن عماد بن يوسف بن عبد النبي الأقفهسي ،
ويُعرف بابن الصماد ، (توفى سنة ٨٦٧هـ) ، واسم الشرح : « الشرح النبيل
الحاوي لكلام ابن المصنف وابن عقيل » .

(معجم المؤلفين ٨ : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهدية العارفين ٢ : ٢٠٣ والضوء اللامع
٧ : ٢٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٤) .

٢٨ - توضيح الألفية وشرحها لأحمد بن إبراهيم بن نصر بن أحمد بن محمد
ابن أبي الفتح الحنبلي ، (توفى سنة ٨٧٦هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٤٤ وشذرات الذهب ٧ : ٣٢٢) .

٢٩ - شرح سليمان بن عبد الناصر الأبيشيبي ، القاهري ، الشافعي (توفى سنة ٨٨٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٤ : ٢٦٩) .

٣٠ - شرح علي بن داود بن سليمان الجوهري المصري ، الشافعي ، (توفى سنة ٨٨٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٩٠ وهدية العارفين ١ : ٧٣٧) .

٣١ - شرح عبد الرحمن بن محمد بن حجي ، السنتاوي ، المصري ، زين الدين ، (توفى سنة ٨٩٦هـ) .

(معجم المؤلفين ٥ : ١٧٢ وهدية العارفين ١ : ٥٣٣) .

٣٢ - شرح إبراهيم بن محمد بن خليل القبايبي ، (تُوفى بعد سنة ٩٠٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٩٣ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

٣٣ - شرح إسماعيل بن محمد بن أبي يزيد بن جمال الدين التوريزي الأصل ، الزبيدي ، (من علماء القرن التاسع) .

(معجم المؤلفين ٢ : ٢٩٤ والضوء اللامع ٢ : ٣٠٩) .

٣٤ - شرح داود بن علي بن محمد القلتاوي الأزهري ، (توفى سنة ٩٠٢هـ) .

(معجم المؤلفين ٤ : ١٣٩ ونيل الابتهاج ص ١٧٧ وتوشيح الديقاج ص ١٠٠) .

٣٥ - شرح قواعد الألفية لعبد الله بن حسين التستري ، الإمامي ، (توفى سنة ١٠٢١هـ) .

(معجم المؤلفين ٦ : ٤٤ ، ٤٥ وهدية العارفين ١ : ٤٧٤) .

٣٦ - شرح قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية ، الشهير بابن القاضي ، (توفى سنة ١٠٢٢هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ١٢٣) .

٣٧ - شرح أحمد بن محمد بن يوسف الصمدي ، المعروف بالخالدي ، توفى سنة (١٠٣٤هـ) .

(معجم المؤلفين ٢ : ١٦٩ وهدية العارفين ١ : ١٥١ وخلاصة الأثر ١ : ٢٩٨) .

- ٣٨ - شرح عبد الحلیم بن برهان الدین بن محمد البهنسی ، الدمشقی ، الحنفی ، (توفی سنة ١٠٩٠هـ) . « وشرحه لم یکمّل » .
(معجم المؤلفین ٩٦: ٥ وخلاصة الأثر ٢ : ٣١٩) .
- ٣٩ - شرح عبد الغفور بن محمد النابلسی الشافعی ، المعروف بالجوهري ، (توفی سنة ١٠٩١هـ) .
(معجم المؤلفین ٥ : ٢٧٠ وهدية العارفين ١ : ٥٨٨ وسلك الدرر ٣ : ٣٠) .
- ٤٠ - شرح أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن الأخرم ، (توفی سنة ١٠٩١هـ) .
(معجم المؤلفین ٣ : ٦٥ وهدية العارفين ١ : ٢٤٠ وخلاصة الأثر ١ : ٨٧) .
- ٤١ - شرح علي بن محمد العقيني ، الأنصاري ، التعري ، (توفی سنة ١١٠١هـ) .
(معجم المؤلفین ٧ : ٢١٤ ، وهدية العارفين ١ : ٧٦٣) .
- ٤٢ - شرح مسعود بن أحمد الدباغ الحسني ، (توفی سنة ١١١١هـ) ، شرحه في سفرين .
(معجم المؤلفین ١٢ : ٢٢٥) .
- ٤٣ - شرحان لـ : محمد بن مسعود بن أحمد الأموي ، (توفی سنة ١٢١٤هـ) ، « له شرح على خطبة الألفية ، وآخر على بقيتها » .
(معجم المؤلفین ١٢ : ١٦) .
- ٤٤ - شرح خطبة الألفية لمحمد بن محمد بن عامر التاذفي ، أبو عبد الله ، (توفی سنة ١٢٣٤هـ) .
(معجم المؤلفین ١١ : ٢٢٨) .
- ٤٥ - شرح أبي العباس بن أحمد بن محمد ، أبو نافع ، (توفی سنة ١٢٦٠هـ) .
(معجم المؤلفین ٥ : ٩٥) .
- ٤٦ - شرح أحمد بن محمد بن عبد القادر بن أحمد بن علي بن صالح بن أحمد البدوي بن نافع الفاسي ، المعروف ببونافع ، (توفی سنة ١٢٦٠هـ) ، « شرح الألفية في مجلد » . (معجم المؤلفین ٢ : ١٢٠) .

- ٤٧ - شرح محمد بن أحمد الهيراي، (توفى سنة ١٢٦٧هـ) على التوضيح لابن هشام .
(معجم المؤلفين ٩ : ٢٦) .
- ٤٨ - شرح هاشم بن حسين بن عمر ، المشهور بابن عيسى ، (توفى سنة ١٢٩٢هـ) .
(معجم المؤلفين ١٣ : ١٣١ ، ١٣٢ والأعلام ٩ : ٤٧) .
- ٤٩ - شرح فردريك ديپاتريشي ، مستعرب ألماني ، (ولد في برلين سنة ١٢٣٦هـ ، وتوفى سنة ١٣٠٥هـ) .
(معجم المؤلفين ٨ : ٦٠ ، ٦١) .
- ٥٠ - شرح علي بن محمد السوسي ، ثم الفاسي ، أبو الحسن ، (توفى سنة ١٣١١هـ) .
(معجم المؤلفين ٧ : ٢٠١) .
- ٥١ - شرح محمد حسن بن محمد جعفر بن شريعتمدار الاسترآبادي ، الطهراني ، (توفى سنة ١٣١٨هـ) .
(معجم المؤلفين ٩ : ٢١٣) .
- ٥٢ - شرح محمد باقر بن محمد جعفر بن محمد بن محمد بن يوسف البهاري ، الهمداني ، (توفى سنة ١٣٣٣هـ) .
(معجم المؤلفين ٩ : ٩٢) .
- ٥٣ - شرح مهدي بن إبراهيم بن هاشم الدجيلي الكاظمي ، المشتهر بمهدي جرگومة ، (توفى سنة ١٣٣٩هـ) .
(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٥) .
- ٥٤ - شرح إسماعيل بن حسن بن أسد الله التستري ، الأنصاري ، الكاظمي ، (توفى سنة ١٣٤٥هـ) ، شرحها نظماً .
(معجم المؤلفين ٢ : ٢٦٤) .

حواش على شروح الألفية

وهي متنوعة بين مطبوعة ومخطوطة ومفقودة ، وسيأتي ترتيبها حسب تواريخ وفيات مصنفها :

أولا - الحواش المطبوعة :

١ - حاشية على شرح ابن الناظم على الألفية ، لأحمد بن قاسم العبّادي ، القاهري ، الشافعي ، (توفي سنة ٩٩٤هـ) .

طبعت بدون تاريخ ، ودون بيانات .

(فهرس الفضلى رقم ٣٨٩) .

٢ - حاشية ياسين بن زين الدين العليّمي ، (توفي سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م) ، على شرح ألفية ابن مالك .

طبع في فاس ، المطبعة المولوية ، سنة ١٣٢٧هـ ، وبالهامش شرح كافته .

(معجم سركيس ١٩٤٢ وفهرس الفضلى رقم ٤١٢) .

٣ - حاشية ياسين على شرح التصريح ، لياسين بن زين الدين العليّمي ، (توفي سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م) ، ولها طبعتان :

(أ) القاهرة سنة ١٣٠٥هـ .

(ب) القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بهامش شرح التصريح .

(فهرس الفضلى رقم ٤١٣) .

٤ - حاشية ياسين على البهجة المرضية . تصنيف : ياسين بن زين الدين العليّمي الحمصي ، (المتوفى سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م) .

وقد طبعت هذه الحاشية مرتين :

(أ) القاهرة (سنة ١٣٠٥هـ) ، بهامش التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

(ب) فاس سنة ١٣٢٧هـ .

(فهرس الفضلى رقم ٤١٥ و بروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

٥ - حاشية على شرح المكوذي لألفية ابن مالك .

لشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف ، المجيرى ، الملوى ، الأزهرى ، (توفى سنة ١١٨١هـ) .

ومن طبعاتها :

(أ) القاهرة : ١٢٧١هـ طبعة أولى ، وطبع بالقاهرة أيضاً سنة (١٣٠١هـ) ،
وسنة ١٣٠٣هـ ، وستة ١٣٠٥هـ) .

(ب) القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م ،
طبعة نالته بهامش شرح المكوذي .
انظر :

(فهرس الفضلى رقم (٤٠٠) وبروكلمان ٥ : ٢٨٤ ومعجم سركيس ١٧٩٧
واكتفاء القنوع ص ٣٠٣) .

٦ - حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، توفى سنة
(١١٩٧هـ) ، فرغ من تأليفها سنة (١١٧٨هـ) ، واسمها : «فتح الجليل على شرح
ابن عقيل» .

ولهذه الحاشية عدة طبعات :

(أ) بولاق سنة (١٢٧٠هـ) وسنة ١٢٨٢هـ ، وسنة ١٢٩٠هـ .

(ب) القاهرة سنة (١٢٩٨هـ) . وسنة (١٣١٠هـ) بالمطبعة الأزهرية .

(ج) المطبعة الشرفية سنة (١٣٠٢هـ) .

(د) مطبعة اليمينية ، سنة (١٣٠٦هـ) . وسنة (١٣١٠هـ) ، وبهامشها الشرح مع
تقارير شيخ الإسلام الشيخ الانبأبي ، بولاق سنة (١٣٠٣هـ) .

انظر : (اكتفاء القنوع ص ٣٠٣ ومعجم سركيس ١٠٠٧ وفهرس الفضلى
رقم (٤٠٦) .

٧ - حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لـ : محمد بن علي
التونسي ، (توفى سنة ١١٩٩هـ) ، واسم الحاشية : «زواهر الكواكب لبواهر
المواكب» .

طبعته : طبع في فاس ، طبعة بالحجر سنة (١٢٦٨هـ) .
وطبع في تونس سنة ١٢٩٣هـ وسنة ١٢٩٨هـ باعثناء حمزة فتح الله مفتش
اللغة العربية بالمدارس الأميرية المصرية .

أولها : « بالثناء عليك نتقرب إليك » .
(فهرس الفضلى رقم ٥٥٥ ومعجم سركييس ص ١١٧ واكتفاء القنوع
ص ٣٠٤) .

٨ - حاشية محمد بن علي الصبان المصري ، الشافعي ، المتوفى سنة
(١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على الألفية .

وقد طبع هذا الشرح كثيراً ، وبهامشه الحاشية المذكورة .
أما طبعات الحاشية فكثيرة ، وهي :

(أ) بولاق سنة ١٢٨٠هـ و ١٢٨٥هـ و ١٢٨٨هـ ، وعليها تقاريرات محمد الانباني
توفى (سنة ١٣١٣هـ) ، وطبع في بولاق سنة ١٢٩٤هـ ، في أربعة
أجزاء .

(ب) القاهرة سنة ١٣٠٥هـ ، مع حاشية لإسماعيل الحامدي ، سنة ١٣١٩هـ
بالمطبعة الشرفية ، سنة ١٣٢٣هـ .

(ج) القاهرة : مطبعة محمد علي صبيح المدني سنة ١٣٤٤هـ .

(د) القاهرة : مطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

وقد طُبعت هذه الحاشية مراراً مع شرح الأشموني للألفية ، ومعها شرح
الشواهد للعيني ، في دار إحياء الكتب العربية ، بلا تاريخ .

وقال فنديك : « ويُعوّل عليها للتدريس في مدرسة الجامع الأزهر » .

وقال سركييس : « فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ ، شهد بدقتها أهل الفضل
والعرفان » .

انظر (اكتفاء القنوع ٣٠٤ ومعجم سركييس ١١٩٥ وفهرس الفضلى رقم
٣٨٠ وبروكلمان ٥ : ٢٨٦) .

٩ - حاشية على أوضاع المسالك لمحمد الطيب بن عبد المجيد الكرناتي ،
المتوفى سنة (١٢٢٧هـ - ١٨١٢م) .
« طبعت في قاس سنة ١٣١٥هـ »

انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

١٠ - حاشية الأمير على شرح الأشموني ، لـ : محمد بن محمد الأمير ،
(توفى سنة ١٢٣٢هـ) « طبعت بدون بيانات » .

(فهرس الفضلى رقم ٣٦٤) .

١١ - حواش على أوضاع المسالك إلى الألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله محمد بن
حمدون بن الحاج السلمي ، (توفى سنة ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م) .
طُبِعَتْ بِقَاس طَبْعَةَ حَجَرِ سَنَةِ ١٣١٨هـ ، وبأولها ترجمته .

(معجم سركيس ٧٠ وفهرس الفضلى رقم ٣٥٧ وبروكلمان ٥ : ٢٨٠) .

١٢ - حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية ، لـ : محمد بن مصطفى بن
حسن الدمياطي ، المعروف بأخضري ، (توفى سنة ١٢٨٧هـ - ١٨٧١م) . ولهذه
الحاشية عدة طباعات ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٩١هـ ، وسنة ١٣٠٢هـ ، و ١٣١٢هـ .

(ب) القاهرة : في سنة ١٢٧٢هـ ، و ١٢٨٢هـ و ١٢٨٧هـ و ١٢٩١هـ
و ١٣٠١هـ و ١٣٠٣هـ و ١٣٠٥هـ و ١٣١٧هـ و ١٣٢٢هـ و ١٣٤٥هـ .

(ج) القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٩هـ ، وبهامشها شرح

ابن عقيل .

انظر :

« اكتفاء القنوع ٣٠٢ ومعجم سركيس ٨٨٦ وفهرس الفضلى رقم ٣٧٢
وبروكلمان ٥ : ٢٨٣ » .

١٣ - حاشية نصر الهوريني المتوفى (سنة ١٢٩١هـ - ١٨٧٤م) على شرح
الأشموني على الألفية .

« طبعت في بولاق سنة ١٢٩٤هـ » .

« فهرس الفضلى رقم ٣٨٨ وبروكلمان ٥ : ٢٨٦ »

١٤ - حاشية على شرح المكوذي للألفية ، محمد المهدي العمراني الوزاني ،
(توفى سنة ١٣٤٢هـ) .

طبعت في فاس نحو سنة (١٣١٨هـ) في جزءين ١٤١ ص ، ١٩١ ص .

انظر : (معجم سركيس ص ١٩١٨ وفهرس الفضلى رقم ٣٩٩) .

١٥ - حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي لألفية ابن مالك ، واسمها :
« الفتح الودودي علي المكوذي » .

لأحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرادسى ، المعروف بابن الحاج .

طُبعت في القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بهامشها شرح المكوذي ،
دون تاخير ، وسنة ١٣١٥ هـ ، وطبعت في فاس بلا تاريخ

انظر : (فهرس الفضلى رقم ٣٥٨ وبروكلمان ٥ : ٢٨٤) .

١٦ - حاشية ابن سعيد على شرح الأشموني ، لأبي عبد الله بن سعيد .

طبعت في تونس سنة ١٢٩٣ هـ .

انظر : (فهرس الفضلى رقم ٣٥٩) .

١٧ - حاشية ابن كيران على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

ل : محمد الطيب بن كيران .

طبعت في فاس سنة ١٣١٥ هـ .

انظر : (معجم سركيس ٢٢٨ وفهرس الفضلى رقم ٣٦٠) .

١٨ - حاشية على البهجة المرضية للسيوطي ، واسمها : « مكررات المدرس » .

ل : محمد على الأفغانى المدرس .

طبعت في النجف : مطبعة النعمان سنة ١٩٦٥ م .

(فهرس الفضلى رقم ١٨٠٤) .

١٩ - المواهب النحوية على الخلاصة المالكية والكتابات البونية للشنقيطي .

طبعت في المغرب ، طبعة حجر ، دون تاريخ .

انظر : (فهرس الفضلى رقم ١١٣٣) .

٢٠ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، ل : محمد عبد العزيز حسن ،
واسم الحاشية : « منار السالك إلى أوضح المسالك » .
طبعت في القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .

انظر : « بروكلمان ٥ : (٢٨١) » .

ثانيا - الحواشي المخطوطة :

ما زالت هناك بعض الحواشي المصنفة على بعض شروح الألفية مخطوطة ،
ولم تتل حظها من النشر ، ومنها :

١ ، ٢ - حاشية محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الكفائي ، (توفى
سنة ٨١٩ هـ - ١٤١٦ م) ، على شرح ابن المصنف بدر الدين لألفية والده ،
وحاشية أخرى على التوضيح لابن هشام .

القاهرة ثان ٢ : ١٥٩ ، وانظر معجم المؤلفين ٩ : ١١١ .

٣ - حاشية على توضيح ابن هشام لأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
هشام الأنصاري ، حفيد ابن هشام النحوي ، توفى سنة ٨٣٥ هـ - ١٤٣١ م .
ومن هذه الحاشية نسختان خطيتان :

(أ) نسخة محفوظة في القدس ، ومنها مصورة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات تحت رقم (ف ٩٢٣٨) وعدد لوحاتها
(١٠١ لوحة) .

(ب) ونسخة أخرى محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (١١٥) ، نسخت سنة
٨٧٠ هـ ، في (١٢٢ ورقة) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة
المكرمة ، برقم (١٨٨ نحو) .

وانظر (بروكلمان ٥ : ٢٨٠) .

٤ ، ٥ ، ٦ - ثلاث حواشي لعبد القادر الأنصاري ، المتوفى (سنة ٨٨٠ هـ) ،
الأولى حاشية على التوضيح لابن هشام النحوي ، سماها : « رفع الستور
والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك » .

منها نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم
(٨٩ / ٤١٥) ، كتبت بخط نسخ معتاد سنة ١١٤٥ هـ في (١٥٠) ورقة ، وناسخها

عمر البدر اوى ، ومنها نسخة مصورة ومحفوظة فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٨٠ نحو) .

والحاشية الثانية على شرح الألفية للمكودى .

انظر : (معجم المؤلفين ٥ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١ : ١٥٢) .

والحاشية الثالثة على شرح ابن المصنف ، واسمها : «الموضح المعرف لما أشكل على ابن المصنف» .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم (٩٤٤٩) ، كتبت بخط نسخى ، (قال ، وأقول) بالحمرة ، وقوبلت سنة ٩٨٣هـ ، وعليها تملك سنة ٩٢٤هـ ، وفى آخرها ترجمة للمؤلف ، وعدد لوحاتها (١٥٧ لوحة) .

ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف١٥١٩) .

وانظر : (بروكلمان ٥ : ٢٧٨) .

٧ - حاشية زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، المتوفى (سنة ٩٢٦هـ) على شرح بدر الدين لألفية ابن مالك فى النحو ، سماها : «الدرر السنية» . ويوجد منها عدد من النسخ الخطية ، منها :

(أ) نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم (١٥٧٣٣) ، نسخت سنة (١٠١١هـ) بخط نسخ عادى فى (١٦٤) ورقة ، ومنها مصورة فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم (٨٥٢ نحو) .

(ب) نسخة محفوظة فى القدس ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف٩٢٩٧) . كتبها محمد بن شمس الحلبي سنة ٩٦٦هـ فى (٢٧٤ لوحة) .

(ج) نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٦٤٣) ، كتبها محفوظ الإمام سنة ١٠٣٣هـ ، بخط نسخى ، وهى نسخة مقابلة ، وعدد لوحاتها (١٦٠ لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف١٤١١) .

وانظر : «بروكلمان ٥ : ٢٧٨» .

٨ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، لناصر الدين محمد اللقاني ،
(المتوفى سنة ٩٥٨هـ - ١٥٥١م) .

(الأسكوريال ثان ١٠٠ ، ١١٣ رقم ٢ وسليم أغا ١٠٨٢) .

وانظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٠ »

٩ - حاشية على النكت ، وهي حاشية لأحمد بن قاسم العبادي ، المتوفى
سنة ٩٩٤هـ على « نكت السيوطي على الألفية والكافية والشافية والشذور ونزهة
الطرف » ، سيأتي في النكت إن شاء الله .

منها نسخة محفوظة بالظاهرية برقم (٦٠٥٢) ، كتبها أحمد بن محمد
الخفاجي سنة ٩٧٧هـ بخط نسخي ، في (٧٣ لوحة) .

ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ،
رقم الحفظ (ف ٢٢٨٦) .

١٠ - حاشية على شرح الألفية في النحو لابن مالك ، لتقي الدين بن
عبد القادر التميمي ، المتوفى سنة ١٠١٠هـ .

انظر : (فهرس دار الكتب المصرية ٨ : ١٧٦ ومعجم المؤلفين ٣ : ٩١) .

١١ - حاشية على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي بكر بن إسماعيل
الشنواني ، المتوفى سنة ١٠١٩هـ .

انظر : (فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ١٧٣ ، ٢٢٦ ،
والقاهرة ثان ٢ : ٩٧ و بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

١٢ - حاشية على شرح السيوطي للألفية لمحمد بن صالح بن إبراهيم الأحسايني
توفى سنة ١٠٧٣هـ مخطوط في باريس برقم ٤١١٢ - ٤١١٣ ، انظر (بروكلمان
٥ : ٢٨٨) .

ولهذه الحاشية ثلاث نسخ أخرى :

الأولى : محفوظة بال مكتبة الوطنية بتونس ، برقم (٤١١٣) ، كتبت بخط
معتاد سنة ١٢٠١هـ في ٣١٣ ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة
المكرمة ، برقم (٧٢٢) .

والثانية : محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم (٤١١٢) ، كتبت بخط نسخ حسن ، سنة ١١٢٦ هـ ، وعدد أوراقها (١٦٩) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٧٢١) .

والثالثة : نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (٤١٥ / ٦٩) ، كتبت بخط نسخ معتاد ، بدون تاريخ ، وعدد أوراقها (٢٣٠) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٦٩) .

١٣ - حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية ، لابن الميله ، توفى حوالى سنة ١١٠٠ هـ ، ١٦٨٨ م .

مخطوطة بيرلين رقم ٦٦٤٤ .

انظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٢ »

١٤ - حاشية على شرح ابن المصنف ، لإبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن حمزة الحراني ، الحنفي ، المتوفى سنة ١١٢٠ هـ .

انظر : (فهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٣٨٧ ، ٢ : ٢٦٥) ، وفهرس الخزانة التيمورية ٢ : (٤٤٥) .

١٥ - حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو ، لمحمد الداودي ، كان حياً سنة ١١٣٦ هـ ، أتمها تأليفاً سنة ١١٣٦ هـ .

حققت رسالة علمية بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر وانظر (فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٢) وألقاهرة ثان ٢ / ١٠٢ ومعجم المؤلفين ٩ : ٢٨٩ و بروكلمان ٥ : (٢٨٣) .

١٦ ، ١٧ - حاشيتان لأحمد بن عمر الأسقاطي ، (توفى سنة ١١٥٩ هـ) .

الحاشية الأولى : « تنوير الحوالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو » ، ولها عدة نسخ خطية ، منها :

أ - نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية ، برقم (٨ نحو) .

ب - نسخة محفوظة بمكتبة الأحمدية بحلب ، برقم : (٩٢٥) ، وعدد أوراقها (٥١٩ ورقة) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (١٢٩ نحو) ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (ف٧٥٤٩) .

ج - نسخة محفوظة بدار الكتب التونسية برقم (٨٠٣٢٠) ، وعدد لوحاتها (٤٣٦ لوحة) ، ومنها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (٨٥٨٠) .

د - نسخة محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس ، برقم (٥٧٥٥) ، بخط مغربي في (٢١٢ لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات برقم (٨٥١١) .

وانظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨٦) .

والحاشية الثانية : « القول الجميل على شرح ابن عقيل » ، منها نسخة خطية محفوظة بمكتبة الإسكندرية برقم (٣٠٠نحو) .

انظر : بروكلمان ٥ : ٢٨٣

١٨ - حاشية على شرح الأشموني على الألفية لابن مالك في النحو لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المدائني ، (توفي سنة ١١٧٠هـ) .

(الظاهرية بدمشق ٦٥ رقم ٤٢-٤٤ والقاهرة ثان ١٠٢:٢ وفهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٤٥٨ ، ٦٠٠:٢ ، ٣٨٠:٦) .

(انظر بروكلمان ٥ : ٢٨٦)

١٩ - حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، محمد بن محمد بن محمد الحسني البليدي ، (توفي سنة ١١٧٦هـ) .

انظر : فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٤ ومعجم المؤلفين ١١ : ٢٧٥ .

٢٠ - حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن سالم ابن أحمد الحفني ، (توفي سنة ١١٨١هـ) .

نسخها الخطية :

أ - نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية برقم (١٠نحو) .

ب - نسخة محفوظة بباريس ٤١٠٨ - ٤١٠٩ .

ج - الظاهرية بدمشق ٦٦ ، ٤٥ ، ١٦ .

٢١- حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية لعطية بن عطية الأجهوري ، البرهاني ، الشافعي ، (توفى سنة ١١٩٠هـ) .

انظر : فهرس الخزانة التيمورية ١ : ١٣٩ ، ١٤٠ والقاهرة ثان ٢ : ٩٣ .

٢٢ - حاشية على البهجة المرضية في شرح الألفية ، للميرزا أبو طالب ، (توفى سنة ١٢٣٧هـ) ألفها (سنة ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م) .
مخطوط بطهران سپه سالار ٢ : ٣٢٩ .

انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨٨)

٢٣ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، تصنيف أبي القاسم علي بن علي بن إدريس قصارة الحميري ، (توفى بفاس في الرابع عشر من رجب سنة ١٢٥٩هـ / ١٠ أغسطس سنة ١٨٤٣م) .

مخطوطة بالرباط رقم (٢٥١) ، انظر : «بروكلمان ٥ : ٢٨٠ ، ٢٨١» .

٢٤ - حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لهيش (المتوفى سنة ١٢٩٩هـ ١٨٨١م) . مكرم ٢٤ .

انظر : «بروكلمان ٥ : ٢٨٦» .

٢٥ - حاشية على خاتمة ألفية ابن مالك في النحو لمحمد بن عبد الحي الشيبني ، من علماء القرن الثالث عشر الهجري .

انظر : (فهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٤٥٧) .

٢٦ - حاشية على البهجة المرضية ، لإبراهيم بن مصطفى بن عباس الموصلية ، منها نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم : (٣٤٨٤٤) ، مكتوبة بخط نسخ معتاد سنة ١٢٣٣هـ ، وعدد أوراقها (٢٠٨) ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، تحت رقم (٥٠٠) .

٢٧ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، للمحلى : مخطوط برلين - بريل ١٦٤ - انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

٢٨ - حاشية محمد بن محمد بن أحمد الشافعي على شرح ابن عقيل للألفية ، مخطوط ب : جوتا : ٢٧٦ .

٢٩ - حاشية على شرح المكودي على الألفية للبيوي ، مخطوط الجزائر ٩١ .

٣٠ - حاشية على شرح المكودي لأبي الحسن على بن محمد بركة التطواني ،
مخطوط بالرباط ٥٢٨ رقم ٢ .

٣١ - حاشية على شرح المكودي ، لسيدى الحاج أبي بركات : كرافت ٣٥ .
انظر : بروكلمان ٥ : ٢٨٤ .

٣٢ - حاشية على شرح المكودي لعلى بن الحاج ، مخطوطة بجامع القرويين
بفاس رقم ١٢٢٥ .

٣٣ - حاشية محمد بن أحمد بن محمد بن جلون الفاسي ، أكمله في
الخامس عشر من شعبان سنة ١١١٨ هـ / ٢٢ نوفمبر سنة ١٧٠٦ م ، مخطوط
بالرباط ، رقم ٢٥٧ .

٣٤ - حاشية على شرح السيوطي على الألفية ، لرفيع الدين بن محمد رفيع
الجيلاني : القاهرة ثان ب/١٥ (عن بروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

٣٥ - حاشية أحمد بابا على شرح السيوطي على الألفية ، مخطوطة بمكتبة
دحداح رقم ١٣٩ .

٣٦ - حاشية ابن الميت على شرح ابن عقيل ، سماها : « إرشاد النبيل إلى
الفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل » .

مخطوطة بدر الكتب المصرية في ٥٢٧ ق ، كتبت سنة ١١٣٣ هـ ، رقم
الميكروفيلم : ١٦٧٦٣ ، الفن : نحو ، رقم ١١٣١ .

٣٧ - حاشية على شرح المكودي للألفية مجهول .
لها نسختان خطيتان :

(أ) محفوظة بدار الكتب الوطنية التونسية تحت رقم (٣١٣٣) ، عدد لوحاتها
(٢٠٥) لوحة ، منها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف ٨٥٠٥) .

(ب) محفوظة بدار الكتب الوطنية - تونس تحت رقم (٣٣٧٢) ، كتبت بخط
نسخي سنة ١٢٦٣ هـ ، وعدد لوحاتها (٧٣) لوحة ، منها نسخة مصورة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ
(ف ٨٦٥٦) .

٣٨ - حاشية على شرح ابن عقيل للألفية ، مجهول .

مخطوط : جوتا ٢٧٨ . انظر بروكلمان « ٥ : ٢٨٣ » .

ثالثا - الحواشي المفقودة :

هناك عدد من الحواشي نُسبت إلى أصحابها في كتب السير والتراجم ، ولا أعرف هل هي مخطوطة أم مطبوعة ، فهي عندى فى حكم المفقود ، وسأسردها فيما يلى مشفوعة بالمصادر التى نسبتها إلى أصحابها ، وترتيبها حسب وفيات مؤلفيها :

١ - حاشية على شرح ابن المصنف ، لأبي بكر محمد بن أبي بكر السيوطي ، (توفى سنة ٨٥٥هـ) .

(معجم المؤلفين ٣: ٧٢ والضموم اللامع ١١: ٧٢) .

٢ - حاشية على شرح ابن المصنف على الألفية ، محمد بن أبي بكر بن عثمان الخضيرى ، السيوطي ، (توفى سنة ٨٥٥هـ) .

(معجم المؤلفين ٩: ١١٣) .

٣ - حاشية على التوضيح لابن هشام النحوي، محمد بن محمد البكتمري، سيف الدين، توفى سنة ٨٧٠هـ .

(معجم المؤلفين ١١: ١٩٨ وكشف الظنون ١/ ١٥٥) .

٤ - حاشية على التوضيح لابن هشام ، محمد بن محمد بن عمر بن قَطْلُوبُغا ، (توفى سنة ٨٨١هـ) .

(معجم المؤلفين ١١: ٢٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٣١ وهدية العارفين ٢: ٢١٠) .

٥ - حاشية على التوضيح لابن هشام محمد بن محمد التونسي ، المعروف بالطُّلُبِي ، (توفى سنة ٩٦٢هـ) .

(معجم المؤلفين ١١: ٢٠٢ وهدية العارفين ٢: ٢٤٥) .

٦ - حاشية على شرح ابن المصنف على الألفية ، لعلى بن إسماعيل بن موسى ابن عماد الدين ، توفى سنة ٩٧١هـ .

(معجم المؤلفين ٧: ٣٧ وشذرات الذهب ٨: ٣٦٤) .

٧ - حاشية عبد القادر التميمي المصري الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٥هـ على شرح الألفية .

(معجم المؤلفين ٥: ٢٨٥ وهدية العارفين ١: ٥٩٩) .

- ٨ - حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، لعبد الله الدنوشري ،
(توفى سنة ١٠٢٥هـ) .
(معجم المؤلفين ٦ : ٧٠ ، ٧١ وهدية العارفين ١ : ٤٧٤ وخلاصة الأثر ٣ : ٥٣) .
- ٩ - حاشية على شرح الألفية لابن عقيل ، محمود بن أبي بكر الدمشقي ،
الشافعي ، الشهير بالجهنم (توفى سنة ١٠٦٧هـ) .
(معجم المؤلفين ١٢ / ١٥٥ وخلاصة الأثر ٤ / ٣١٧ وهدية العارفين ٢ / ٤١٥) .
- ١٠ - حاشية على شرح اغلاصة لابن الناظم ، محمد بن كمال الدين بن محمد
ابن حمزة الحسيني الحنفي ، (توفى سنة ١٠٨٥هـ) .
(معجم المؤلفين ١١ : ١٦٣ وخلاصة الأثر ٤ : ١٢٧) .
- ١١ - حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية ، محمد بن عبد الحلي بن رجب
الداودي ، (توفى سنة ١١٦٨هـ) .
(معجم المؤلفين ١٠ : ١٣١ والأعلام ٧ : ٥٩) .
- ١٢ - حاشية على إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى ، للقاسم
ابن على التونسي ، (توفى سنة ١٢١٥هـ) .
(معجم المؤلفين ٨ : ١٠٦ وهدية العارفين ١ : ٨٣٤) .
- ١٣ - حاشية على شرح المكودي محمد بن أحمد بن ناصر الراشدي الناصري ،
(توفى سنة ١٢٣٨هـ) .
(معجم المؤلفين ٩ : ٢٥) .
- ١٤ - حواش على شرح السيوطي على الألفية لابن مالك ، محمد بن باقر
الأصفهاني ، (توفى سنة ١٢٦٠هـ) .
(معجم المؤلفين ٩ : ٩٦ وهدية العارفين ٢ : ٣٧١) .
- ١٥ - حاشية على الألفية لأحمد بن صالح بن محمد بن صالح السباعي
العدوي ، (توفى سنة ١٢٦٦هـ) .
(معجم المؤلفين ١ : ٢٥٢ ، ٢٥٣) .
- ١٦ - حاشية على ألفية ابن مالك في النحو ، لعلي بن محمد بن أبي بكر بن
نقيب الأشراف ، لم أقف على وفاته .
(معجم المؤلفين ٧ : ١٨٧ والضوء اللامع ٥ : ٢٩٥) .

شرح شواهد شروح الألفية

هناك عدد ليس بالقليل من شروح شواهد شروح الألفية ، ولكن منها ما تناول شرح شواهد عدة شروح ، كالعيني في كتابه : « المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية » ، ومنها ما تناول شواهد شرحين ، ومنها ما تناول شواهد شرح واحد فقط ، وسنعرضها جميعاً فيما يأتي ، نبدأ أولاً بالمطبوع ، ثم المخطوط ، ثم المفقود ، وسوف يكون الترتيب حسب تواريخ وفيات الشراح ، ومن كان مجهول الوفاة سيكون آخراً :

أولاً - المطبوع من شروح الشواهد :

١ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، الأنصاري ، (توفى سنة ٧٦٢هـ) .

طبع في بيروت : المكتبة العربية ، سنة ١٩٨٦م طبعة أولى ، تحقيق وتعليق / عباس مصطفى الصالحى .

٢ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ويسمى : الشواهد الكبرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (توفى سنة ٨٥٥هـ) .

طبع في بولاق سنة ١٢٩٩هـ/ بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . طبعة أولى .

وطبع في بيروت : دارصادر ، دون ذكر الطبعة والتاريخ .

« وشروح الألفية هي : شرح ابن الناظم وشرح ابن أم قاسم وشرح ابن هشام وشرح ابن عقيل » .

٣ - فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ، ويسمى الشواهد الصغرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيتساى العيني ، (توفى سنة ٨٥٥هـ) ، وهو صاحب الشواهد الكبرى السابق .

طبع في القاهرة : المطبعة الكاستيلية سنة ١٢٩٧هـ - ١٨٧٩م .

٤ - تكميل المرام بشرح شواهد توضيح ابن هشام ، ل : محمد بن أبي محمد
ابن عبد القادر الفاسي ، (توفى سنة ١٠٩١هـ - ١٦٨٠م) .

طبع في فاس سنة ١٣١٠هـ - ١٨٩٢م في ٣٢٨ صفحة .

٥ - الشواهد على شرح ابن الناظم للألفية ، محمد آل السيد على الموسوي
العالمي (توفى سنة ١٠٩٨هـ - ١٦٨٧م) . طبع في النجف الأشرف : المطبعة
العلوية سنة ١٣٤٣هـ .

٦ - شرح شواهد ابن عقيل ، لعبد المنعم بن عوض الجرجاوي الأزهري ،
(المتوفى سنة ١١٩٥هـ) .

وله عدة طبعات :

(أ) القاهرة : سنة ١٢٨٠هـ و ١٢٩٥هـ و ١٣٠١هـ ، وعلى هامشه شرح الشواهد
لمحمد بن قطة العدوي ، واسمه (فتح الجليل ...) .

(ب) القاهرة : المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٨هـ (في ٢٢٥ صفحة) .

(ج) القاهرة : مطبعة عبد الرازق سنة ١٣١١هـ (في ٢٢٠ صفحة) .

(د) القاهرة : شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧هـ ، ومعه (فتح الجليل) .

(هـ) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م ، ومعه (فتح الجليل) .

(و) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، ومعه (فتح الجليل) .

٧ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل ، لمحمد بن عبد الرحمن الشهير
بقطة العدوي ، (توفى سنة ١٢٨١هـ) ، رتب هذه الشواهد ترتيباً أبجدياً ،
وله طبعات عديدة ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٦٤هـ و ١٢٦٥هـ .

(ب) القاهرة : المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٣هـ .

(ج) القاهرة : سنة ١٣٠٨هـ ، بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي .

(د) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م بهامش شرح الجرجاوي
أيضاً .

(هـ) بيروت : سنة ١٨٧٢م ، وكان في هذه الطبعة منفرداً مستقلاً .

قال صاحب اكتشاف القنوع ص ٣٠٤ : « وأخذ خليل سر كيس البيروتى وأخواه إبراهيم وأمين شرح محمد قطة المذكور على أبيات الشواهد التى استشهد بها ابن عقيل فى شرحه ألفية ابن مالك وطبعوه فى بيروت فى مطبعة المعارف سنة ١٨٧٢م فى ١٩٤ صفحة ، مرتبة على حروف المعجم » .

٨ - التفصيل فى شرح واغراب شواهد ابن عقيل ، لمحمد سيد كيلانى ، طبع فى القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م ، طبعة أولى .

٩ - فتح المالك فى شرح شواهد منهج السالك ، لعبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني الجزائري .

وله طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة البهية سنة ١٣٠٠هـ .

(ب) تونس : المطبعة الأهلية سنة ١٣٤٧هـ .

١٠ - روضة المنى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكودي وابن هشام ، للعربي بن محمد الهاشمي الزرهوني العزوي .

طبع فى فاس سنة ١٣٢١هـ .

ثانياً - شروح الشواهد المخطوطة :

١ - شرح لشواهد شرح ابن عقيل على الألفية ، محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن غازي العثماني المكتاسي ، (المتوفى سنة ٩١٩هـ - ١٥١٣م) .

مخطوط بالمتحف البريطانى رقم ٥١٢ والرباط ٢٦١ رقم ٢ .

٢ - شرح للشواهد ، لمحمد بن علي الخرفوشي (المتوفى سنة ١٠٥٩هـ - ١٦٤٩م) .

مخطوط برلين رقم ٦٦٥٧ .

٣ - شرح لشواهد شرح المرادي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرا ، (المتوفى سنة ١١٧٩هـ - ١٧٦٦م) ، مخطوط بالرباط ٢٦١ رقم ٣ .

٤ - شواهد الألفية ، لمجهول .

منها نسخة مصورة عن تشتربتى ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية ، قسم المخطوطات ، ضمن مجموع ١٨٢ - ٢٠٧ ، ورقم الحفظ (٣٤٨٦ف) ، وعدد لوحاتها (٢٦ لوحة) .

٥ - شرح على شواهد شرح السيوطي للألفية ، مجهول : طهران ٢ : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

ثالث - شروح الشواهد المفقودة :

ويوجد شرحان للشواهد مفقودان ، ولكن نسبهما كحالة إلى صاحبيهما ، وهما :

١ - شرح شواهد ابن عقيل ، لفارس شُقير الشوفياتي ، (توفى سنة ١٣٢٦هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٤٥) .

٢ - شرح شواهد الأشموني ، لعلي بن محمد بن عامر التجار المصري ، (توفى سنة ١٣٥١هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٢٠٥) .

تعاليق على الألفية وبعض شروحها

هناك بعض التعاليق التي وضعها مؤلفوها على الألفية وشروحها نذكرها

فيما يلي :

أولاً - التعاليق المطبوعة :

١ - تعليقة على البهجة المرضية ، لميرزا أبو طالب الأصفهاني ، (توفى في سنة

١٢٣٨هـ) .

طبعت في إيران سنة ١٢٧٥هـ .

ثانياً - التعاليق المخطوطة :

١ - تعليقة ابن رسلان على ألفية ابن مالك ، لأحمد بن حسين بن رسلان

الرملي ، (توفى سنة ٨٤٤هـ) .

وهذه التعليقة على شرح المكودي وابن جابر الهوارى للألفية .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم (١٦٣٩) ، كتبها أحمد ابن علي بن زهر ، بخط نسخي جميل ، به ضبط ، والألفية بالحمرة ، وعدد لوحاتها (١٢٥ لوحة) .

وتوجد نسخة مصورة عن هذه النسخة ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف١٣٩٧) .

٢ - تعليقة لمحمد بن مسعود بن أحمد الطرطبالي ، ألفها سنة (١٢٠٦هـ) (١٧٩١م) .

منها نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الإسكندرية رقم (٩٠ نحو) .

٣ - تعليقة لأحمد بن القاسم القرومي على شرح المرادي للألفية : الإسكوريال ثان ٥ .

ثالثا - الصالبي المفقودة :

١ - تعليقة على الألفية والتوضيح لعبد السلام بن أحمد بن عبد العزيز المدني الشافعي القيولي ، توفي سنة (٨٥٩هـ)

(معجم المؤلفين ٥ : ٢٢٢ والضوء اللامع ٤ : ٢٠٢) .

٢ - تعليقة على شرح ابن المصنف للألفية ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفي سنة ٩١١هـ) ، سماها : « المصنف على ابن المصنف » ، لم يتمها ، ولكن وصل فيها إلى أثناء باب الإضافة .

(كشف الظنون ١ : ١٥٢) .

٣ - تعليقات على شرح الأشموني على الخلاصة ، لمحمد بن أحمد بن قاسم النيفر ، (توفي سنة ١٢٧٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٣٠٩ والأعلام ٦ : ٢٤٣) .

٤ - تعليقة على شرح ابن المصنف للألفية ، لمحمد جواد الجزائري ، (توفي سنة ١٣٥٥هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ١٦٢) .

٥ - تعليقة على شرح ألفية ابن مالك في النحو لمحمد جواد بن علي الجزائري،
(توفى سنة ١٣٧٨هـ).

(معجم المؤلفين ٩ : ١٦٤).

إعراب الألفية

وهناك عدد من العلماء الذين تعرّضوا لإعراب الألفية ، فأعربوا النظم لفظاً
لفظاً ، وكان دافعهم إلى ذلك أن معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بد لكل
طالب علم منها ، ومن المهمات التي لا يستغنى الفقيه عنها ، كما ذكر الشيخ خالد
الأزهري في مقدمة إعرابه لها ، وسوف نذكر المطبوع منها والمخطوط والمفقود على
النحو التالي :

أولاً - الإعراب المطبوع :

١ - إعراب الألفية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، (توفى سنة ٩٠٥هـ -
١٤٩٩م) ، سماه : «تصريح الطلاب في صناعة الإعراب» .

وقد طبع عدة مرات ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٥٢هـ ، و١٢٩٢هـ .

(ب) القاهرة : سنة ١٢٧٤هـ و١٢٨٩هـ و١٢٩٣هـ و١٢٩٩هـ و١٣٠١هـ
و١٣٠٢هـ و١٣٠٥هـ و١٣٠٨هـ و١٣١٠هـ و١٣٣٥هـ .

(ج) القاهرة : المطبعة العثمانية سنة ١٣٥٥هـ ، بهامشه : «موصل الطلاب إلى
قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري» .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : «موصل
الطلاب أيضاً» .

(هـ) بيروت : لبنان : المكتبة الشعبية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : «موصل الطلاب
أيضاً» .

قال الشيخ خالد عن سبب التأليف : « . . وإن من أنفع المسالك ، وأقرب

المدارك إلى هذا النحو الألفية ابن مالك ، غير أن شارحيها أتعبوا الفكر في فهم معانيها ، ولم يعنوا النظر في إعراب مبانيها ، إلا مواضع اقتصروا عليها ، لميسس حاجتهم إليها ، فانقدح في خاطري أن أعرب جميع أبياتها ، وأشرح غريب لغاتها ، وأضبط ما أشكل من ألفاظها ؛ ليسهل تناولها على حُقَّاطها . . .»^(١) .

٢ - إعراب الشيخ محمد بن محيي الدين بن عبد الحميد ، (توفى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

وهذا الإعراب مطبوع على هامش شرح ابن عقيل على الألفية ، تناول الشيخ إعراب ألفاظ الألفية باختصار دون توسع في ذلك .

ثانياً - إعراب الألفية المخطوط :

١ - اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية :

لمحمد بن علي بن محمد ، الحلبي ، الصالحى ، (توفى سنة ٧٨٩هـ) .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية في جزئين :

الجزء الأول : محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (١٦٤٥) ، كتبه العالم محمد بن طولون سنة ٩١٣هـ ، بخط نسختي ، أبيات الألفية ومفرداتها والعنوانات كلها بالحمرة ، منه مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم الحفظ (ف ٢٢٥٨) ، وعدد اللوحات (٢٢٠ لوحة) .

والجزء الثاني : محفوظ بالظاهرة تحت رقم (١٦٤٦) بخط الناسخ نفسه ، وبالمواصفات نفسها التي في الجزء الأول ، (٢٠٨ لوحة) ، منه مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف ١٤٩١) .

٢ - حل إعراب الألفية ، لمحمد النيسابوري الصادق ، أكمله في سنة ١٠٨٢هـ - ١٦٧١م) : رامبور ١/٥٣٧ ، ٩٤٦ .

(عن بروكلمان ٥/٢٩٠) .

(١) تمرين الطلاب ص ٢ .

تصحیح الألفية

هناك مؤلف واحد اعتنى بتصحيح الخلاصة ، ومؤلفه من علماء القرن الثاني عشر الهجري ، وهو : علي بن صلاح بن علي بن صلاح الدين الحسنى ، الكوكباني ، (توفي سنة ١١٩١هـ) .

واسم المؤلف : « إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة » .

انظر : (معجم المؤلفين ٧ : ١١١ ، ١١٢) .

التكملة

هناك كتاب آخر يتناول تكملة الألفية ، ومؤلفه من أهل القرن الرابع عشر ، واسمه : « محمد جواد بن محمد علي الكرمانى ، توفي سنة (١٣٥٥هـ) .

واسم الكتاب : « تكملة الألفية لابن مالك » .

انظر : « معجم المؤلفين ٩ : ١٦٥ » .

معارضة الألفية

توجد معارضات للألفية ، وقد ذكر كارل بروكلمان اثنتين منها هي :

١ - الاحمرار في معارضة الألفية ، للمختار بن بون الشنقيطي (توفي سنة ١٢٣٠هـ) - الرباط ٢٦٢ رقم ١٣ ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ .

(معجم سرکيس ٢ / ١١٤٨)

(بروکلمان ٥ : ٢٩١)

(وفهرس الفضلى رقم ٥٠) .

٢ - معارضات علي ألفية ابن مالك ، لعبد الودود بن عبد الله بن أحمد بن

المختار ، الرباط ٢٦٢ ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ .

(بروکلمان ٥ : ٢٨٩) .

التشطير

ويوجد في تشطير الألفية كتاب ، نسبه المصادر إلى صاحبه ، والكتاب هو : تشطير الألفية ، لعبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي ، البعلبي ، الدمشقي ، (توفى سنة ١١١٩هـ) .
في القاهرة ثان ١٤/ب .
وانظر : (معجم المؤلفين ٥ : ٨٣ وبروكلمان ٥ : ٢٩١ وهدية العارفين ١ : ٥٠١) .

نثر الألفية

ويوجد أيضاً ، في نثر الألفية كتاب هو :
- نثر ألفية ابن مالك لإبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الإسفرائيني ، الشافعي ، (توفى سنة ٧٢١هـ) .
(معجم المؤلفين ١ : ١٢٣ وكشف الظنون ١ / ١٥٤) .

تقييدات على الألفية

من ذلك تقييد واحد مخطوط ، وهو :
- تقييد على الألفية لمحمد بن محمد بن أبي بكر الصغير .
منه مخطوطة بمكتبة الحرم النبوي الشريف ، برقم : (٨/٥٧) ، كتبت بخط مغربي سنة ١١١٤هـ ، في ١٧٤ ورقة ، وكتبتها : محمد القاضي بن محمد بن العباس .
ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٦٧) .

اختصار الألفية

اختصر بعض العلماء ألفية ابن مالك في عدد قليل من الأبيات كابن المظفر الوردى ، الذي اختصرها في (١٥٠) بيتاً ، ومنهم من هذَّب بعض الشروح واختصرها ، فحذف بعض الشواهد والخلافات النحوية ، وغير ذلك مما يشغل الشرح ، ويجعله عسير الفهم ، صعب الاستيعاب ، خصوصاً على الناشئة والمبتدئين من طلاب العلم ، ومن ذلك :

١ - اختصار الألفية لـ : محمد بن أحمد بن علي بن عمر الإسوي الشافعي ، (توفي سنة ٧٦٣هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

٢ - اختصار الألفية لعمر بن المظفر بن الوردى ، (توفي سنة ٧٤٩هـ) .
طبع في برسلاو (ألمانيا) سنة ١٨٩١م باعتناء أيجت ، واسم المختصر :
التحفة الوردية ، وقد اختصر ألفية ابن مالك في مائة وخمسين بيتاً مع شرحها .
وطبع شرح التحفة الوردية في الرياض : مكتبة الرشد سنة ١٤٠٩هـ -
١٩٨٩م بتحقيق الدكتور عبد الله على السلال .

٣ - الوفية في اختصار الألفية ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (توفي سنة ٩١١هـ) .

(الإسكوريال ثان ١٧٩٢ رقم ٣) عن بروكلمان ٥ : ٢٩١ .

٤ - المختصر المفيد ، لمحمود محفوظ الدمشقي : القاهرة ثان ٢ : ١٥٨ .
(عن بروكلمان ٥ : ٢٨٩) .

٥ - مختصر لمجهول ، بعنوان (خلاصة الخلاصة) : جوتا ٢٢٨٢ ،
وطبعت في لكتوبلا تاريخ .

(انظر : بروكلمان ٥ : ٢٩١)

تهذيب شروح الألفية

أما الشروح التي تناولها العلماء بالتهذيب والاختصار ، فهي :

١ - تهذيب أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لمحمد سالم على ، كان حياً (سنة ١٣٤٤هـ) بالاشتراك مع مصطفى المراعى .

طبع فى القاهرة - مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .

٢ - تهذيب شرح ابن عقيل ، لمحمود أحمد الكاوى ، وعبد الحميد شبانة عوض .

وله طبعتان :

(أ) القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٩م .

(ب) القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٤م .

٣ - أضواء على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

لعاصم بهجت البيطار وعبد الفتاح الغندور وحسن عبده الرئيس .

- الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - طبعة رابعة .

٤ - اختصار شرح ابن عقيل ، عادل نويهض ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥ - تهذيب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، إعداد : عبد العزيز محمد الفتوخ ، وآخرين ط ١٤١٥هـ . مقرر على المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

تقريرات على شروح الألفية وحواشيها

أولاً - المطبوع :

١ - تقريرات الأنباي على حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ل : محمد بن محمد الأنباي ، (توفى سنة ١٣١٣ هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الوهية سنة ١٢٨٦ هـ .

(ب) بولاق : سنة ١٢٩٦ هـ .

٢ - تقريرات الأنباي على حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ل : محمد بن محمد الأنباي ، (توفى سنة ١٣١٣ هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الوهية سنة ١٢٨٨ هـ .

(ب) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٤٤ هـ .

٣ - تقريرات على حاشية الصبان على شرح الأشموني لإسماعيل الحامدي ، (توفى سنة ١٣١٦ هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٥ هـ مع حاشية الصبان .

(ب) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح سنة ١٩٧٩ م .

٤ - تقريرات على الأشموني والصبان ، لأحمد بن محجوب الرفاعي الفيومي الأزهرى ، (توفى سنة ١٣٢٥ هـ) .

طبع في القاهرة : مطبعة محمد على صبيح وأولاده سنة ١٣٤٤ هـ .

٥ - تقريرات على حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن حسين المالكي ، (توفى سنة ١٣٦٨ هـ) .

طبعت بدون بيانات .

ثانياً - المفقود :

- تقارير على شرح الأشمونى وحاشية الصبان ، لنصور كساب (توفى سنة ١٢٨٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ١٩ وهدية العارفين ٢ : ٤٧٦) .

التنكيت

ألف البعض حول التنكيت على الألفية ومسائنها ، وقد يسرَّ الله لى العثور على كتابين مؤلفين فى هذا الموضوع ، أحدهما مخطوط ، والآخر مفقود ، منسوب إلى صاحبه فى كتب التراجم ، وهذان الكتابان هما :

الأول وهو المخطوط :

التنكيت على الألفية والكافية والشافية والشذور ونزهة الطرف ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (توفى سنة ٩١١هـ) .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم (٥٨٤٨) ، نسخة مكتوبة بخط نسخى سنة ٩٧٢هـ ، وبعض العبارات بالحمرة .

ومنها مصورة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات برقم حفظ (ف ٢١٥٤) ، (١٨٦ لوحة) .

ونسخة ثانية بالظاهرية برقم (١٧٩٥) ، (٢٨٨ لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف ١٥٣٥) .

ونسخة ثالثة بالظاهرية ، برقم (٥٠٤١) فى (١٨٣ لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (ف ٢٤٢٨) .

ونسخة أخرى با
معتاد ، بعض العبارات
الإسلامية ، قسم المخطو
ة برقم (٨٣١٨) فى (١٨٩ لوحة) ، كتبت بخط
ة ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود
برقم (ف ٢٢١٧) .

والثاني وهو المفقود :

النكت على الألفية فى النحو ، لعبد الله بن أحمد بن على بن أحمد بن إبراهيم بامخرمة الحميرى ، توفى سنة ٩٠٣هـ .
(معجم المؤلفين ٦ : ٢٨ وهدية العارفين ١ : ٤٧١) .

النظم

نظم البعض الألفية وبعض شروحها ، وقد حصلت من ذلك على مؤلفين ،
هما :

١ - نظم أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وحواش عليه ، مع شرح النظم
للمؤلف ، وهو أبو عبد الله ، محمد بن حمدون بن الحاج السلمى ، توفى سنة
١٢٧٤هـ .

طبع بقماس سنة ١٣١٨هـ .

(معجم المطبوعات لسركيس ص ٧٠) .

٢ - وقد نسب عمر رضا كحالة نظم الخلاصة الألفية ، لباقر بن حيدر بن
إبراهيم بن محمد على الكاظمى ، (توفى سنة ١٢٩٠هـ) .

(معجم المؤلفين ٣ : ٣٥) .

رفع
عبد الرحمن (النجمي)
أسكنه الله الفردوس

نسخ الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ست نسخ خطية ، وهذا بيانها :

١ - النسخة الأولى :

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم : (١٥٤٨٥) ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم (٨٢٩) كتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح سنة ٩٧٢ هـ ، وناسخها هو أحمد بن أبي بكر السقاوي ، وعدد أوراقها (١٧٠) ورقة ، ومتوسط الأسطر في كل ورقة (١٩ سطرًا) ومتوسط الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة ، وعلى الورقة الأولى من هذه النسخة وقف وتملك لأحمد باشا باي صاحب كرسي تونس بتاريخ ١٢٣٢ هـ ، وليس على هذه النسخة حواش ، ضُيِّبَت فيها الكلمات المشككة ، كُتِبَت العناوين وأبيات الألفية بخط أكبر وأوضح ، على الورقة الأولى خاتم المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم ، وخاتم دار الكتب الوطنية بتونس ، وهذه نسخة جيدة تامة كاملة ، نسخت من نسخة منسوخة من نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ، وتاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف ، ولذلك جعلت هذه النسخة أصلاً ورمزت لها بالحرف «ص» .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي ، يقول هذا محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني . . . » .

وأخرها : « قال مؤلفه العبد الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني ، غفر الله تعالى له بفضلته : هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حل بعض مشكلات كلام الإمام أبي علي المرادي وتطريزه ببعض ما يستملح من نكت أبي إسحاق الشاطبي ، برد الله تعالى ضريحهما ، وذلك في الحادي والعشرين من ذي الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة ، قُيدت هذه النسخة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف التي رسمها بخطه ، وكان الفراغ من

كتابتها على يد الفقير أحمد بن أبي بكر السفاوي المالكي، في العشر الأخير من جمادى الآخرة سنة ٩٧٢ هـ ، والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه وحزبه وأتباعه ومُحبّيه أجمعين .

وعلى الورقة الأخيرة خاتم دار الكتب الوطنية بتونس .

٢ - النسخة الثانية :

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية ، مصورة عن (٢٠) نحو/ش ، ورقم الميكرو فيلم بالدار (٣٩٢٨) ، وعدد الأوراق (١٢٢) ورقة ، ومتوسط عدد الأسطر (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة ، كتبت الأبيات والعناوين بالمداد الأحمر ، وهذه النسخة كتبت بخط نسخ معتاد واضح ، والهمزات ساقطة فيها ، وسقطت منها صفحة في باب العطف وهي ص ٨٣ ، تغير الخط في صفحتي (١١٥ ، ١١٦) ثم عاد كما كان عليه أولاً ، كتبها حسن بن علي الشموني بلداً ، المالكي مذهباً ، يوم الأحد المبارك ، ثاني يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة (١٠٩٣ هـ) .

عليها بعض الحواشي والتقييدات للشيخ ياسين ، وعلى الورقة الأولى عنوان الكتاب الوهمي واسم مؤلفه ، وتملك ووقف ، ونص التملك والوقف كالآتي :

« ملكه بفضل ربه وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التركي ثم وقفه على عصبته بعده وفقاً مؤيداً ، فمن بدله فإثمه عليه ، وكتبه محمد محمود بن التلاميذ غرة ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ هـ .

وعلى الغلاف أيضاً خاتم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز « أ » .

أول هذه النسخة : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ، قال محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن غازي العثماني المكتاسي نزيل فاس المحروسة . . . » .

وأخرها : « وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة يوم الأحد المبارك ثانی يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة (١٠٩٣هـ) على يد كاتبه الفقير حسن بن علي الشموني بلدًا ، المالكي مذهبًا ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين . »

٣ - النسخة الثالثة

هذه النسخة محفوظة بدر الكتب المصرية تحت عنوان : « كتاب شرح ابن غازي على الخلاصة للإمام جمال الدين بن هشام » ، وهذا خطأ ، ورقمها في الدار (٤٨٧ نحو طلعت) ، ورقم الميكروفيلم (١٢٦٦٧) ، كتبت بخط مغربي ، ولهذا الخط سمات خاصة ، فالفاء نقطتها من أسفل ، والقاف توضع فوقها نقطة واحدة ، وللصاد والصاد والطاء والظاء شكل خاص في الكتابة ، وتغير الخط في ص ١٧ ثم عاد إلى ما كان عليه أولاً ، والعناوين وبدايات الفقرات وأسماء الأعلام والكتب تكتب بخط كبير ، وعدد الأوراق (٩٤ ورقة) ، ولكن سقط عشر ورقات ابتداء من ص ٤١ إلى ص ٥٠ من نهاية باب « اشتغال العامل عن المعمول » إلى بداية باب « تعدى الفعل ولزومه » ، ومتوسط عدد الأسطر في الصفحة (٢٠ سطرًا) ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٨ كلمة) ، وليس هناك حدود فاصلة بين متن الألفية والتعليق عليها .

وتاريخ النسخ سنة (١٢١٢هـ) ، ليس عليها حواشي .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا . . . الحمد لله الفتاح العليم الخلاق ، الوهاب الكريم الرزاق . . . » .

وأخرها : « انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل في التاسع والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنتي عشرة ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، والحمد لله رب العالمين . »

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز : «ب» .

٤ - النسخة الرابعة :

هى نسخة محفوظة بمعهد المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (٢٣٤) نحو مصنف غير مفهرس ، وهى مصورة عن مكتبة الرباط ، رقم (٣٢٣) (د) ، وعدد أوراقها (١١٣) ورقة ، وعدد الأسطر فى كل صفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات فى كل سطر (١٤) كلمة ، كتبت بخط مغربى ، وهى ضمن مجموع ، وليس عليها حواش ، على ورقة الغلاف : « استودع كاتبه شهادة أن لا إله إلا الله وأن سيدنا محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم » ، وعليها كذلك ترتيب للموضوعات والكتب التى اشتمل عليها المجموع ، ومنه : « ابن غازى على الخلاصة » .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ، قال الشيخ الفقيه الإمام أبو عبد الله . . . » .

وأخرها : « . . . تم التأليف المبارك بحمد الله وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم » .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ج» .

٥ - النسخة الخامسة :

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٣٨٩) نحو تيمور ، ورقم الميكروفيلم (٢٦٩٥٥) ، وكتب عنوان المخطوطة على صفحة الغلاف ، وهو : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق الشاطبى ، للعلامة محمد بن غازى العثمانى المكناسى من علماء القرن التاسع ، كتاب حاشية ابن غازى على شرح المرادى الذى هو شرح على ألفية ابن مالك ، رحمهما الله تعالى أمين أمين » .

وعلى نفس الصفحة وقف نصه : « وقف أحمد بن عبد الله بن محمد تيمور مطر » ، عدد صفحات هذه النسخة (١٩٩ صفحة) وعدد الأسطر فى كل صفحة (٢٥) سطراً ، وعدد الكلمات فى كل سطر تقريباً (١٢) كلمة ، كتبت هذه النسخة

بخط نسخ عادى سنة ٩٠٨ هـ ، فى حياة المؤلف ، وناسخها مجهول ، وليس عليها حواشٍ .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول محمد بن أحمد بن محمد بن محمد ابن على بن غازى . . . » .

وأخرها : « هنا انتهى ما قصدنا جمعه . . . وذلك فى الحادى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة ، عرفنا الله تعالى خيره ، والحمد لله رب العالمين ، والصلوات والتسليم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وكان الفراغ من كتابتها فى ليلة الخميس المبارك تاسع عشرين رمضان المعظم من شهور سنة ثمانية وتسعمائة . »
ورمزت لهذه النسخة بالرمز (د) .

٦ - النسخة السادسة :

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم : (١٦٤٧/ك) ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، كتبت بخط مغربى سنة ١١١٩ هـ ، وكتبتها : عبد المجيد بن أحمد المجدرى السنانى ، وعدد الأوراق (١٠٩) ورقة ، وعدد الأسطر (٢٠) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات بالسطر الواحد : (١٣) كلمة ، وليس عليها حواشٍ .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم ، قال الشيخ الإمام العلامة الحجة أبو عبد الله سيدى محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى . . . » .

وأخرها : « . . . انتهى على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء بعده عبد الله تعالى وأحوج العبيد إليه عبد المجيد بن المجدرى بن أحمد السنانى ، كان الله له ولوالديه ولأشياخه ولجميع المسلمين فى الدارين ولياً ونصيراً ، وكان الفراغ منه ضحوة يوم السبت الرابع والعشرين من ربيع النبوى عام تسعة عشر ومائة بعد ألف ، عرفنا الله خيراً ووقانا شراً » .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز «هـ» .

بقى أمر أود الإشارة إليه هنا ، وهو أن النسخ المحفوظة من كتاب : «إنحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أمى إسحاق» كثيرة ، وقد كنت راغباً فى جمع أكبر عدد ممكن منها ، لعلى أقف بينها على نسخة بخط المؤلف ، أو بخط أحد تلاميذه ، أو نسخة قُرِئَتْ عليه ، لكنى لم أوفق إلى ذلك .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

منهج التحقيق

- يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب فيما يلي :

١- قابلتُ بين النسخ ، وأثبتُ الصواب ، أو ما هو أولى ، في المتن في حال وجود خلاف بينها ، وأشرتُ في الحاشية إلى ما في بقية النسخ ، بغض النظر عن النسخة التي تشتمل على ما هو صحيح ، والتزمت في المتن ، في كثير من الأحيان ، بالنسخة الأصل «ص» ؛ لأنها أوثق وأتمُّ النسخ ، وهي مقيدة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف ، وهذا عما يرفع شأنها ، ويجعلها أقوم النسخ وأوثقها ، وحاولت الخروج من هذه المقابلة بنص كامل مستقيم بقدر المستطاع ، وذكرت أرقام صفحات النسخة الأصل عند نهاية كل صفحة .

٢- وجدتُ في النص جُملاً غير مستقيمة ، فحاولت تقويمها بما يلائم السياق ، من زيادة كلمة أو حرف ، بأن وضعت الزائد بين هذين [المعكوفين ، وأشرتُ إلى ذلك في الحاشية ، ولم يكن كثيراً .

٣- ترجمتُ للأعلام الذين وردت أسماءهم في المخطوط وضبطتها ما أمكنتني ذلك ، ولما كانت هذه الأسماء منها ما يتكرر عشرات المرات ، فقد اقتصررت على ترجمة الاسم حين وروده لأول مرة ، ولم أترجم له في سائر المرات التالية لذلك .

٤- خرَّجتُ الشواهد من آيات وأحاديث وأشعار وأمثال متبَعاً ما يلي :

(أ) الآيات القرآنية : فقد رددتها إلى مواضعها من المصحف الشريف ، وذكرت في الهامش اسم السورة ، رقم الآية ، مُشيراً إلى القراءات إذا كانت هناك قراءة في آية من الآيات .

(ب) الأحاديث النبوية : وهي قليلة في الكتاب ، فقد تتبعت ما جاء منها في كتب الحديث واللغة والنحو ، وخرَّجتها منها بذكر الكتب التي وردت فيها ، وإكمال الحديث إن كان مبتوراً ، وذلك في كثير من الأحيان .

(ج) الأمثال : وكانت هي الأخرى قليلة ، لجأت في تخريجها إلى كتب الأمثال ، كالأمثال للميداني ، وكذلك كتب اللغة والنحو ، وبينت قصة المثل أحياناً .

(د) شواهد الشعر : كنتُ أرجع فيها إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو والمعاجم ، أكملُ الناقص منها في الهامش ، ونسبت الشواهد غير المنسوبة إلى قائلها ، كلما استطعت ذلك ، ووجدتُ إليه سبيلاً ، وكنتُ أذكر بحر الشاهد العروضي ، وأذكر بعض المصادر التي ورد الشاهد فيها منسوباً ، وبعضها مما ورد فيها بلا نسبة ، وبينتُ الشاهد النحوي في الشواهد الشعرية التي تضمنها الكتاب .

٥ - شرحت بعض المفردات اللغوية التي تحتاج إلى إيضاح وبيان مما ورد في المخطوط شرحاً لغوياً موجزاً أحياناً ، ومُسهباً أحياناً أخرى ، وقد اعتمدت في ذلك على صحاح الجوهري ولسان العرب .

٦ - جاءت بعض الألفاظ مشكولة ، ولاسيما في قسم الصرف ، فحافظتُ على الشكل ؛ لأن موضوعات الصرف عرضة للبس والإبهام ، وقد حاولت تصحيح ما وجدته خطأً من ذلك قدر استطاعتي .

٧ - صنعت فهراسَ مُفصَّلةً تهدي الناظر في الكتاب إلى بُغيته بأقل زمن ممكن ، وقد اشتملت تلك الفهارس على : الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، وأقوال العرب ، والشعر ، والأمثلة اللغوية ، والأعلام ، والأماكن ، والكتب المذكورة في متن الكتاب ، والمصادر والمراجع التي أعانت البحث ، ومحتويات الكتاب .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وبه المستعان وعليه التكلان .

المحقق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نماذج
من المخطوطات

أما علمه
للغفاري

هذا من الألفاظ
التي هي من الألفاظ
التي هي من الألفاظ
التي هي من الألفاظ

في قوله الغفاري



وقوله

ملكه بفضل ربه وكبره محمد [ال] محمد
التلاميذ التركي ثم وقع على
بعده وقفاً وكذا أفهم بذلك فليظه علم
وكتبه محمد بن التلاميذ [ال] وقوله
خبره ربيع الشافعي

صفحة الغلاف من النسخة (أ)

شيئا من شدي وهذا انما هو في ايمانهم
 بل هو انما هو في ايمانهم
 سئلوا عن عو سابع اصله سابع
 تدبره من الادعاء في عو سابع اصله
 فخلوا ليرقد تقدم له عنيما السبع
 انه يزيل الابهام من معنى السهيل
 يتدفق بخصف القيد وانهما لسكن
 منه ان الامة استعدت استعمل من
 وضع الابهام كون السين بدل
 انذاك في عو سابع اصله
 ضم انون اول وجه لضم الثانية
 وقد حثت مدغم في سكن كرم
 فحللتها ما حللتها في حرم وشدها
 من في حلتها كضم قدها ما حللتها
 و فكر اقل في السحب اذ لم وانتم
 وركبته فجلا حرق بجري في حو
 هذا صوب من السبع التي فيها والاعمال
 لا تصور لا تعما الاظهار عندهم
 الا سوي انو جدين لفظين احدهما يلزم
 وباتبعه عنيته قد كل نطقا على
 احصى من الكافية للاضحة كما احتضني
 فاحمد الله من قبله على عمرا حيدني
 والد الغر الكلام البررة ومحمده المنطق
 الاقصح الالتزام بناعني للقول
 اوجاهه ومعنى الخ فغير في قايه
 انما السمي بالبر ايداعه

الصفحة [١٢٢/أ] من النسخة (أ)

مكتبة جامعة القاهرة
مركز الدراسات والبحوث
مكتبة المخطوطات
مكتبة المخطوطات

كتاب

شرح ابن غازي على الخلاصة

للإمام جمال الدين ابن هشام

٤٨٧

وإليه تكلم المرام بشرح شواهد

ابن هشام

صفحة الغلاف من النسخة (ب)

فما أذكره كتاباً أقره من غير أن يكون من كتبهم فلهذا لم يذكره
وأما ما ذكره من غير ما ذكره من كتبهم فلهذا لم يذكره
بما ذكره من غير ما ذكره من كتبهم فلهذا لم يذكره
على أن يطعن في قوله أقره أشكركم ذلك من حكاية وقد وردت في
بما ذكره من غير ما ذكره من كتبهم فلهذا لم يذكره

أهل التبعية

التبعية ما داموا بالزور وما لم يزلوا في ذلك
الذي هو في ذلك ما عرفنا أن أئمة
شعنا من أئمة تبعية في ذلك ما عرفنا أن أئمة
أئمة كانت تبعية في ذلك ما عرفنا أن أئمة

بما ذكره من غير ما ذكره من كتبهم فلهذا لم يذكره
ونكت بقوله عن أبي جعفر عن أبيه عن أبيه عن أبيه
فولهذا انفردوا بالاعتقاد أن أئمة تبعية في ذلك ما عرفنا أن أئمة
أئمة كانت تبعية في ذلك ما عرفنا أن أئمة
بما ذكره من غير ما ذكره من كتبهم فلهذا لم يذكره

وفرن الأخرى

أما في ذلك ما عرفنا أن أئمة تبعية في ذلك ما عرفنا أن أئمة

وان هذا امر الى مستنما وهو الحق بعد تاويلنا لغتان الارض من بعد ان يكون
 حيا تبين صافحا انتهى وقد سبعة الثوبين الى التفصيل بان القبول والارادة
 ففعله عند ابواسحق الشاطبي وابوصيان ايضا هو الذي احتار في تزيينها
 كما مر واحد من المولان طور واقع فيه تفصيل نحو هذا اسمه الذي سجد في
 ابن هاني فقولته تفصيل اعلم من ان يكون الاول هو الفصل على ان يكون
 من الطوارض ان يكون منفصلا على غيره ولذا قال في المختصر انه لا يفتقر الى
 باعتبار طورى فكانه على قدر هذا منظور بهذا افضل منه في الطوارض
 الجوهري والطور السارة

والمحال ان عرف لفظا فاعقده تنكيه معنى كوجهه كالتعريف
 التسم تنكيه ليلاليوم كونه نعتا قاله المصنف في الشرح قال ابو حيان
 والحال منصوبا او كانت هي لا يظهر فيها العرب تعني ان عرفه في
 فاعقده تنكيه فاقضى تصرفه على السماع بخلاف قوله مع هذا
 وفي التسميل وقد نجي معرفة بالاداة والاصناف منه العدد من
 ان عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم ويجعله التعمون بوليد ابو حيان
 من الحال مقررا بال كقولهم من هم الحما الخديوار ورواه المصنف
 وسند مسكنا لا يفتح بكثره كعقده زيد طلوع
 ابو حيان وظاهر كلام المصنف في الغيبة انه يفتقر لان التسمية
 تنس هنا الى التسميل على عدم القياس

ولم ينكر غالبا في الحال ان لم يتلخر او يخصص او يبين
 من تعدد في او مضافه كلاً وبيع امر الى امرى من
 انما وبقوله غلبا الى انه قد ينكر في غير المواضع الا تية قلبية
 للفاظ عن العرب منها به والحال طه ومرور بما تقدمه ويصل الى
 امر نجاه وعليه مائة بيضا وفي الحديث جار رسول الله صلى الله عليه
 سابقا وابوصيان هو الذي قال وهذا مستقيم لو ساويا وانما اظن احد
 والآخر نكرة لجعله حالا للمعروفة اول

الصفحة [١٠٨] من النسخة (د)

٤ كاحصى من الكافية للامد كما اتفق على بلاخصاصه
 ٥ وناحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا
 ٦ ووالعز الكرام البررة ووصحبه المتحان الخيرة
 و الافصح العرام بنا عنى للميعوله وبظما تمة الفاعل اوحاله ومنه الكافية
 - كما يدا ايضا السى بالقوا سيد المحرود فى القاصد المحرود وصدق تمامه
 نظره وفعل ذلك تحريضا على الاشتغال به وليس هذا من تركه النفس وقال
 فاحمد الله ولم يقل فالحمد به اعلم بالفضل فى الحمد وخير منى به لا عطف بيان
 يظهر فيه وعنه فى التعريف واذا بالخير المتتار فى تعامل اسم المصدر ومفاد
 فى القرام اتراده ويحتمل ان يضبط هنا بفتح الحاء على انه جمع خير حتى القرام
 تألف مولته القدر السبعة محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن علي بن غازی
 عفر الله له بفضلهم هنا انتهى ما قصدنا جمع من حل بعض شكك كلام الامام
 الى على الراوى وتطريزه ببعض ما سلم من نكت الى اسحق الشاطبي سيد الله
 وذلك فى الحاضى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمان مائة وسبعين
 الله تعالى خير به والحمد لله رب العالمين والصلوات والسلام على سيدنا محمد
 الطيبين الطاهرين وصحابة اجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وكان
 القرام من كتابنا فى ليلة الخميس المبارك تاسع عشر من رمضان
 المصطفى شهر رمضان سنة ثمان مائة وتسعمائة

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ فَذَلِكَ الرَّشِيدُ الْأَمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحُجَّةُ أَبُو عَبْدِ

اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ عَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ

الْمُنْزَلِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ

مَنْعَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ



الصفحة الأولى من النسخة (هـ)

يعرفنا انه نقل خيرة الامم للدرى العالمين واغلا الثمر الصالح على عباده واولادنا
 ان يفيهم واما امر سليمان في علمه واعلم به العالين على امر من يتقدم به
 ان يوم الامم في الامم للدرى العالمين في علمه على عباده واولادنا
 وسليمان عليه السلام لما خلقت نهيتم وما باور فيهم وعيونهم
 ان اشهر على كانه للناس وامن بشا وعبد الله تعالى
 ما اخرج القيد ايم عبد الصمد بن الجوزي بن جرد العناني
 كان كانه له ولوالده لا يشاءه وجميع الصالحين
 في الدارين وليه وتفسيره في الامم للدرى العالمين
 في الامم للدرى العالمين في علمه على عباده واولادنا
 في علمه على عباده واولادنا

الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح الألفية في النحو والصرف

المسمى

إتعا فذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق

للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن محمد

ابن محمد بن علي بن غازي العثماني

دراسة وتحقيق

الجزء الأول

[١/١] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقْتَى

«وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»^(١)

يقول^(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد^(٣) بن علي بن غازي العثماني، المكتاسي، نزيل «فاس»^(٤) المحروسة، سمح الله تعالى له بفضلته، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين:

الحمد لله الفتح العليم الخلاق، الوهاب الكريم الرزاق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العظيم الأخلاق، وعلى آله وأصحابه نفائس الأعلام، أما بعد: فهذا إنحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى^(٥) وزوائد أبى إسحاق^(٦)، والله المستعان فى فتح الاستغلاق، ونظم الشمل وجمع الافتراق.

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

(١) ساقطة من «ص» .

(٢) فى «ج»: قال الشيخ الفقيه الإمام أبو عبد الله ، وهذه الافتتاحية بياض فى «ب» .

(٣) ساقطة من «ص» ، و «ج» ، و «هـ» .

(٤) «مدينة كبيرة مشهورة على بر المغرب فى بلاد البربر» . (مراصد الاطلاع ٣ / ١٠١٤) .

(٥) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى المصرى المغربى ، أبو محمد بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم ، مفسر ، أصولى ، أديب ، لغوى ، فقيه مالكى ، له تصانيف وتآليف مفيدة ، توفى سنة ٧٤٩هـ ، وقيل : سنة ٧٥٥هـ .

انظر : بغية الرعاة ١ / ٥١٧ و الدرر الكامنة ٢ : ١١٦ و شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ .

(٦) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطى الشهير بالشاطبى ، تلقى العربية والقراءة عن أئمة المغاربة ، له عدة تصانيف منها : الموافقات ، والاعتصام ، وكلاهما فى أصول الفقه ، والإنفادات والإنشادات فى الأدب ، والاتفاق فى علم الاشتقاق وأصول النحو ، وشرح على ألفية ابن مالك . توفى فى الأندلس سنة ٧٩٠هـ .

انظر : الأعلام ١ : ٧١ ، ونشأة النحر للطنطاوى : ٢٢٥ .

هو محمد بن عبد الله بن مالك^(١)، الطائي، ولد بجيان^(٢) سنة ثمان و تسعين^(٣) وخمسائة^(٤)، رحل للحجاز^(٥)، ثم سكن حلب^(٦) وحماة^(٧)، ثم دمشق^(٨)، وبها توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة^(٩)، ودفن بصالحية دمشق، وكان مالكيًا، فلما استقر بالشام انتقل إلى مذهب الشافعي.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي النحوي، ولد سنة ٦٠٠ هـ وتوفي في سنة ٦٧٢ هـ. له كثير من التصانيف والتأليف في فنون شتى، وهو صاحب الخلاصة المعروفة بالألفية.

انظر: الأعلام ٧: ١١، والبداية والنهاية ٣: ٢٦٧، وغيية الرعاة ١: ١٣٠، والبلغة ٢٢٩، والسلوك للمقريزي ١: ٦١٣، وشذرات الذهب ٥: ٣٣٩، وطبقات الشافعية ٥: ٢٨. (٢) جِيَانُ: بالفتح ثم التشديد، وآخره نون: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكورة البيرة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخًا. معجم البلدان: ج ٢: ١٩٥ - ١٩٦. ومراصد الاطلاع ١/ ٣٦٤.

(٣) في «هـ»: (وسبعين).

(٤) معظم مصادر ترجمته على أن مولده في سنة ٦٠٠ هـ.

(٥) «ب»: «إلى الحجاز».

(٦) «حلب»: بالتحريك، مدينة مشهورة بالشام، واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، وهي قصبة جند قنسرين، قيل: سُمِّيَتْ حلب؛ لأن إبراهيم، عليه السلام، كان نازلًا بها يحلب غنمه في الجمعات، ويتصدق به، فتقول الفقراء: «حلب»، وهو قول بعيد. «مراصد الاطلاع ١: ٤١٧».

(٧) «حماة»: بالفتح، بلفظ حماة المرأة، مدينة كبيرة، عظيمة، واسعة، كثيرة الخيرات، نزهة واسعة الرقعة، يحيط بها سور محكم، ويظاهر السور حاضركبير جدًا... «مراصد الاطلاع ١: ٤٢٣».

(٨) «دمشق»: بالكسر، ثم الفتح، وشين معجمة، وآخره قاف، البلدة المشهورة، قصبة الشام، هي جنة الشام، لحسن عمارتها ويقعتها، وكثرة أشجارها وفواكهها، ومياهها المتدفقة في مساكنها وأسواقها وجامعها ومدارسها، قال الصنوبري:

صَفَّتْ دُنْيَا دِمَشْقَ لِقَاطِنِهَا فَلَسْتُ تَرَى بِغَيْرِ دِمَشْقَ دُنْيَا

«مراصد الاطلاع ٢: ٥٣٤».

(٩) «أ»: وخمسائة، وهو خطأ، وقد يكون تحريفًا من الناسخ، والصواب ما أثبتته.

أبو حيان^(١): بحثت عن شيوخه في العربية، فلم أجد له شيخاً يعتمد عليه، ويرجع في حلّ مشكلات هذا العلم «بجيان»^(٢) إليه، «إلا أن»^(٣) بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان^(٤) وحضرت في حلقة «أبي علي الثلوثين»^(٥) نحواً من ثلاثة عشر [ب/١] يوماً، ولم يكن ثابت بن «حيان»^(٦) من أئمة النحويين، وإنما كان من أئمة^(٧) المقرئين^(٨). قال هذا أبو حيان في الجواز من شرح التسهيل بعد ما اعترف له بكثرة ما جمع من نوادر هذا العلم وتحفه.

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الفرناطي الأندلسي الملقَّب بالتفزي، نسبة إلى قبيلة تَفْزَة البربرية، ولد سنة ٦٥٤هـ وتوفي في سنة ٧٤٥هـ. وله عدة تصانيف منها شرح الألفية والتسهيل وكلاهما لابن مالك.
ترجمته: الأعلام ٨: ٢٦ وبغية الوعاة ١: ٢٨٠ - ٢٨٥ والبلغة ٢٠٣ والبدر الطالع ٢: ٢٨٨ - ٢٩١ والدرر الكامنة ٤: ٣٠٢ - ٣١٠ وشنكرات الذهب ٦: ١٤٥ - ١٤٧ وطبقات الشافعية ٦: ٣١ - ٤٤ وطبقات القراء ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦ ومعجم المؤلفين ١٢/١٣٠ وهديّة العارفين ٢: ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) ساقطة من «ص»، و«ه».

(٣) في «ه»: و«لكن».

(٤) في «ص»، و«ه»، و«ج»: «الخيار» وهو خطأ؛ لأنه ليس في شيوخ ابن مالك من يُسَمَّى بهذا الاسم.

(٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب، وصنّف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو. سمّاه: التوطئة.
ولد سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة.

انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤، ٢٢٥ والأعلام ٥/٢٢٤ وإنباه الرواة ٢/٣٣٢ - ٣٣٥ والبدية ١٣/١٧٣ والبلغة ١٧٢ وشنكرات الذهب ٥/٢٣٢ - ٢٣٣ ومعجم المؤلفين ٧/٢١٦ والنجوم الزاهرة ٦/٣٨٥.

(٦) في «ص»، و«ه»: «الخيار».

(٧) ساقطة من «ب».

(٨) هذه العبارة كاملة في بغية الوعاة ١: ١٣٠ - ١٣١.

ثم اعترض عليه «في»^(١) استدلاله بالحديث^(٢)، ومن خط ابن جابر^(٣) الوادياشي التونسي الدار، قيل: «إن ابن مالك حفظ يوم مات سبعة آيات من شواهد العربية»^(٤).

قال تلميذه بهاء الدين بن النحاس^(٥): كنا ربما نخرج به معنا إلى بعض المنتزهات، فإذا غفلنا عنه أقبل على الكتب والتصنيف، وكان رجلاً صالحاً.

ق: قال [لنا]^(٦) شيخنا القاضي أبو عبد الله المقرئ^(٧): في السنة التي مات

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) التذييل والتكميل ١٧٠/٥ أ .

(٣) هو محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن خسان الوادي أشي القيسي ، كان إماماً ، مقرأً محدثاً ، ثقة ، مالكيًا ، من تآليفه ، البرنامج له ، وترجمة القاضي عياض ، وغيرهما .

انظر: الدرر الكامنة ٤١٣/٣ ، ٤١٤ .

(٤) انظر نصح الطيب ٢٢٩/٢ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي ، المصري ، كان من أذكياه أهل زمانه ، ومن النحاة التابعين في عصر الماليك الذي نشطت فيه الدراسات النحوية ، وأصله من حلب ، ولد سنة ٦٢٧ هـ وتوفي في سنة ٦٩٨ هـ .

انظر: الأعلام ٦ : ١٨٧ ويغية الرواة ١ : ١٣ - ١٤ والبلغة ٢٠٠ وشذرات الذهب ٥ : ٤٤٢ وطبقات القراء ٢ : ٤٦ وفوات الوفيات ٢ : ١٧٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢١٩ .

(٦) ما بين المعكوفين من «ج» .

(٧) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن أبو عبد الله عرف بالمقرئ ، تعلمذ على يديه خلق كثير ، من تصانيفه : قواعد الفريدة التي لخص فيها قواعد الشهاب القرافي وطرزها بذكر خلاف الإمام أبي حنيفة وصاحبه ، وله الكليات ، وغير ذلك من قواعد مشكورة ومساع مشهورة ، مات هن نحو سبعين سنة ، وكان ذلك يوم الجمعة أواخر رمضان سنة ٧٧١ هـ .

انظر: توشيح الديباج ٢٤٦ - ٢٤٨ ونيل الابتهاج ٤٢٠ - ٤٢٧ .

فيها ابن مالك، ولد شيخنا عبد المهيمن الحضرمي^(١)، فكان يقال؛ مات فيها إمام نحو، وولد إمام «نحو»^(٢).

وقوله: (هو ابن مالك): جاء به على القليل في نعوت البيان، من القطع وإظهار المبتدأ^(٣).

وقوله (أحمد ربي): جاء به بصيغة^(٤) الفعل ليظهر ولاية ذلك بنفسه وعمله تحقيقاً للعبودية، ولفظ الجلالة بدل من (ربي) أو عطف بيان، وخير مالك «بدل أو»^(٥) منصوب على المدح لانتع؛ لأنه نكرة، وفي الجنس بين «مالك» و«خير مالك» معنى لطيف كأنه «خطر»^(٦) له في نسبته إلى مالك أن جدّه سُمِّيَ بذلك تفاؤلاً ليملك الأشياء، فصرف عنان [٢/أ] الاعتناء إلى الدخول في خفارة خير المالكين جلّ وعلاً.

مصلياً على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا

(١) هو عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحضرمي، أبو محمد.

قال في تاريخ غرناطة: كان خاتمة الصدور ذاتاً وسلفاً وجملاً، له الفتح المكلّي في علم العربية، والمشاركة الحسنة في الأصولين، والإمامة في الحديث، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغات والعروض... ولد ستة ست وسبعين وستمئة ومات بتونس في الطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمئة.

ولكن مولده يخالف تاريخ وفاة ابن مالك، فلا أدري مدى صدق هذه المقولة.

انظر: بغية الوعاة ٢: ١١٦ - ١١٧.

(٢) ساقطة من «ه»، وانظر شرح الشاطبي ١/٣، ٤، ٥.

(٣) والمبتدأ المظهر هو الضمير «هو» في قول الناظم: «محمد هو ابن مالك»، ولو لم يقصد إلى إظهار المبتدأ وأراد أن يجعله متوياً مقدراً لقال: «محمد بن مالك»، وكان حقّ «ابن» أن يكون نعتاً لـ «محمد»، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبيراً للضميره، والنتع هنا ليس للمدح ولا للذم، ولكنه للبيان، فيجوز ذكر العامل، وهو المبتدأ.

(٤) في الأصل و«أ» «بصفة»، وما أثبتّه من «ب»، و«ج»، وهو أصوب.

(٥) ساقطة من «ه».

(٦) ساقطة من «ه».

ق: إنما لم يقل: على النبي؛ لأن الرسول أخص^(١)، فهو أمدح، ومعنى (المستكملين الشرفاً) أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه^(٢).

قلت: ويتعين كون ألف المصطفى هنا إطلاقاً لاروياً، وكم من مثاله في حرز الأمانى^(٣) ولامية الأفعال^(٤).

(١) «الرسول هو إنسان أوحى إليه بشرع للعمل والتبليغ، بخلاف النبي، فلا يشترط فيه التبليغ، وحينئذ فالرسول أخص، ولذلك اختار الصلاة عليه دون النبي، ووصف الرسول بقوله: المصطفى.

ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام مصطفى من الأنبياء والرسل الذين هم صفوة الخلق، فهو صفوة الصفوة».

انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٩.

(٢) ولذلك لم يقل: الكاملين الشرفاء، وانظر شرح الشاطبي ٦/١، ٧.

(٣) حرز الأمانى هي منظومة للإمام الشاطبي، وهو أبو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الرعييني الضريير، ولد في آخر سنة ٥٣٨هـ بشاطبية، وتوفى في سنة ٥٩٠هـ، واسم هذه المنظومة كاملاً: «حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع» واشتهرت بالشاطبية، اختصر الناظم فيها كتاب «التيسير» في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

ومطلعها:

بدأت بيسم الله في النظم أولاً تبارك رحماناً رحيماً ومولواً

وعدد أبيات هذه القصيدة ألف ومائة وثلاث وسبعون بيتاً.

انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: ٣-٩.

(٤) لامية الأفعال هي قصيدة لامية أنشأها ابن مالك في الصرف مطلعها:

الحمد لا أبقى به بدلاً حمداً يبلغ من رضوانه الأملاً

وعدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً.

شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص ٤٠.

وأستعين الله في ألفية

وتبسط البذل بوعده منجز

ق: منسوبة لألف مزدوج لا ألف بيت؛ لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز،
ويعد أن يقصد النسبة لألفين وإن كان في اللفظ ممكنًا^(١).

د^(٢): ومن أشهر حدود النحو قول صاحب المقرب^(٣): «النحو علم مستخرج
بالمقاييس المستنبطة من «استقراء»^(٤) كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه
التي اختلف منها»^(٥).

ابن هشام^(٦) في شرح خطبة التسهيل، قوله: (علم) أى معلوم، والمراد
بالمعلوم ما من شأنه أن يعلم، لا ما ثبتت معلوميته؛ لأن النحو له حقيقة في نفسه،

(١) شرح الشاطبي ٨/١ .

(٢) شرح المرادي ١١/١ .

(٣) المقرب ٤٥/١ . هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر
ابن عبدالله بن عصفور الحضرمي، من أهل إشبيلية، تخرج علي أبي الحسن بن الدباج أولاً،
ثم علي الشلوين ثانياً، وكان بقية الحاملين للواء العربية بالمغرب، له تأليف حسنة منها:
المقرب في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح، والهلالية، وثلاثة شروح على الجمل
وغيرها .

ولد سنة ٥٩٠هـ وتوفي سنة ٦٦٩هـ .

انظر: الأعلام ٥ : ١٧٩ وبغية الوعاة ٢ : ٢١٠ وروضات الجنات ٤٩٣ وشذرات الذهب

٥ : ٣٣٠ ومعجم المؤلفين ٧ : ٢٥١ وهدية العارفين ٧١٢ .

(٤) ساقطة من «ب» .

(٥) وتمام التعريف : «وتبين أحكامها» .

(٦) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، ولد في ذي القعدة سنة

ثمان وسبعمائة، صنّف: مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك، وشرح للصحاح لأبي حيان، وشرح بانت سعاد، وشرح البردة، وغيرها، وكان

كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة .

انظر: بغية الوعاة ٦٨/٢ - ٧٠ .

سواء علم أم جهل، فهذا مجاز على مجاز، أعنى إطلاق المصدر وإرادة «اسم»^(١) المفعول، وإطلاق اسم المفعول بمعنى [٢/ب] القابل لما هو مشتق منه، وهو جنس يشمل جميع العلوم، نقلها «ونظريها»^(٢).

و (مستخرج بالمقاييس) «مخرج»^(٣) «لغير»^(٤) «النظري»^(٥)، والمقاييس جمع مقياس، اسم للآلة التي يقاس بها، وهو حقيقة في الذوات مجاز في المعاني، ولم «تُهمز»^(٦) يائه لأصالتها كمعاش، ولبعدها من الطرف، كطواويس، ولتحركها في الواحد «كصاوان»^(٧)، و (المستبطة من استقراء كلام العرب) فصل مخرج للعلوم النظرية.

د. ما عدا النحو والعروض.

و (الموصللة) وما بعدها مخرج للعروض.

البهاري^(٨): النحو عبارة عما يقاس عليه من كلام العرب، واللغة عبارة عما يحفظ من كلامهم ولا يقاس عليه، والعربية في الأصل: جميع كلامهم مقيسه وغير مقيسه، لكن جرى عرف النحويين بتخصيصها بالمقيس، «فهي»^(٩) والنحو بمعنى،

(١) ساقطة من «أ»، و «ه».

(٢) في «ه»: و «نظيرها».

(٣) في «ص»: «يخرج».

(٤) في «أ»: «بغير».

(٥) في «ه»: «النظير».

(٦) في «أ»، و «د»: «يهمز».

(٧) في «ب»: «كقوارير»، وفي «د»: «كقروان».

(٨) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري، له في النحو: المنخل، نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ونقل عنه في الارتشاف في عدة مواضع.

انظر: بغية الوعاة ١/٤٠٧.

(٩) في «ص»: «فهو».

والأدب طبعي كالكرم والشجاعة، وكسبي، وهو معرفة النحو واللغة والشعر والخبر، وصوتي وهو ضبط الحواس ومراعاة الأنفاس.

وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معطٍ
وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً
والله يقضى بهبات وافرة لى وله فى درجات الآخرة

ق: أى تقتضى الرضا بألفية ابن معط حالة كونها فائقة لها، «فكان»^(١) ألفية يتنازعه ثلاثة رضا وسخط وفائقة.

[٣/أ] قلت: وأظهر منه قول «المكودى»^(٢): أى تطلب «الرضا»^(٣) من «قراؤها»^(٤).

ق: وابن معط^(٥) مغربى المنشأ، «تميز»^(٦) فى العربية بأبى موسى الجزولى^(٧)،

(١) فى «أ»: و «كان» وفى «ج»، و «هـ»: «وكان»، وانظر شرح الشاطبى ١١/١ .
(٢) هو عبد الرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى ، صاحب شرح الألفية ، وشرح الجرومية ، ويعرف بالمطرزى توفى سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م .
بغية الوعاة ٨٣/٢ وبروكلمان ٥/ ٢٨٤ .
(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) فى «هـ»: «قارنها» . وانظر شرح المكودى ص ٥ .
(٥) هو يحيى بن معط بن عبد النور ، أبو الحسين زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى .
كان إماماً مبرزاً فى العربية وشاعراً محسناً ، قرأ على الجزولى ، وسمع من ابن عساكر ،
وأقرأ النحو بدمشق مدة ، ثم بمصر ، صنف : العقود والقوانين فى النحو ، وكتاب حواش
على أصول ابن السراج فى النحو ، وغيرها . ولد سنة ٥٦٤هـ ، وتوفى سنة ٦٢٨هـ .
انظر : بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ .

(٦) فى «ص» ، و «هـ»: «تمهر» .
(٧) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِخْت بن عيسى بن يُومارِلى ، أبو موسى ، أخذ عنه العربية
جماعة منهم الشلوين وابن معط ، وكان إماماً فيها لا يشق غباره ، مع جودة التفهيم وحسن
العبارة .

وشرع فى نظم صحاح^(١) الجوهري^(٢)، فتوفى قبل تمامه، ودفن بالقرافة، والتفضيل هو «فعل»^(٣) المفضل لا وصف المفضل، لكن لما حاز «سببه»^(٤)، وهو السبق، صار كأنه حازه^(٥).

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقم^م واسم وفعل ثم حرف الكلم^م
واحد كلمة والقول عم^م وكلمة بها كلام قد يؤم^م

= شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهى حواشٍ على الجمل للزجاجى .
توفى سنة سبع وستمئة .

انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٦ وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ - ٣٨٠
وكشف الظنون ١١١ و ٦٠٥ و ٨١١ و ١٨٠٠ و ١٨٠١ .

(١) الصّحاح كتاب فى اللغة للجوهري اسمه صحاح اللغة وتاج العربية ، قيل فيه :
ما كان من كبرى النفيسة بعته^ه إذ كت أنت من النجوم المشتري
والبحر أنت وقد أبطق قاصدا^{دا} أطلق بفضلك لى صحاح الجوهري
انظر : كشف الظنون ٢/ (١٠٧١) .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصّحاح ، كان من أعاجيب زمانه ذكاءً وفطنة
وعلمًا ، وكان إمامًا فى اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل ، وهو مع ذلك من قرسان
الكلام والأصول .

صنف كتابًا فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، والصحاح فى اللغة .
توفى سنة ٣٩٣هـ ، وقيل : فى سنة ٣٩٨هـ .

انظر : بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ وإنباه الرواة ١/ ١٩٤ - ١٩٨ وپروكلمان ٢/ ٢٥٩ ،
٢٦٠ والبلغة ص ٣٦ وشذرات الذهب ٣/ ١٤٢ ، ١٤٣ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٦٧ .

(٣) ساقطة من «ه» .

(٤) فى «ص» ، و«أ» ، و«ب» ، و«د» : «سببه» .

(٥) شرح الشاطبى ١/ ١٢ .

ق: قول غيره بالوضع^(١) في تفسيره قولان:

أحدهما: أن معناه بقصد^(٢) الإفادة تحريزاً من كلام النائم، ونحوه، وقد «أسقطه»^(٣) الناظم، فيردّ عليه ما أفاد بلا قصد.

والثاني: أن معناه بوضع العرب تحريزاً من كلام العجم، فإنه قد يكون لفظاً مركباً مفيداً^(٤)، لكنه ليس بوضع العرب، وهو وارد على الناظم أيضاً.

فإن قيل: لعله جرى على التفسير الثاني، وأخرج تركيب العجم بقوله: (كاستقم)، قلنا: يمكن لولا أنه جرى في التسهيل^(٥) على التفسير الأول؛ إذ قال: (مقصوداً لذاته)^(٦) لكن لا يبعد أن يجرى هنا على تفسير وهناك على آخر، والمعنى الثاني ضروري في الحد^(٧)؛ إذ مدار هذا العلم على التفرقة بين كلام العرب والعجم.

(١) أى: إن الكلام يكون مفيداً بالوضع، و«الوضعية» هى ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها... وترك من تعريف الكلام قيد الوضع المصرح به فى غير الألفية، المحترز به عن

كلام طبر وناثم وساه ومجنون.»

انظر: فتح الرب المالك: ٤٨.

(٢) «أ»: «تقصر.»

(٣) فى «ه»: «أسقطها.»

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) التسهيل هو أحد مؤلفات ابن مالك النحوية، وشرحه، ولكنه لم يكمله، وحاول ابنه

إكمال الشرح، لكنه لم يستطع، وللتسهيل شروح كثيرة كشرح الدمامينى وابن عقيل

وأبى حيان وغيرهم.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١: ٥، وقال: «واحترز بأن قيل: «مقصوداً لذاته» من المقصود

لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ماتضمنه

لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا من قولك:

رأيت الذين قاموا، وقت حين قاموا.»

«شرح التسهيل ١: ٧، ٨.»

(٧) ساقطة من «أ».

ويتضمن التفسير الثاني أيضاً أن الاعتبار الإفادة الوضعية [٣ / ب] دون العرضية والعقلية، فالعرضية كإفادة قولك: جاء غلام زيد، أن زيداً له غلام، فلم يكن كلاماً (في) (١) جهتها، والعقلية كإفادة كلام المتكلم (من) (٢) وراء حائط، أن هناك إنساناً حياً.

وعليه فقوله: (كاستقم) تحرزٌ لذلك كله.

د: وأورد (عليه) (٣) أن اللفظ جمع لفظة، فلا يصح جعله جنساً (٤). انتهى.

أبو حيان: لأنه إنما يحدّ الماهية، فلا يجعل في حدها ما يدل على أقل الجمع وهو ثلاثة، ونظيره أن يقال في حد الإنسان: حيوانات نواطق، وهذا لا يجوز (٥).

د: وزعم ابن طلحة (٦) أن الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً (٧). انتهى.

(١) ساقطة من «أ»، و«د»، وفي «ص»، و«ه»: «من».

(٢) ساقطة من «ج»، و«ه».

(٣) ساقطة من «أ» و«ج»، و«ص»، و«ه».

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١: ١٦ وشرح الشاطبي ١٦/١، ١٧.

(٥) التذليل والتكميل ١/٤ ب.

(٦) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوي، كان إماماً في العربية، عارفاً بعلم الكلام، درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلاً ذكياً ذا عدالة ومروءة، مقبولاً عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو، مولده في سنة ٥٤٥هـ ووفاته في سنة ٦١٨هـ.

انظر: بغية الوعاة ١: ١٢١، ١٢٢ والبلغة ٢٢٥ وطبقات القراء ٢: ١٥٧ والمغرب ١: ٢٥٣ ونقح الطيب ٣: ٤٧٦.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١: ١٧ والعبارة بتمامها كالآتي: «لم يشترط ابن طلحة في الكلام التركيب، فزعم أن الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام، «كنتم ولا» في الجواب».

واحتزبه من نحو «من»^(١) فإنها كلمة وجوداً لا تقديراً .

ق : والدليل القاطع على حصر الكلم في اسم وفعل وحرف الاستقراء والإجماع ، ولا يقدح فيه اختلافهم في أعيان بعض الكلم ، من أى قبيل هي ، كليس ، «وأى»^(٢) الموصولة ، وأفعل في التعجب ، على أن بعضهم زاد رابعاً وسماه (إخالفته) وعنى به أسماء الأفعال ، وليس بصحيح ؛ لقيام الإجماع قبله ، ولوجود خواص الأسماء^(٣) فيما زاد ، ولذا سُميت (أسماء أفعال) .

(فإن قيل)^(٤) : فأين الإجماع ، وهذا الفراء^(٥) قرُنُ سيبويه^(٦) «يقول»^(٧) في (كلا) : ليست باسم ولا فعل ولا حرف ، وإنما هي بين الأسماء والأفعال ؟ .

(١) «أ» : «فى» و«ج» : «قم» ، وفى «ه» : «قم» .

(٢) فى «ص» و«ج» : «وأل» .

(٣) ومن خواص الأسماء فى القسم الرابع ، التنوين فى نحو : «صهٍ وليهٍ ومهٍ وأف» .

(٤) ساقطة من «أ» .

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدبلى ، أبو زكريا الفراء ، أخذ عن الكسائى وهو من جلة أصحابه ، وكان أربع الكوفيين ، له مصنفات كثيرة فى النحو واللغة ومعانى القرآن ، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين ، رحمه الله .

انظر : الأعلام ٩ : ١٧٨ والأنساب ٤٢٠ وإنباه الرواة ٤ : ١ - ١٧ والبداية ١ : ٢٦١ وبغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ والبلغة ٢٨٠ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ٢٠٦ وتاريخ بغداد ١٤ : ١٤٩ - ١٥٥ وشذرات الذهب ٢ : ١٩ وطبقات الأزبىدى ١٤٣-١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٣ : ١٥٨ .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب ، ويكنى بأبى بشر ، أخذ النحو عن الخليل ولازمه ، وعن عيسى بن عمر الثقفى ويونس وغيرهم ، واللغة عن أبى الخطاب الأخفش وغيره توفى فى سنة ١٨٠ هـ .

انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٥٠ والأعلام ٥ : ٢٥٢ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٦ - ٣٦٠ وبروكلمان ٢ : ١٣٤ والبداية ١٠ : ١٧٦ - ١٧٧ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٠ والبلغة ١٧٣ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ١٤٢ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٩٥ - ١٩٦ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٤ - ١٢٧ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٠ والنجوم الزاهرة ٢ : ٩٩ - ١٠٠ .

وفى اسم «قنبر» خلاف وضحه الشيخ عبد السلام هارون فى مقدمة تحقيق الكتاب .

(٧) فى «ه» : «يقال» .

قلنا: إذا تأملت كلامه ظهر لك أنه لم يحكم عليها بأنها غير (أحد)^(١) الثلاثة ، وإنما توقّف فيها : هل هي اسمٌ أو فعل (أو حرف)^(٢) ؟ لتعارض أدلتها عنده [أ/٤] ، فطالعه في اسم (ثعلب)^(٣) من طبقات النحويين للزبيدي^(٤) .

د : حد الكلمة لفظ بالقوة أو بالفعل ، دالٌ (بالوضع على معنى مفرد)^(٥) ، أخذه من قول الشارح^(٦) ، «لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل ، دالٌ بجملته على معنى

(١) ساقطة من «أ» ، و«ج» ، و«ص» ، و«ه» .

(٢) من «ب» ، و«ه» .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ - ١٥٠ ، وترجمة ثعلب في الصفحات المذكورة ، ولكن ليس بها ما أشار إليه ، ولكنه موجود في ترجمة الفراء ص ١٣٣ قال : «قال أبو العباس : قال الخليل : كلاً اسم ، وقال الفراء : هي بين الأسماء والأفعال ، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل ، فلا أقول : إنها اسم ؛ لأنها حشو في الكلام ، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم ، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنى والظاهر . . . طبقات الزبيدي ص ١٣٣ .

(٤) طبقات النحويين للزبيدي هو كتاب جيد في الطبقات ، قال عنه السيوطي في بغية الوعاة ١ : ٨٥ : «وهو مجلد لطيف ، رأيت به بمكة المشرفة ، وطالعت على هذه الطبقات» .

والزبيدي : هو محمد بن الحسن الزبيدي النحوي ، أبو بكر الأندلسي ، من أهل إشبيلية ، عالم بالنحو واللغة والأخبار ، وله تصانيف وتآليف جيدة .

انظر : الأعلام : ٦ : ٣١٢ وإنباه الرواة ٣ : ١٠٨ - ١١٠ وبغية الوعاة ١ : ٨٤ - ٨٦ والبلغة ٢١٨ والمقتبس ٤٣ - ٤٥ وشذرات الذهب ٣ : ٩٤ - ٩٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ١٧٩ - ١٨٤ ومعجم المؤلفين ٩ : ١٩٨ وهديّة العارفين ٢ : ٥١ والوافي بالوفيات ٢ : ٢٥١ .

والزبيدي نسبة إلى زبيد بن صعب بن سعد العشيرة ؛ رهط عمرو بن معدى كرب . (بغية الوعاة ١ : ٨٥) .

وانظر شرح الشاطبي ١/١٧ ، ١٨ .

(٥) في أ : «على معنى مفرد بالوضع» ، وهذه العبارة في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي . ٢١/١ .

(٦) الشارح هو ابن الناظم ، وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين ابن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ابن النحوي ، وغلط الحافظ ابن كثير فسمّاه عبد الله .

(مفرد) (١) بالوضع .

فاللفظ مخرج للخبط والعقد والإشارة ، وبالقوة مدخل للضمير في نحو :
افعلْ وتفعل ، [ولفظ بالفعل مدخل نحو زيد في : قام زيد] (٢) ومستقل : مخرج
«للأبعاض» (٣) الدالة على معنى كآلف المفاعلة وحروف المضارعة ، ودالٌّ : معمم لما
(دلالتة) (٤) ثابتة كرجل ، ولما دلالتة (زائلة) (٥) ، «كأحد» (٦) جزئي (امرئ القيس) ؛
لأنه كلمة ، ولذلك أعرب «بإعرابين كل» (٧) على حدة ، وبجملته مخرج للمركب :
كغلام زيد ، فإنه دالٌّ بجزأيه على جزء معناه ، وبالوضع : مخرج للمهمل ، ولما
دلالتة عقلية ، كدلالة اللفظ على حال اللافظ به (٨) .

د : مجموع الجزأين في نحو (امرئ القيس) كلمة حقيقة ، وكلُّ منهما كلمة
مجازاً (٩) .

= قال الصفدي : كان إماماً فهماً ذكياً ، حاداً الخاطر ، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبدیع
والعروض والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والأصول . توفي سنة ٦٨٦ هـ .
ومن تأليفه : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لامبته وغيرها .
انظر : بغية الرعاة ١ : ٢٢٥ ، والوافي بالوفيات ١ : ٢٠٤ ، بروكلمان ١ : ٢٩٨ ،
وشدرات الذهب ٥ : ٣٩٨ .

(١) زيادة من شرح ابن الناظم على الألفية / ٣ ، وهذه الكلمة ساقطة من «ه» .

(٢) من شرح ابن الناظم / ٤ .

(٣) في «ه» : «للألفاظ» .

(٤) ساقطة من «أ» .

(٥) في «أ» : «زائدة» .

(٦) في «أ» : «كإحدى» .

(٧) من شرح ابن الناظم ٤ ، أما في كل النسخ المخطوطة فهي : «بإعراب» ، وكلمة «كل»
ساقطة من «ه» .

(٨) هذه العبارة كاملة من كلام ابن الناظم في شرحه للألفية ٣ - ٤ .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢١ .

قال شيخ شيوخنا أبو زيد المكوذي^(١) في شرحه الكبير^(٢): بل هو مجاز فيهما؛ لأنه بالنظر إلى «لفظه»^(٣) كلمتان، وبالنظر إلى مدلوله كلمة؛ لأن مجموع الاسمين دالٌّ على معنى مفرد، ولذلك يقال فيه: «قوته»^(٤) (قوة)^(٥) كلمة.

ش : د : وفي (الكلم) (٦) ثلاث لغات^(٧).

يريد الأولى بفتح الكاف وكسر اللام، وهى الأصل، والثانية فتح الكاف وإسكان اللام، تخفيفاً، والثالثة «كسر»^(٨) الكاف وإسكان اللام على النقل.

المكوذي [٤ / اب] فى الكبير: اعلم أن ما وقع فى قوافى الشعر مشدداً كقوله: عم، ويؤم، يجب تخفيفه، ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد؛ لئلا ينكسر الوزن^(٩).

ق : وقوله (وكلمة بها كلام قد يؤم) : مثاله (وكلمة الله هي العليا) (١٠)

(١) سبق التعريف به، ص ١٥٥.

(٢) ويقصد بالشرح الكبير شرحه على ألفية ابن مالك، أكمله سنة ٧٩٩هـ، طبع بالقاهرة سنة ١٢٧٩، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، كما طبع فى فاس سنة ١٢٩٤هـ، ١٣١٨هـ، وعلى هذا الشرح كثير من الحواشى والتعليقات. بروكلمان ٢ : ٢٨٤، ولكن يرجح أن يكون الشرح المطبوع هو الشرح الصغير لا الكبير. ولذلك لم أعثر على كثير مما نقل عنه من الشرح الكبير، ولكن وجدته بصورة مقتضبة فى الشرح المطبوع الذى بين أيدي القراء.

(٣) فى «هـ» : «لفظهما».

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) فى «ص»، و«أ»، و«ب»، و«د» : «الكلمة».

(٧) شرح المرادى ١ / ٢١.

(٨) «أ» : «بكسر».

(٩) وذلك لأن الوقف عليها بالتشديد يؤدى إلى زيادة حركة، وهذه الحركة الزائدة تكسر الوزن، وتنقل البيت من بحر عروضى إلى آخر.

(١٠) سورة التوبة : الآية : ٤٠.

يعنى: (لا إله إلا الله)، «وكذا»^(١): (وألزهمهم كلمة التقوى)^(٢)، ومنه: (وجعلها كلمة باقية في عقبه)^(٣) يعنى ما تقدم من كلامه، ومنه الحديث: (الكلمة الطيبة صدقة)^(٤) الشارح^(٥): ومنه قوله «عليه الصلاة والسلام»^(٦): (يعنى فى الصحيح): [أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد^(٧)]:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

- (١) ساقطة من «ه» .
 (٢) سورة الفتح : الآية : ٢٦ .
 (٣) سورة الزخرف : الآية : ٢٨ .
 (٤) رياض الصالحين ٧٦ ، ١٢٩ ، ٣٠٦ .
 (٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤ .
 (٦) فى «ه» : «عليه السلام» .
 (٧) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، شاعر مخضرم ، جمع بين الجاهلية والإسلام ، وتمام البيت :

« وكل نعيم لا محالة زائل »

والبيت من بحر الطويل .
 مواضعه : ديوان لبيد ٢٥٦ وجواهر الأدب ٣٨٢ وخزانة الأدب ٢ : ٢٥٥ - ٢٥٧ وديوان المعاني ١ : ١١٨ وسمط اللالكى ٢٥٣ وشرح الأشموني ١ : ١١ وشرح التصريح ١ : ٢٩ وشرح شذور الذهب ٣٣٩ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ وشرح المفصل ٢ : ٧٨ والعقد الفريد ٥ : ٢٧٣ ولسان العرب (رجز ٥٩ : ٣٥١ والمقاصد النجوية ١ : ٥ ، ٧ ، ٢٩١ ومعنى اللبيب ١ : ١٣٣ وجمع الهوامع ١ : ٣ والبيت بلا نسبة فى أسرار العربية ٢١١ .

وفى البيت شاهدان :

أحدهما : قوله : « ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد أداة الاستثناء « خلا » ، فذلك ذلك على أن الاسم الواقع بعد « ما خلا » يكون منصوباً ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، و « ما » المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جرّه إذا كانت « خلا » حرفاً ، وهى لا تكون حرفاً إذا سبقها الحرف المصدرى « ما » .

وقولهم ، (كلمة الشهادة) «يريدون»^(١) : (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) .

«ق»^(٢) : والكلمة أيضاً القصيدة بطولها ، يقال : كلمة فلان أى قصيدته^(٣) .

المكودي فى الكبير: منه «قوله تعالى»^(٤) : «تعالوا إلى كلمة»^(٥)

د : معنى : أن الكلمة قد يقصد بها فى اللغة ما يقصد بالكلام ، وهو مجاز مهمل فى عُرف النحويين^(٦) .

قلت: فلو قال المصنف^(٧) :

واحدُه كلمة وقد يؤم بها الكلام لغة والقول عم^(٨)

= ولأيهما : توسط المستثنى بين جزأى الكلام فى قوله : «ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل» والمراد :

«ألا كلُّ شيء باطلٌ ما خلا الله»

ولكن الشاهد سبق هنا لبيان أنه يجوز إطلاق لفظة «كلمة» على بيت الشعر ، وهذا يكون لغة لا اصطلاحاً .

ومعنى ما سبق أن «لفظ الكلمة قد يقصد به لغة معنى الكلام ، والمراد به مدلوله وهو مجاز ، وإن كان مهملًا عند النحويين من تسمية الشيء باسم بعضه» .

«فتح الرب المالك : ٥١ . «وإبن الناظم : ٤٤ .

(١) ساقطة من «ج» .

(٢) ساقط من «أ» ، وفى «د» : «قال» .

(٣) ابن الناظم : «وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها ، قال الشاعر :

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافيةً هجاني

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم بيثة القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية» .

«ابن الناظم : ٤٤ . وانظر شرح الشاطبى ١٩/١ .

(٤) من «ه» .

(٥) سورة آل عمران : الآية ٦٤ . (٦) شرح المرادى ٢٢/١ .

(٧) المصنف هو الناظم جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢ هـ . صاحب الألفية .

(٨) وقد تعقَّب ابنُ غازى المصنّف فى كثير من المواضع ، حتى حمّله التعقُّب على الإتيان ببيت

بدل بيت الناظم ، وقصد ابنُ غازى بهذا البيت أن ابن مالك لم يصرح ولم يحدد الناحية التى

تطلق فيها الكلمة ، على الكلام هل لغوياً أم اصطلاحياً أم كلاهما ؟ والصواب فى عرف

النحويين هو أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام لغوياً لا اصطلاحياً .

«شرح المكودي : ١ : ٨١» .

لحرر «العبارة»^(١).

المكودي في الكبير: والمستعمل في عرف النحوين العكس، وهو إطلاق الكلام على الكلمة^(٢)، ذكره ابن أبي الربيع^(٣).

ص

بالجر والتوين والندا وألّ ومُسندٍ للاسم تمييزٍ حصل

قوله: (بالجر).

د: يشمل الجر بالحرف وبالإضافة، ولاجر بغيرهما، خلافاً لمن زاد التبعية^(٤)،

(١) في «ه»: «عبارة».

(٢) ابن أبي الربيع: «وإطلاق الكلام على اللفظة الموضوعية لمعنى صحيح ومستعمل عند أئمة الصنعة، والأشهر في الكلام أن يُطلق على اللفظ المركب».

«البيسط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٥٨».

(٣) هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني ولد سنة ٥٩٠هـ، وتوفي سنة ٦٨٨هـ، أخذ النحو عن أبي علي الشلوّين، له مصنفات منها: شرح الإيضاح للقارسي وشرح الجمل للزجاجي، وغيرهما. انظر: الأعلام ٤: ٣٤٤ وإيضاح المكنون ١: ٣٦٨ وبغية الوعاة ٢: ١٢٥-١٢٦ واسمه في البغية: «عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي» وهو موافق لما في البلغة ١١٦.

(٤) وبالإضافة إلى الجر بالحرف والإضافة والتبعية فإن هناك نوعاً رابعاً، وهو الجر بالمجاورة، وقد أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد، مثال النعت: «هذا جحر ضبٌ خرب» ومثال التوكيد: «يا صاحٍ بلغ ذوى الزوجات كلهم» بجر «كلهم» على المجاورة؛ لأنه توكيد لذوى المنصوب.

وعن زيادة التبعية قال السيوطي في «الهمع»: «لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأخص» الهمع ٢: ٢٩، وانظر شرح المرادى ١/٢٢. والجر بالمجاورة سبب ضعيف للمجر كما ورد في الهمع ٢: ٥٥.

على زيادة التبعية مشى ابن عقيل^(١) ، وعزاه أبو حيان لسيبويه^(٢) والخليل^(٣) والأخفش^(٤) ، والجرمي^(٥) ، وهذا الخلاف في غير النسق والبدل ؛ إذ لا يتوجه عمل التبعية فيهما .

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل ، أبو محمد ، بهاء الدين ، الشافعي المذهب ، ولد سنة ٦٩٤ هـ أو في سنة ٦٩٨ هـ أو في سنة ٧٠٠ هـ ، وتوفي في سنة ٧٦٩ هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٢ : ٣٧٢ وشذرات الذهب ٦ : ٢١٤ وبغية الرواة ٢ : ٤٧ - ٤٨ .
وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية عند كلامه عن الجر ككلامه من علامات الاسم : « فمنها الجر ، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية ، نحو : « مررت بغلام زيد الفاضل » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : بالإضافة ، والفاضل ، مجرور بالتبعية » شرح ابن عقيل ١ : ١٧ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ج١ : ٤١٩ - ٤٣٩ .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفي سنة ١٧٠ هـ ، له مصنفات باهرة ، منها كتاب العين ولم يكمله ، وهو أول من اخترع العروض والقوافي ، وقيل : إن وفاته كانت سنة ١٧٥ هـ .

انظر : (الأعلام : ١ : ٣٦٣ وأخبار النحويين البصريين ٣٨ - ٤٠ وإنباه الرواة ١ : ٣٤١ - ٣٤٧ والبداية ١٠ : ١٦١ - ١٦٢ وبروكلمان ٢ : ١٣١ وبغية الرواة ١ : ٥٥٧ - ٥٦٠ والبلغة ٧٩ وشذرات الذهب ١ : ٢٧٥ - ٢٧٧ وطبقات الزبيدي ٤٣ - ٤٧ .

وانظر كتاب لجملي في النحو للخليل ١٧٢ - ١٨٩ فقد تكلم عن أنواع أجز فقال : « وهي تسعة : خفض بمن وأحواتها [يقصد الجر بالحروف] وخفض بالإضافة وخفض بالجوار وخفض بالبنية وخفض بالأمر ، وخفض بـ « حتى » إذا كان على الغاية وخفض بالبدل وخفض بـ « منذ » الثقيلة وخفض بالقسم » .

(٤) هو عبد الحميد بن عبد المجيد النحوي أبو الخطاب ، الأخفش الكبير ، أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة ، أخذ عنه سيبويه ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وغيرهما . توفي سنة ١٧٧ هـ .
انظر : الأعلام ٤ : ٥٩ وإنباه الرواة ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ وبروكلمان ٢ : ٥١ والبلغة ١١٩ وبغية الرواة ٢ : ٧٤ وطبقات الزبيدي ٣٥ ومسالك الأبصار ٤ : ٢٧٢ ونزهة الألباء ٥٣ - ٥٤ .

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولى بني جرم من قبائل اليمن ، لُقّب بالجرمي =

ق: وما جاء من نحو قوله (١):

* والله ما ليلي بنام صاحبه *

وقوله (٢):

* ولله عن يُشَقِّكَ أغنى وأوسع *

وقولهم:

* نعم السير على بس العيسر *

= لنزوله فيهم ، نشأ بالبصرة وتعلّم على شيوخها النحو واللغة ، له في النحو مختصر مشهور ، ويقال: إنه كان كلما صنف منه باباً صلّى ركعتين ودعا بأن يُتَمَّعَ به ويبارك فيه ؛ لأنه كان صاحب دين وورع ، وله أيضاً كتاب اسمه : « فرخ كتاب سيبويه » ، ورد بغداد وأقام فيها حتى مات في سنة ٢٢٥ هـ .

انظر : أخبار النحويين البصريين ٧٢ - ٧٤ والأعلام ٣ : ٢٧٤ وإتباع الرواة ٢ : ٨٠ - ٨٣ والبداية ١٠ : ٢٩٣ وبروكلمان ٢ : ١٦٢ ويغية الوعاة ٢ : ٨ - ٩ والبلغة : ٩٦ وتاريخ بغداد ٩ : ٣١٣ - ٣١٥ وشذرات الذهب ٢ : ٥٧ وطبقات الزبيدي ٧٦ - ٧٧ .

(١) هذا بيت من الرجز ، ويتلوه : « ولا مَخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبَهُ » .

والرجز لأبي خالد القتاني في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٦/٢ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩ ، ١٠٠ ، والإنصاف ١/١١٢ وخزاعة الأدب ٩ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ والخصائص ٢ : ٣٦٦ والدرر ١ : ٧٦ ، ٦ : ٣٤ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧١ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩ وشرح المفصل ٣ : ٦٢ وشرح قطر الندى ص ٢٩ ولسان العرب ١٢/٥٩٥ (نوم) والمقاصد النحوية ٤ : ٣ وجمع الهوامع ١/٦ ، ٢ : ١٢٠ .

والشاهد فيه أن حرف الجر في قوله « بنام » داخل على محذوف ، والتقدير : « بمقول فيه » : نام صاحبه ، فحذف القول وبقي المحكيّ به ، وقيل : إنه من باب حذف الموصوف غير القول ، والتقدير : بليل نام صاحبه فيه ، فالجر دخل ، في الحقيقة ، على الموصوف المقدّر لا على الصفة .

(٢) من الطويل ، لمجنون ليلي ، وصدده:

وعاك ضمناً الله يا أم مالك

والبيت في حماسة أبي تمام ٧١/٢ وديوان المجنون ص ١٨٩ .

وقولهم:

* اذهب بذي تسلم * (١)

فغير وارد عليه؛ إذ لم يقل «بحروف» (٢) الجر أو بأدواته، مع أن جميعه مؤول.

قوله: (والتونين).

ق: إنما اختص بالاسم؛ لأنه إما لصرف (٣)، أو «لتنكير» (٤) صالح للتعريف، أو لعوض (٥) من (٦) مضاف إليه، أو لمقابلة (٧) جمع مؤنث بجمع

(١) وفي ذلك يقول الزمخشري في المفصل: «وذو» في قولهم: «اذهب بذي تسلم واذهب بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، أي: بذي سلامتك، والمعنى: بالأمر الذي يسلمك». الفصل مع شرح شواهد: ٩٩، وانظر شرح الشاطبي ١٩/١.

(٢) في النسخة «د»: «بحرف». وما أثبتته من: «أ» و«ب» و«ج» و«ص»، و«ه». (٣) وتونين الصرف يكون علامة للاسم، وسمى «تونين الصرف» ليفرق بين المصروف والممنوع. (٤) الأصل و«ب»: «تنكير»، وما أثبتته من «أ» و«ج». والتونين لتتكير الصالح للتعريف هو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، نحو: «مررت بسببويه وبسببويه آخر». «شرح ابن عقيل ١: ١٧».

(٥) وتونين العوض على ثلاثة أقسام منها ما يكون عوضاً عن مضاف إليه، وهذا القسم الذي يلحق «كل» عوضاً عما تضاف إليه، نحو: «كلُّ قائم» أي: «كلُّ إنسان قائم» ومنها قوله تعالى: ﴿ قل كلُّ يعمل على شاكلته ﴾. والقسمان الآخران هما:

(أ) عوض عن جملة وهو الذي يلحق «إذ» عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتونين عوضاً عنه.

(ب) وقسم يكون عوضاً عن حرف وهو اللاحق ل: «جوار وغواش» ونحوهما رفعاً وجرّاً نحو هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء وأتى بالتونين عوضاً عنها. «شرح ابن عقيل ١ - ٢٧ - ١٨».

(٦) ساقطة من «ه».

(٧) قال المرادي: «وتونين المقابلة، نحو «مسلمات»، وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء =

مذكر، والصرف، وتكثير الصالح للتعريف، والإضافة، والجمع من خواص الأسماء.

د: « والتنون »^(١) فى نحو: (جوار ويُعِيل) عوض من الياء المحذوفة على الأصح، أى لا عوض من حركتها، ولأنتونٍ صرف كجناح، خلافاً لمن قال بهما^(٢).

د: وزاد بعضهم سابقاً وهو تنون الاضطراب^(٣)، كقوله^(٤):

* سلام الله يا مطرٌ عليها *

= مزديتين، سُمِّي بذلك؛ لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم، وليس بتنونٍ الصرف خلافاً للربمى بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون فى نحو «عرفان»، وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق لغيره». (توضيح المقاصد والمسالك ٢٥/١).

(١) قال المرادى: « وتنون العوض ضربان: عوض عن حرف نحو «جوار» وغواش ويُعِيل تصغير بعلى، فالتنون فىهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح، وعوض من المضاف إليه إما جملة نحو «يومئذ» وإما مفرد نحو «كل وبعض» على رأى». شرح المرادى «التوضيح» ١: ٢٤-٢٥.

(٢) والذى قال بهما هو الشيخ خالد الأزهرى فى «التصريح بضمون التوضيح»، قال: « والتحقق أنه تنون صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها ». «التصريح» ١: ٣٥.

(٣) السيوطى: «يجوز تنون منادى المنبى فى الضرورة بالإجماع» الأهمع ١: ١٧٣، وانظر شرح المرادى ١: ٣١.

(٤) عجزه:

« ليس عليك يا مطرُ السلام »

من الوافر، وهو للأحوص فى ديوانه ١٨٩ والأغانى ١٥: ٣٤، وخزانة الأدب ٢: ١٥٠، ١٥٢، ٦: ٥٠٧ والدرر ٣: ٢١ وشرح أبيات سيبويه ١: ٦٠٥، ٢: ٢٥ وشرح التصريح ٢: ١٧١ وشرح شواهد المعنى ٢: ٧٦٦ والكتاب ٢: ٢٠٢ وبلا نسبة فى الأزهية ١٦٤ والأشياء والنظائر ٣: ٢١٣.

والشاهد فى البيت قوله: «يا مطرٌ» والقياس: «يا مطرٌ» بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نَوَّه اضطراراً لثلاً ينكسر الوزن العروضى.

المكودي في الكبير: هذا النوع «إن» (١) لحق المنصوب نحو:

* يا عدياً لقد وقتك الأواقي (٢) *

فهو تنوين التمكين للحاقه المعرب المنصوب «لقوله» (٣): بالتنوين، ويأتى للمرادى نحوه، إن شاء الله تعالى.

ق: وزاد بعضهم «تنويناً» (٤) ثامناً، وهو تنوين التناسب (٥)، نحو: (قواريرا (٦)، وسلا سلا (٧)).

وتاسعاً، وهو تنوين الفرق، وهو اللاحق لغدوة بعد «لذن» وذلك أن (غدوة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، فتقول: «جئتُك لذن غدوة»، فيكون مجروراً بالفتحة، ومن العرب من يشبه (لذن) باسم الفاعل المنون، فينصب بها، ولا يظهر مراده من قصد النصب إلا التنوين، فإنه لو لم ينون لحمل على أن «غدوة» مجرور بالفتحة.

(١) «أ»: «أى».

(٢) صدره:

«ضربت صدرها إلى وقالت»

وفي رواية:

«رقت رأسها إلى وقالت»

من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢: ١٦٥ والدرر ٣: ٢٢ وسمط اللالى ١١١ ولسان العرب ١٥: ٤٠١ (وقى) والمقاصد النحوية ٤: ٢١١ والمقتضب ٤: ٢١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ١٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٨٠٠. والشاهد فيه قوله: «يا عدياً» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم؛ لأنه علم.

(٣) في كل النسخ سوى «ه»: «لظوله».

(٤) من «ب».

(٥) وهو الذى يكون فى أواخر الآيات القرآنية حتى تتناسب الفواصل.

(٦) سورة الإنسان: الآية ١١.

(٧) سورة الإنسان: من الآية ٤.

د: لم يعين الناظم إلا الأربعة «الأولى» (١) المتقدمة (٢) ، وعند المكودي أن الاضطراب والتناسب والفرق من خواص الأسماء أيضاً .

قوله : (والندا) .

ق : قصره ضرورة (٣) . انتهى .

الجوهري : النداء : الصوت ، وقد يضم ، كالدعاء «والرُغَاء» (٤) ، وناداه نداءً ومناداةً ، أى : صاح به (٥) . انتهى .

ولايرد عليه دخول «يا» على الحرف فى نحو : «ياليتي» (٦) ، وعلى الفعل فى نحو قراءة الكسائي (٧) :

(١) ساقطة من «أ» و«ب» و«ج» ، و«ص» ، و«هـ» .

(٢) فى توضيح المقاصد والمسالك : «ولم يعن المصنف إلا الأربعة الأورك» . ج ١ ص ٣٣ .

(٣) وأصله «النداء» وقصره ضرورة مما أجمع عليه النحويون قال ابن مالك :

وقصر ذى المد اضطراباً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

وانظر شرح الشاطبى ٢٠ / ١ .

(٤) ساقطة من «هـ» .

(٥) الصحاح ٦ / ٢٥٠٥ .

(٦) سورة النساء : الآية ٧٣ ، وسورة النبأ : الآية ٤٠ ، وسورة الفجر : الآية ٢٤ ، ومنه قوله

تعالى : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾ سورة يس : الآية ٢٦ .

(٧) هو على بن حمزة النحوى ، ويكنى أبا الحسن ، وقيل له : الكسائي من أجل أنه أحرم فى

كسائه ، وهو من علماء الطبقة الرابعة . قال عنه أبو القاسم الشاطبى فى الحرز :

وأما علىُّ فالكسائي تحفه لما كان فى الإحرام فيه تسهلاً

ابن الجزرى : كان الكسائي إمام الناس فى القراءة فى زمانه ، وأعلمهم بالقرآن . توفى

- رحمه الله - فى سنة ١٨٩ هـ .

انظر : المهذب فى القراءات العشرة ١ : ٨ والنشر فى القراءات العشرة ١ : ١٧٢ والإرشادات

الجلية ٧ والأعلام ٥ : ٩٣ وأعيان الشيعة ٤١ : ٢٣٥ - ٢٣٦ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٦ -

٢٧٤ والبداية ١١ : ٢٠١ - ٢٠٢ ويروكلمان ٢ : ١٩٧ وبغية الوعاة ٢ : ١٦٢ - ١٦٤

والبلغة ١٥٦ وتاريخ بغداد ١١ : ٤٠٣ وشنرات الذهب ٢ : ٢١٦ وطبقات الزبيدى ١٣٨ .

﴿ألا يا اسجدوا لله﴾ (١)

وقولهم: (يا حبذا) (٢)

(١) سورة النمل: الآية ٢٥. وقرأ الكسائي هذه الآية بتخفيف اللام على أن «ألا» للاستفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، أى: يا هؤلاء، أو: يا قوم، و«اسجدوا» فعل أمر، وله الوقف ابتلاءً، أى: اضطراراً على: «ألا يا» معاً، وابتداءً «اسجدوا» بهمزة وصل مضمومة لضم ثالث الفعل، والوقف اختياراً على «ألا» وحدها و«يا» وحدها، والابتداء أيضاً بـ«اسجدوا» بهمزة مضمومة.
أما فى حالة الاختيار فلا يصح الوقف على «ألا» ولا على «يا» بل يتعين وصلهما بـ«اسجدوا».

انظر: المعنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣: ١٠٥ والإرشادات الجلية ٣٤٥ وتحرير التيسير ١٥٥ والبدور الزاهرة ٢٨٥ - ٢٨٦.

وقال أبو القاسم الشاطبى فى الحرز عن هذه القراءة:

ألا ويا اسجدوا راو وقف مبتكى ألا ويا واسجدوا وأبداه بالضم موصلاً
أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا وقف له قبله والغير أدرج مبتدلاً
وقد قيل مفعولاً وأن أدغموا بدلاً وليس يقطع وقف يسجدوا ولا
انظر: الواقى فى شرح الشاطبية فى القراءات السبع ٢٣٤.

(٢) وبما ورد من ذلك شعراً:

يا حبذا عينا سليمي والفمما

وهذا الرجز بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٤٧ وجواهر الأدب: ٢٩٠ وخزانة الأدب ٤: ٤٦٢ والخصائص ١: ١٧٠ والدرر ١: ١٠٩ ووصف المباني ٣٤٣ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤ ولسان العرب ١٣: ٥٢٧ (فوه) وجمع الهوامع ١: ٣٩.
وفيه شاهدان: الأول: دخول أداة النداء على الفعل.

الثاني: قصر الضم على لغة، وقيل: أرادوا الضمين بمعنى الشفتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحب وأمدح الفمما.
ومن ذلك أيضاً قول الراجز:

يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء الساج

انظر: شرح المفصل ٧: ١٣٩، ١٤١ والخصائص ٢: ١٥.

ق : وقوله (١) :

* يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى *

«وقولهم» (٢) فيما حكاه «ق» : «يا نعم المولى ويا نعم النصير» لأن «ال» (٣)
(يا) فى هذا النمط حرف تنبيه أو حرف نداء، والمنادى اسم محذوف.

ق : ولا يرد عليه شىء من هذا؛ «إذا» (٤) لم يجعل الخاصة حرف النداء، بل
النداء، ونداء هذه الأشياء لا يصح؛ إذ لا ينادى إلا من يجيب أو «من» (٥) يقوم
مقامه كالمندوب.

قوله : (أل)

ق : لأنها للتعريف، والفعل لا يعرف؛ لأنه مدلوله «الجنس» (٦)، فهو أبداً
مبهم فى جنسه، وإذا جاءت زائدة، فإنما تدخل على ما كان شأنها أن تدخل عليه

(١) عجزه : بِسْمِمْ وَعَنْ يَمِينِ سَمِّمْ

والرجز للعجاج فى ديوانه ١ : ٤٤٢ والأشباه والنظائر ٢ : ١٤٥ والإنصاف ١ : ١٠٢
وجمهرة اللغة ٢٠٤ ، ٦٤٩ والخصائص ٢ : ١٩٦ ولسان العرب ١٢ : ٣٥ (سم) ولرؤية
فى ملحق ديوانه ١٨٣ ويلا نسبة فى الخصائص ٢ : ٢٧٩ ، وشرح الشاطبى ١ / ٢٠ .
والشاهد فيه قوله : «يا اسلمى» يريد : «يا دار اسلمى» فحذف المنادى وأدخل أداة النداء
على الفعل .

ومنه قول الشاعر : (شرح المفصل ٣ : ٣٩) :

ألا يا اسلمى ثم اسلمى نَمَّتْ اسلمى ثلاثُ نَمَمَاتٍ وإن لم تكلم
وقول الآخر : (شرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣٨٩) :

ألا يا اسلمى يا دار مَيَّ على البلى ولا زال منهلاً بجر عاتك القطرُ

(٢) ساقطة من : «د» و«ب» و«ج»، وما أثبتته من «أ» .

(٣) ساقطة من «أ» و«ج»، و«ه» .

(٤) فى «ص» و«ج» : «إذ» .

(٥) فى «ه» : «ما» .

(٦) فى «ص» و«أ» : «جنس» .

وهو الاسم، «وكذلك» (١) «أل» (٢) الموصولة لأنها للتعريف أيضاً، «وإن» (٣) جرى مع [٦/أ] ذلك كونها موصولة؛ إذ ليس المعنيان بمتنافيين، ولا يرد «عليه ما أجاز من دخولهما» (٤) على الفعل اختياراً؛ لقلته (٥)، يعنى بها حرف التعريف، «وهى» (٦) من خواص «الأسماء» (٧)؛ إذ لاحظ لغيره فى التعريف.

المكودى: هذا يوهم أنها لا تكون خاصة بالأسماء إلا إذا أفادت التعريف، وليس كذلك، بل هى من خواص الأسماء وإن لم تفد التعريف، «كالزائدة» (٨) «والتى» (٩) للمح الصفة (١٠).

(١) «أ» و«ج»: «وكذا»، و«ص»، و«هـ». (٢) من «هـ».

(٣) «أ»: «وإنما». (٤) ساقطة من «ص».

(٥) ومن شواهد دخول «أل» الموصولة على الفعل قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومتك ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل
والبيت فى الإنصاف ٢ : ٥٢١ .
وقول الآخر:

يقول اخنا وأبغض الصجم ناطقاً
والبيت فى خزنة الأدب ١ : ٣١ ، ٥ : ٤٨٢ .

والشاهد فى البيتين دخول «أل» على الفعل وهو قليل، وضرورة عند التحرين .
وانظر شرح الشاطبى ١ / ٢٠ .

(٦) «ج»: «لأنها».

(٧) فى «ص» و«أ» و«ج»: «الاسم».

(٨) قال المرادى: «ثم إن زيادتها على ضربين: لازمة وغير لازمة».

فاللازمة فى ألفاظ محفوظة منها: «كاللأت» على صنم «والآن» اسم للزمان الحاضر، وهو مضمن معنى حرف التعريف ولذلك بنى «». «التوضيح ١ : ٢٦١» .

(٩) ساقطة من «د»، وما أثبتته من «أ» و«ب» و«ج».

(١٠) قال ابن الناظم فى شرح الألفية ٤١: «والثانى كحارث وعباس وحسن، مما سموا به مجرداً ثم أدخلوا عليه الألف واللام للمح الوصف به، فقالوا: الحارث والعباس والحسن، شبهه بنحو الضارب والكاتب، والألف واللام فيه مزيدتان؛ لأنهما لم يحدثا تعريفاً، وأكثر هذا الاستعمال فى المنقول من صفة - كما مر - وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل» .

د: وكان ينبغي الاحتراز من الموصولة (١) .

«المكودي» (٢) : ولذلك رغب عنها في الكافية (٣) ، وجعل بدلاً منها التعريف

فقال : «وجعله معرفاً أو مستنداً» وكذا قال في شرحها (٤) .

وقوله : (ومسند) :

د: المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به ، والمسند إليه هو المحكوم

عليه (٥) .

أبو حيان : هذا أحد الاصطلاحات الأربعة ، وثانيها : أن كلاً منهما مسند

ومسند إليه ، وثالثها : أن المسند هو الأول ، مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه هو

الثاني ، والرابع العكس (٦) .

د: فلإن أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد (وإسناداً إليه) (٧) فحذف صلته

اعتماداً على «التوقيف» (٨) ، ففيه نظر (٩) ، يعنى بالتوقيف : توقيف المعلم المتعلم

على ما أراده وقصده .

(١) شرح المرادى ٣٦/١ . (٢) ساقطة من «ص» .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦١/١ ، والبيت بتمامه :

وَأَسْنًا بِجَرِّ سَمٍّ ، وَصَرَفٍ ، وَنَدَاً
وَجَعَلَهُ مُعْرَفًا ، أَوْ مُسْتَنْدًا

(٤) وقال في شرحها ١٦٤/١ : «وَجَعَلَهُ مُعْرَفًا يَتَنَاوَلُ تَعْرِيفَ الْإِضَافَةِ ، وَالتَّعْرِيفَ بِحَرْفِ

التَّعْرِيفِ ، سَوَاءٌ قِيلَ : إِنَّهُ اللَّامُ وَحْدَهَا ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبُويه ، أَوْ إِنَّهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ

مَعًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ» .

(٥) شرح المرادى ٣٧/١ .

(٦) شرح الألفية لأبي حيان ص ٤ والتذليل والتكميل ١٤/١ ب .

(٧) الشارح هو ابن الناظم ، قال في شرح الألفية : ٥ : «ومسند ، أى : الإسناد إليه ، فأقام

اسم المفعول مقام المصدر ، واللام مقام إلى ، وحذف صلته اعتماداً على التنوين ، وإسناد

المعنى إليه» .

(٨) في جميع النسخ التي بين أيدينا : «التوقيف» . وأما في شرح ابن الناظم : ٥ : «التنوين» .

(٩) شرح المرادى ٣٧/١ ، ٣٨ .

د : لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف (١).

قال شيخنا الأستاذ «أبو عبد الله الصغير» (٢) ما معناه: هذا مشترك الإلزام؛ إذ يقال له، فكذا الاعتماد على مشهور الاصطلاح لا يحسن في مقام الإيضاح، وقد [ب/ب] وقتت للمكودي في الكبير على نحو هذا، ولم يكن رأه أستاذنا - رحمه الله تعالى - قال فيه: «التوقيف، إنما هو تقدير، «معنى» (٣): فالشارح يقدر «معنى» (٤) إليه، والمرادى يقدر «معنى» (٥) في الاصطلاح المشهور». انتهى، وفيه بحث.

د: «وإن أوجب بأن اللام في قوله: «للاسم» متعلقة بمسند، وهي بمعنى إلى كما وقع في بعض نسخ الشارح، فهو ظاهر البعد» (٦).

المكودي: بل هو ظاهر الفساد؛ إذ لا يعلم منه ما حصلت له هذه الخواص.

وأجاب «الضرير» (٧) عن ذلك بأن التقدير حصل له، وفيه بُعد.

(١) شرح المرادى ١/ ٣٨.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن جماعة الأوربي النيجي، شهره بالصغير، قال ابن غازي: «ذكر لي أن مولده ببلاد نيجة بطن أوربة عام ثلاثة وثمانمائة، وتوفي بفاس ليلة الجمعة، سادس شعبان عام سبعة وثمانين، تتلمذ ابن غازي وغيره عليه في القراءات والحديث دراية ورواية»، وغير ذلك، وليس له مصنفات، وإنما آراء منقولة عنه فقط.

انظر: نيل الابتهاج ص ٥٥٤ - ٥٥٦ والتعلل برسوم الإسناد ٣٦ - ٦٩.

(٣) في «ه»: «يعنى».

(٤) في «ص»، و«ه»: «يعنى».

(٥) في «ص»: «يقدر ويعنى»، وفي «ه»: «يعنى يقدر».

(٦) شرح المرادى ١/ ٣٨.

(٧) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي، صاحب الكسائي، يكنى أبا عبد الله، له تصانيف في نحو أهل الكوفة، وكان بارعاً، إماماً، توفي سنة تسع ومائتين.

انظر: الأعلام ٩: ٨٨ وإنباه الرواة ٣: ٣٦٤ - ٣٦٥ وبغية الوعاة ٢: ٣٢٨ والبلغة ٢٧٩

وطبقات الزبيدي ١٤٧ ومعجم الأدباء ١٩: ٢٩٢ ومعجم المؤلفين ١٣: ١٥٠ ونزهة الألباء

٢٢٢ - ٢٢٣ ونكت الهميان ٣٠٥ - ٣٠٦ وهدية العارفين ٢: ٥٠٩.

وأما «ق» فجزم بذلك «بناء»^(١) على أن الرواية فى البيت «مميز»^(٢) حصل) وجعل هذا من باب وضع الظاهر موضع المضمّر، ووضع المضمّر موضع الظاهر، فميزه أصله: ميز الاسم، وللإسم صلة له، واستشكل رواية «تميز» ، «ورأى»^(٣) أن فى إعرابه إشكالاً، فيصعب تنزيهه، بسبب ذلك على المعنى المراد.

المكودى^(٤): تمييز مبتدأ وخبره إما بالجر، أو للإسم، أو حصل، أو مجموعها، فإن قدرنا أن الخبر «بالجر» فيحتمل «للإسم» أن يكون خبراً بعد خبر، أو يكون متعلقاً بـ «حصل» أو متعلقاً بما فى «معنى»^(٥) الخبر من معنى «الاستقرار»^(٦)، أو فى موضع النصب على الحال من الضمير المستتر فى الخبر، أو نعتاً لـ «تميز» وقدم عليه فانصب «على الحال»^(٧)، أو معمولاً لفعل محذوف تقديره «أعنى» أو معمولاً لـ «تميز» لما فيه من رائحة الفعل [٧ / أ] فهذه (سبعة)^(٨) أوجه.

ق: إن قدرنا أن الخبر «للإسم» فيتوجه بالجر السبعة المذكورة، فالمجموع أربعة عشر وجهاً، وأما «حصل»^(٩) فيتوجه فيه خمسة أوجه:

أن يكون خبراً لتمييز، أو صفة له، أو حالاً منه، أو «حالة»^(١٠) من الضمير

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) فى «ج»: «ميزة» .

(٣) فى «أ»: «ورأى» .

(٤) شرح المكودى ص ٧، وانظر شرح الشاطبى ٢٢/١ .

(٥) ساقطة من الأصل وهى من «أ»، «ب»، «ج»، «د»، والظاهر أن الصواب حذفها، لعدم حاجة المعنى إليها.

(٦) فى «أ»: «الاستقرار» . وهو تحريف من الناسخ .

(٧) ساقطة من «ه» .

(٨) فى «ج» و«أ»: «سبعة» وهو الصواب، وفى «د»، و«ب»: «سته» .

(٩) ساقطة من «ج» .

(١٠) ساقطة من «ج» .

المرفوع بالاستقرار في المجرور الأول؛ إن قدرناه خيراً، أو حالاً من الضمير المرفوع بالاستقرار في المجرور الثاني إن قدرناه خيراً أيضاً.

والحاصل من ضرب خمسة في أربعة عشر سبعون وجهاً، وأما إن قدرنا أن «تمييز» فاعل بـ «حصل» على مذهب من «يجيز»^(١) تقديم الفاعل^(٢)، «فيتضاعف»^(٣) العدد، وبعضها أقوى من بعض. انتهى فليُتأمل.

(١) في «أ»: «يخير».

(٢) والذين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله هم البصريون، أما الكوفيون فأجازوا التقديم، واستدلوا على جوازه بوروده عن العرب في نحو قول الزبائ:

ما للججمال مشيها وثيداً
أجنذلا يحملن أم حديداً

في رواية من روى: «مشيها» مرفوعاً.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

والثبتهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزاً، لم يدر السامع: أوردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة «قام» وفاعله المستتر أم أوردت إسناد «قام» المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقاً، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على الشبوت وعلى تأكيد الإسناد لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتركيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون «مشي» مبتدأ والضمير مضاف إليه، و«وثيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: «مشيها يظهر وثيداً» وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً.

«انظر: شرح ابن عقيل وحاشيته ١: ٤٦٤ - ٤٦٦».

(٣) في «أ» و«د»: «فيضاعف».

ق: فإن ورد إسناد إلى غير الاسم على تأويل الاسم، كقولهم:

* تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (١) *

وكقوله تعالى (٢):

﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾ (٣)

د: «إذا قلت: ضرب مبنى على الفتح دلّ هذا الإسناد على اسمية ضرب، المراد به «لفظ» (٤) ضرب المبنى على الفتح، ولم يدل على اسمية ضرب الدال على الحدث والزمان» (٥) على هذا النص هو في أصل أستاذنا أبي عبد الله الصغير مصلحاً بخطه.

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

ق: فليس وعسى فعلان خلأفاً للبغداديين (٦) فسى

(١) مجمع الأمثال للميداني ١: ١٢٩ رقم: ٦٥٥ ويروى بعدة روايات: [لأن تسمع...، وأن تسمع...، وتسمع بالمعيدي لأن تراه].

وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء، ويضرب هذا المثل لمن يكون سماع خبره خيراً من رؤيته.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥. (٣) من «ب» و«ج»، وانظر شرح الشاطبي ١/ ٢١.

(٤) ساقطة من «ه». (٥) شرح المرادى ١/ ٣٩.

(٦) ابن أبي الربيع: «... ومثل هذا «ليس» فإنها حرف من جهة معناها؛ لأنها بمنزلة «ما» تنفي

الجملة التي تدخل عليها، فكما أن «ما» لا يصح أن يقال فيها: إنها فعل صحيح، لا يصح أن يقال في «ليس»: فعل، إلا أن العرب أجرت لفظها مجرى الأفعال، فألحقوها ضمائر الرفع فقالوا: الزيدان ليسا قاتمين، والزيدون ليسوا قاتمين، وألحقوها أيضاً علامة التأنيث فقالوا: ليست هند قائمة، وكان الأصل فيها: «ليس» بكسر الياء، وكان القياس أن تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: «لاسر»، كما يقال: «باع».

البيسط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣ وشرح الشاطبي ١/ ٢٣.

أما «عسى» فهي من الألفاظ التي ذهب فيها النحاة مذاهب، فمنهم من قال: إنها فعل مطلقاً، ومنهم من قال: إنها حرف مطلقاً، ذهب المذهب الأول لجمهور البصريين، =

«عدهم»^(١) «ليس» من الحروف، لموافقتها لها في المعنى، ودخل في عبارة الناظم أيضاً «هَيْتٌ» و«هَيْتٌ»^(٢) وما أشبه ذلك، وإن «كانت»^(٣) عند غيره أسماء [ب/٧] أفعال؛ لأن «مذهبه»^(٤) في غير هذا الكتاب أن مالقه ضمير الرفع البارز فهو فعل، وإن كان ليس على صيغة «الأفعال»^(٥).

«ألا تراه قال في التسهيل في باب أسماء الأفعال»^(٦): «وبروزها مع شبهها في عدم التصرف»، يعني شبهه أسماء الأفعال دليل فعليته^(٧).

المكودي: هذا خطأ صراح، فلإن التاء في «هيت» أصل، وفي مادة التاء الأصلية ذكرها «الجوهري»^(٨) و«الزبيدي»^(٩).

قلت: وأيضاً فلإن «هَيْتٌ» بمعنى الأمر، لا بمعنى الماضي، ولذا قال «الجوهري»^(١٠): قولهم: «هيت لك»^(١١) بمعنى «هلم لك»، مثله لغيره، واللام في «لك» لام التبيين^(١٢)، وجعل أيضاً ق ما لحقته الياء من أسماء الأصوات داخلاً في

= وذهب المذهب الثاني الكوفيون وثلعب وابن السراج، وحكى السيرافي عن سبويه أنها حرف عندما يتصل بها ضمير النصب، وأنها فعل في سوى ذلك.

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية ١: ٣٢٢ - ٣٢٤: «... ولاخلاف في أنها أفعال إلا عسى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو: «عَسَيْتُ وَعَسَيْتِ...».

(١) «ص» و«أ» و«ج» و«ه» «عد».

(٢) ساقطة من «د». (٣) في «أ»، «: كان».

(٤) في «أ»: «مذهب». (٥) ساقطة من: «ب».

(٦) ساقطة من: «أ». (٧) شرح الشاطبي ١/ ٢٣.

(٨) الصحاح ١/ ١٧١. (٩) تاج العروس ١/ ٥٩٧.

(١٠) الصحاح ١/ ٢٧١. (١١) سورة يوسف: الآية ٢٣: مكية.

(١٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ١٤٦: «ولام التبيين الواقعة بعد أسماء للأفعال والمصادر التي تشبهها مبيّنة لصاحب معناها، والمتعلقة «بحب» في تعجب أو تفضيل مبيّنة لمفعولية مصحوبها، فالأول نحو: «هَيْتْ لَكَ» و«هيهات هيهات لما توعدون...».

قبيل الأفعال لشموله نحو افعلى ، « هذا »^(١) وأنكره المكودى وحق له إنكاره .

ق : قوله : « أتت » يعنى به التاء اللاحقة آخر الكلمة ، لازمة السكون فى أصلها ، فلا يرد عليه ريت ، وثمت ؛ لعدم « لزوم »^(٢) سكونهما ، بل الأكثر فيهما الفتح^(٣) .

* سواهما الحرف كهل وفى ولم *

د^(٤) : المشترك بين الاسم والفعل نحو « هل »^(٥) ، وقال عند قوله :

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

د . يعنى أن النصب واجب إذا ولى الاسم شيئاً يختص بالفعل ، كأدوات الشرط ، وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام إلا الهمزة ، ومن جملة « هل » ،

(١) ساقطة من « د » وفى « ص » : « له » ، وانظر شرح الشاطبى ٢٤ / ١ .

(٢) ساقطة من « ب » و « ج » .

(٣) شرح الشاطبى ٢٤ / ١ .

(٤) شرح المرادى ٤٤ / ١ .

(٥) والحرف « هل » مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ لأنه يدخل على القسمين ، ومن دخوله على الفعل قوله تعالى :

« هل أتاك حديث الغاشية » .

- ومن دخوله على الأسماء قول الشاعر :

هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

- ولكنه يدخل أيضاً على الحروف ، ومن ذلك قوله تعالى :

« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض » .

- وعلى الضمائر ، ومنه قوله تعالى :

« هل أنتم مطعون » .

- وعلى أسماء الإشارة نحو قوله تعالى :

« هل هذا إلا بشر مثلكم ... » .

فظاهره التناقض^(١).

[٨/أ] وقد سألت عن ذلك شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الصغير فأجاب بما معناه: أن «هل» وما في معناها دخلت على جملة فيها فعل، طلبت مباشرة الفعل، فيباشرها لفظاً أو تقديرًا، وإذا دخلت على جملة لا فعل فيها باشرت الاسم، «فما»^(٢) هنا باعتبار الدخول على الجملتين، وما في الاشتغال^(٣) باعتبار الدخول على جملة فيها فعل؛ إذ لا يتصور الاشتغال في غيرها.

د: والمسألة مبسطة في باب الاشتغال من «بسيط»^(٤) ابن أبي الربيع^(٥).

(١) وسبب ظهور التناقض أن المرادى جعل «هل» من جملة أدوات الاستفهام، ولم يستثن إلا الهمزة فقط، ولكن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما بعدها يكون واجب الرفع، وبرهان ذلك قول المرادى نفسه في شرح البيت نفسه: وذلك حين مثل للحرف «هل»: «مثال ذلك: زيد هل لقيته، فالرفع في هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونها من أدوات الصدر...»، ومن التناقض أيضًا أن المرادى جعل «هل» مشتركًا بين الاسم والفعل في قول، ومختصًا بالفعل في قول آخر.

«انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢: ٤١».

(٢) في «د» و«أ»: «فها» وفي «ب»: «فهل» وفي «ج»: «فما» وهو الصواب، وقد أثبتته.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) في «أ»: «بسط».

(٥) ابن أبي الربيع في البسيط ٢: ٦٣٢ - ٦٣٣ وذلك بعد أن عَدَّ أقسام الاستفهام: الثالث: أن يكون الاستفهام بغير الهمزة، وعلى غير الوجه الأول، ونحو: زيد هل ضربته؟ وعمرو متى أكرمته؟ فهذا نجى فيه بالاسم قبل أداة الاستفهام، ويكون مرفوعًا بالابتداء، لا يجوز غيره، لما ذكرته من أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ومتى تأخر الاسم عن أداة الاستفهام، فلا بد من مجيئه بعد الفعل، فتقول: هل ضربت زيدًا؟ ولا يجوز: هل زيدًا ضربت؟ لأن حروف الاستفهام طالبة بالفعل....».

ويقول: «فإن كان الاسم بعد الهمزة جاز الرفع والنصب، والنصب أحسن، فتقول: أزيد ضربته، وأزيدك ضربته...».

وعلل جواز ذلك في الهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام بقوله: «لأن الهمزة أم الباب فاتسع فيها ما لم يتسع في غيرها...».

المكودي: «إنما لم تعمل قد والسين وسوف فى الأفعال مع اختصاصها بها»^(١)، ولم تعمل (أَنْ) فى الأسماء مع اختصاصها بها؛ لأنها «كجزء»^(٢) مما دخلت عليه، وإنما لم تعمل: هلاً، وآ، ولولا، ولوما فى الأفعال مع اختصاصها «بها»^(٣)؛ لأنها مركبة من المشتركات.

فعل مضارع يلى لم كَيْسَمْ

وماضى الأفعال بالتاء مِزْ وَسِمِ بالتون فعل الأمران أمر فُهِمِ

ق: يلى من وكى الشيء يليه إذا اتبعه على أثره بلا حاجز.

المكودي: و«أخوات»^(٤) «لم» مثلها^(٥).

د: «ويحتمل»^(٦) أن يريد «بالتاء» مجموع التاءين^(٧).

(١) ساقطة من: «أ».

(٢) من «ج»، وفى «أ» و«ب» و«د»، و«هـ» والأصل: «كجزء».

(٣) من «ب» و«ج». (٤) فى «هـ»: «وأخواتها».

(٥) شرح المكودي ٧. (٦) «أ»: «يحتمل».

(٧) يقصد المرادى بالتاءين: تاء التانيث الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ضَرَبْتُ، وتاء الفاعل المتحركة نحو: ضَرَبْتُ، وما قبلها ساكن. انظر: شرح المرادى ٤٦/١.

وقال ابن عقيل فى شرح الألفية ١: ٢٥: «ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضى بقوله: «وماضى الأفعال بالتاء مِزْ» أى ميز ماضى الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ، نحو: تباركت يا ذا الجلال والإكرام، ونعمت المرأة هند، وبشت المرأة دَعْدُ».

ومن كلام ابن عقيل يتضح أن الناظم يريد «بالتاء» مجموع التاءين كما ذكر المرادى، ولكن ابن مالك نفسه فى شرحه على التسهيل له يذكر خلاف ذلك فيقول: «تاء التانيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضى متصرفاً كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعل التعجب نحو: زكت هند فعست أن تغلح، ونعمت المرأة هي». «شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٤».

ويقول ابن مالك: «ويعتبر الفعْلُ بناء التانيث الساكنة» ويشرح ذلك الدمامينى فيقول: «الدالة على تانيث ما بعدها؛ ليخرج نحو: رَبْتُ، وَثُمْتُ، وَلَعَلْتُ، وَقِيدُ الساكنة يخرج المتحرك بحركة إعراب، وهى المختصة بالأسماء، وبحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلات وثمت». «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١: ٨٧».

قلت: فلو قال (١):

وماضي الأفعال بالتاءين مسمٌ والنون فعل الأمر إن أمر فهمٌ

لصرح بهما.

ق: إن قيل: تمييزه بين الأفعال الثلاثة غير محلّص؛ لخروج فعل التعجب فيما أفعله عن كونه ماضياً؛ إذ لا «يصلح» (٢) للتاء «المذكورة» (٣) وخروج أفعل به [ب/٨] «عن الثلاثة» (٤)؛ إذ لا «يصلح» (٥) للم ولا للتاء، وإن صلح للنون المميزة للأمر لم يتميز بها إلا مع مقارنة معنى الأمر، وهو مفقود «به» (٦)، فظهر أنه لم يذكر من أى نوع هما، وكذلك «حَبٌّ» من «حَبِّداً» (٧) ماضٍ، ولا يصلح للتاء، «ولالم ولا للنون، فخرج عن كونها، وهو ماضٍ» (٨).

فالجواب: أنها قابلة لعلاماتها قبل طرود ما عرض لها، كما أن سبحان ولييك ونحوهما لا تقبل خواص الأسماء لما عرض لها من التزام طريقة واحدة، لا لذاتها» (٩).

(١) وهذا البيت تعقّب من ابن غازى لابن مالك، وقد أحسن ابن غازى، فقد جمع فيه بين التاءين في عبارة سهلة دون أن يتكسر الوزن.

(٢) في «هـ»: «يصح».

(٣) ساقطة من الأصل و«ب» و«ج» و«د»، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٤، ففيه كلام عن أفعل التعجب، وأنها لا تصلح لتاء التانيث الساكنة.

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) في «هـ»: «يصح».

(٦) في «هـ»: «فيه».

(٧) في «هـ»: «حبداً من حب».

(٨) ساقطة من «ص» و«ب» و«ج».

(٩) في «أ»: «ولغاتها»، وفي «هـ»: «للدلالاتها». وانظر شرح الشاطبي ١/٢٦، ٢٧،

٢٨.

وكذا لا يرد على قوله: «إن أمر فهم» الأمر المفهوم «من»^(١) اللام في نحو «لتفعل»^(٢)؛ إذ مراده: إن أمر فهم من نفس الفعل، لا بما يلحقه، كاللام حسبما اقتضاه السياق.

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو: صه وحيهل
وطأ له «د» بقوله: «وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم، إما مصدر نحو: «صبراً بنى عبد الدار» وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بالبيت»^(٣).

قلت: لو قال: «نحو»^(٤).

* صبراً حيهل*^(٥)

لأشار للتقسيم.

ق: وإن قيل: «كلامه»^(٦) هنا في تمييز بعض الأفعال من بعض، لا في تمييز الأفعال من الأسماء؛ إذ قد تقدم.

فالجواب: أن تمييز الأفعال فيما بينها قد تم، «وإنما»^(٧) استدرك هنا أسماء

(١) في «د» و«أ»: «في».

(٢) في «ص» و«أ» و«ب»، و«ج»: «لتفعلن».

(٣) شرح المرادى ٤٦/١، ٤٧.

(٤) ساقطة من «د».

(٥) وهذا تعقب من ابن غازي لابن مالك، حيث أبدل مثاله بهذا المثال فقول ابن غازي:

* صبراً حيهل*

هو بدل: «صه وحيهل». واقترح ابن غازي أفضل وأصوب؛ لأنه أشار للتقسيم، المصدر الدال على الأمر، واسم فعل الأمر، ولكنه قد يكون مستنبطاً من كلام المرادى السابق عليه مباشرة.

(٦) في «أ» و«ج»: «قوله كلامه».

(٧) في «أ»: «وإن».

الأفعال خشية أن يتوهم من كلامه السابق أنها حروف داخلية في قوله :

*** سواهما الحرف ***

إذ لا «تقبل»^(١) شيئاً مما ذكر من خواص الأسماء، وخواص الأفعال، وأورد [أ/٩] قبولها للتونين وانفصل عنه بأنه مقصور على السماع، فلا يعمُّ جميعها، وليس بغالب فيها، فيحمل عليه النادر كما حمل ما ندر عدم الإسناد إليه، كسبحان «السه»^(٢) وبابه على غالبه، وأورد أنها قد يسند إليها في نحو قول زهير بن أبي سلمى^(٣) :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الدرع

وانفصل عنه بنحو جواب المرادى في مثل : قام : فعل ماضٍ، قال : فإن قيل : يلزمه حين فرّق بين فعل الأمر واسم فعله أن يفرق بين الفعل «الماضي واسم فعله وبين الفعل»^(٤) المضارع واسم فعله .

(١) في «د» «يقبل»، وما أثبتته من «أ» .

(٢) من الأصل و«د» وساقطة من بقية النسخ .

(٣) من بحر الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩ وإصلاح المنطق ٣٣٦، والإنصاف ٥٣٥ وخزانة الأدب ٦ : ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، والدرر : ٥ : ٣٠٠ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٣١ وشرح التصريح ١ : ٥٠ وشرح شواهد الشافية ٢٣٠ وشرح المفصل ٤ : ٢٦ والشعر والشعراء ١ : ١٤٥ والكتاب ٣ : ٢٧١ ولسان العرب ١١ : ٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢ : ١٨ (أسم) وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ ومعجم الهوامع ٢ : ١٠٥ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧ : ٢٤٧ .

والشاهد فيه قوله : «دُعيت نزال» وهو من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي ؛ لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها، وقال الأعمش : الشاهد في قوله : «نزال»، وهو اسم فعل لقوله : «نزل»، ودل على أنه اسم مؤنث دخول التاء في فعله، وهو «دُعيت»، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن تخبر عنه .

(٤) ساقطة من «د» .

فالجواب: أنه اقتصر على الأمر لكثرتة .

قلت: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال^(١):

وما يكن منها لدى غير محلٍ فاسم كهيئاتٍ ووىٍ وحيهلٍ

أى: «وما يكون»^(٢) من الكلم الدالة على معنى المضارع والماضى والأمر، غير محل لهذه العلامات التى هى: «لم، والتاء، والنون» فهو اسم كهيئات^(٣) بمعنى «بعُد» وهو ماضٍ، ووى^(٤) بمعنى أتعجب، وهو مضارع، وحيهل^(٥)

(١) وهذا تعقب من ابن غازى أيضاً، فقد أتى هنا بأسماء أفعال للأزمنة الثلاثة: فاسم الفعل «هيئات» للماضى بمعنى بعُد، واسم الفعل: «وى» للمضارع بمعنى أتعجب، واسم الفعل: «حيهل» للأمر بمعنى أقبل .

ويقول المرادى فى التفريق بين الفعل المضارع واسم فعله والفعل الماضى واسم فعله: «ثم اعلم أن علامة المضارع وهى «لم» فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو: «أف» و«أنضجر» فإنهما بمعنى المضارع، ولكن «أف» لا تقبل «لم» و«أنضجر» تقبلها، وكذلك علامة الماضى وهى التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو «هيئات» و«بعُد»، فإنهما بمعنى الماضى، ولكن «هيئات» لا تقبل تاء التانيث، وبعُد تقبلها، وهذا واضح». «توضيح المقاصد والمسالك ١: ٤٧» .

(٢) فى «أ» و«ب»: «وما لم يكن» بالنفى وهو خطأ؛ لأنه يقلب المعنى .

(٣) نحو قوله تعالى: «هيئات هيئات لما تواعدن» .

وقول الشاعر:

هيئات هيئات العقيق ومن به
وهيئات خلٍ بالعقيق نواصلةً

(٤) نحو قوله تعالى: «ويكأنه لا يفلح الكافرون» .

وقول الشاعر:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس: وبك عتر أقدم

(٥) نحو قول الراجز:

وهيج الحى من دار فظل بها
يسوم كثير تاديه وحيهل

وقول الشاعر:

يتمارى فى الذى قلت له
ولقد يسمع قولى حيهل

د : إذا قُطِعَ بعضُ النعمتِ (١) ، دون بعضٍ قُدِّمَ « المتبوع » (٢) على المقطوع ولا يُعكَّس (٣) وفيه خلاف .

ق : وجهُ منع العكس ما يلزم عليه من الفصل بأجنبي ، وإنَّ طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه (٤) ، وكان الشلويبين ينشد هنا قول منعم بن أوس (٥) :

إذا انصرفتِ نفسي عن الشيء لم « تكُنْ » (٦) « إليه » (٧) بوجهٍ آخرَ الدهرِ « تقبيلُ » (٨) ،

وأيضاً ففيه (٩) قصور بعد كمال ؛ إذ القطع أبلغ عند أهل البيان ، ووجه الجواز التزام جواز الفصل ، وأيضاً فالمقطوع في حكم « المتبوع » (١٠) ؛ لأن الجميع مُستغْن عنهُ . انتهى ، تمثيل المرادى « هنا » (١١) « نعت » (١٢) « توكيد المعرفة بـ : « نفخة واحدة » (١٣) » وهم .

ومَا مِنَ الْمُنْعَمَاتِ وَالنِّعَمِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النِّعَمِ يَقِلُّ

(١) من « أ » . (٢) في « هـ » : « المتبوع » .

(٣) في « ب » : « يقطع » ، وفي « هـ » : « ينعكس » .

(٤) المرادى ٣ : ١٥١ : « قال ابن أبي الربيع : « والصحيح المنع » ، وقال صاحب البسيط : « والصحيح جوازهُ » .

(٥) من الطويل ، وهو لمن بن أوس المزني في ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ وبلا نسبة في البسيط ١ : ٣١٧ .

والشاهد فيه أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر الذي انصرفت عنه ، حتى في كلامها ، ولذلك إذا قطعوا بعض النعمت دون بعض قُدِّموا المتبوع على المقطوع ولا ينعكس .

(٦) في « ص » ، و « د » : « تكذ » . (٧) في « أ » ، و « ب » ، و « د » : « عليه » .

(٨) في « ب » ، و « هـ » : « ترجع » . (٩) في « أ » ، و « د » : « فيه » .

(١٠) من « ب » . (١١) في « هـ » : « المتبوع » .

(١٢) ساقطة من « هـ » . (١٣) سورة الحاقة : من الآية ١٣ : مكية .

ق: فلولا لم يعقل المنعوت لم يحذف^(١)، فلا تقول: مررت ببيارد أو طويل
أو قصير ونحوها^(٢).

(١) المرادى ٣ : ١٥٣ : « يعني أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك في المنعوت ، ويقالُ في النعت » . أ . هـ .
ومن حذف المنعوت قوله تعالى : « أَنْ اَعْمَلْ سَاهِبَاتٍ » فـ « سَاهِبَاتٍ » نعت لمنعوت محذوف ، وتقديره : « ذُرُوعاً » .
ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقد كُنْتُ في الحَرْبِ ذَا تَدْرَأَ فلمْ أُعْطِ شَيْئاً ولمْ أُنْتَعِ

والشاهد فيه قوله : « فلم أعط شيئاً » يريد : فلم أعط شيئاً طائلاً ، فحذف النعت .

(٢) شرح الشاطبي ١٢٦/٣ .

[١٠/أ] فإن قيل : كيف حكمتم على اسم الفعل بأنه لا يكون معمولاً ، وقد وجدناه معمولاً في قول زهير^(١) :

«دعيت نزال»

فالجواب ما قدمناه في قوله : «ومسند» .

فإن قيل : يخرج عن قوله : « بلا تأثير » دونك ، ووراءك ، وأمامك ، فقد عدّها في أسماء الأفعال مع أنها معربة باتفاق على ما نقل ابن خروف^(٢) ، وأنّ نصبها بالأفعال التي نابت عنها كـ «ضرباً زيداً» .

فالجواب : أنها عنده مبنية لقوله : « والزم بنا النوعين » وما ظهر في آخرها ليس بتأثير عامل ، ولا هي قابلة «لأن»^(٣) تتأثر ، وما نقل ابن خروف من الاتفاق لا يثبت .

ويخرج عن مقتضى الشبه الافتقاري : أي ، واللذان ، واللتان ، كما خرج ذان وتان عن مقتضى المعنوي ، لمعارض عارض الشبه في جميعها ، ثم

(١) سبق تخريجه ، ص ١٨٦ .

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، من أهل إشبيلية ، يعرف بابن خروف ، إمام في النحو واللغة ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبى بكر بن طاهر الخدب ، وله مصنفات مفيدة ، شرح كتاب سيبويه شرحاً جليلاً سماه : « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » ، وله شرح على كتاب الجمل للزجاجي ، وغيرهما ، توفي في سنة ٦٠٩ هـ .

انظر : الأعلام ٥ : ١٥١ والبداية ١٣ : ٥٣ وبقية الوعاة ٢/٢٠٣ والبلغة ١٦٤ والتكملة ٦٧٦ وفوات الوفيات ٢ : ٧٩ - ٨١ والمختصر في أخبار البشر ٣ : ١٢١ ومعجم الأدباء ١٥ : ٧٥ - ٧٦ ومعجم المؤلفين ٧ : ٢٢١ ونفح الطيب ٢ : ١٨٧ و ٣ : ١٨٤ وهدية العارفين : ٧٠٤ .

(٣) في «أ» ، «ب» ، «ج» ، «د» ، «هـ» : «بأن» .

«فى»^(١) قصر كلام الناظم على البناء اللازم وشموله له «وللمعارض»^(٢) ،
كالمقطوع عن الإضافة ، والمضاف إلى مبنى ، كقوله :

«على حين عاتبُ المشيب»^(٣)

وياب : لارجل ، وخمسة عشر ، ويا زيدا احتمال ، والظاهر الأول .

وفى كون الأنواع التى ذكر محيطتها بشبه الحرف احتمال^(٤) .

ومعربُ الأسماء ما قد سلماً من شبه الحرف كأرض وسماً^(٥)

ق : حاصل ما زاد غيره على شبه الحرف من موجبات بناء الأسماء ثمانية
أشياء : الوقوع موقع الفعل ، ومضارعه ، وكثرة موانع الصرف ، والإضافة
[١٠/ب] إلى مبنى^(٦) ، والتركيب ، والقطع عن الإضافة ، والخروج عن النظائر ،
وكثرة الاستعمال^(٦) .

(١) من «ص» ، و«هـ» .

(٢) فى : «ب» و«المعارض» وفى «ج» و«للعارض» .

(٣) جزء بيت للناطقة الذيبانى من الطويل ، والبيت بتمامه :

على حين عاتبُ المشيب على الصبا وقلت : ألمّا أصحُ والشيبُ وازع

انظر : ديوان النابغة ٣٢ والأضداد ١٥١ وجمهرة اللغة ١٣١٥ وخزانة الأدب ٢ : ٤٥٦ ،
و٣ : ٤٠٧ ، و٦ : ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، والدر ٣ : ١٤٤ ومرصناعة الإعراب ٢ : ٥٠٦ وشرح
أبيات سيبويه ٢ : ٥٣ وشرح التصريح : ٤٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨١٦ ، ٨٨٣ ،
والكيتاب ٢ : ٣٣٠ ولسان العرب ٨ : ٣٩٠ (وزع) ، ٩ : ٧٠ (خشف) والمقاصد
النحوية ٣ : ٤٠٦ ، و٤ : ٣٥٧ ، وبلا فى الأشبا والنظائر ٢ : ١١١ والإنصاف
١ : ٢٩٢ .

والشاهد فيه قوله : «على حين» حيث يجوز فى «حين» الإعراب ، وهو الأصل ، والبناء
لأنه أضيف إلى مبنى^(٦) ، وهو الفعل الماضى : «عاتب» .

(٤) شرح الشاطبى ١/٣٤ ، ٣٥ .

(٥) من أول قوله : «فإن قيل : كيف حكمتم .» إلى قوله : «كأرض وسما» ساقط من «أ»

(٦) فتح الرب المالك ٦٩ .

فأما الأول فأسماء الأفعال، وقد علمت دخولها في شبه الحرف عنده، وأما الثاني فباب «حذام»^(١) «وقطام»^(٢) وهو مشبه «نزال»^(٣)، ومُشَبَّه المُشَبَّهِ مُشَبَّهٌ، فدخل مدخله أيضاً، وأما الثالث فباب «حذام» أيضاً عند «آخرين»^(٤)، وقد علمت مدخله، وأما الرابع فكقوله:

* على حين عاتبت المشيب على الصبا*^(٥)

فإن قصرنا كلامه على البناء اللازم، فهو خارج عنه، وإلا فقد دخل في شبه الحرف كما «يأتي»^(٦) إن شاء الله تعالى.

وكذلك الخامس نحو: لا رجل، وخمسة عشر، والسادس نحو: «من قبلُ ومن بعدُ»^(٧)، والسابع، وهو «أى» الموصولة، انفردت بحُسن حذف صدر

(١) هذه كلمة من شاهد نحوي، وتماه:

إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام

من الوافر، للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢: ٢٢٥ وشرح شواهد المغنى ٢: ٥٩٦

[وفيه: نجيم بن مصعب، وهو تحريف] والعقد الفريد ٣: ٣٦٣ ولسان العرب ٦: ٣٠٦

(رقش) والمقاصد النحوية ٤: ٣٧٠، وله أولوشيم بن طارق في لسان العرب ٢: ٩٩

(نصت) وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ١٣١ والخصائص ٢: ١٧٨.

والشاهد فيه قوله: «حذام» حيث جاء هذا الوزن مبنياً على الكسر، على وزن «فَعَالٍ».

(٢) من «ه».

(٣) سبق تخريجه وبيان الشاهد في كلمة «نزال» ص ١٨٦ عند قول الشاعر:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيت نزالٍ ولجَّ في الدرِّ

(٤) في «ه»: «النحويين».

(٥) سبق تخريجه، وبيان موضع الشاهد فيه، ص ١٩١.

(٦) في «ه»: «سيأتي».

(٧) وهو المتطوع عن الإضافة، ومثاله قوله تعالى: «الله الأمر من قبلُ ومن بعدُ» سورة الروم:

الآية ٤، وبُيِّت قبلُ وبعْدُ لقطعهما عن الإضافة، وبما لم يقطع عن الإضافة، قوله

تعالى: «وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين» «سورة الروم: ٤٩».

صلتها، وأما الشامن، فقولهم: «لهى أبوك» وهو عنده مبنى لتضمن معنى التعجب، الذى حقه أن يوضع له حرف فاندراج^(١) فى قوله:

«والمعنوى فى متى وفى هنا»

فإذا تقرر هذا لم يثبت «موجب للبناء»^(٢) إلا شبه الحرف^(٣)، فكل ما سلم منه من الأسماء، فمعرب كما قال د^(٤).

سُمى إحدى لغات الاسم الست هي: اسم بكسر الهمزة وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسمى بالوجهين.

ق: قوله: «وسمًا» أصله «سماء» بالمد من السمو، قصره للشعر، وشرح ابنه^(٥) على سُمى كهدى، وهى لغة فى الاسم غريبة^(٦)، استشهد مثبتها [١١/أ] بقوله:

(١) وعن كل ما سبق يقول ابن قاسم الغزى فى شرحه على الألفية: «وبقى عليه اسم «لا» التبرئة والمنادى والظرف المقطوع عن الإضافة، والظرف المضاف للجمله، والمركب كأحد عشر، والعلم الذى يوزن فعّال كحذام واسم الصوت...»

«فتح الرب المالك: ٦٩».

(٢) فى «ه»: «لموجب البناء».

(٣) شرح الشاطبى ١/٤٣، ٤٤، ٤٥.

(٤) يقول المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١: ٥٥: «يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما

سلم من شبه الحرف المؤثر، ومن هنا علم انحصر الاسم فى القسمين، ثم مثّل للمعرب

بمثالين صحيح وهو «أرض»، ومعتل وهو «سما» وهو إحدى لغات الاسم الستة».

(٥) ابن الناظم: ٨.

(٦) ابن هشام فى أروض المسالك ١: ٣٤: «ونظير الفتى سُمَا - كهدى - وهى لغة فى

الاسم».

ابن الأنبارى فى الإنصاف ١: ١٥: «والوجه الخامس أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى

اسم: «سُمى» على مثال: «على»، والأصل فيه «سُمُو» إلا أنهم قبلوا الراو منه ألفًا

لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: «سُمى».

وفدع عنك وذكر اللهو^(١)، واقصد بمدحة

غير معد كلها، حيثما انتمى
لأعظمها قدرا، وأكرمها أبا
وأحسنها وجهها، وأعلنها سُمى^(٢).

وقوله^(٣):

الله أسماك سُمى مباركاً
أترك الله به إشاركا

ولا دليل فيهما^(٤)؛ لأن «سُمى» فيهما منصوب، فيمكن أن يكون كيد، ودم

(١) ساقطة من «ب».

(٢) من الطويل، لرجل من كلب في النوادر ١٦٦ وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ١٧٧
ولسان العرب ١٤ : ٤٠٢ (سما) والمقتضب ١ : ٢٣٠ والمنصف ١ : ٦٠.

والشاهد فيهما قوله : «سما» حيث يروى بكسر السين وضمها، فَمَنْ كَسَرَ السِّينَ فَالْأَلْفُ
عِنْدَهُ لِلْوَصْلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْهُمْ قَالُوا : « هَذَا سَمَا » بوزن
« رِضَا » ، وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ السِّينَ فَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا عَلَيْهِ النَّاسُ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ
الْأَلْفُ لِلْوَصْلِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلٍ مِنْ كَسْرِ السِّينِ ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ
الْأَلْفِ فِي الْقَافِيَةِ الَّتِي قَبْلُهَا وَهِيَ « انْتَمَى » ، وَيَكُونُ هَذَا التَّأْوِيلَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : « هَذَا
سَمَا » بوزن « هُدَى » ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ اللَّامَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

(٣) الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق ١٣٤ والمقاصد النحوية ١ : ١٥٤ وبلا نسبة في
أسرار العربية ٩ والإنصاف ١ : ١٥ وأوضح المسالك ١ : ٣٤ وشرح المفصل ١ : ٢٤ ولسان
العرب ١٤ : ٤٠١ ، ٤٠٢ «سما» .

والشاهد فيه قوله : «سُمى» ، وهو لغة في «اسم» .

(٤) ويقول ابن هشام في «أوضح المسالك» بعد أن ساق الشاهد السابق ج ١ : ٣٤ - ٣٥ :
« فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مثنون ، فيحتمل أن الأصل : «سُمُ» ثم دخل عليه
النصب ففتح ، كما تقول في يد : « رأيتُ يداً » .

ومن قوله : «سُمى» إحدى لغات الاسم الستة إلى قوله : «ولا دليل فيهما» ساقط
من «أ» .

من قولك: «رأيت يداً ودماً»، ولم يجعله القالى^(١) مرادفاً للاسم، بل فسره بانتشار الصيت، قال: «ويمكن أن يكون مفتوح السين، قصره «للشعر»^(٢)، وأجراه مجرى فتى فى إعرابه، ألا ترى أنه يكتب بالياء إن كان يائياً، نحو قضى مقصور قضاء»^(٣).

قلت: هذا ضعيف^(٤).

وفعل أمر ومضي بُنيًا وأعرَبوا مضارعًا إن عَرَبِيًّا
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كبير عن من فتن

د: زعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضمة^(٥)، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف، يعنى: أن القلب إنما يكون فى مثل: «أيس»؛ لأنهم قالوا فى المصدر: «يأسًا»، ولم يقولوا: «أيسًا» ولم يقلبوا

(١) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون، ونسبته القالى اللغوى، أخذ العلم عن الجلة كابن دُرَيْد، وابن السراج، وأبى عمَر الزاهد، وطاف البلاد، ودخل المغرب، ولد سنة ٢٨٠هـ، وتوفى فى سنة ٣٥٦هـ.

انظر: الأعلام ١: ٣١١ وإنباه الرواة ١: ٢٠٤-٢٠٩ وبروكلمان ٢: ٢٧٩. وبغية المتتمس ٥٤٧ وبغية الوعاة ١: ٤٣٥ والبلغة ٣٩ وجدوة المقتبس ٣: ١٨ وشذرات الذهب ٣: ١٨ وطبقات الزبيدى ٢٠٤-٢٠٥ ولباب ابن الأثير ٢: ٢٣٧ ومعجم المؤلفين ٢: ٢٨٦ ونفح الطيب ٤: ٧٠-٧٥.

(٢) فى «هـ»: «ضرورة».

(٣) ومثال «قضى» مقصور قضاء قرى بن أبى طالب - رضى الله عنه:

إذا القَضَا ضاق الفضاء .

(٤) وليس لابن غازى دليل على هذا التضعيف، وما نقله الشاطبى عن القالى هو الراجع.

(٥) انظر: الممتع فى التصريف ٢: ٤٢٣-٥٧٩ والمقرب ٢: ١٨٣-١٩٨.

الياء فى آيس^(١) «للعروض»^(٢)، ومنه : رأى وسأى، كما فى قول أبى القاسم^(٣) :

سأى منه قد جلا^(٤)

ق: فى المضارع المؤكد بالنون أربعة أقوال :

الأول : أنه معرب بمقدر كالاسم المضاف لياء النفس .

الثاني : رجوعه لأصله من البناء، وهو مذهب الأكثرين .

الثالث : تفصيل الناظم، وهو [١١/ب] عند «الحدب»^(٥)، شيخ ابن خروف،
ظاهر (تعليل)^(٦) سيبويه حذف النون باجتماع النونات؛ إذ لو حذفت للبناء ما
«احتجج»^(٧) إلى ذلك .

(١) ابن عصفور : «الرابع أن يكون فى أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخر، نحو :
«آيس» و «يثس» ، الأصل عندنا «يثس» و «آيس» مقلوب منه ؛ إذ لو لم يكن مقلوباً
لوجب إعلاله، وأن يقال : «أس» فقولهم : «آيس» دليل على أنه مقلوب من «يثس» ،
ولذلك لم يعل كما لم يعل «يثس» ولا ينبغى أن يجعل «آيس» أصلاً، ويجعل
تصحيحه شاذاً ؛ لأن القلب أوسع من تصحيح المعتل وأكثر .

المتع ٢ : ٦١٨ والمقرب ٢ : ١٩٨ .

(٢) من «ب» ، وفى بقية النسخ : «للعروض» .

(٣) أبو القاسم هو الشاطبى، أبو القاسم بن قبرة، صاحب حرز الأمانى ووجه التهانى فى
القراءات السبع، وقد سبق التعريف به .

(٤) الوافى ٤٤ ومتن الشاطبية ١٤ ، وسأى : سأيت الثوب والجلد أساءة سائياً : مددته فانشق،
وسأوتته كذلك . «اللسان ١٤ / ٣٦٧» .

(٥) فى «أ» : «الحدبت» ، والصواب ما أثبتته ، والحدب : هو محمد بن أحمد بن طاهر
الأنصارى النحوى ، من أهل إشبيلية ، أحد النحاة المشهورين بالحدق ، كان قائماً بإقراء
الكتاب والإيضاح ومعانى القراء ، توفى فى سنة ٥٨٠ هـ .

انظر : إنباه الرواة ٤ : ١٨٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٨ والبلغة ٦ : ٢ وتكملة الصلة ٢٤٩ ومعجم
المؤلفين ٨ : ٢٧١ .

(٦) فى «د» ، وفى «أ» و «ب» : «تقليل» وفى «ص» و «ج» و «هـ» : «تعليل» .

(٧) من «ب» ، وفى بقية النسخ : «احتجاج» .

الرابع: أنه لامعرب ولا مبني كالمضاف لياء النفس في قول .

قال: وصرح الناظم بإعراب كل ما عرّي من التوئين، خلافاً لمن زاد في المبنيات وقوع المضارع موضع الأمر في نحو: «وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا»^(١) وهو^(٢) قول الجرمي^(٣)، ولمن جعل «نحو»^(٤) قوله: «فاليوم أشرب»^(٥) مردوداً لأصله من البناء اضطراراً كما رد غير المنصرف إلى أصله من الانصراف «اضطراراً»^(٦).

د: قوله: «كبير عن» أي يفزع عن^(٧)، أو يُعجِب، الجوهري: راعى الشيء أي: أعجبني^(٨).

وكل حرف مستحق للبناء

(١) سورة الإسراء: الآية ٥٤ .

(٢) في «أ»: «وفى» .

(٣) لم أعثر له على مصدر .

(٤) ساقطة من «هـ» .

(٥) البيت بتمامه :

فاليوم أشرب غير مستحبٍ إثمًا من الله ولا واغسل

من بحر السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢ وإصلاح المنطق ٢٤٥ ، ٣٢٢ والأصمعيات ١٣٠ وجمهرة اللغة ٩٦٢ وحماسة البحتري ٣٦ وخزانة الأدب ٤ : ١٠٦ ، ٨ : ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ١ : ١٧٥ ووصف المباني ٣٢٧ وشرح التصريح ١ : ٨٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦١٢ ، ١١٧٦ وشرح شذور الذهب ٢٧٦ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٦ وشرح المفصل ١ : ٤٨ والشعر والشعراء ١ : ١٢٢ والكتاب ٤ : ٢٠٤ ولسان العرب ١ : ٣٢٥ (حقب) ، ١٠ : ٤٢٦ (ذلك) ، ١١ : ٧٣٢ (وغل) والمحتسب ١ : ١٥ ، ١١٠ وبلان نسبة في الأشباه والنظائر ١ : ٦٦ .

والشاهد فيه قوله : «أشرب» حيث سكن الباء ضرورة في حال الرفع والوصل ، ويروى «فاليوم أسقى» و«فاليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

(٦) في «أ»: «إضرازا» وانظر شرح الشاطبي ١/٥٠ ، ٥٢ .

(٧) شرح المرادى ١/٦٠ .

(٨) الصحاح ٣/١٢٢٣ .

ق: «عبارة»^(١) غير موقية «بجراده»^(٢)؛ إذ لا «يستلزم»^(٣) استحقاقه للبناء حصوله له، وينظر لهذا المعنى تأويل جماعة: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم»^(٤) أى: إن جزاءه الله؛ إذ لا يلزم من تقدير الجزاء حصوله.

وجوابه: أن الاستحقاق يقتضى الحصول إلا «المعارض»^(٥).

قلت: فلو قال: «والحرف لا يخرج عن حكم البناء» لتخلص من هذا^(٦)، «وبالله تعالى التوفيق»^(٧).

والأصل فى المبنى أن يسكننا

ق: لأن المبنى ضد المعرب، والأصل فى المعرب أن يحرك، ويُحتمل أن يريد كل مبنى، «فأل»^(٨) جنسية، أو اللازم البناء، «فأل»^(٩) عهدية، بناء على تخصيص ما تقدم باللازم، والأول أولى لعمومه^(١٠).

(١) فى «أ»: «عبارة».

(٢) فى «أ»، و«ب»، و«ج»، و«د»: «لمراده».

(٣) فى «ص» و«أ»: «يلزم».

(٤) سورة النساء: الآية ٩٣.

(٥) فى «أ»: «المعارض» وفى «ب»: «لمعارض»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٥٣، ٥٤.

(٦) ويقول المرادى عن موقف الإجماع من بناء الحرف: «هذا أمر مجمع عليه؛ إذ ليس فيه

مقتضى الإعراب، قالوا: لأن الحرف لا يتصرف، ولا يتعاقب عليه من المعانى ما يحتاج به

إلى الإعراب، واعتراض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو: «من» وأجيب: بأن

الحرف إنما جرى به فى الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير».

توضيح المقاصد والمسالك ١: ٦١.

(٧) ساقطة من «ص» و«أ»، و«ه».

(٨) فى «أ»: «فاللام».

(٩) فى «أ»: «فاللام».

(١٠) شرح الشاطبى ١/ ٥٤.

[١٢/أ] ومنه ذو فصح وذو كسر وضم كائناً أمر حيث والساكن كم

ق: من أسباب البناء على حركة قوة الطلب للحركة نحو: «ذَيْتٌ»^(١) و«كَيْتٌ» كناية عن الحديث، بنا على حركة؛ لأن تاءهما للتأنيث، وهى تطلب تحريك ما قبلها، فأحرى نفسها، والفرق بين أداتين نحو: (إنا، وإن) و«خُصَّ» أولهما بالحركة لمزية الاسمية^(٢).

د: كونها حركة الأصل^(٣)، نحو: يامضار، ويامضار، وياتحاج، يعنى على لغة من ينتظر^(٤)، وقد بين في باب الترخيم ورود هذا النمط على قوله:

«فالباقى»^(٥) استعمل بما فيه ألف

(١) فى «أ»: «كيت» وفى «ج»: «ذيت». وهو الصواب وهو ما أثبتته، وفى «ب» و«د»: «ديت».

وقال سيويه عن: «ذيت»:

«ومنهم من يقول: «ذيت» فيخفف، ففيها إذا خُففت ثلاث لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضهم حيث وحوث، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب، ويكسرون أيضاً كما كسروا أولاء؛ لأن التاء الآن إنما هى بمنزلة ما هو من نفس الحرف». «الكتاب»: ٣: ٢٩٢.

الزمخشري في المفصل: «وكيت وذيت مخففتان من كية وذية، وكثير من العرب يستعملونها على الأصل، ولا تستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت». «شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٣٦ - ١٣٧».

(٢) شرح الشاطبى ٥٦/١.

(٣) وهذا سبب من أسباب البناء على الكسرة، ذكرها المرادى فى شرحه على الألفية، وهى سبعة، سردها مع أمثلتها فى كلامه هنا، ولكنها متناثرة.

(٤) شرح المرادى ٦٣/١.

(٥) فى «ه»: «فالباقيات».

وفى أصل شيخنا الأستاذ أبى عبد الله الصغير مطرّاً بخطه هنا: أن هذا السبب فيه نظر، وكأنه يقول: وإنما حركة البناء على لغة من ينتظر فى المحذوف المنوى، فتأملهُ.

د: الإتياع مثاله فى المفتوح (عُص) (١) أمراً من «العَص» (٢)، وأين وكيف، عند قوم، ومثاله فى المكسور «فِر» أمراً من «فِر»، ومثاله فى المضموم (رَدُّ) أمراً من رَدِّ «ومد» (٣).

د: التقاء الساكنين نحو أمس (٤).

ق: ونحو «هؤلاء»، وإنما كان الأصل فى التقاء الساكنين الكسر؛ لأن «الكسرة» (٥) لا تلتبس بحركة الإعراب؛ إذ لا تكون الكسرة حركة إعراب إلا مع «إضافة أو تنوين» (٦) أو أل (٧).

د: الإشعار بالتأنيث نحو «أنت» (٨).

ق: ومنه باب: «رقاش وغلّاب» (٩).

د: شبه المبنى بما «هى» (١٠) فيه كذلك نحو: «أخشوا القوم» (١١).

(١) فى «ب» و«ج»: «عض»، وانظر شرح المرادى ٦٣/١.

(٢) فى «ب» و«ج»: «المعض»، وانظر شرح المرادى ٦٣/١.

(٣) فى «أ» و«ب» و«ج»: «منذ».

(٤) شرح المرادى ٦٣/١.

(٥) فى «أ» و«ج»، و«د»: «الحركة».

(٦) فى «ص» و«أ» و«ه»: «تنوين أو إضافة».

(٧) شرح الشاطبى ٥٧/١.

(٨) شرح المرادى ٦٣/١.

(٩) شرح الشاطبى ٥٧/١.

(١٠) فى «ه»: «هو».

(١١) شرح المرادى ٦٤/١.

قال شيخنا [١٢/ب] الأستاذ^(١): الظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لا للبناء، انتهى، وهذا كما قال.

ق: أما الضمة في «مُدَّ اليوم»، فليست بحركة بناء، «فيمثل بها هذا الموضوع»^(٢)، وإنما هي حركة التقاء الساكنين.

د: «فتح «أين» تخفيفاً، يريد: وحرك للساكنين»^(٣).

د: وضم «حيث»^(٤) على أشهر اللغات؛ لشبهه بالغايات^(٥)، يريد: وحرك «لالتقاء»^(٦) الساكنين، والغايات قبل وأخواتها كالجهاث، وحسب وغيره، لما قطع عنهن ما يُضَمَّن إليه، وسكت عليهن، صرن حدوداً ينتهي عندها، فلذا «سُمِّن»^(٧) «غايات» قاله الزمخشري^(٨)

(١) هو أبو عبد الله الصغير، وقد سبق التعريف به ص ١٧٦.

(٢) في «هـ»: «فيمثل بها بهذا الموضوع»، وانظر شرح الشاطبي ٥٧/١.

(٣) ساقطة من «ب»، وانظر شرح المرادى ٦٥/١.

(٤) ساقطة من «ج».

(٥) المرادى في التوضيح ١: ٦٥: «وَضُمَّ على أشهر اللغات؛ لشبهه بالغايات، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك كما منعت «قبل» وبعده «الإضافة».

(٦) من «ص» و«ب»، و«هـ».

(٧) في «هـ»: «سميت».

(٨) هو أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، إمام في اللغة والنحو والأدب، وتصانيفه مشهورة، سمع الحديث على أبي الخطاب نصر بن أحمد بن أبي العباس الفضل، توفي في سنة ٥٣٨ هـ.

انظر: إنباه الرواة ٣: ٢٦٥ - ٢٧٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩ - ٢٨٠ والبداية ٢: ٢١٩ والبلغة ٢٥٦ وتاريخ ابن الأثير ٩: ٨ وشذرات الذهب ٤: ١١٨ - ١٢١ وطبقات المفسرين ٤١ واللباب ٢: ٥٠٦ - ٥٠٧ ومعجم الأدباء ١٩: ١٢٦ - ١٣٥ ومعجم المؤلفين ١٢: ١٨٦ والنجوم الزاهرة ٥: ٢٧٤.

والزمخشري منسوب إلى «زمخشر» وهي إحدى قرى خوارزم. «مراصد الاطلاع» ٦٦٩/٢.

فى «باب» (١) الظروف من المفصل (٢).

ق: «وان» (٣) قيل: أغفل البناء على الحذف كاخشَ وافعلًا وبابهما، وعلى الألف كيا زيدان، واثان، وماتان، والفان فى الأعداد المطلقة، وعلى الواو: كيا زيدون، «ويا» (٤) وثلاثون، فى «العدد» (٥) أيضًا، وعلى الياء، «كلا» (٦) غلامين، «ولا» (٧) ضاربين لزيد.

فالجواب: أنه لو ح «لها» (٨) بمن التبعيضية من قوله: «ومنه» (٩)، وأيضًا: فإنما هذه نائبة عن الأصول الأربعة التى ذكر (١٠).

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) المفصل هو كتاب للزمخشرى، واسمه: «المفصل فى صنعة العربية» وعليه كثير من الشروح، منها شرح ابن يعيش وهو مشهور ومتداول، والقاسم بن الحسين الخوارزمى توفى ٦١٧ هـ وغيرهما من الشروح .

وقال الزمخشرى فى الموضع المذكور فى باب الظروف: «منها الغايات، وهى قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومن عكس وأبدأ بهذا أول، وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو: حسب ولا غير وليس غير، والذي هو حدّ الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضمن إليه، وسكت عليهن، صرّن حدوداً ينتهى عندها، فلذلك سُمّين غايات» .

«شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٨٥» .

(٣) فى «أ» و«ب»: «فإن» .

(٤) من «ص» .

(٥) فى «ج»: «الأعداد» .

(٦) فى «ه»: «كيا» .

(٧) ساقطة من «أ» .

(٨) ساقطة من «ب» .

(٩) فى «أ»: «فمنه» .

(١٠) شرح الشاطبى ١/ ٦٠ - ٦١ .

والرفع والنصب أجعلن إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

د: وعن المازنى^(١) أن الجزم ليس بإعراب^(٢)، يعنى أنه قال: إنما هو علم الإعراب.

واجزم بتسكين، وغير ما ذكر ينوب نحو جا أخو بنى نمر
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا، كذكر الله عبده يسر^(٣)

[١٣/أ] قلت: لو أراد أن يشير لما ينوب عن علامات البناء الأربع كما نبه على ما ينوب عن علامات الإعراب^(٤) «الأربع»^(٥) لقال:

واجزم بتسكين، وكل ما بقى ينوب فى البابين كائنين انتقى

فائتين مفعول مقدم، وهو مثال للنيابة فى المعربات، و(انتقى) فعل أمر بمعنى (اختر)، وهو مثال للنيابة فى المنيات، وحذف الياء فيه نيابة عن السكون؛ إذ الأمر مبنى على ما يجزم به لو كان مضارعاً.

(١) هو بكر بن محمد بن عثمان، قيل: ابن عدى بن حبيب النحوى، أبو عثمان المازنى، نسبة إلى مازن شيبان، بصرى، روى عن أبي عبيدة والأصمعى وأبى زيد الأنصارى، له التأليف الحسنة: منها كتاب التصريف وكتاب الديباج، وكان كثير الرواية، توفى سنة ٢٤٧هـ.

انظر: الأعلام ٢: ٤٤ وإنباه الرواة ١: ٢٤٦ - ٢٥٦ والبداية ١: ٣٥٢ - ٣٥٣ وبقية الوعاة ١: ٤٦٣ - ٤٦٦ والبلغة ٤١ وتاريخ بغداد ٧: ٩٣ - ٩٤ وشفرات الذهب ٢: ١١٣ - ١١٤ وطبقات الزيدى ٥٧ - ٥٨ وطبقات القراء ١: ١٧٩ والفهرست ٥٧ وممالك الأبصار ٤: ٢٨٥ - ٢٨٧ ومعجم الأدباء ٧: ١٠٧ - ١٢٨ ومعجم المؤلفين ٣: ٧١.

(٢) شرح المرادى ١/٦٦.

(٣) هذان البيتان والتعليق عليهما ساقط من «ه».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) ساقطة من الأصل، ومن «د».

وارفع براو وانصبين بالالف
 من ذاك ذوان صحبة أانا
 أب أخ حم كذاك وهن
 وفي أب وتاليه ينلدر
 وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا
 واجرر بياء ما من الأسماء أصف
 والفم حيث الميم منه بانا
 والنقص في هذا الأخير أحسن
 وقصرها من نقصهن أشهر
 لليا كجا أخو أيك ذا اعتلا^(١)

د^(٢): اعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب^(٣)، بين أبو حيان جميعها في «شرح»^(٤) التسهيل^(٥).

د: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك^(٦)، أي بأن إعرابها بالحروف.

قال شيخنا الأستاذ: بل هو «معنى»^(٧) قوله: (يتوب نحو جأ أخو بني نمر).

ق: واحترز بقوله: (إن صحبة أانا) من (ذو)^(٨) الطائفة، وذا وذى

(١) هذا البيت ساقط من «ب» و«ج».

(٢) شرح المرادى ٦٨/١.

(٣) وقد فصل القول فيها الاسترأباذى في شرح الكافية ١: ٢٧ - ٢٩ والسيوطى في همع

الهوامع ١: ٣٨ - ٣٩ وابن يعش في شرح المفصل ١: ٥٢ وابن مالك في شرح التسهيل

١: ٤٥ - ٤٦ وذكر الدمامينى منها مذهبين في شرحه على التسهيل [تعليق الفرائد]

١: ١٥٣.

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) التذليل والتكميل ١/٥٣ ب، ١٥٤.

(٦) شرح المرادى ١/٧٠.

(٧) في «ص»: «نص».

(٨) وذلك لأن «ذو» الطائفة لا تُقْهَمُ معنى الصحبة، بل هي بمعنى «الذى» فلا تكون مثل

«ذى» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية وآخرها الواو في جميع الحالات الإعرابية رفعا

ونصبًا وجرًا، ومثالها قول الشاعر:

فما كرام موصرون لقيتهم فحسى من ذو عندهم ما كفانيًا

فإن «ذو» في هذا البيت اسم موصول بمعنى «الذى» وليست بمعنى صاحب.

وأما «ذو» التى بمعنى «صاحب» فشاهدتها قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى

ميسرة». - سورة البقرة: الآية ٢٨٠ -.

الإشاريتين^(١)، على أنها مبنيات، «فكان شرطه ضائعاً»^(٢).

«قال»^(٣): «ومن قصر فمأ بالميم جعله كرحى، ومنه قول الشاعر»^(٤):

[١٣/ب] * يا حبذا عينا سُلِّمَى والفما *

قال: والمعروف قول الجوهري: الأحماء من قبل الزوج^(٥)، والأختان من

قبل المرأة^(٦)، وعكس ابن سيده^(٧) في المحكم^(٨)، والصَّهْرُ يجمع ذلك عند الجميع.

(١) ذا وذى الإشارتان هما المشار إليهما في قول ابن مالك:

بذا المفرد مذكّر أشرُ بذى وذه تى تا على الأثنى اقتصرُ

(٢) في «ص» و«أ»: «فكان شرطه ضائع»، وانظر شرح الشاطبي ١/٦٦ - ٧٠.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٩٠ وخزانة الأدب ٤: ٤٦٢ والخصائص ١: ١٧٠

والدرر ١: ١٠٩ ووصف المباني ٣٤٣ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤ ولسان العرب ١٣:

٥٢٧ (فوه)، ١٤: ٢٣٣ خطاً) وهمع الهوامع ١: ٣٩.

والشاهد فيه قوله: «الفما» حيث قصر «القم» على لغة، وقيل: أراد القمين بمعنى

الشفتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحبُّ أو أمدح الفما.

وقال آخر يمدح محبوبته، عيناً وفماً وجيداً ونحراً وثدياً:

حبُّنا عينا سُلِّمَى والفما والجيد والنحر وثدي قد نما

انظر الدرر: ١: ١٣.

(٦) الصحاح ٥/٢١٠٧.

(٥) الصحاح ٦/٢٣١٩.

(٧) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي، من أهل مُرسية، وكان أعمى، وكذلك

والده، وله تأليف حسان منها: كتاب المحكم في اللغة، وهو كتاب جيد في بابه جامع

شامل، وكتاب المخصّص، وكتاب الأنيق في شرح الحماسة، وغيرها. توفي في سنة

٤٥٨ هـ.

انظر: الأعلام ٥: ٦٩ وإنباه الرواة ٢: ٢٢٥-٢٢٧ والبداية ٢: ٩٥ وبغية الملتبس ٤٠٥-٤٠٦

وبغية الوعاة ٢: ١٤٣ وشذرات الذهب ٣: ٣٠٥-٣٠٦ والصلة ٢: ٤١٠-٤١١ ومسالك

الأبصار ٤: ٢٥٩-٢٦٠ ومعجم الأدباء ١٢: ٢٣١-٢٣٥ ومعجم المؤلفين ٧: ٣٦.

(٨) المحكم هو كتاب في اللغة لابن سيده، واسمه تاماً: (المحكم والمحيط الأعظم في اللغة)

طبع بمعهد المخطوطات بالقاهرة عدة أجزاء منه بتحقيق مصطفى حجازي وغيره، وقد

أشرت إليه في الترجمة السابقة، وانظر كشف الظنون/١٦١٦، ١٦١٧.

قال: ومنُ المرأة والرجل «فرجهما»^(١)، وأصله الكناية عن الشيء، وعن
نقصه قول على، كرم الله تعالى وجهه: «من يطل هنُ أبيه يتتطق به»^(٢)
ومعناه: من كثر ولد أبيه يتقوى بهم، وأنشد سيبويه:

رحتَ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك «من» المتزّر^(٣)

أراد: «هنك» فسكّن النون، وغالب اصطلاح الناظم الندور في النشر،
والشدوذ في الشعر، وفي «هن» لغة ثالثة بتضعيف النون مثل: «من» وقد أغفلها

(١) في «أ»: «في رحمهما» .

(٢) والشاهد في هذا القول هو إعراب «هن» بالحركات على آخرها بالفتحة نصباً والضمّة رفعاً
والكسرة جرّاً، وهذا يسمى بالنقص، قال الناظم عن «هن»: «
والنقص في هذا الأخير أحسن»

قال ابن عقيل: ١ : ٤٩ : «وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على
النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو: «هذا هنُ زيد»، ورأيت هنُ زيد ومررت
بهنُ زيد»، وإليه أشار الناظم بقوله: «والنقص في هذا الأخير أحسن» أي النقص في
«هن» أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو: «هذا هنوة»، ورأيت هنأه،
ونظرت إلى هنيه» وأنكر الفراء جراز إتمامه، وهو مَحْجُوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن
العرب، ومن حَفَظَ حُجَّةً على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ . انتهى .

(٣) في «أ»: «في» .

(٤) من السريع وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ وخزانة الأدب ٤ : ٤٨٤ ، ٤٨٥ ،
٣٥١ : ٨ والدرر ١ : ١٧٤ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٩١ والمقاصد النحوية ٤ : ٥١٦
وللمرزوق في الشعر والشعراء ١ : ١٠٦ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ : ٦٥ ، ٢ : ٣١
وتخليص الشواهد ٦٣ .

والشاهد فيه إسكان النون في «هنك» ضرورة، وهو مرفوع؛ لأنه فاعل «بدا» .

د(١) مع أنها في التسهيل (٢).

ق: إنما ذكر «الناظم» (٣) من اللغات ما تكون فيه هذه الأسماء معتلة الآخر بحيث تقبل الإعراب بالحروف (٤)، والنقص والقصر أو بعضها، فأما اللغات التي تكون فيها كدلو، أو حب، أو خب أو خطأ، فلا يحتاج إلى ذكرها لتمامها، وتعين إعرابها بالحركات.

د(٥): وذهب الفراء (٦) إلى أن وزن «أب، وأخ، وحم» فَعَلَ بالإسكان،

(١) المرادى: «وقوله: (ومن) أى كذلك، وأخره لوقوع الخلاف فيه، فإن الفراء أنكّر إعرابه بالأحرف، وهو محجوجٌ ينقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل، والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لامة، وجعل الإعراب على عينه «كيد»، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بجزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» .
توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٧٢ .

وعن اللغات في «هن» يقول المرادى في «شرحه ١ : ٧٦»: «قسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف، وهو هن...» .

وتناولها في موضع آخر فقال:

«وأما «هن»، فقال بعضهم: لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقوله: «هنة وهنوات» وقد استدل به بعض شراح الجزولية...» .
«التوضيح ١ : ٧٨» .

(٢) ابن مالك في التسهيل عن «هن» «وقد تشدد نونه...» قال الدماميني: «أى: نون هن» كقوله:

الآليت شعرى هل آبيتنَّ ليلةً وهنّى جاذ بين لها متى هن

«انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٤٥، وشرح التسهيل للدماميني ١ : ١٤٥» .
(٣) ساقطة من «ج» .

(٤) في الأصل: «بالحركات» وانظر شرح الشاطبي ١ / ٦٩ ، ٧٠ .

(٥) شرح المرادى ١ / ٧٨ .

(٦) الفراء في المقصور والممدود: ص ٨: «وما كان من جمع من الروا والياء على أفعال فهو محدود مثل آباء، وأبناء وأحياء...» .

ورُدُّ عليه بسماع قصرها، ويجمعها على أفعال، إنما يحتج على الفراء بالجمع على أفعال في «حم»، لا في أب، وأخ؛ لقوله في التسهيل: «وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أو واو خلافاً للفراء فيما فاؤه همزة، كألف وآلاف، وما فاؤه واو «نحو: وهم»^(١) وأوهام»^(٢).

د: وكلها تفرد [١٤/أ] إلا ذو^(٣).

ق: وأما قولهم للملك اليمين: إلا ذوو الذوون فليس على تجريد التسمية «ذو» من الإضافة، وهي^(٤) بمعنى صاحب كما كانت في أصل الوضع، بل على تجريد التسمية «بذو» لكل واحد منهم حين تسموا «به»^(٥)، وكذا نحو: «ذوا يزن، وذوا كلاع، وذوا نواس»^(٦) وذوا صبح، وهم «التبابعة»^(٧).

د: وإنما تضاف «ذو»^(٨) إلى اسم جنس ظاهر غير صفة.

ق: «إذ»^(٩) كان وضعها لأن تكون وُصلة «للو صف»^(١٠) بأسماء الأجناس^(١١).

(١) في «ج» و«هـ»: «كوهم».

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١: ٧٨.

(٣) شرح المرادى ١/ ٧٩.

(٤) في «أ»: «وهن».

(٥) في «ص» و«ج» و«ب» و«هـ»: «بلو».

(٦) في «أ» و«ج» و«هـ»: [ذوي يزن، وذو كلاع، وذو نواس].

(٧) في «أ»: «التبابعة»، وفي «هـ»: «ذو التبابعة»، وانظر شرح الشاطبي ١/ ٧٤.

(٨) وذلك لأن «ذو» ملازمة للإضافة، ولا تفرد، قال المرادى ١: ٧٩: «وكلها تفرد إلا ذو

فإنها ملازمة للإضافة»، وانظر شرح المرادى ١/ ٨١.

(٩) في «ص» و«أ» و«هـ»: «إذ».

(١٠) في «أ» و«ج» و«هـ»: «إلى الرصف».

(١١) شرح الشاطبي ١/ ٧١.

د : وما خالف ذلك فهو نادر^(١) .

أبو حيان : منع سيبويه إضافته للضمير^(٢) ، وأجازها المبرد^(٣) ، وفي البديع^(٤) : « لم يرد مضافاً للضمير إلا مجموعاً »^(٥) .

د : فإذا ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثني والمجموع^(٦) ، هذا يوهم أنها

(١) المرادى : ١ : ٨٠ - ٨١] وكلها تضاف إلى الياء إلا « ذو » فإنها لا تضاف إلى مضمر ، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر .

(٢) الكتاب ٣ : ١١٨ ، ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٨٠

(٣) ومنع المبرد إضافة « ذو » إلى المضمر ، ولم يجزها ، وذلك عكس ما قال به أبو حيان في شرح التسهيل ، قال المبرد : « لأن قولك : « ذو » لا يضاف إلى المضمر ، تقول : « هذا ذو مال » ، ولا تقول : « المال هذا ذو » .

« المقتضب ٣ / ١٢٠ ، التذيل والتكميل ١ / ٤٩ ب » .

والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي ، وقيل : المازني ، والملقب بالمبرد ، لقبه بذلك أبو حاتم ، فإنه يروى أن السبب في تلقيبه بالمبرد أن صاحب الشرطة طلبه للسندامة والذاكرة ، وكره الذهاب إليه وطلب من أبي حاتم السجستاني أن يخفيه فأخفاه فيما يبرد فيه الماء ، فجمال أبو حاتم ينادى : المبرد المبرد ، وتسامع الناس بذلك فلهجوا به .

قرأ كتاب سيبويه على الجرمي ثم على المازني ، وكان إماماً في العربية ، غزير الحفظ والمادة ، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها : المقتضب والكامل وغيرهما .
توفي في سنة ٢٨٥ هـ .

انظر : الأعلام ٨ : ١٥ وأخبار النحويين البصريين ٩٦ - ١٠٨ وإنباه الرواة ٣ : ٢٤١ - ٢٥٣ والبدية ١١ : ٧٩ - ٨٠ وبروكلمان ٢ : ١٦٤ وبغية الرواة ١ : ٢٦٩ - ٢٧١ والبلغة ٢٥٠ وتاريخ ابن الأثير ٦ : ٩١ وتاريخ بغداد ٣ : ٣٨٠ - ٣٨٧ وسمط اللآلي ٣٤٠ وشذرات الذهب ٢ : ١٩٠ - ١٩١ وطبقات الزيندي ١٠٨ - ١٢٠ .

(٤) هو كتاب في النحو ، للشيخ محمد بن مسعود الغزالي توفي سنة ٤٢١ هـ ، نقل أبو حيان عنه كثيراً . (كشف الظنون ٢٣٦) .

(٥) التذيل والتكميل ١ / ٤٩ ب .

(٦) شرح المرادى ١ / ٨١ .

تجمع على حدّ المثني، وقول ابن عقيل^(١): «فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرات» أبين منه، نعم: قال في التسهيل^(٢): ويقال «في»^(٣) المراد به: من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون.

د: وقد لفظ بها مفردة مكبّرة، فاكتفى بذلك^(٤).

ق: وأيضاً فيخرج أخى ونحوه بما خرج به حمو ونحوه^(٥).

قلت: وكذا يخرج به «آباء» ونحوه.

بالألف ارفع المثني وكِلا إذا بمضمر مضافاً وصلّا
كلتا كذلك اثنتان واثنتان كابتين وابتين يجريان
وتخلف الياء في جميعها الألف جرّاً ونصباً بعد فتح قد ألفت

[١٤/ب] د: «واختلف في تشنية المركب تركيب مزج»^(٦)، يعنى على لغة

من أعرب، وأما من بنى فلا يُشنيه إجماعاً، نصّ عليه أبو حيان^(٧).

(١) شرح ابن عقيل ١: ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١: ٩٦ والنص الذي نقله عنه ابن غازي ناقص وقامه : «وتحذف تاء التانيث عند تصحيح ما هي فيه، فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صحّح، ويقال في المراد به من يعقل من: ابن وأب وأخ وهن وذى: بئون وأبون وأخون وهنون وذوون، وفي بنت وابنة وأخت وهنة وذات: بنات وأخوات وهنات وهنوات وذوات وأمهات في الأم من الناس أكثر من أمات، وغيرها بالعكس» .

«وانظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١: ٢٦٨ - ٢٧٢» .

(٣) من «ج» .

(٤) شرح المرادى ١/ ٨١ .

(٥) شرح الشاطبي ١/ ٧١ .

(٦) شرح المرادى ١/ ٨٢ .

(٧) شرح التسهيل لأبي حيان ١/ ٧٥ ب .

د: أراد القائل في :

«كَلَّتْ رِجْلَيْهَا» (١)

«كلتا» فحذف الألف للضرورة .

أبو حيان: حذف بعض الكلمة ضرورة^(٢)، كقوله^(٣):

* درس المنا بمتالع فأبان *

(١) هذا جزء من رجز ، والرجز بتمامه :

فِي كَلَّتِ رِجْلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ

وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٨٨ والإنصاف ٢ : ٤٣٩ وخزانة الأدب ١ : ١٢٩ ، ١٣٣

والدرر ١ : ١٢٠ وشرح الأشموني ١ : ٣٢ ولسان العرب ١٥ : ٢٢٩ (كلا) واللمع في

العربية ١٧٢ والمقاصد النحوية ١ : ١٥٩ وهمع الهوامع ١ : ٤١ والتذييل والتكميل

١٢٣/١ ، والشاهد فيه قوله : «كَلَّتْ» مما يدل على أن «كلا وكلتا» تشبیه لفظية ومعنوية ،

وأصلهما كلٌّ ، فكسرت الكاف وَحَفَّتْ اللام ، وزيدت الألف للتشبية والتاء للتأنيث .

ابن الأثير في الإنصاف ٢ : ٤٣٩ : «فأفرد قوله : «كَلَّتْ» فدل على أن «كَلَّتْ»

تشبیه . ولكن المرادى لا يسلم بهذا ، فيقول :

«وزعم البغداديون أن «كَلَّتْ» قد نطق بها بمفرد في قول الراجز :

«فِي كَلَّتِ رِجْلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً»

وليس بصحيح بل أراد «في كَلَّتْ»» فحذف الألف ضرورة .

«توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٨٧» .

(٢) التذييل والتكميل ١/٧٥ ب .

فقادمت بالحنس فالسؤبان

(٣) وعجزه :

من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٣٨ والدرر ٦ : ٢٠٨ وسمط اللالكى ١٣

وشرح التصريح ٢ : ١٨٠ وشرح شواهد الشافية ٣٩٧ ولسان العرب ٨ : ٣٧ (تلع) ،

١٣ : ٥ (أبن) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٤٦ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ : ٤٤ والتذييل

والتكميل ١/٧٥ ب .

والشاهد فيه قوله : «المنا» يريد المنازل ، فرخمه في غير التداء للضرورة الشعرية ، وحذف

منه الزاي واللام ، وقيل : المتى بمعنى «المحاذي» ، وحيثذ فلا حذف فيه ، وكان الشاعر قد

قال : عفا المكان للمحاذي لتالع فأبان ، وهما موضعان ، وحذف الزاي واللام هنا مما جاء في

الشعر العربي وحذف منه بعض الكلمة ، وإن لم تكن صالحة للتداء .

«يريد المنازل»^(١).

د: لأن تاء التانيث لاتقع حشواً ولا بعد ساكن غير ألف^(٢).

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: إن احترز من نحو: «الصلاة» فيه نظر،
يعنى: لأنها فى الأصل بعد فتحة.

ق: ذكر أبو حيان أن الزيادة فى اثنين واثنتين تأكيد، كزيادة ياء النسب فى
«كلابى» يعنى بفتح «الكاف وتشديد اللام»^(٣).

ق: يجوز أن يكون «قوله»^(٤) «كلصا» معطوفاً على «كلا» بطرح العاطف،
فقوله: «كذلك اثنان» جملة اسمية، وقوله: «كاهنين واثنين يجريان» بدل من
«كذلك» قال: واقتصر المصنف على هذه الأربعة من الملحقات بالثنى لكثرة
دورانها، وقوله: «بعد فتح قد ألف» إشارة لعله هذا الفتح، وأنه الذى ألف فى
الرفع^(٥).

وارفع هواً وبيا اجرر وانصب	سالم جمع عامر ومدنّب
وشبه ذين وبه عشرونا	وبابه ألحق والأهلونا
أولوا وعالمونا عليونا	وأرضون شدّ والسُنونا
وبابه ، ومثل حين قد يرد	ذا الباب وهو عند قوم يطرد

(١) ساقطة من «ج» .

(٢) هذا رد على الجرمى ، يقول المرادى ١ : ٨٨ ، «وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة للتانيث ،
وهو ضعيف ؛ لأن تاء التانيث لاتقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف» .

(٣) من «ب» و «ج» ، وهى ساقطة من «أ» والأصل ، و «د» .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) شرح الشاطبى ١ / ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ .

د: والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية [١٥/أ]،
والعقل، والخلو من تاء التانيث، وقبول تاء التانيث عند قصد معناه^(١).

قوله: «وقبول تاء التانيث» يردُّ عليه نحو الأفضل الذي مؤنثه «المُضَلَّى» فإنه
يجمع على الأفضلين، وهو لا يقبل التاء^(٢).

د: وباب سنين هو ما عوض من لامه «هاء»^(٣) التانيث، ولم يكسّر^(٤)،
خرج بقوله: «ما عوض من لامه» ما عوض من فائه^(٥)، ولذا شدَّ لدون
ورقون من الرقعة، وهى^(٦) الورق.

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: وفى ضمن قوله: «ولم يكسر» أن ما جمع
بالألف والتاء «لا»^(٧) يمتنع «أن يجمع»^(٨) هذا الجمع، وهو كذلك.

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٩٢ . وقال عند التمثيل لهذه الصفة وجمعها لهذه
الشروط : «ومثال الصفة التى اجتمعت فيها الشروط «مذنب» فتقول : جاء المذنبون
ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين» .

وفى هذه الشروط انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٧٦ وشرح التسهيل للدمامينى ١ :
٢٣٠ - ٢٣٦ والمخلص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ١ : ١١٩ والبسيط فى
شرح جمل الزجاجى ١ : ٢٥٣ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٠٦ وفتح الرب المالك
٨٥ وابن الناظم ١٦ .

(٢) هذا رد من ابن غازى على المرادى ، حيث ذكر المرادى أن من شروط جمع الصفة جمع مذكر
سالم أن تقبل تاء التانيث عند قصد معناه .

(٣) فى ' هـ ' : ' تاء ' .

(٤) شرح المرادى ١ / ٩٥ .

(٥) ساقطة من ' أ ' .

(٦) فى ' جـ ' : ' وهو ' .

(٧) من ' ب ' و ' جـ ' .

(٨) ساقطة من ' هـ ' .

د : «فإن كُسِّرَ استغنى عن هذا الاستعمال، نحو: «شفة» إلا ما ندر^(١)
 يعني «كظبية»، فإنه كُسِّرَ على ظباء، وجمَع «جمَع»^(٢) تصحيح، فقليل فيه :
 «ظبون» وكذا «برة» «يكسّر»^(٣) على «بُرَى»، وصحَّح فليل : «برون» .
 د : «ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين»^(٤) .

أبو حيان : أما من لم ينون، فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوعاً من
 الصرف، فيجرّ بالفتحة، وهى لغة تميم، وهو خلاف قول المصنف : «تركوا
 تنوينه؛ لأن وجوده مع هذه»^(٥) النون كتنوينين فى حرف واحد»^(٦) .

ق : قوله : «ويأجرز» «وأنصب»^(٧) قصره وحذف تنوينه ضرورة^(٨) . انتهى .
 وربما مال شيخنا أبو عبد الله الصغير فى مثل هذا «إلى»^(٩) أنه استعمله ثانياً
 غير منون، مثل «هايا» من ﴿كَهَيْقَصَ﴾^(١٠) فاعلمه .

ق : «والأهلونا» مبتدأ وما بعده عطف عليه، وشذَّ خبر، فردَّ [١٥/ب]
 ضميره على معنى ما ذكر، والسُّنُونُ مبتدأ محذوف الخبر، أى : شاذ^(١١) .

(١) شرح المرادى ١ / ٩٦ .

(٢) ساقطة من " ب "

(٣) فى " هـ " : " كسر " .

(٤) شرح المرادى ١ / ٩٨ .

(٥) فى " أ " : " فى هذا " .

(٦) التذيل والتكميل ١ / ٩٩ .

(٧) ساقطة من " أ " ، و " ص " ، و " هـ "

(٨) شرح الشاطبى ١ / ٧٩ .

(٩) ساقطة من " أ " .

(١٠) سورة مريم : الآية ١ .

(١١) شرح الشاطبى ١ / ٨٢ ، ٨٣ .

المكودي في الكبير: تخصيص الشذوذ بما سوى عشرين وبابه غير بين، بل
 عالمون بالنظر إلى عشرين وبابه أبعد «في»^(١) الشذوذ «إذا»^(٢) قيل: إنه جمع
 حقيقي، والظاهر عطف ما بعد عشرين عليه، وخبر جميعها «الحق» و«شذذ»
 حال من «أرضين» وخصه بالشذوذ؛ لأنه جمع جمع سنين، ولم يحذف منه
 حرف أصلي، بل أجرى فيه الزائد الذي هو تاء التأنيث مجرى الأصلي. انتهى.

قلت: هذا أحد الوجهين اللذين علل بهما المصنف في شرح التسهيل^(٣)
 جمع أرض على أرضين، «وغمز ذلك أبو حيان، فقال: وقد تحل المصنف لجمع
 أرض على أرضين»^(٤) بأنه قد جمع هذا الجمع ما يتعجب منه^(٥) ويستعظم مما
 لا يعقل تشبيهاً بالعاقل؛ لأنه هو الذي يصدر منه ما يتعجب منه^(٦)، ومن ورود
 الأرضين في مقام التعجب والاستعظام قول الشاعر^(٧):

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني همدان خطيب فسوق أعواد منبر

(١) في جميع النسخ الخطية: " من " .

(٢) في " ه " : " إذ " .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٢ ، ٨٣ وشرح التسهيل للدماميني ١ : ٢٤١ .

(٤) ساقطة من " أ " .

(٥) ساقطة من " أ " .

(٦) شرح ابن مالك على التسهيل ١ : ٨٢ .

(٧) من الطويل ، وهو لكعب بن معدان في الدرر ١ : ١٣٣ والمحاسب ١ : ٢١٨ وبلا نسبة

في شرح التصريح ١ : ١٢ ، ٧٣ وشرح شذور الذهب ٧٤ وجمع الهوامع ١ : ٤٦ وشرح

التسهيل لابن مالك ١ : ٨٣ .

والشاهد فيه قوله : " الأرضون " والأصل فيها فتح الراء ، وسكنت هنا للضرورة الشعرية ،

وهو جمع تكسير لـ : " أرض " جاء على هيئة جمع المذكر السالم ، فألحق به .

ومثله قول الشاعر :

وأية بلدة إلا أتينا من الأرضين نعلمه نزار

وهو من الوافر ، في الدرر ١ : ١٣٤ وجمهرة اللغة ١٣٣٥ وجمع الهوامع ١ : ٤٦ والشاهد

فيه أيضا " الأرضين " حيث جمع الأرض جمع مذكر سالم ، مع خلوها من شروط هذا

الجمع ، وهذا شاذ .

وقيل : إنما جمعت هذا الجمع عوضاً عن^(١) عدم تأنيثها بالتاء^(٢) ؛ لأنها واقعة على مؤنث ، فكان قياسها أن يقال فيها : «أرضة» ، فلما منعت من ذلك جمعت هذا الجمع ، كما جمعوا «سنة» هذا الجمع عوضاً من لامها المحذوفة ، فقد استوت «أرض وسنة» في الجمع تعويضاً ، ولذلك فتحت راء «أرض» [١٦ / أ] كما غيرت سين «سنة»^(٣) .

وقيل : فتحت الراء ؛ لأنها نابت عن «أرضات» ، وكان ذلك خوفاً من الالتباس ، لجمع «أرضة»^(٤) ، «قاله»^(٥) أبو حيان . انتهى ما تحل به المصنف ، وهو من «فضول»^(٦) الكلام .

قلت : أشار الجوهري لبعض هذا ، لكن قال : «الواو والنون في «أرضون» عوض من الألف والتاء في أرضات ، وبقيت فتحة الراء على حالها ، وربما سكنت»^(٧) ، يعني كما في البيت الذي أنشده ابن مالك آنفاً .

ق : فإن قيل : لم فصل باب «سنين» عما قبله ، وقد كان ينبغي أن يذكر معه «أرضين» ؛ لأنه مثله في التعويض ؟ .

(١) في 'ص' و'هـ' و'ج' : 'من' .

(٢) صحاح الجوهري ٣ / ١٠٦٣ .

(٣) يقول الغزوي : ' وأما 'أرضون' فشذ إلحاقه بالجمع ؛ لأنه جمع تكسير ، وكذا 'السنون' جمع سنة ، وأصلها : سنهة أو سنوة ، بدليل جمعها على سنهات وسنوات ، ووجه شذوذها قوات شرط الجمع فيه ، وهو العقل والتذكير والعلمية .

وكذا بابه ملحق بالجمع أيضاً ، والمراد به كل ثلاثي حذفت لاهمه وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر نحو : عضة وعضين ' .

' فتح الرب المالك : ٨٨ ' .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٣ ، والتذليل والتكميل ١ / ٩٦ ، ب .

(٥) في 'ج' : «قال» .

(٦) في 'ب' : «فضل» .

(٧) الصحاح ٣ / ١٠٦٣ .

فالجواب: أنه لم يعتبر ذلك هنا، وإنما اعتبر معنى الاستعظام، قال في شرح التسهيل^(١): «وبذلك علل الفراء «عليين» فهو عنده «هنا»^(٢) كعليين، لا كسنيين، فإن قيل: لم عطف باب «سنيين» على الشاذ فجعله منه، وقد جعله في التسهيل شائعاً^(٣)؟»

فالجواب: أنه مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس عنده، فلم يخرج من باب الشذوذ^(٤).

ونون مجموع وما به التحق
ونسون ما تُثنيَ والمَلحق به
ق: وفي الحماسة^(٦):

فافتح وقلْ من بكسره نطقٌ
بعكس ذلك استعملوه فانتبه^(٥).

أقول حسين أرى كعباً وحيته
من السنين تملأها بلا حسَبِ
لا بارك الله في بضع ومِثينِ
ولا حياء ولا عقل ولا دين

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٢ .

(٢) ساقطة من «هـ» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٣ .

(٤) شرح الشاطبي ١ / ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) البيتان ساقطان من النسخة «ب» .

(٦) من البسيط ، وهما بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ : ٢٤٧ وخزانة الأدب ٨ : ٦٨ ولسان

العرب ٨ : ١٥ (بضع) ، وشرح الشاطبي ١ / ٨٩ .

والشاهد فيهما قوله : «وسنين» حيث يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، والنون مجعولة كأنها لام الكلمة .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون الضرورة قادته إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه

أصل التقاء الساكنين .

والحماسة اسم كتاب ، وللحترى ، ولكل من أبي تمام وكعب بن زهير كتاب يحمل نفس

العنوان ، وكلها مطبوعة . انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢٩٧ ، ٥٣٠ ، ١٤٤٨) .

وقد جوز المصنف في شرح التسهيل كون الكسرة في مثل هذا حركة إعراب^(١)، وبه قطع الأخفش [ب/١٦] الصغير^(٢) والأعلم^(٣)، فقالا : إنه بمنزلة الجمع المكسر، قال الأعلم : وهو في مثل «ستين» أمثل منه في نحو «مسلمين» .
د : «والمحقق به نحو «اثنين»^(٤) .

(١) وعن هذا يقول ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ : ٨٥-٨٦ : (ولو عومل بهذه المعاملة 'عشرون' وأخواته لكان حسنًا ، لأنها ليست جموعًا ، فكان لها حق في الإعراب بالحركات ، كسنين ، ويمكن أن يكون هذا معتبرًا في الأربعيين من قول جرير :
عَرِينٌ مِنْ عَرِينَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرِينٌ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينِ
عَرِفْنَا جَعْفَرَكَ وَبَنَى عَمِيدِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ أَمْـرِـرِينَ
وَمَاذَا يَلْدَى الشُّعْرَاءَ مِنْي وَقَدْ جَاوَزَتْ حَسَدُ الْأَرْبَعِينَ
فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة ، كما سبق في (البيت قبله) .

(٢) هو على بن سليمان بن الفضل النحوى ، أبوالحسن الأخفش الأصغر ، أخذ عن المبرد وشعرب ، وغيرهما ، وكان إمامًا في النحو ، ولم يُعلم بأنه صنّف شيئًا ، ولا نظم شعرا ، وكان بينه وبين ابن الرومي مشاحنة ، وكان ابن الرومي يتطير به ، وكان الأخفش قصيرا ، تُوفِّي من أكل السلجُمِ التَّيِّعِ مِنَ الْفَاقَةِ ، فقبض على قلبه فمات ، توفى في سنة ٣١٥ هـ .

انظر : إنبائه الرواة ٢ : ٢٧٦ والأعلام ٥ : ١٠٣ وبنية الوعاة ٢ : ١٦٧-١٦٨
والبداية ١١ : ١٧٥ وبيروكلمان ٢ : ٢٣٩ والبلغة ١٥٨ وشذرات الذهب ٢ : ٢٧٠ وطبقات
الزبيدي ٨٤ .

(٣) هو يوسف بن سليمان عيسى النحوى ، من أهل شتَمْرِيَّة ، يكنى أبا الحجاج ، ويعرف بالأعلم ، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، وأقام بها مدة .
إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار ، له مصنفات ، منها شرح حماسة أبي تمام ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح أبيات الجمل ، توفى سنة ست وأربعين وأربعمائة ، وقيل : سنة ست وسبعين وأربعمائة .

انظر : الأعلام ٩ : ٣٠٨ وإنبائه الرواة ٤ : ٥٩-٦١ وبنية الوعاة ٢ : ٣٥٦ والبلغة ٢٩٢
وشذرات الذهب ٣ : ٤٠٣ ومرآة الجنان ٣ : ١٥٩ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٦٠ ومعجم المطبوعات
٤٥٩ : ٣ ومعجم المؤلفين ٣ : ٣٠٢ ونكت الهميان ٣١٣-٣١٤ .
(٤) شرح المرادى ١ / ١٠٠ .

ق: إن قيل : لم يرد فتح في نون الملحق بالمتى ، كائنين ، فيما علمنا ، فلم قال : «والملحق به»؟ .

فالجواب : أن قوله : «ونون ما تسمى والملحق به» شيء واحد ، فلا يلزم وجود الفتح في كل من قسميه ، بل إذا وُجد في أحدهما ، فقد وُجد في الجملة^(١) .

د : «وحكى عن العرب : «هما خليلان»^(٢) ، قيل : ومنه قول فاطمة - رضى الله «تعالى»^(٣) عنها : «يا حسنان» تغليبا لاسم أحد ولديها - رضى الله «تعالى»^(٤) عنهما - وأنشد في اليواقيت^(٥) :

يا أبت أرقتني القيدانُ والنوم لا تألفه العينانُ
وما بتا وألف قد جمعاً يكسر في الجر وفي النصب معاً
كذا أولات والذي اسماً قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضاً قبلُ

د : «فإن قلت : لم^(٦) لم^(٧) يقيد الألف والثاء بكونهما زائدتين» ،^(٨) يعنى

(١) شرح الشاطبي ٩١/١ .

(٢) شرح المرادى ١٠٢/١ .

(٣) من "ص" .

(٤) من "ص" ، و"ه" .

(٥) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٦ وخزانة الأدب ١ : ٩٢ وبلانسية في الدرر ١ : ١٤٢ وشرح الأشموني ١ : ٣٩ وشرح التصريح ١ : ٧٨ وهمع الهوامع ١ : ٤٩ .
والشاهد فيه قوله : «العينان» حيث ضمَّ نون التثنية شذوذاً ، وقيل : على لغة ،
والرواية في الديوان «العينان» ولا شاهد فيها .

ويروى هذا البيت برواية أخرى هي :

يا أبت أرقتني القيدانُ فالنوم لا تطعمه العينانُ

والواقيت قد يكون اليواقيت في اللغة ، لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المطرز ، صاحب ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ .

(٦) ساقطة من "ج" .

(٧) ساقطة من "د" .

(٨) شرح المرادى ١٠٢/١ .

احترارًا من الأصلِ التاء كأموات، والأصلُ الألف كقضاة، زاد في التسهيل^(١) في المعتل «اللام المحذوفها»^(٢)، وينصب كائنًا بالألف والتاء بالفتح على لغة.

«أبو حيان»: هذا مذهب الكوفيين، أجازوا في غير الشعر فتح التاء في المنقوص نحو: «تُسبات»^(٣)، «ولغات» تشبيهاً بقضاة، مستدلين بما حكى الكسائي من قول «بعضهم»^(٤): «سمعت لغاتهم»^(٥).

قال في التسهيل^(٦): وليس الوارد من ذلك واحدًا مردود اللام [١٧/أ]

(١) التسهيل بشرح ابن مالك ١: ٨٥. قال: «وينصب كائنًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة، ما لم يردَّ إليه المحذوف».

(٢) في «أ» والأصل: «المحذوفة».

(٣) سورة النساء: الآية ٧١، وتام الآية: «يا أيها الذين آمنوا اخذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعًا».

ولكنها وردت في الآية على القياس والأصل في إعراب جمع المؤنث السالم.

(٤) في «ج»: «بعض العرب».

(٥) التذيل والتكميل ١/ ١٠٠ أ.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١: ٨٥ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١: ٢٥٠-٢٥١.

يقول الدماميني في تعليق الفرائد ١: ٢٥٠-٢٥١ عن رأي أبي علي وخلافه: «فإنه زعم أن ما يتخيل جسمًا في قولهم: «سمعت لغاتهم» وخرجت النحل ثباتًا، هو مفرد رُدَّتْ لأمه، وأصله لثوة وثبوة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وردَّه المصنّف باقتضائه الاشتراك، وهو خلاف الأصل، والجمع بين العروض والمعرض عنه، وبأن النحل إذا دخل عليهن خرجن جماعات لا جماعة».

«والجواب: أنه معارض بأن الأصل أن الجمع الذي بألف وتاء لا ينصب بالفتحة، وأن التاء حينئذ بمنزلتها في حصة ونواة، أنهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلهن كأنهن جماعة واحدة».

والذي على المصنّف من الإشكال أنه لم يحك خلافاً في أصل المسألة، مع أن البصريين يمنعونها، ونقله تخريج أبي علي من البصريين، وإن اقتضى المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة الباقيين».

خلاقاً لأبي علي^(١).

د: «أولات في المؤنث نظير أولوا في المذكر»^(٢).

المكودي في الكبير: إلا أن «أولى» يختص بالعاقلين بخلاف أولات.

وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يُضَفْ أو يك بعد أل ردف

= ولكن ابن مالك ردّ عليه وبين فساد زعمه فقال: " وزعم أبو علي أن قول من قال: ' سمعتُ لغاتهم' - بالفتح - لا يحمل على أنه جمع ، بل على أنه مفرد ردّ لأمه فقلّب ألفاً، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه :

أحدها : أن جمعية لغات في غير ' سمعت لغاتهم' ثابتة بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك ، لا سيما بين أفراد وجمع .

الثاني : أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلورُدّت لكان ذلك جمعاً بين عوضٍ ومعوض منه ، وذلك ممنوع .

الثالث : أن قائل ' تحيزت ثباتاً ' يصف مشتار غسل من شق جبل ، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نُفِرت بالإيام ، وهو الدخان ، اعتزلت مع يعاسبها ثبة ثبة ، فمعنى ' ثبات ' - إذن - جماعات ، لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع : أن بعض العرب قال : رأيتُ ثباتك ، بفتح التاء ، حكاة ابن سيده ، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الأفراد ، فبطل قول أبي علي بطلاناً جلياً غير خفيّ .

" شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٨ " .

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أيبان الفارسي القسويّ ، أبو علي ، الإمام العلامة ، قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وغيره ، ثم نافرّه وقرأ على أبي بكر محمد بن السريّ السراج ، وبرع في النحو ، وانتهت إليه رياسته ، توفي في سنة ٣٧٧هـ .

انظر : الأعلام ٢ : ١٩٣ وانباء الرواة ١ : ٢٧٣-٢٧٥ والبداية ١١ : ٣٠٦ وبغية الوعاة ١ : ٤٩٦ والبلغة ٥٣ وتاريخ بغداد ٧ : ٢٧٥-٢٧٦ وشذرات الذهب ٣ : ٨٨-٨٩ وطبقات

الزبيدي ١٣٥ وطبقات القراء ١ : ٢٠٦-٢٠٧ والنهرست ٦٤ ومسالك الأبصار ٤ : ٣٠١-٣٠٢ ومعجم الأدباء ٧ : ٢٣٢-٢٦١ ومعجم المؤلفين ٣ : ٢٠٠ والنجوم الزاهرة ٤ : ١٥١ .

والقسويّ : نسبة إلى قسّا ، مدينة قريبة من شيراز في بلاد فارس .

(٢) شرح المرادي ١ / ١٠٣ .

ق: ومن الواقع بعد «أل» الزائدة:

* ولقد نَهَيْتَكَ عن بنات الأوبر^(١)*

واجعل لنحو يفعالن النونا رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب ممة كلم تكونى لترومى مظلمة

ق: وفى قوله: «وتدعين» تنبيه على أن المعتل فى هذا المحل مساو للصحيح، بخلاف «المجرد»^(٢) الذى يظهر إعراب صحيحه كـ «يضرب» ويُقدَّرُ رفع معتله مثلاً كـ «يدعو» وإنما خصَّ الواوى دون اليائى فراراً من اللبس، فلو قال: «وترمين» لالتبس بما رفع نون الإنانث، بخلاف الواوى «واليائى»^(٣) فإنك تقول فيه: إذا رفع نون الإنانث «تدعون» فلا يلتبس به «تدعين»، كما أنه لو قال: «وتخشون وتسألينا» لم يلتبس أيضاً، ولو قال: «وتدعوننا وتسألينا» أو: «وتخشين وتسألونا» لالتبس، فلم يمثل «بمحتمل»^(٤)، بل عيَّن ما لا يغلط فيه،

(١) تمامه:

لقد جنيْتُكَ أكمؤاً وعساقلا ولقد نهيتُكَ عن بنات الأوبر
من الكامل، وهو بلانسبة فى الاشتقاق ٤٠٢ والإنصاف ١: ٣١٩ وأوضح المسالك ١: ١٨٠ وتخليص الشواهد ١٦٧ وجمهرة اللغة ٣٣١ والخصائص ٣: ٥٨ ووصف المباني ٧٨ وسر صناعة الإعراب ٣٦٦ وشرح الأشمونى ١: ٨٥ وشرح التصريح ١: ١٥١ وشرح شواهد المغنى ١: ١٦٦ وشرح ابن عقيل ٩٦ والمقاصد النحوية ١: ٤٩٨ والمقتضب ٤: ٤٨ والمنصف ٣: ١٣٤.

والشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم اضطراراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردىء، والعلم لا تدخله «أل» فراراً من اجتماع مُعرِّفين: العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة.

(٢) فى «أ»: «المجزوم».

(٣) من «ه».

(٤) فى «ب»: «بمايحتمل».

فهذا موضع يجب فيه «الثبت»^(١)، فإنه مَزَلَّةُ أقدام الشادين، فقد قال الحضرمي^(٢) في إعراب أشعار الستة في قول امرئ القيس^(٣):

فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهذاب الدَّمَقْسِ المقتل

إن النون من «يرتمين» نون الرفع، وإثما هي نون الإناث، فالفعل [ب/١٧] مبني لا مُعْرَب.

قال: وحدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار^(٤) عن بعض أهل «سبته»^(٥)

(١) في «أ» و«د»: «الثبت».

(٢) هو عبيد الله بن عمر بن هاشم أبو محمد وأبو مروان الحضرمي الإشبيلي، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفي سنة ٥٥٠هـ، أحكم العربية، وكان شاعراً فاضلاً جَوَّالاً، تصدرَّ بمراكش للإقراء، ومن تأليفه: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح مقصورة ابن دريد، وغير ذلك. انظر: بغية الوعاة ١٢٧/٢ والأعلام ٣٥٢/٤ والبلغة ١١٧ وطبقات القراء ١/٤٩٠، ٤٩١ وكشف الظنون ١٧٠٩ ومعجم المؤلفين ٦/٢٤٢ وهدية العارفين ١/٦٤٩.

وفي النسخة «أ» اللخمي بدل الحضرمي.

(٣) من الطويل، وهو لامرئ القيس في صحاح الجوهري ٢/٩٢٨. والشاهد قد بينه المؤلف بعد سؤفه البيت.

(٤) أبو عبد الله بن الفخار هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني، أبو عبد الله، يعرف بابن الفخار، وبالإلبيري، النحوي، قال في تاريخ غرناطة: «أستاذ الجماعة، وعلم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن، كان فاضلاً، تقياً، متعبداً، حاكفاً على العلم، ملازماً للتدريس، إمام الأئمة من غير مدافع، وكانت له مشاركة في غير العربية، من قراءة وفقه وعروض وتفسير، ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثاني عشر رجب سنة أربع وخمسين وسبعائة».

انظر: بغية الوعاة ١: ٧٤-١٧٥ والدرر الكامنة ٤: ٥٧.

(٥) سَبْتَةٌ: بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب، مرُساها أجود مرسى على البحر، وهو على برِّ يقابل جزيرة الأندلس.

«مرصد الاطلاع» ٢/٦٨٨.

أن أبا عبد الله بن خميس^(١) لما ورد عليها بقصد الإقراء بها اجتمع عليه عيون طلبتها، فألقوا عليه غوامض من باب الاشتغال ، فحاد عن الجواب بأن قال : أنتم عندي كرجل واحد ، يعنى ابن أبى الربيع : ازدراءً بهم ، فألقى عليه أصغرهم سنا وعلماً عشر مسائل من علامات الإعراب ، وقال : إن أصبت فيها لم تحظْ فى نفوسنا ، لصغرها ، وإن أخطأت لم تسعك هذه البلاد : الأولى : أنتم يا زيدون تغزون ، الثانية : أنتن يا هندات تغزون ، الثالثة : أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرابعة : أنتن يا هندات تخشين ، الخامسة : أنت يا هند تخشين ، السادسة : أنتن يا هندات ترمين . السابعة : أنت يا هند ترمين ، الثامنة : أنتن يا هندات تمحون أو تمحين كيف تقول ، التاسعة : أنت يا هند تمحين أو " تمحون " (٢) ، كيف تقول ، العاشرة : أنتما تمحوان أو تمحيان كيف تقول ، وهل هذه الأفعال كلها مبنية " أم " (٣) معربة ، " أم " (٤) بعضها معرب وبعضها مبنى ؟ وهل هى كلها على وزن واحد أم على أوزان " مختلفة " (٥) ، فبهت وقال : إنما يُسأل عن هذا صغار الولدان ، فقال الفتى : فأنت دونهم إن لم تجبْ ، فانزعج ، وقال : هذا سوء أدب ، ونهض منصرفاً ولم يصبح إلا " بمالقة " (٦) [١٨/أ] متوجهاً إلى

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن خميس ، الحجرى التلمسانى ، أبو عبد الله ، كان قائماً على صناعة العربية والأصلين ، على الطبقة ، كتب عن ملوك تلمسان ، ثم قرأ منهم خوفاً ، فتلغاه الوزير ابن الحكم ، له ديوان يسمى : " المنتخب النفيس فى شعر ابن خميس " ، قتل سنة ٧٠٨ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٠١/١ والدرر الكامنة ٤/١١٣ .

(٢) فى "أ" ، و "ب" : " تمحون " ، وفى بقية النسخ : (تمحين) .

(٣) فى "ج" : " أو " .

(٤) فى "ج" : " أو " .

(٥) ساقطة من "ب" .

(٦) مدينة بالاندلس عامرة ، من أعمال رية ، سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية . " مراصد الاطلاع ٣/١٢٢١ " .

" غرناطة " (١) ، فلم يزل بسهما مع الوزير " أبى عبد الله " (٢) بن " الحكم " (٣) إلى أن مات ، تغمّد الله تعالى (٤) الجميع برحمته (٥) .

قلت: فينبغي أن يتتبعه المبتدئ للفرق بين : " اللاتي لا يرجون " (٦) ، و " الذين لا يرجون " (٧) وللفرق بين : " أحب إليّ مما يدعونى إليه " (٨) ، و " يا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعونى " (٩) ، وللفرق بين " إلا أن يعفون " (١٠) و " الزيدون يعفون " .

ق : قد تحذف النون فى الرفع ، كما (١١) أنشد ابن خروف :

أبيت أهكى (١٢) وتبتي تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى (١٣) .

-
- (١) هى أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس ، بينها وبين البيرة أربعة فراسخ .
" مراصد الاطلاع ١٩٠ / ٢ " .
- (٢) ساقطة من " ص " ، و " د " ، و " هـ " .
- (٣) من " ب " ، وفى " أ " ، و " ج " ، و " د " : " الحكيم " ، والوزير ابن الحكم هو محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم اللخمي الرندى ، أبو عبد الله ، المعروف بابن الحكم ، وزير أندلسى ، له نظم ونثر ، ولد برندة ، كانت له غاية بالرواية واقتناء نفائس الكتب .
انظر : نصح الطيب ١١٨ / ٢ والدرر الكامنة ٣ / ٤٩٥ ، وقد ورد ذكره فى بغية الوعاة فى ترجمة أبى عبد الله بن خميس ١ / ٢٠١ .
- (٤) ساقطة من " د " .
- (٥) شرح الشاطبى ١ / ٩٦ ، ٩٧ .
- (٦) سورة النور : الآية ٦٠ .
- (٧) سورة يونس : الآية ٧ .
- (٨) سورة يوسف : الآية ٣٣ ، ولفظة " إليه " ساقطة من " هـ " .
- (٩) سورة غافر : " الآية ٤١ " .
- (١٠) سورة البقرة : الآية ٢٣٧ .
- (١١) فى " أ " : " قَمَّا " .
- (١٢) فى " ص " و " أ " : " أسرى " .
- (١٣) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ٨٢ ، ٣ : ٥٩ وخزانة الأدب ٨ : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ والخصائص ١ : ٣٨٨ والدرر ١ : ١٦٠ ووصف المباني ٣٦١ وشرح التصريح =

وقد تثبتُ النون في التصب كما أنشده السيرافي (١) :

ان تقرأن على أسماء ويحكما « منى السلام » (٢) وأن لا تُشعرا أحداً

قلت: هذا بناء على أن أن في البيت ناصبة لا مهملة، فتكون النون ثابتة في فعل منصوب، وعليه يتمشى قول شيخ شيوخنا أبي وكيل ميمون مولى الفخار (٣) في تحفته :

ومن يقل: أن تقرأن سُمعاً ناصبة والنون أيضاً جُمعاً

وهو خلاف ما مشى عليه المصنف من إهمال أن ورفع الفعل (٤) إذ قال :

= ١١١:١ ولسان العرب ١٠:٤٢٦(ذلك) ، ١٢: ٢٣٧ (ردم) والمحتسب ٢:٢٢٢ وهم الهوامع ١: ٥١ . وشرح الشاطبي ١/٩٨ .

والشاهد فيه قوله : « وتبتي تدلكي » والقياس : « وتبتي تدلكين » فحذف النون للضرورة ، وقيل : حذفها شذوذاً .

(١) من البسيط ، وهو بلانسبة في الأشباه والنظائر ١: ٣٣٣ والإنصاف ٢: ٥٦٣ وأوضح المسالك ٤: ١٥٦ والجنى الداني ٢٢٠ وجواهر الأدب ١٩٢ وخزانة الأدب ٨: ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والخصائص ١: ٣٩٠ ورفض المبانى ١١٣ .

والشاهد فيه قوله : « أن تقرأن » حيث لم يُعمل « أن » تشبيهاً لها « بما » المصدرية ، ولذلك فالفعل « تقرأن » مرفوع بثبوت نونه ، ويسبق هذا البيت قول الشاعر :

يا صاحبي فَدَتْ نَفْسِي نَفْسُكَ
وحيثما كنتما لا قيتما رشداً
أن تمحلاً حاجة لي خَفَّ مَحْمَلُهَا
لترجبا منةً عندي بها وهداً

(٢) ساقطة من «ب» .

(٣) هو ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبد الله الفخار ، كان فقيهاً أستاذاً ، له تأليف في علوم القرآن وسنماً وقراءة ، توفي بقاس جوعاً سنة ست عشرة وثمانائة . انظر : نيل الابتهاج ص ٦١٤ وجذوة الاقتباس ص ٣٨٤ .

(٤) وعن هذا يقول الناظم في شرحه على التسهيل : « وترك إعمالها حملاً على ما أختها ، وهي عند الكوفيين المخففة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة . . . » . شرح ابن مالك على التسهيل ٢: ٤٤ ، وهذا الكلام تفسير للبيت الآتي أول الصفحة التالية .

وبعضهم أهمل أن حملاً على « ما » أختها حيث استحقت عملاً
 وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارماً
 فالأول الإعراب فيه قُدراً جميعه وهو الذي قد قُصراً
 والثاني منقوص ونصبه ظهرُ ورقعه ينوي كذا أيضاً يجرُّ

د : فأشار بالمثال الأول^(١) إلى كل معرب آخره ألف لازمة^(٢) .

الشرح^(٣) : [١٨ / ب] قُيِّدَت الألف باللازمة^(٤) احترازاً من " نحو " ^(٥) " الزيدان " رفعاً ، ونحو " أبك " " نصباً " ^(٦) .

د : " وبالمثال الثاني إلى كل اسم حرف إعرابه ياء لازمة ، قبلها كسرة^(٧) ، قوله " حرف إعرابه " إلى " ^(٨) آخره ، " للتحمل " ^(٩) لحركات إعرابه ، وبالأخر " عبر " ^(١٠) عنه الشارح قال : " واحتزرت باللزوم من نحو " الزيدان وأخيك " ، ويجوالة الكسر من نحو^(١١) " دلو " ^(١٢) وظبي ونحي^(١٣) " .

(١) المثال الأول : " المصطفى " والمثال الثاني : " المرتقى " .

(٢) شرح المرادى ١ / ١١١ .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية : ٩ .

(٤) قيدها يكونها لازمة في تعريفه للمقصود حيث قال : " قالمقصود هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والعصى والمصطفى " . شرح ابن الناظم : ١٩ .

(٥) " ج " : ساقطة .

(٦) " ب " : " رفعاً " . (٧) شرح المرادى ١ / ١١١ .

(٨) " أ " " أى " . (٩) فى " ج " : " التحمل " .

(١٠) ساقطة من " أ " . (١١) ساقطة من " أ " .

(١٢) ساقطة من " ج " ومن شرح ابن الناظم على الألفية ، وهو الصواب ، لأن الكلام على ما آخره ياء ساكن ما قبلها .

(١٣) ابن الناظم : ١٩ : (. . .) والمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة تلى كسرة كالقاضى والداعى والمرتقى ، واحتزرت باللزوم من نحو : الزيدان وأخيك ، ويقولى : تلى كسرة مما آخره ياء ساكن ما قبلها نحو : نَحَى وظبى ، فإنه معدود من باب الصحيح .

د : " وليس " من " (١) الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة " (٢) ،
 يعنى الأسماء المعربة ، يدل عليه قوله : " ما حرف إعرابه " ، واحترز بقوله :
 " لازمة " من واو الأسماء الستة حالة الرفع ، فلو كان الاسم منقولاً من الفعل
 كيغزو ، أو من كلام العجم نحو " سمندو " (٣) اسم بلد ، " مذهب " (٤)
 البصريين قلب واوه " ياء " (٥) ، ومذهب الكوفيين إقراره .

ق : " فى قوله : " من الأسماء ما " مع قوله : " مكارما " سناد (٦) التأسيس ،
 وأنكره المكودى فى الكبير ، وقال : قوله : " من الأسماء ما " مما ألفه
 للتأسيس (٧) " بإجماع ، لوقوعها حشواً ، وإنما يكون غير تأسيس إذا وقعت الألف
 طرفاً ، ولم تكن الكلمة التى بعدها ضميراً ، ولا بعضها ضميراً ، كقول عترة (٨) :

(١) "أ" و "ج" (فى) .

(٢) شرح المرادى ١١١/١ .

(٣) مدينة صغيرة على شرقى نهر مهران ، بينها وبينه نحو فرسخ . " مراصد الاطلاع ٢/٧٣٨ " .

(٤) فى "ص" "أ" و "ج" و "هـ" : (فمذهب) .

(٥) ساقطة من "أ" .

(٦) ساقطة من "هـ" ، ومعنى سناد التأسيس ورود قافية مؤسدة مع قافية غير مؤسدة .

(٧) من "ب" ، وفى "أ" و "ج" والأصل و "د" : " ألفه تأسيس " .

(٨) من الكامل ، وهو فى ديوان عترة ٢٢٢ والأغانى ٩: ٢١٢ وشرح الشاطبى ١/ ١٠٠ وشرح

التصريح ٢: ٦٩ والشمر والشعراء ١: ٢٥٩ والمقاصد النحوية ٣: ٥٥١ وشرح التسهيل لابن

مالك ٢: ٣٦٩ وبلانسة فى أوضح المسالك ٣: ٢٢٥ وشرح الأشموني ٢: ٣٠٩ .

والشاهد فيه قوله : " والناذرَيْن ... دمي " حيث أعمل مثنى اسم الفاعل ، وهو قوله :

" والناذرَيْن " عمل المفرد ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : " دمي " .

وشاهد آخر ، وهو أن الألف فى " أشتمهما " ليست تأسيساً ، لأنها وقعت طرفاً ، ولو

وقعت حشواً لكانت تأسيساً بلا خلاف .

ويروى البيت الأول بـ " ولم تكن " بدلاً من " ولم تدرُ " .

ولقد خشيت بأن أموت ولم تَدْر
والثامني عرضي ولم أشتهمها
للحرب دائرة على ابني ضمضم
والناذرين إذا لم القهما دممي

أما إذا وقعت الألف حشواً كما في الأسماء فلا خلاف أنها تأسيس (١) .

انتهى .

قلت : رد المكودي صحيح ، وبمثله ردّ ابن الحاج (٢) [١٩] ما وجّه به ابن سيده قول أبي النجم (٣) :

وطالما وطالما وطالما
غلبت عاداك وغلبت الأعاجم (٤)

(١) شرح الشاطبي ١٠٠/١ .

(٢) هو شيث بن إبراهيم بن الحاج القفطي ، الإمام الزاهد ، النحوي ، له مصنفات في النحو ، منها : المختصر والمختصر ، وحز الغلاصم وإفهام المخاصم ، كان مالكي المذهب ، وكان على طريقة السلف ، مات بقنّا سنة ست مائة للهجرة .

انظر : الأعلام ٣: ٢٥٦ وإنباه الرواة ٢: ٧٣-٧٤ وبغية الوعاة ٢: ٦٠ والبلغة ٩٥ والطالع السعيد ٢٦٢-٢٦٥ وفوات الوفيات ١: ١٨٨-١٩٠ ومعجم الأدباء ١١: ٢٧٧-٢٨١ ومعجم المؤلفين ٤: ٣١١ ونكت الهميان ١٦٨ .

ونسبته " القفطي " إلى مدينة " قفط " بصعيد مصر .

وهناك شخصية أخرى تعرّف " بابن الحاج " والراجح أنه هو المقصود في هذا النص ، واسمه : أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، يكنى أبا العباس ، ويعرف بابن الحاج ، شيخه أبو علي الشلوين وغيره ، له معرفة بالقراءات والعربية والأصول والحديث ، يقال : لم يكن في تلامذة أبي علي الشلوين أنبىُّ منه ، وله مصنفات : مصنف في الإمامة ، ومصنف في حكم السماع ، ومصنف في علم القوافي . . وغيرها ، توفي سنة سبع وأربعين وست مائة .

انظر : أعيان الشيعة ٩: ٢٧٥-٢٧٦ وبغية الوعاة ١: ٣٥٩ والبلغة ٣١ وكشف الظنون ٧٠ و٨٩٣ ومعجم المؤلفين ٢: ٦٤ .

(٣) هو الفضل بن قدامة العجلي بن عبيد الله بن عبيدة الحارث . انظر : " الشعر والشعراء " ٦٠٧ .

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي ، في ديوانه ص ٢١١ .

والمعنى : يقول : إنه طالما غلبت أقواماً ما ضين غيروا كعاد ، والأعجم : غير العربي .

والشاهد قد بينه المؤلف بما نقله عن ابن سيده بعد سَوِّفَهُ الرجز .

من أنه راعى أصل ما كانت عليه الكلمة قبل التركيب من انفصال " طال " من
" ما " . انتهى ، فبيت أبى النجم كقوله :

وخص بالتعليق والإلغاء ما البيت

ويأتى " نحوه " ^(١) إن شاء الله تعالى فى قوله :

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحوأتى القاضى بنت الواقف

د : " وإنما قُدِّرَ جميع الإعراب فى الألف لتعذُّر تحريكها " ^(٢) ، هذا
الاصطلاح المعروف ، سواء كانت منقلبة ، " كالفتى " ^(٣) ، " أم " ^(٤) غير منقلبة
كجبلى ، وفرَّق بعض المتأخرين بينهما ، فجعل الإعراب فى " الأولى " ^(٥) مُقَدَّرًا
وفى " الثانية " ^(٦) منويًا .

وأى فعلٍ آخِرٍ منه الفِ أو واو ارباء فمعتلاً عَرَفَ

فالألف انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمى

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكماً لازماً

د : ويحتمل أن تكون " كان " المقدرة ناقصة ^(٧) .

(١) ساقطة من " جـ " .

(٢) شرح المرادى ١١٢ / ١ .

(٣) ساقطة من " هـ " .

(٤) فى " أ " : أو " .

(٥) فى " جـ " : " الأول " .

(٦) فى " جـ " : " الثانى " .

(٧) المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١١٥ : " وقوله : " فَمُعْتَلًا عَرَفَ " جواب الشرط ،

ويحتمل أن تكون " كان " المقدرة ناقصة ، و " آخِر " اسمها ، و " أَلِف " خبرها ، وقف
عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة " .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: " يوهم أنها ليست ناقصة في الوجه الأول، وليس كذلك " . انتهى .

ويجب على الوجه الثاني نصب " أو واوٍ أو ياء " .

د : والتحقيق أن الحذف عند الجازم لا به^(١) .

أبوحيان: " والذى يقتضيه النظر أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم^(٢) " ، والدليل على أنها لا تحذف بالجازم شيثان :

أحدهما : أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وليست علامة الرفع ، وإنما علامة الرفع [١٩ ب] ضمة مقدرة فيها .

والآخر : أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، والأحرف المذكورة من الماهية ، فيغزى من الغزو ، ويرمى من الرمى^(٣) .

د : فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين^(٤) : الإثبات

(١) المرادى فى التوضيح ١: ١١٦-١١٧ : " والتحقيق أن الحذف عند الجازم ، لأنه فرع ، إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة نحو : " يقرأ " ، فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره ، وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين : الإثبات والحذف ، ومنع بعضهم الحذف " .

(٢) شرح الألفية لأبى حيان ص ٢٢ . (٣) التذيل والتكميل ١ / ٦١ .

(٤) ذكر ابن عصفور لذلك وجهين فى كتابه المقرب ١: ٥٠ فقال: " فإن كان مبدلاً من همزة نحو: يقرأ ويقرىء ويوضىء ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقاً بالمعتل المحض .

والثانى : إثباته إجراء له مجرى الصحيح " .

وقال فى الممتع ١: ٣٨١ : " وأبدلت بغير أطراد فى " قرأت " و " بدأت " و " تروضت " ، فقالوا : " قرئت " و " تروضيت " و " بديت " وعلى " بديت " جاء قول زهير :

جرى معي يظلم يعاقب يظلمه سريراً ، والأيدى بالظلم يظلم

فحذف الألف المنقلبة عن الياء المدللة من همزة ، للجزم فى " يبدى " .

وقال فى الممتع ٢: ٤٢١-٤٢٢ : " ... فالجواب أن الحذف ليس بغير لمضارع " فعمل " عن أصله ، ألا ترى أنك إذا حققت " يوضؤ " ثم أدخلت الجازم ، حذف الواو للجزم فى أحد

الوجهين على حد قوله :

=

والحذف^(١)، أنشد في المقرب " على الحذف " (٢) :

وحرب متى يُظلم يعاقب بظلمه سرعياً ولا يئد بالظلم يظلم^(٣)

ورده أبو حيان بأشياء منها: " أنه يحتمل أن يكون على لغة من قال: بدي يبدى^(٤)، كخفى يخفى .

ق: نَبَّ بقوله: " تقضي حكماً لازماً^(٥) على أن ما ظاهره خلاف ذلك من الشواهد الاختيارية والشعرية " متأول^(٦) .

* * *

= جريء متى يُظلم يعاقب بظلمه سرعياً ولا يئد بالظلم يظلم
فَحَقَّقْ همزة "يبدأ" ثم أجراها مجرى حروف العلة ، فحذفها للجازم . . . " .
(١) شرح المرادى ١١٧/١ .

(٢) في "أ" : " على هذه الحروف الحذف " .

(٣) من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٤ وخزانة الأدب ٣: ١٧ ، ٧: ١٣
والمقرب ١: ٥٠٠ والممتع ١: ٣٨١ ، ٢: ٤٢٨ والدرر ١: ١٦٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٩
وشرح شواهد الشافية ١٠ وشرح شواهد المغنى ١: ٣٨٥ وبلانسة في شرح شافية ابن
الحاجب ١: ٢٦ وجمع الهوامع ١: ٥٢ .

والشاهد فيه قوله: "يئد" وأصله: "يئدا" فقلبت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم حذف
بسبب الجزم .

(٤) أبو حيان في التلخيص والتكميل ١/ ٦١ ب: " ولا حجة في هذا البيت الذى ظنه ابن عصفور
وابن هشام حجة ، لأنه ثبتت لغة في بدا يبدى ، على وزن بقى ومضارعه يبقى ، فيحتمل
أن يكون قوله: " ولا يئد " من هذه اللغة ، فلا تكون إذ ذاك ألف بدلاً من همزة ، وإنما
تكون بدلاً من ياء كالف يبقى " .

(٥) وقال المرادى في شرح قول ابن مالك: " تقضي حكماً لازماً " : (يعنى فى غير ضرورة
الشعر، وأما فى الضرورة فقد ثبتت هذه الأحرف ويقدر الجزم ، كقول الشاعر :

" ألم يأتك والأنباء تسمى "
وقول الآخر : " لم تهجرو ولم تدع "
وقول الآخر : " ولا تعرضها ولا تمليق "

" توضيح المقاصد والمسالك ١: ١١٧-١١٩ " .

(٦) ساقطة من "ب" . وانظر شرح الشاطبي ١/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

النكرة والمعرفة

نكرة قابل أن مؤثراً
وغيره معرفة كهّم وذى
أو واقع موقع ما قد ذكراً
وهند وابنى والغلام والذى

ق : من الواقع^(١) موقع ما قد ذكر «أين» أى : فى أى مكان ، «وكيف» أى : على أى حال؟ ومن وما «الاستفهاميتان»^(٢) ، أى : أى رجل وأى شىء ، وأفعل التفضيل «من» لفظاً أو تقديرًا ، كأفضل أى فاضل ، وباب (ديار وأحد أى شخص أو حتى) ونحوها ، وأحد هذا لا يقبل «أل» بنفسه ، بخلاف الذى بمعنى واحد ، فمكان وحال ورجل وشىء وفاضل ونحوه وشخص أو حتى ، ونحوهما قابلة لأل المؤثرة ، لكن يرد عليه بحسب مذهبه^(٣) نحو : أسامة بمعنى أسد ، ويأتى إن شاء الله تعالى^(٤) .

د : «ثم ضمير الغائب [أ/٢٠] السالم «من»^(٥) «إيهام»^(٦) ، قال فى شرح التسهيل^(٧) نحو : زيد رأيتَه ، فلو تقدمه اسمان أو أكثر ، نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، لتطرق إليه «إيهام»^(٨) ، ونقص تمكنه فى التعريف «وضمير الغائب إن عاد على نكرة ، فأكثر النحويين «على»^(٩) أنه معرفة ، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة .

(١) فى «أ» و«ب» : «المواقع» .

(٢) فى «أ» ، و«ب» ، و«د» الاستفهاميتين .

(٣) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ١١٥ عن ذلك : «... والثانى : نحو قولهم للأسد : أسامة» .

(٤) شرح الشاطبى ١ / ١٠٦ .

(٥) فى «أ» والأصل و«د» : «عن» وما أثبتته من «ج» و«ب» .

(٦) فى «هـ» : «إيهام» وانظر : شرح المرادى ١ / ١٢٦ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١١٦ .

(٨) فى «هـ» : «إيهام» .

(٩) ساقطة من «ص» و«أ» و«ج» .

د : بقى من المعارف قسم سابع وهو التكررة المقصودة فى النداء^(١) .

زاد ق : ومالم يتوّن من أسماء الأفعال ، ك : إيه ، وياب « أجمع » فى التوكيد ، وياب « سحر » من يوم بعينه^(٢) .

والجواب عن الأول أنه تعرّف بأل منوية ، والمعنى : زدنا من الحديث الذى كنا فيه ، وعن الثانى أن ألفاظ التوكيد أعلام عنده بدليل قوله :

والعلم يمنع صرفه إن عدلاً كفعّل التوكيد أو كفعلاً

وعن الثالث كذلك ، ولهذا قال :

والعدل والتعريف مانعاً سحر إذا به التعمين قفسداً يعبّر

ويريد : تعريف العلمية ؛ إذ لا تعريف يمنع الصرف سواه .

فما لذى غيبة أو حضور كآنت وهو سم بالضمير

ق : أى : فما وضع لذى غيبة ، وتكثيره « يعنى »^(٣) أنه موضوع لكل غائب

وكل حاضر من غير تعيين لسماء ، كما ذهب إليه^(٤) « ابن هانى »^(٥) شيخ شيوخنا

(١) شرح المرادى ١/١٢٦ .

(٢) شرح الشاطبى ١/١٠٩ .

(٣) فى « أ » و « ج » و « و » و « ص » : « يعطى » .

(٤) ساقطة من « ج » .

(٥) ابن هانى هو : محمد بن على بن هانى اللخمي السبتي أبو عبد الله ، أصله من إشبيلية ،

وكان إماماً فى العربية ، مبرزاً مقدماً ، وحافظاً للأقوال ، مستحضراً للحجج ، لا يُشَقُّ فى

ذلك حُبارُهُ ، ويُن من الأدب ، بارع الخط ، مشاركاً فى الأصلين ، قائماً على القراءات ،

حسن المجالسة ، رائق المحاضرة ، فائق الترسُّل ، متوسط النظم . . وله من التصانيف :

شرح التسهيل جليل ، والقرّة الطالعة فى شعر المائة السابعة ، ولحن العامة ، وأرجوزة فى

الفرائض .

مات بجبل الفتح ، والعدو محاصره ، أصابه حجر بالمنجنيق فى رأسه ، وذلك فى

أواخر ذى القعدة سنة ثلاثة وثلاثين وسبعمائة . انظر : بغية الوعاة ١ : ١٩٢ - ١٩٣ .

تابعاً للقرافي^(١) ، وخلافاً للنحويين أجمعين ، لكن لما عدّه أولاً من المعارف علّم أنه وضع لتعيين مسماه ، انتهى ، وكذا خالف أبو حيان الجماعة في غير العَلَم ، فقال : الذي اختاره [٢٠/ب] وأذهب إليه أن العَلَم جزئى وضِعاً واستعمالاً ، وباقى المعارف كليات وضِعاً جزئيات استعمالاً .

بيانه : أن المضمّر وضعت صيغة المتكلم منه لكل متكلم ، والمخاطب لكل مخاطب ، والغائب لكل غائب ، فكل متكلم يصلح أن يعبر عن نفسه «بأنا» ، وكل مخاطب يصلح أن يعبر عنه «بأنت» ، وكل غائب يصلح أن يعبر عنه «(٢) بهو» ، فهذه موضوعات كلية لا يختص بها بعض دون بعض ، فإذا استعملت صارت جزئية ، ولم يشركه أحد فيما استند إليه ، وكذا اسم الإشارة ، «وضع صالحاً لكل شئ يشار إليه ، فإذا استعمل في واحد ففيل مثلاً : هذا قائم لم يشركه في القيام المسند إليه أحد»^(٣) .

وكذا «أل» صالحة لأن يعرف بها ، فإذا استعملت في واحد نكرة عرفته وقصرته على شئ بعينه .

د : والحضور يشمل المتكلم والمخاطب ، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة^(٤) .

(١) هو محمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري ، ولد في العشر الأخير من رمضان سنة إحدى وثمانمائة بدرّب السلامى بالقاهرة ، وحفظ القرآن ، وصلّى به سنه عشر ، والعمدة والرسالة والشاطبية والنية العراقي وابن مالك والملحة والحاجبية وغالب التسهيل . توفي سنة سبع وستين وثمانمائة .

ترجمته في : توشيح الديباج ص ١٨١ - ١٨٣ والضوء اللامع ٧ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) من (أ) .

(٣) من (أ) ، وانظر شرح الشاطبي ١١١/١ .

(٤) شرح المرادى ١٢٧/١ .

وأجاب الشارح^(١) بأن أفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع^(٢) الإيهام .

ق : هذا لا يخلص ؛ إذ «قد»^(٣) يقال : «دخل»^(٤) «معها»^(٥) بحكم الشمول ، ثم أفرد بحكم يخصه ، وإنما الجواب : أنا منع إشعار اسم الإشارة بحضور وضعاً ، وإن دل على ذلك عقلاً ، وإنما وضع لمشار إليه قريب أو بعيد ، ولا يلزم من القرب الحضور ، فقد يكون الشيء قريباً منك ، ولا يكون حاضراً معك ، فالحضور أخص^(٦) .

وذا اتصال منه ما لا يُتبدأ ولا يلي «إلا» اختياراً أبداً
كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

د : الأول^(٧) : منع المبرد مطلقاً ، أما الشاهد الأول ، فالرواية عنده
[أ/٢١] فيه :

«ألا يجاورنا سواك»^(٨)

(١) الشارح : «المضمر : ما دل على نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، كأنا وأنت وهو ، وقد أدرج مسمى المتكلم والمخاطب تحت ذى الحضور ؛ لأن المتكلم حاضر للمخاطب ، والمخاطب حاضر للمتكلم ، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر ؛ لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا مخاطب ، وهو المشار إليه ، على أن هذا الإيهام يرفعه أفراد اسم الإشارة بالذكر» ابن الناطم : ٢١ .

(٢) في «هـ» : «يدفع» .

(٣) من «ص» و«ب» .

(٤) في «ج» : «يدخل» ، وفي «هـ» : «أدخل» .

(٥) في «ص» ، و«هو» : «معها» .

(٦) شرح الشاطبي ١/١١٣ ، ١١٤ .

(٧) المرادى : ١٢٩-١٣٠ : «تبيينان : الأول : منع المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقاً ، وأنشد

«سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» ، وأجازه ابن الأنباري مطلقاً ، وانظر : المقتضب ١/٢٦١ .

(٨) وعلى رواية المبرد هذه فلا شاهد في البيت ، ولكن البيت بشماه ، وفيه الشاهد المقصود في هذا الباب :

وأما الثاني ، فيحتمل أن يقول فيه : إن الأصل : «إلاهو» فحذفت السواو
 ضرورة ، كما قال في التسهيل ^(١) : «وتحذف الواو والياء اضطراراً» ^(٢) .

ق : جعل الهمزة المبدلة ألفاً في «يبتدا» وصلأ ، فهو مثل ما أنشد سيبويه من
 قول عبد الرحمن بن حسان ^(٣) :

= وما علينا إذا ما كتبت جارتنا أن لايجاروننا إلاك ديارُ

من البسيط ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ : ١٢٩ وأمالي ابن الحاجب ٣٨٥
 وأروضح المسالك ١ : ٨٣ وتخليص الشواهد ١٠٠ وخزانة الأدب ٥ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥
 والخصائص ١ : ٣٠٧ ، ٢ : ١٩٥ والدرر ١ : ١٧٦ وهمع الهوامع ١ : ٥٧ .
 والشاهد فيه قوله : «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» للضرورة الشعرية
 والقياس : «إلايك» .

أما المبرد فقد أنكر وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» مطلقاً ، لا في الشعر ، ولا في النثر .
 (١) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٢٧٦ : «... ومع ذلك فالمستحق بعد «إلا» النصب على
 الاستثناء شبهةً بالمفعول المباشر عامله ، فكان له بذلك حظ في الاتصال إذا كان مضمراً فنيها
 على ذلك بقول الشاعر :

وما أبالي إذا ما كتبت جارتنا أن لايجاروننا إلاك ديارُ
 وقول الآخر :

أعود برب العرش من ففة بفتت على فمالي عوض إلاه ناصرُ
 وليس هذا ضرورة ، لتمكن قائل الأول من أن يقول :

وما أبالي إذا ما كتبت جارتنا ألا يكون لنا خيل ولا جأرُ
 ولتمكن قائل الثاني من أن يقول :

أعود برب العرش من ففة بفتت على فمالي غيره عوض ناصرُ
 (٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤٢ وتعليق الفرائد على تسهيل الفرائد ٢ : ٧٤-٧٥ .

(٣) من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ١٨ والخصائص ٣ : ٥٢ وشرح الشاطبي
 ١١٦/١ والدرر ٤ : ١٧٨ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٤١ وشرح
 المفصل ٩ : ١١٤ والكتاب ٣ : ٥٥٥ ولسان العرب ١ : ١٩١ (وجا) والمقتضب ١ : ١٦٦
 وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣ : ٧٣٩ .

والشاهد فيه قوله : «واجي» والأصل : «واجي» فأبدل الهمزة ياءً للضرورة .
 ابن الحاجب في الشافية ٣ : ٤٤ : «شجج رأسه بالفهر واجي» فعلى القياس
 خلافاً لسبويه .

وَكُنْتُ أَلْفٌ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يَشْجُعُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِبِي

أراد «واجبي» بالهمزة فأبدلها ياءً^(١).

المكودي في الكبير: ويجوز أن تكون ألف «يبتدا» منقلبة عن ياء على لغة من

قال: «من بدانا بدينا» وهو أجود، فإن كون «البدل»^(٢) من همزة وصلًا شاذًا.

وكل مضممر له البناء يجبُ ولفظ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِبُ
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجُرَّ نَا، صَلَحَ كَاعْرَفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا النَّحْ

د: لأن كل مضممر يتضمن «معنى»^(٣) التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من

معاني الحروف^(٤).

الشارح^(٥): «مدلولاً عليها بالياء ونا والكاف والهاء حروفًا في نحو: إياي

وإيانا وإياك وإياه».

د: وغير ذلك شيخنا صوابه: «وقيل غير ذلك»^(٦).

ق: نبه بقوله: «كل» على أنها ليست كالمبهمات المخرج منها: دان، وتان،

«ولا الموصولات»^(٧) المخرج منها اللذان واللذان على «رأيه»^(٨) في البابين،

ولا أسماء «الشروط»^(٩) «والاستفهام»^(١٠) والموصولات أيضًا، المخرج منها

(١) الكتاب ٣: ٥٥٥.

(٢) في «ه»: «البدل».

(٣) ساقطة من «د».

(٤) شرح المرادى ١/ ١٣١.

(٥) ابن الناطم: ٢٢.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١: ١٣١.

(٧) في «ج»: «والموصولات».

(٨) في «ه»: «رواية».

(٩) في «ص» و«ج»: «الشروط».

(١٠) في «ب»: «ولا الاستفهام».

«أى»، ولا أسماء الأفعال المخرج منها «باب»^(١) «دونك» على رأى الأكثرين .

ونبه «بقوله»^(٢) : «يجب» [ب / ٢١] على أنه ليس بجائز كيومئذ وقيل ونحوهما^(٣) .

د : ورابعها^(٤) : الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

« المكودى فى الكبير : وذلك أن الأسماء إنما أعربت لعدم اختلاف صيغها لاختلاف المعانى »^(٥) ، كزيد مثلاً ، فإنه يكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً ، ولفظه واحد ، بخلاف الضمائر ، ألا ترى أنك إذا جعلت ضمير المتكلم وحده مبتدأ قلت : «أنا» ، وإذا جعلته فاعلاً قلت : «فعلت» ، فأتيت بلفظ آخر غير الذى كان مبتدأ ، وإذا جعلته مفعولاً قلت : «أكرمتمنى» «فأتيت»^(٦)

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) ساقطة من «ب» .

(٣) شرح الشاطبى ١١٦/١ .

(٤) وهذا الرابع يبيحه ثلاثة أسباب ، ذكرها ابن مالك فى التسهيل لبناء الضمير ، وهى كما ذكر : أولها : شبه الحرف وضماً ، لأن أكثره على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر . وثانيها : شبه الحرف افتقاراً ؛ لأن المضمير لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

وثالثها : شبه الحرف جموداً ، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به ، كما فعل بالمبهمات .

ورابعها : الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

قال فى التسهيل : «ويبنى المضمير لشبهه بالحرف وضماً وافتقاراً وجموداً ، أو للاستغناء باختلاف صيغته لاختلاف المعانى» .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٦٦ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢ : ١٢٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣١ - ١٣٢ .

(٥) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«د» .

(٦) ساقطة من «ب» .

بلفظ «آخر»^(١) ثالث «غير الذي كان مبتدأ»^(٢) ، وكذا ضمير المخاطب في نحو : أنت ، وفعلتُ وأكرمتُك ، ولما كان بعض الضمائر مخالفاً لما دُكر في عدم اختلاف الصيغ لاختلاف الإعراب نبّه عليه بقوله : «ولفظ ما جرُّ» إلى آخره .

وَألف والسواو والنون لما	غاب وغيره كقاما واعلما
ق : وَألف والسواو والنون لما	خوطب أو غاب وللرفع انما
وللحضور والتاء كقمتُ قمنا	قمتَ وللقسوع قد تبيهنَا (٣)
ومن ضمير الرفع ما يسترُّ	كافعلُ أوافقُ نغبتُ إذ تشكرُ

د : واسم فعل الأمر كترال^(٤) .

ق : مسنداً للمفرد أو مثنى أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، ويصح «نغبتُ» بالنون ، و«تشكر» بالتاء ، وعكسه ، ويصح بناء تشكر أو نشكر للفاعل والمفعول ، «وبالله تعالى التوفيق»^(٥) .

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والقسوع لا تشبهُ
[٢٢/١] وذو انتصاب في انفصال جُعلا إياي والتفريع ليس مشكلا

ق : لم يذكر للجر ضميراً منفصلاً ؛ لأنه «معدوم»^(٦) ، فكما لا ينفصل

(١) من «ج» .

(٢) من «هـ» .

(٣) البيتان لأبي إسحاق الشاطبي ، وهما تعقّب منه لابن مالك ، وهما أكثر تفصيلاً وتمثيلاً من بيت ابن مالك .

(٤) قال المرادي عن البيت الأخير : «فأوجب الاستتار في سبعة مواضع : فعل أمر الواحد «كافعلُ» والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم «كأوافقُ» والمبدوء بتاء الخطاب التي للمفرد «كتغبتُ» والمبدوء بنون المتكلم المعظّم نفسه أو المشارك (كنشكر) واسم فعل الأمر «كترال» واسم فعل المضارع (كأف)» والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر نحو : ضرباً زيداً» .
توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣٣ - ١٣٤ .

(٥) من النسخة «د» وساقطة من بقية النسخ ، وانظر شرح الشاطبي ١/ ١٢٣ .

(٦) في «ب» : «مقدم» .

المجرور عن جاره إذا كان ظاهراً ، فكذلك لا يتفصل عنه إذا كان ضميراً ، بل الاتصال هنا أولى ، انتهى ، ووقف على «هو» بالإسكان ، ويعد أن يكون جاء به على لغة «قيس وأسد»^(١) الذين يُسكنون في الحالين ، كقول أبي حيان^(٢) :

ليس في المغرب عالمٌ غير عبد المهيمن
نحن في العلم أسوة أنا منه وهو منى

المكودي : لما قدم في المرفوع الأصول الثلاثة استغنى في المنصوب بالأول ، انتهى ، وهو آخر ما وقفت عليه من كلامه في الكبير ، رحمه الله تعالى .

وفي اختيار لا يجي المنفصلُ إذا تأتى أن يجي المتصلُ

د : المواضع التي يتعيّن فيها الانفصال «لعدم تأتى الاتصال»^(٣) اثنا عشر موضعاً^(٤) ، وبعضها يرجع إلى اللفظ وبعضها «يرجع»^(٥) إلى «المعنى»^(٦) ، يظهر بالتأمل .

د : الخامس : أن يحذف عامله^(٧) نحو :

(١) قيس وأسد قبيلتان من القبائل التي أخذت عنها اللغة العربية الفصيحة ، يقول السيوطي في كتاب الاقتراح ١٩ - ٢٠ : «والذين أخذ عنهم اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غير هؤلاء من سائر قبائل العرب»

(٢) شرح الشاطبي ١ / ١٢٥ .

(٣) ساقطة من «ه» .

(٤) ذكر المرادى هذا المواضع الاثنا عشر في توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣٨ - ١٤٣

(٥) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«ج» ، و«ه» .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) شرح المرادى ١ / ١٤٥ .

« فإن أنت لم ينفعك علمك »^(١)

أنت فاعل بمحذوف مطاوع للظاهر ، أى : فإن لم تتنفع ، قاله المصنف^(٢) ،
والثاني عشر هو المنبه عليه بقوله :

« وفى اتّحاد الرتبة الزمّ فصلاً »

كعلمتك إياك .

وصِلْ أو افصلْ هاء سألّيه وما أشبهه فى كُنْتُهُ اخلفْ اتَمَى [ب/٢٢]
كذلك خلّتيه واتصّالاً اختار غيرى اختار الانفصلاً

د : ويدل على جواز الانفصال قوله - « عليه الصلاة والسلام »^(٣) :

(١) ساقطة من «ج» و«هـ» ، والبيت بتمامه :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسبْ لعلك تهديك القرون الأوائل

من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة العامري فى ديوانه ٢٥٥ وخزانة الأدب ٣ : ٣٤ والدرر
١ : ٢٠٠ وشرح الأشموني ١ : ١٨٨ وشرح التصريح ١ : ١٠٥ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٥١
والمعاني الكبير ١٢١١ والمقاصد النحوية ١ : ٨ ، ٢٩١ وهمع الهوامع ٢ : ١١٤ وبلانسة فى
شرح الأشموني ١ : ١٨٨ وشرح التصريح ١ : ١٠٥ وهمع الهوامع ١ : ٦٣ .
وفى البيت شاهدان :

أولهما قوله : « فإن أنت » حيث تَعَيَّن انفصال الضمير ، وهو مرفوع بفعل محذوف يفسره
ما بعده ، والتقدير : فإن ضللت لم ينفعك علمك ، وقيل : « أنت » مبتدأ ، أو هو فى
موضع نصب ، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب ، كما وضعوا
الضمير المنصوب موضع المرفوع .

وثانيهما : أن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يُضْمَرَ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤٩ .

(٣) فى «هـ» : «^{هـ}» .

«إن الله ملككم إياهم»^(١) «الدليل في هذا القدر «الأول» من الحديث»^(٢)؛ إذ المتقدم فيه الأخص كسئلته .

ق : ومن باب «كته» ليسى وليسنى^(٣) ، خلافاً لابن هانئ في حكاية «هذا»^(٤) الاتفاق ، على ضعف الاتصال «في ليس» ومن شواهد «كنت إياه» ما أنشده سيبويه^(٥) :

ليت هذا الليل شهر
ليس إياى وإياً
لا ترى فيه عرباً
ك ولا نخشى رقيباً

ومعنى «عرب» بالمهملتين «أحد» قاله الجوهري^(٦) .

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه «التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٠٧ : «ولو وصل

لقال : ملككوهم ، ولكنه قرأ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات» .

وانظر : شرح المرادى ١ / ١٤٤ ، والترمذى فى وصايا - ٥ - وابن ماجه وصايا - ٦ .

(٢) فى «ص» : «الدليل فى هذا القدر من الحديث» ، وفى «هـ» : «الدليل فى الحديث» ، وفى «أ» ، و«ج» و«د» : «الدليل فى هذا القدر من الحديث» ، وما أثبتته من «ب» .

(٣) سيبويه فى الكتاب ٢ : ٣٥٩ : «وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسى ، وكذلك : كاتنى» ، وقال ابن مالك عن ليسى : «والاتصال فى قوله : «إذ ذهب القوم الكرام : ليسى» من الضرورات ، لأنه استثناء ، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر» .

«شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٣٦ ، ١٥٥» .

(٤) ساقطة من «ص» و«أ» و«ج» .

(٥) من مجزوء الرمل ، وهما لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٦٧ وخزانة الأدب ٥ : ٣٢٢ وبلا نسبة

فى شرح المفصل ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ والكتاب ٢ : ٣٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٤٠٦

وشرح الشاطبى ١ / ١٣٢ .

والشاهد فىهما قوله فى البيت الثانى : «ليس إياى وإياك» حيث أتى بالضمير بعد «ليس»

منفصلاً ، لوقوعه موقع خبرها ، وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال : «ليسنى» ، وهو جائز ؛

لأن «ليس» فعل ، وإن لم يقوَ قوة الفعل الصحيح .

(٦) الصحاح ١ / ١٨٠ .

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ
 وَفِي اتِّحَادِ الرَّبِيبَةِ قَسْلاً وَقَدْ يَسِيحُ الْغَيْبَ فِيهِ وَصِلاً

ق : وإنما قدّم غير الأخص في «عليكن» وهو الكاف ؛ لأنه فاعل في المعنى ،
 «كثاء»^(١) أكرمتني ، والفاعل يقدم وإن كان المفعول أخص منه ؛ لأنه كجزء من
 فعله ، وفي تمثيله قبل «بسليته وخلتني» تلويح ما بإخراج ضمير الفاعل ، كما أن
 قوله : «وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ» معناه : «عند أمن اللبس» ، فإن كان لبس ،
 كما إذا أعطى أحد عبديه الآخر ، تعيّن تقديم الآخذ منهما أخص كان أو غيره ،
 بلا تخيير ، عملاً بقوله :

ويلزِم الأصل لموجب عرى

وشرح «ق» قوله : مع اختلاف «ما»^(٢) وأعرب «ونحو ضمنت» بأنه [٢٣/أ]
 مفعول مقدم ، حيث لا يصح على الأصح تقديم عامله^(٣) .

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسى قد نظم
 وليتني فئتاً وليتني نكراً ومع لعل أعكس وكن مخيراً
 في الباقيات واضطراباً خففاً منى وعننى بعض من قد سلفاً
 وفسى لذنى لذنى قلّ وفسى قدنى وقطنى الحذف أيضاً قد يفى

(١) في «أ» : «كما» .

(٢) في «ب» : «البيت» وفي «ج» : «ما البيت» ، ويقصد بقوله : «مع اختلاف ما» قول ابن
 مالك في الكافية الشافية :

مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الأرض الضرورة اقتضت

«شرح الكافية الشافية ١/٢٢٩» .

(٣) شرح الشاطبي ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ .

د : والوجه «ليسنى»^(١) ، وهو الفصيح^(٢) ، كقول العرب : « عليه رجلا ليسنى » وفيه أيضاً شاهد على الإغراء بالغائب .

د : «قال»^(٣) فى شرح التسهيل^(٤) : « وزعم سيبويه أن عدم لحاقها «لُدُنْ» من الضرورات إلى آخره^(٥) ، قيل : وجه بناء لُدُنْ لزوم محل واحد ، وهو ابتداء الغاية ، فأشبهت الحروف فى لزوم محل واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنهما ، وقيل : بنيت الثنائية لشبه الحرف ، والثلاثية بالحمل عليها ، من خط شيخنا «الأستاذ»^(٦) أبى عبد الله الصغير .

د : وثانيهما : أن يكون - يعنى «قد»^(٧) - اسم فعل بمعنى «اكتف»^(٨) ، قال شيخنا المذكور : صوابه بمعنى « اكفى » .

قلت : يعنى أن اللازم لَمَّا لم يكن له مفعول لم يصلح للدخول على ياء النفس .

(١) وعن فصاحة ذلك وكونه منقولاً عن العرب الموثوق بهم قال سيبويه : «وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : «لَيْسِنَى ، وكذلك كَأْتَنَى» .
« الكتاب ٢ : ٣٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٥٥ » .

(٢) شرح المرادى ١ / ١٥٣ .

(٣) من «ج» وفى بقية النسخ : «قاله» .

(٤) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١ : ١٣٦ وفيه قال : «ولحاق النون مع «لُدُنْ» أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز فى الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع : «من لُدُنِي عُدْرًا» بتخفيف النون وضم الدال» .

(٥) شرح المرادى ١ / ١٦١ .

(٦) ساقطة من «ج» ، و «هـ» .

(٧) وثبتت النون فى «قَد» ، وهذه هى اللغة المشهورة ، وقد تحذف ، ولكن هذا قليل ، ومن ذلك قول حميد بن مالك الأرقط فى رَجَز له :

قَدُّنِي مَنْ نَصَرَ الْغَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِسْمُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحِدِ

(٨) شرح المرادى ١ / ١٦٣ .

د^(١) : ومثال الثانى فى قول النبى - ﷺ^(٢) : «غير الدجال أخوفنى عليكم»^(٣) أصله : أخوف «مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بالياء»^(٤) معمودة بالنون ، كما فعل باسمى الفاعل»^(٥) المذكورين .

* * *

(١) شرح المرادى ١/١٦٧ .

(٢) فى «هـ» : «عليه السلام» .

(٣) صحيح مسلم ٤١ : ١٤١ ورياض الصالحين ٢٢٣ . وهو حديث صحيح رواه أحمد فى مسنده عن أبى ذر ، ورواه مسلم عن جبير بن نفير ، والدجال مشتق من الدجل ، وهو الكذب والخلط ، وهو كذاب خلائط ، ويجمع الدجال على دجالين ودجاللة فى التكسير ، وظهور الدجال علامة من علامات القيامة . انظر مسند أحمد ١/١٨١ .
والشاهد فيه : أنه حذف المضاف إلى الياء ، وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) فى «ج» : «الفاعل» .

« العلم »

[٢٣/ب] اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدان ولاحق وشذم وهيلة وواشقي

د^(١): العلم يعين مسماه في جميع أحواله ، من غيبة «وخطاب وتكلم»^(٢) ،
في أصل شيخنا أبي عبد الله الصغير بخطه أن صوابه : «من غير غيبة أو خطاب أو
تكلم» ، انتهى ، فليتأمل .

ق : و«لاحق» علم «اسم»^(٣) فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان ، و«شذم» علم
فحل إيل ، كان للنعمان بن المنذر ، إليه تنسب الإبل الشذمية^(٤) .

واسما أتي وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

وان يكونا مفردين فأضف حتماً ولا أتبع الذي ردق

ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارجمال كسعاد وأدذ

وجملة ، وما بمزج ركبا ذا إن بغير وبه تم أعربا

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة

د^(٥) : وفي بعض نسخ الألفية : «وذا اجعل آخرها إذا اسما صحبا» وما سبق
أولى ؛ «لأن»^(٦) هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية^(٧) ، هذا

(١) شرح المرادى ١/١٦٨ .

(٢) في «ج» : «وتكلم وخطاب» .

(٣) من «ص» .

(٤) شرح الشاطبي ١/١٥٢ .

(٥) شرح المرادى ١/١٧١ .

(٦) ساقطة من «ه» .

(٧) لأن قول ابن مالك :

«خلاف»^(١) قول ابن هشام^(٢) فى شرح الألفية^(٣) :
 « ولا ترتيب بين الكنية وغيرها »
 قال^(٤) :

أقسم بالله أبو حفص عمر

«وقال»^(٥) :

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو^(٦)

« وأخّرَنَ ذا إن سواء صحياً »

صريح فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، فهو أنصح مما ورد فى بعض نسخ الألفية :
 « وذا اجعل آخرًا إن اسماً صحبا » .

(١) فى «أ» : «اختلاف» .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ : ١٠١ - ١٠٣ .

(٤) وتامه : أقسم بالله أبو حفص عمر ما مَنَّها من نَقَبٍ ولا دَبَّر

الرجز لرؤية بن العجاج فى شرح المفصل ٣ : ٧١ وليس هذا البيت فى ديوان رؤية ، ولا يمكن أن يكون رؤية هو قائله ، ذلك أن رؤية غير محدود فى التابعين ، وليس هو من هذه الطبقة ، وقد مات سنة ١٤٥ هـ ، وهو لعبد الله بن كيسة أو لأعرابي فى خزانة الأدب ٥ : ١٥٤ ، ١٥٦ ولأعرابي فى شرح التصريح ١ : ١٢١ والمقاصد النحوية ٤ : ١١٥ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ١٢٨ وشرح الأشموني ١ : ٥٩ وشرح شذور الذهب ١ : ٥٦١ وشرح ابن عقيل ٤٨٩ ولسان العرب ١ : ٧٦٦ (نقب) ، ٤٨ : ٥ (فجر) ومعاهد التنصيص ١ : ٢٧٩ .

والشاهد فيه قوله : « أبو حفص عمر »

حيث جاء قوله : « عمر » عطف بيان على قوله : « أبو حفص » ، وهذا يعنى أنه قدّم الكنية « أبو حفص » على الاسم « عمر » وقد جاز له ذلك ؛ لأن الكنية يراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب ، وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم وجاز تأخيرها عنه .

(٥) من «أ» و «ج» .

(٦) من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت فى أوضح المسالك ١ : ١٢٩ وشرح التصريح ١ : ١٢١

والمقاصد النحوية ١ : ٣٩٣ ، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١ : ٥٩ .

والشاهد فيه قوله : « لسعد أبي عمرو » حيث قدّم الاسم الذى هو « سعد » على الكنية التى هى « أبو عمرو » ، وهذا جائز .

ثم قال : وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيرهِ مع الكنية ، كما فى : « عبد الله [٢٤ / أ] أنف الناقة » ، وليس كذلك . انتهى . ونحوه لابن عقيل (١) .

ق : وقول أبى القاسم (٢) « وقالون عيسى » (٣) بتقديم اللقب « من » (٤) الضرورات ، وقوله : « ثم عثمان ورشهم » (٥) « من المفردين ؛ إذ ليست الإضافة فى « ورشهم » من تمام اللقب ، فإن اللقب « ورش » لا « ورشهم » (٦) ، وجاء الناظم بسوى فى قوله : « إن سواه صحبا » متصرفاً على مذهبه فى مخالفة سيبويه ، الذى يجعله ظرفاً غير متصرف إلا فى ضرورة (٧) ، وحذف الفاء من قوله : « أتبع

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١ : ١٢١-١٢٣ .

(٢) أبو القاسم هو الشاطبى ، صاحب « حرز الأمانى ووجه التهانى » فى القراءات السبع ، وقد سبق التعريف به ، وقوله « وقالون عيسى » جزء بيت من الشاطبية وتماه مع الذى قبله :
 فأما الكريم السرفى الطيب نافع
 وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم
 فقدّم الشاطبى - رحمه الله - « قالون » وهو اللقب ، على « عيسى » ، وهو الاسم ضرورة ، لأجل النظم .

(٣) قالون : هو عيسى بن مينا ، ويكنى أبا موسى ، ولقبه شيخه نافع بـ « قالون » لجودة قراءته ، فإن « قالون » باللغة الرومية : « جيد » وكان أصم لا يسمع البوق ، وإذا قرئ عليه القرآن سمعه ، ولد سنة ١٢٠ هـ ، ومات بالمدينة سنة ٢٢٠ هـ . وكان أحد رواة الإمام نافع .
 انظر : الروافى : ١٤ ، والإرشادات الجليلة : ٨ والبدور الزاهرة : ٧ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ١ : ٢٠ .

(٤) فى « أ » : « فى » .

(٥) وأما ورش ، فهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى ، ولقبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه ، وقد سبقت ترجمته .

(٦) ساقطة من « ص » .

(٧) الكتاب ٣ / ٦٥ .

الذي ردف^(١) ، ضرورة ، كقوله :

« من يفعل الحسنات الله يشكرها »

ق : و (منقول) صفة لمحذوف ، أى : منه « مفرد منقول وذو ارتجال ، ومنه جملة ، ولا تكون إلا منقولة » والمزج يصير آخر الكلمة الأولى وسطاً ، فيقع الإعراب فى آخر الثانية ، « وكذا^(٢) توصلان فى الخط نحو : « رامهمز ويعليك » .

د : عن ابن مالك^(٣) : « ولم يُذكر عن العرب عِلْمٌ منقول من مبتدأ وخبر ، ولا من فعل أمر دون إسناد إلا « إصمّت » اسماً للفلاة الخالية^(٤) ، هو علم جنس لا شخص كما تراه مع نظائره ، إن شاء الله تعالى .

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ	كعلم الأشخاص لفظاً وهو عَمٌ
من ذاك أم عَرِيْطٌ لِلْعَقْرِبِ	وهكذا تعالاة للشعلب
ومثله بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ	كذا فجار عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

(١) عجزه :

« والشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَانِ »

من البسيط ، وهو لكعب بن مالك فى ديوانه ٢٨٨ وشرح أبيات سيبويه ١٠٩:٢ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان فى خزانة الأدب ٣٦٥:٢ ولحسان بن ثابت فى الدرر ٨١:٥ والكتاب ٦٥:٣ وليس فى ديوانه .

والشاهد فيه قوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط ، والتقدير : « فالله يشكرها » ، وهذا الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا عِلْمٌ .

وهذا البيت يروى فى النسخة «هـ» بشطريه ، وانظر شرح الشاطبى ١/١٥٤ ، ١٥٨ ،

١٦٠ .

(٢) فى «ج» و«هـ» : «ولذا» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) شرح المرادى ١/١٧٦ .

د : « ذهب بعضهم^(١) إلى أن « أسامة » لا يخالف في معناه دلالة « أسد » وإنما يخالفه في الأحكام اللفظية ، وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازاً^(٢) ، الذاهب إلى هذا هو أبو حيان ، قاله في باب المعرفة والنكرة [٢٤/ب] من الشرح ، وزاد : « ألا ترى أنه داخل تحت « حدّ »^(٣) النكرة ، فلما وجدنا في « أسامة » ونحوه أحكام المعارف أطلقنا عليه^(٤) : « معارف » ، ونظيره قولنا في الأسماء الموصولات : « أسماء » لوجود أحكام الأسماء فيها ، وقولنا في « ليس » : إنها فعل ؛ لوجود أحكام الأفعال فيها^(٥) .

د : وما قيل في ذلك : إن « أسداً » وضع ليدل على شخص معين ، إلى قوله : لوجود ما هو له ذلك^(٦) « المعنى المفرد »^(٧) الكلى في الأشخاص^(٨) .
أبو حيان : قاله بعض من يميل إلى المعقول ، ويريد أن يجري القواعد على الأصول ، يروم به أن يوجد لأسامة ونحوه وجهاً يدخل به في المعارف ، وهو بعيد عما « تقصده »^(٩) العرب^(١٠) .

(١) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ١١٥ : « . . . والثاني نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجرى في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال ، وهو في الشيعاء كأسد » .

(٢) شرح المرادى ١ / ١٨٢ .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) في « ج » : « عليها » .

(٥) ساقطة من « هـ » ؛ وانظر التذييل والتكميل ١ / ١٢٩ ب .

(٦) من « ج » ، وفي « أ » : « ماهيه » ، وفي « ب » وفي « د » : « ما هو ذلك » .

(٧) ساقطة من « هـ » .

(٨) شرح المرادى ١ / ١٨٣ .

(٩) في « أ » : « يقصده » .

(١٠) التذييل والتكميل ١ / ١٢٩ ب ، ١١٣٠ .

د : والتحقيق فى ذلك أن تقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية إلى قوله : «أو من حيث عمومها»^(١) ، فهو اسم الجنس ، هذا الذى عدّه تحقيقاً هو خلاصة ما للقرافى فى شرح التنقيح قائلاً : كان الخسر وشاهى^(٢) يقرره ، ولم أسمعه إلا منه ، ويقول : «ما فى البلاد المصرية من يعرفه غيرى» .

وقوله : «فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى الكلية» أى : بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد .

وقوله : «فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ، ومثلها يقع فى زمان آخر» .

زاد القرافى^(٣) : وفى ذهن شخص آخر ، وقد تبرع المرادى^(٤) فى فرق القرافى بمزيد تقرير ، ويأن [٢٥/أ] فى كلام «الإمام»^(٥) إيماء إليه ، وبأن هذا العلم كذى

(١) شرح المرادى ١٨٣/١ .

(٢) الخسر وشاهى : هو عبد الحميد بن عيسى الخسر وشاهى التبريزى الشافعى المتكلم المتوفى سنة ٦٥٢هـ .

من تصانيفه : تلخيص الآيات البيئات لفخر الدين الرازى ومختصر الشفا لابن سينا فى المنطق ومختصر المذهب لأبى إسحاق الشيرازى فى الفروع .

انظر : هدية العارفين ١/٥٠٦ وشذرات الذهب ٥/٥٥ وكشف الظنون ١٠٥٥ و١٩١٣ .

(٣) شرح التنقيح ص ٣٣ .

(٤) شرح المرادى ١٨٣/١ ، ١٨٤ .

(٥) الإمام : المقصود هنا سيبويه ، والإيماء الذى فى كلامه قوله فى الكتاب ٢ : ٩٣ : «هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائماً فى الأمة ليس واحد منها بأولى به من الآخر ما نصه : إذا قلت : هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد ، أى : هذا الذى سمعت باسمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شرع قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا ، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» .

الأداة «التي للماهية»^(١) ، على أنه قد صنّف فى المسألة أحد حذاق المتأخرين ، وهو العلامة أبو جعفر بن خاتمة^(٢) (جزء أ)^(٣) نبيلاً فائقاً ، بديعاً رائعاً ، سمّاه : « إلحاق العقلى بالحسى فى الفرق بين الكلبى والعلم الجنسى » أجاد فيه ما شاء ، وذكر أنه طالع به شيخه القاضى الخطيب ، الأستاذ ، أبا البركات ، ابن الحاج البلفيقي^(٤) ، فصوله واستنبهه ، قال فيه :

« يظهر لى أن هذا المعنى استأثر به اللسان العربى دون اللسان اليونانى ، لاتساع عباراته ، ولطافة إشاراتة ؛ إذ لو كان [فى] اللسان اليونانى لَوُجِدَ فى كتب المنطق المترجمة ، وتداولته مناطقة الإسلام فى كتبهم ، كأبى نصر الفارابى ، وأبى على بن سينا ، والقاضى أبى الوليد بن رشد ، يعنى الحفيد ، وغيرهم ، ثم جاء بنص كلام القرافى ونقضه عروة عروة ، وهذه «نُبذة»^(٥) من كلامه فى ذلك .

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) هو أحمد بن على بن محمد بن على بن محمد بن خاتمة ، أبو جعفر ، يعرف بابن خاتمة ، كان صدركاً ، مشاركاً إليه ، متفتناً ، مشاركاً ، قوى الذهن والإدراك ، سديد النظر ، موفور الأدوات ، من تأليفه : تاريخ المدينة ، وإلحاق العقل بالحس فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، وغيرهما . لم أقف على وفاته .

انظر : نيل الابتهاج ١٠١ ، ١٠٢ وشجرة النور الزكية ص ٢٢٩ ومعجم المؤلفين ١٩ / ٢ .

(٣) فى «أ» : «جزء» .

(٤) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البلفيقي ، أبو البركات ، يعرف بابن الحاج ، كان شيخاً محدثاً حافظاً متفتناً متمسكاً بطريق القوم ، مؤثراً لها ، حسن التلاوة ، طيب النعمة ، كان شاعراً مقلداً ، وأديباً بارعاً ، له ديوان كبير ، سمّاه : « العذب والأجاج من شعر أبى البركات ابن الحاج » . توفى سنة ٧٧١ هـ .

انظر : نيل الابتهاج ٤٢٨ - ٤٣٠ وشجرة النور الزكية ٢٢٩ .

(٥) فى «أ» و«ب» : «نُبذة» .

قال : إن قيل : إن مطلق صورة الأسد أعمّ ، فإنه يقع على هذه «الصورة»^(١) ،
الذهنية الواقعة في هذا الزمان ، وعلى مثلها مما يقع في زمان آخر ، وفي ذهن آخر ،
فهنا «صور»^(٢) كثيرة جزئية بحسب الأزمان والأذهان ويعمها مطلق صورة الأسد ،
ولا معنى «للأعم»^(٣) والأخص إلا هذا .

قلنا : هذا وهمٌ ، وهو «محز»^(٤) هذه المسألة ، ثم مدّ القيل وأطال النفس في
بيان كونه [ب / ٢٥] وهما ، إلى أن مثّل الصورة الواحدة المترددة «في الذهن
بالصورة الواحدة المترددة»^(٥) في البصر ، فكما أن النظر إليها بالبصر الواحد مرآت
لا يوجب لها تعدُّداً بحسب الأزمنة ، ولا أيضاً النظر بالأبصار الكثيرة ، فكذلك
استحضار الذهن للصورة الواحدة الكلية لا يوجب لها تعدُّداً بحسب الأزمنة ،
ولا هي أيضاً تعدد «بحسب»^(٦) الأذهان ، وأيضاً فلو كانت الصورة الذهنية تختلف
بتعدد الأذهان ، لكان اتفاق المتفقين على معنى ما كلاً اتفاقاً ؛ لأن المعنى المتفق عليه
باعتبار «ذهن»^(٧) كل واحد منهم يختلف ، فكان يكون المعنى الذى «يكون»^(٨) عند
كل واحد منهم غير المعنى الذى عند الآخرين ، ولو كانت تختلف بحسب الأزمنة
«الثلاثة»^(٩) ، لكان حكم الإنسان «الواحد»^(١٠) على المعنى الواحد يختلف بتجدد

(١) من «ب» و«ج» .

(٢) فى «أ» : «أمور» .

(٣) من «ج» وفى بقية النسخ : «الأعم» .

(٤) فى «ب» : «محزر» .

(٥) من «ج» .

(٦) ساقطة من «أ»

(٧) ساقطة من «ج» .

(٨) ساقطة من «ج» ، و«ص» .

(٩) ساقطة من «أ» ، «ب» ، و«ج» ، و«ص» .

(١٠) من «ب» ، و«ج» .

استحضاره له ؛ لأن المتعین منه «فى»^(١) ذهنه فى هذا الزمان غير المتعین «منه»^(٢) فى «الزمان»^(٣) الآخر ، ولكانت العلوم الكلية فى اختلاف وتبدل ، وذلك كله مستحيل ، وإنما أتت هذه المحالات من وضع الكلى الذهنى جزئياً باعتبار زمان ما ، أو ذهن ما ، فإذا أخذنا الأمر فى ذلك على ما أصلناه انحلت هذه الشكوك وارتفعت المحالات بحول الله تعالى .

والذى «هو»^(٤) للعلم الجنسى من معنى الجزئية إن صحَّ إطلاقها عليه من هذا الوجه هو [٢٦/أ] تعينه من بين سائر الحقائق الذهنية ، فيكون إطلاق الجزئية عليه وعلى العلم الشخصى بالاشترك المحض .

نعم: قد يطلق عليه «جزئى» بالنظر إلى ما هو أعم منه ، كما يقال فى الإنسان : «إنه جزئى» بالنظر إلى الحيوان الذى هو جنسه ، فيقال مثلاً : «إن أسامة جزئى بالنظر إلى الحيوان المفترس الذى هو جنسه كما أن الحيوان المفترس جزئى بالنسبة إلى الحيوان البهيمى ، أعنى غير الناطق ، وذلك أن الجزئى قد يطلق ويراد به كل مندرج تحت «كلى» ، سواء كان متشخصاً ، كزيد ، أو كان كلياً «كإنسان»^(٥) ، ويسمى الأول : «الجزئى الحقيقى» والثانى «الجزئى الإضافى» ؛ لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه ، وهو أعم من الحقيقى ؛ لأن كل حقيقى مندرج تحت كلى ، فهو إضافى ، وليس كل إضافى حقيقياً ، فإن منه ما يكون كلياً ، فعلى هذا يقال فى العلم الجنسى : إنه جزئى بالمعنى الثانى الذى هو الإضافى ، وأماً «بالمعنى»^(٦) الأول فلا ، فالذى عدّه المرادى تحقيقاً جعله ابن خاتمة وهماً .

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) ساقطة من «ج» ، و«ص» .

(٣) فى «أ» : «الزمن» .

(٤) من «ب» .

(٥) فى «أ» : «كالإنسان» .

(٦) فى «ج» «بمعنى» .

وخلاصة «ما»^(١) أصل ابن خاتمة في الفرق بينهما أن قال : اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلى إن أخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه ، فهو المخصوص باسم الكلى ؛ لأن الكلى والجزئى من «مقولة»^(٢) المضاف ، فكما أن الأب لا يطلق عليه «أب» إلا بالنظر إلى ابن ، والابن لا يطلق عليه ابن إلا بالنظر إلى «أب» ، ف كذلك كل واحد من الكلى والجزئى لا يطلق إلا «بالإضافة»^(٣) إلى الآخر ، وإن أخذ ذلك المعنى بالنظر إلى تعيينه في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات ، فهو المعنى المدلول عليه بالعلم الجنسى .

ومثال الأول ، وهو اللفظ الكلى : «إنسان و فرس وأسد» ونحو ذلك من الأسماء التكررات الشائعة .

ومثال الثانى ، وهو العلم الجنسى : «أسامة» للأسد و «ذؤالة»^(٤) للذئب ، و «ثعالبة» للثعلب ، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التى لا «تخص»^(٥) شخصاً دون شخص من نوعه ، فتسمية الأسد «أسداً» باعتبار معناه الكلى الأعم لجزئياته»^(٦) وتسميته «أسامة» باعتبار معناه المتعين في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية ، من غير نظر إلى كليته وعمومه ، وإلا لكان كلياً ، «ومن»^(٧) غير نظر «أيضاً»^(٨) إلى شخص معين من الأشخاص التى يقع عليها ، وإلا لكان علماً

(١) ساقطة من «د» .

(٢) ساقطة من «هـ» .

(٣) فى «ب» ، و«د» ، و«هـ» : «بالإضافة» .

(٤) فى «ص» : «ذؤالة» .

(٥) فى «ص» : «تخص» .

(٦) فى «ب» : «بجزئياته» .

(٧) فى «ب» : «من» .

(٨) ساقطة من «أ» .

شخصياً ، وهو يشبه العلم الشخصي «من وجه به سُمِّي عَلمًا»^(١) ، وشبه الكلى من وجه «آخر»^(٢) سُمِّي به «جنسيا ، ووجه شبهه «بالعلم»^(٤) الشخصى هو «فى»^(٥) كونه وضع لمعنى مُتعيّن من بين غيره من المعانى المشتركة معه فى «الكلىة»^(٦) ، كما أن العلم الشخصى موضوع لشخص معين من بين سائر الأشخاص المشتركة [٢٧/أ] معه^(٧) فى الكلىة^(٨) ، ووجه شبهه بالكلى هو فى صلاحيته «لتناول»^(٩) كل شخص من ذلك النوع ، كما أن الكلى يتناول جزئياته ، ولما كان ما هو خارج عن ملابسة الناس ومداخلتهم إنما يعينهم منه نوعه دون أشخاصه على التعيين وضعوا لذلك النوع باعتبار تشخيصه فى الذهن من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية أسماءً أعلامًا ، كما وضعوا «لما»^(١٠) يعينهم من الأشخاص باعتبار تشخيصه خارج الذهن ؛ ليعادلوأ بين الجهتين ، فتدبره ، انتهى .

د : فجعله - يعنى سيبويه - بمنزلة المعرف بالألف واللام التى للحقيقة^(١١) .

ق : فإن قلت : هل العلم الجنسى «يرادف»^(١٢) اسم الجنس النكرة أم لا ؟
 فالجواب : أنه ليس بمرادف لها من حيث هى واقعة على واحد غير معين فى جنسه ،

(١) فى «ج» : (من وجه آخر به سُمِّي عَلمًا) وفى «ب» : (من وجه آخر يسمى به علما) .

(٢) ساقطة من «ج» .

(٣) فى «ص» : «به يسمى» .

(٤) ساقطة من «هـ» .

(٥) من «أ» و«ج» .

(٦) فى «أ» و«هـ» : «كَلَيْتِه» .

(٧) ساقطة من «أ» .

(٨) ساقطة من «أ» ، وفى «ج» : «كَلَيْتِه» .

(٩) فى «أ» و«د» : «لتناوله» .

(١٠) ساقطة من «د» .

(١١) شرح المرادى ١/ ١٨٤ .

(١٢) فى «ج» و«هـ» : «مرادف» .

كما أن «زيداً» لا يرادف النكرة كذلك ، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعروف باللام الجنسية ، وإليه أشار «ابن مالك فى الخلاصة»^(١) بقوله :

«كعلم الأشخاص «لفظاً»^(٢) وهو عمّ» .

أى وقع علماً على جملة الجنس ، بحيث يصدق على كل فرد ، فإن ذكر أحد من النحويين أنه مرادف للنكرة ، فعلى لحظ معنى الجنس فيها ، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه ، وهما مقصدان متباينان .

وأيضاً «فقد»^(٣) نص ابن خروف فى كتاب «الرد على أبى المعالى»^(٤) أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس باللام عامة ، وأنها لاستغراق [ب/٢٧] الجنس أصلاً واستعمالاً ، قال :

«ولا خلاف بين النحويين أجمعين فى هذا ، فقد ظهر إذن أن علم الجنس مرادف فى المعنى لاسم الجنس المعروف باللام العهدية فى الجنس ، كما أنه لا فرق فى المعنى بين علم الشخص واسم الجنس المعروف باللام العهدية فى الشخص ، غير أن اسم الجنس يحتتمل من المعانى معانى أخر لا يحتملها العلم ؛ لقصرهم إياه على أحدها ، وكل ما يقال خلاف هذا فلا تعرفه العرب ، بل سمعت شيخنا القاضى أبا القاسم الشريف^(٥) - رحمه الله تعالى - يقول :

(١) من «أ» . (٢) ساقطة من «ص» و«ب» و«ج» ، و«هـ» .

(٣) فى «أ» ، و«ب» ، و«د» : «قد» .

(٤) هو كتاب لابن خروف عنى فيه بالرد على أبى المعالى الجوينى فى كثير من تأليفه ، ولم يصب شاكلة المراد ، ورد الناس عليه ما قاله . انظر : «البلغه ص ١٦٤» .

(٥) هو أبو القاسم الشريف الإدريسى السلاوى ، وبه اشتهر ، أبو الفضل ، الفقيه الصالح الأفضل ، أحد الأعلام ، من أكابر تلامذة ابن عرفة ، أخذ أيضاً عن أحمد بن إدريس البجائى وغيرهما ، أخذ عنه أبو القاسم بن ناجى وتقل عنه فى شرح المدونة ، ومن تأليفه : تقييد فى التفسير عن ابن عرفة فى مجلدين ، وإكمال الإكمال على مسلم فى مجلد ضخيم كبير ، اقتصر فيه غالباً على أبحاث ابن عرفة وأصحابه ، نفيس إلى الغاية . قال صاحب النيل : «لم أقف على وفاته» . انظر : نيل الابتهاج ٣٦٨ وشجرة النور الزكية ٢٥٠ .

« لا فرق بين الأسد وأسامة إلا في الأحكام اللفظية فقط » قال : « وخلاف هذا هَذَيَان » وذلك « ما »^(١) نقل القرافى عن الحسرى وشاهى^(٢) ، واختيار بعض أهل العصر يعنى ابن خاتمة قال :

« وأظنه سبق إليه ، أما الأول فتصريحه بأن أهل قُطره لا يعرفه منهم أحد سواه شاهد بأنه لا يعرفه ، رأيت بخط شيخنا القاضى أبى عبد الله المقرئ : سألتى الأستاذ أبو محمد عبد المهيمى الحضرى عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، فقلت له :

« زعم الحسرى وشاهى أنه ليس فى الديار المصرية من يعرفه غيره ، وأنا أقول : ليس فى الدنيا عالم إلا وهو يعلمه غيره ؛ لأنه حكم لفظى ، أوجب «تقريره»^(٣) المحافظة على ضبط القوانين ، كعدل عمر عن عامر ونحوه ، فاستحسن ذلك ، انتهى قول المقرئ ، والله ذرّه فيه .

وأما الثانى فلا يبعد مغزاه عما قبله ، وإن [أ/٢٨] تَحَدَّقَ قائله بعضَ التحدُّقِ ، لكنهما معاً جاربان على أصل واحد ناء عن مقصود العرب ، وأحسب أن «شيخنا القاضى»^(٤) أبى القاسم الشريف كان يطعن على هذا القائل خصوصاً ، ويراها - فيما قاله - خارجاً عن سبيل المسألة ، والصواب ما تقدم ، ولا نطوِّكُ برد المذهبين . انتهى ، فقد سلّم أنه بمنزلة المعرف «بأل» الجنسية^(٥) التى للحقيقة^(٦) ، وسلّم [ق] أنه مرادف للمعرف بأل الجنسية ، ومال [د] إلى المذهبين ، ومال عنهما

(١) من «أ» .

(٢) شرح الشاطبى ١/١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) ساقطة من «ج» .

(٤) فى «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «القاضى شيخنا» .

(٥) من «ب» .

(٦) شرح المرادى ١/١٨٣ .

[ق] كما «رأيت»^(١) ، والله سبحانه أعلم بالصواب .

وقوله : « من ذاك أم عَرِيْطٍ للعقرب » إلى آخره ، تُنبئ على «بعض»^(٢) ما سمع من ذلك ، وهو كثير ، وهذا بعض ما ذكر منه ابن خاتمة في الجزء المذكور قال :

« علم «الأجناس»^(٣) نوعان : عربى وموَلَّد ، والأول قسمان : خاص بالأعيان ، وخاص بغير الأعيان ، فمن القسم الأول أم غياث للسماء ، وذكا وبراح ويوح بالياء بائتين من أسفل ، وبالياء «الموحدة»^(٤) اسماً للشمس ، ونبات نعش للنجوم الشمالية المعروفة ، ونبات بحر للسحاب ، «ونبات صخر»^(٥) «لسحاب»^(٦) تنشأ قبل الصيف ، وأم راشد للمفاضة ، وأم الظباء للفلاة ، وأم صبار للحررة وابن النعام للطريق ، ومفاوض للثعلب ، وملاحس للبقر ، ووحش أصمت ، وعين ديار لأبعد الأرض ، حيث يُضَلّ فيه ويُحار عن «القصد»^(٧) ، وبنات [٢٨/ب] أوْبِر لضرب من الكماة ردئ ، «وهنيديّة»^(٨) لمائة من الإبل ، وبنات ربط للخيول ، وبنات صعدة للحمر الأهلية ، وأم حلس وأم الهنبر للأتان ، وأم فروة للنعجة ، وأبو الحارث وأسامة للأسد ، وذؤالة وذؤالات بفتح الهمزة وإسكانها ، وكلاهما بذال معجمة وأبو جعدة وأبو جعادة للذئب ، وثعالة وأبو الحصين وسمسم للثعلب ، «وحسل»^(٩) وألفاظ كثيرة للضبيّ ، وابن أرى وابن عرس لنوعين من السباع ،

(١) فى «أ» : «رأيت» .

(٢) ساقطة من «ج» .

(٣) فى «ج» : «الجنس» .

(٤) فى «أ» و«ب» و«هـ» : «بواحدة» .

(٥) ساقطة من «ب» .

(٦) فى «أ» «لسحاب» وساقطة من «ب» .

(٧) فى «أ» : «القصّة» .

(٨) فى «ب» : «هنيديّة» .

(٩) فى «أ» : «وحينيذ» .

وابن مقرض لدويبة تقتل الحمام ، وسام أبرص وأبو «أبريص»^(١) «للوزع»^(٢) ، وحمار قبان لدويبة كثيرة «الأرجل»^(٣) ، وتنقبض عندما تلمس ، وبنات وردان لضرب من الحشرات يكون فى البيوت ، وأم سالم لأنثى الخنافس ، والذكر وأبو وجرة وأبو جعران أيضاً ، وأبو «جياحب»^(٤) لدويبة صغيرة تضئ ليلاً ، وأم قشعم للغنكبوت ، وبنات المطر لدويبة حمراء تظهر «عند»^(٥) غب المطر ، وشبوة وأم عريط وأم العريط وأم سامر للعقرب ، وأم العوام للسلفاه ، وأم حفصة وأم جعفر للدجاجة ، وأم مهدى للحمامة ، وابن «مريح»^(٦) وابن برح وابن «دابة»^(٧) للغراب ، وأبو براقش لطائر يتلون ألواناً كثيرة ، وأم عدى «للنحلة»^(٨) ، وأم عوف للجرادة ، وطامر بن طامر للبرغوث ، وأم عقبه للقملة ، وابن عذرها للمخترع للشئ ، وابن احذار [أ/٢٩] للخطر ، وابن أقوال للمنطيق ، وابن الفروك للذى تتزوج أمه وهو كبير ، وأبو ذبان للأبخر ، وابن غير للص ، «وأبو»^(٩) دواص وأبو ليلى وأبو الدعقاء للأحمق ، وهى ابن «بى»^(١٠) ، وهيان ابن بيان للمجهول الذى لا يعرف ، وأبو دراس للفرج ، من الدرس وهو «الحيض»^(١١) ، وجابر وابن حية ، ويقال : جابر بن حية «للمختبر»^(١٢) .

(١) فى «ج» : «أبريص» .

(٢) فى «أ» : «للوزع» .

(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) فى «أ» : «جايب» ، وفى «ب» : «جياجب» .

(٥) ساقطة من «أ» ، و«هـ» .

(٦) فى «أ» : «داية» .

(٧) فى «ج» : «يربيح» .

(٨) فى «أ» : «للنحلة» .

(٩) فى «أ» : «وابن» .

(١٠) فى «ج» : «هى» ، وفى «د» : «أبى» .

(١١) فى «ج» و«هـ» : «الحيض» .

(١٢) ساقطة من «هـ» ، وفى «د» : «للمخيز» .

من القسم الثاني سبحان للتسبيح ، وبرة للمبرة ، ويسار للميسرة ، وفجار
 للفجرة ، وأم سنبل للقملة ، وكيسان للغدر ، ومنه سموا الضربة بالرجل على
 مؤخر الإنسان بأم كيسان ، وبنات غير للكذب ، وقيل : للباطل ، وعاط بن باط
 للتخليط والكذب ، وأبو عمرة وأبو ملك للجوع ، وأم ملذم «بالذال أو الدال»^(١)
 واسماً آخر للحمى ، وأم الربيق وألفاظ أخر للداهية ، «وأم دفر»^(٢) وألفاظ أخر
 للدنيا ، وابنا سمير وابنا حمير لليل والنهار ، وابن ذكا للصبح ، وابن جلا لأول
 النهار فى قول ، وفينة بمعنى الحين بعد الحين ، وغدوة وبكرة وسحر إذا قُصدن
 من يوم بعينه ، وقيل : مطلقاً فى الأولين ، والأعداد إذا قُصدت معانيها مجردة
 «من»^(٣) المعدودات ، نحو : ثمانية ضعف أربعة ، والأمثلة التى يوزن بها
 كقولك : «فعلان»^(٤) فعلى صفة لا تنصرف ، ومن النوع الثانى : أبو زياد للحمار ،
 وأبو دغفل للفيل ، وأبو المضاء للفرس ، وأبو خدش للسنور ، وأبو اليقظان
 للديك [ب/٢٩] ، وهذا النوع غير منحصر .

* * *

(١) فى «د» : «بالذال والدال» .

(٢) ساقطة من «أ» .

(٣) فى «أ» و«د» والأصل : «على» وفى «ب» : «عن» ، وما أثبتته من «ج» .

(٤) فى «أ» : «فلان» .

اسم الإشارة

بذا لفرد مذكر أشْرُ
 وذان تانٍ للمثنى المرتفع
 وبأولى أشْرُ لجمع مطلقاً
 بالكاف حرفاً دون لامٍ أو معاً
 بذي وذة تى تا على الأثنى اقتصر
 وفى سواء ذين تين اذْكَرْ تُطِعْ
 والمدُّ أَوْلَى ولدى البُعْد انطقا
 واللام إن قَدِمْتَ «ها» ممتعاً

د : وحكى ابن أبى الربيع^(١) فى «شرح الإيضاح»^(٢) أن من العرب من يقول :
 ذهى «فى الوصل»^(٣) ، وذة فى الوقف لشبهها بالضمير ، يجب أن تكون هذه
 أفصحها ؛ لإطباق القراء عليها ، ولذا قال «أبو الحسن بن برى»^(٤) - رحمه الله
 تعالى :

وها هذه كهها المضمير فوصلها «قبل»^(٥) محرك حرى

(١) ابن أبى الربيع : «ومن العرب من يبدل من الباء هاء فى الوقف ، فيقول : «ذى» فى
 الوصل ، و«ذة» فى الوقف ، ومن العرب من يقول : «ذة» فى الوصل والوقف ، وهذا
 من باب إجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا : «أَفْعَى وَأَفْعَوُ» فى الوصل ؛ لأنهم يبدلون
 فى الوقف ، ومن العرب من يقول : «ذِيه» فى الوصل فيجريه مجرى (إيه) ، فإذا وقف
 قال : «ذة» كما يقول : «به» .

«السيط ١ : ٣٠٨ وشرح المرادى ١/ ١٨٩» .

(٢) هو كتاب الكافى فى شرح الإيضاح لابن أبى الربيع ، منه نسخة مخطوطة بالزاوية الخمزوية
 بالمغرب ، برقم ٤١ ومصورة عنها بجامعة أم القرى رقم ٢٤٦ . انظر : فهرس مخطوطات
 النحو بجامعة أم القرى ص ٤٠٨ والكشف ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ويقوم فيصل الحفيان بتحقيقه
 ليقدمه لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .

(٣) ساقطة من «ب» .

(٤) هو عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى ، المصرى ، النحوى واللغوى ، شاع ذكره
 واشتهر ، ولم يكن فى الديار المصرية مثله ، كان قيساً بالنحو واللغة والشواهد ، من
 تصانيفه : اللباب فى الرد على ابن الخشاب ، وحواش على الصحاح ، لم يكملها ، ولد سنة
 ٤٩٩ هـ ، وتوفى سنة ٥٨٢ هـ . ترجمته فى بغية الرعاة ٢/ ٣٤ .

(٥) من «أ» ، وفى بقية النسخ «قبلها» ، وهذا يؤدى إلى اختلال الوزن العروضى .

ق : يتضمن قوله : « وذة » ثلاث لغات : « ذهي ، وذه وذة » ؛ إذ « بعيد »^(١) أن يذكر الأقل ، ويترك الأكثر والأفصح ، ولما كانت ألف « ذَا » و « تا » لا تثبت في التثنية على خلاف قياس باب « عصا » تلفظ الناظم بصيغ التثنية ، وقال : « اذكر تُطِعْ ، أى : أمر العرب ، وكلامه - مع ذلك - قابل لأن تكون تثنية حقيقة أو لا .

وقوله : « والمدُّ أولى » أى مع الكسر بلا تنوين ، ولم يصرِّح به لشهرته ، والدليل على حرفية الكاف أنها لا تصلح أن تكون هنا فى موضع رفع ولا نصب ولا جر ، وللكاف ستة أحوال ، ولاسم الإشارة ستة ، « ومربعها »^(٢) ستة وثلاثون وجهاً^(٣) .

[٣٠/١] وبهنا أوها هنا أشر إلى داني المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بتمَّ قَه أو هنا أو بهنالك انطقن أو هنا

ق : أى أشر بهذه الألفاظ إلى ما وقع من الأمكنة منصوباً على الظرفية ، أو فى حكم المنصوب عليها ، فيلزم أن يكون اسم الإشارة كذلك ، وهذا مراده ؛ إذ عاداته إطلاق المكان والزمان على « ظرفيهما »^(٤) كثيراً .

قال فى التسهيل^(٥) : « ويشار إلى المكان «بها»^(٦) لازم الظرفية ، أو شبهها » ، احترازٌ من نحو : أعجبنى هذا المكان ، وأما « ذَا » ونحوه فلا يختص بشئ ، بل كما يشار به لغير الظرف يشار به للظرف^(٧) نحو : « إنما تقضى هذه الحياة الدنيا »^(٨) .

* * *

(١) فى «ب» ، و «ج» ، و «هـ» : «يعد»

(٢) ساقطة من «أ» .

(٣) شرح الشاطبى ١/١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٤) فى «ب» : (ظرفيهما) ، وفى «أ» والأصل : «ظرفهما» وما أثبتته من «ج» .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٥ وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٤٤ .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٤٥ .

(٨) سورة « طه » : الآية ٧٢ ، وانظر شرح الشاطبى ١/١٦٩ .

الموصول

موصول الاسماء الذى الأتى التى
 واليا إذا ما تئيا لا تئيت
 والنون إن تُشدَّد فلا ملامه
 والنون من ذين وتين تُشدَّا
 أيضا وتعويض بذاك قصدا

د : فالمفرد المذكر «الذى»^(١) وفيه ست لغات^(٢) ، يريد : ومثل ذلك فى «التى» ، «ولم»^(٣) يستوف .

ق : الستة فى واحد منهما ، قال : وسمع التعويض فى : «الذنان ، واللنان ، وذان ، وتان» كما سمع تعويض الهاء فى «اهراق» والسين «فى»^(٤) «اسطاع» ، «مع»^(٥) سلامة العين ، ولم يسمع فى «يدان» و«دمان» ، كما لم يسمع فى «أقام وأبان»^(٦) .

جمع الذى الأتى الذين مطلقا
 وبعضهم بالوار رفعا نطقا
 باللاتى واللاتى التى قد جمععا
 واللاتى كالذين نزرا وقعا

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) هذه اللغات الست ذكرها المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٠٦ فقال : (المفرد المذكر «الذى» وفيه ست لغات : إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة) . وكذا ذكر ابن مالك هذه اللغات فى شرح التسهيل ١ : ١٨٨ - ١٩٠ .

(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) فى «د» : «من» .

(٥) من «أ» وفى بقية النسخ «من» ، وفى «ص» «فى» .

(٦) شرح الشاطبى ١ / ١٨٥ .

د : [٣٠ / ب] ومن جموع «الذى أيضا «اللاتين» «مطلقاً»^(١) وهُدَيْل^(٢) تعربه
كما أعربت «الذين» .

ق : ويحتمل أن يفسر بهذا قوله : «واللاتي كالذين نزرًا وقعا» أى : إذا لحقه
ما لحق «الذى» من الزيادتين على اللغتين ، وما يحتملها قوله^(٣) :

وَإِنِّي مِنَ اللَّاتِينَ إِنْ قَدَرُوا عَقْوًا وَإِنْ أَتَرَبُوا جَادُوا ، وَإِنْ تَرَبُوا عَقْوًا
وَمَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوَى مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدِ طَيِّءٍ شَهْرٌ
وَكَالْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنْتَى ذَوَاتُ

د : وزاد أبو على فى أقسام «مَنْ»^(٤) : أن تكون نكرة ، غير موصوفة^(٥) ،
مثاله قوله^(٦) :

«وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَأَعْلَانٍ» .

(١) من «أ» . وانظر شرح المرادى ٢١٨/١ .

(٢) هى إحدى القبائل التى تؤخذ عنهم اللغة العربية وبهم اقتدى فى معرفة اللسان العربى .

«الاقتراح للسيوطى ١٩ - ٢٠» .

(٣) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الدرر ١ : ٢٦٤ وهمع الهوامع ١ : ٨٣ وشرح التسهيل لابن
مالك ١ : ١٩٤ وشرح الشاطبى ١/١٨٩ .

والشاهد فيه قوله : «اللاتين» حيث جاء كالذين ، قال أبو حيان : فقوله : من اللاتين

يحتمل أن يكون على لغة مَنْ يبنى ، وعلى لغة من يعرب «الدرر ١ : ٢٦٤» .

ابن مالك فى شرح التسهيل : «فقوله : «من اللاتين» يحتمل أن يكون على لغة مَنْ يبنى ،

ويحتمل أن يكون على لغة مَنْ يعرب ، فإن فيه لغتين كما فى «الذين» «الشرح ١ : ١٩٤» .

(٤) ذكر أبو الحسن الرماني لـ «مَنْ» سبعة أوجه ، وذكر لها أبو إسحاق الزجاجى «أربعة أوجه
أو مواضع» .

كتاب معانى الحروف للرماني ١٥٧ - ١٥٩ وكتاب حروف المعانى للزجاجى ٥٥ .

(٥) شرح المرادى ١/٢٢٣ .

(٦) صدره : «فَنِعْمَ مَرْكَا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ» =

ق: وفي قوله في اللغة الأولى من لغتى طيء: «شُهِرٌ»^(١) تنبيه على أن الثانية دونها في الشهرة^(٢).

ومثل ما ذا بعد ما استفهامٍ أو مَنْ إذا لم تُلغَ في الكلام
قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: «ذا» بعد «ما» لما لا يعقل ، «وذا بعد»^(٣) «مَنْ»
لمن يعقل ، وهذا الجارى على الغالب .

ق : احترز بقوله : «بعد»^(٤) ما استفهام أو مَنْ من شيئين :

= من البسيط ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨ ، ١٣٠٨ وخزانة الأدب ٩ : ٤١٠ ،
٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ والدرر ١ : ٣٠٣ ، ٥ : ٢١٥ وشرح الأشموني ١ : ٧٠ وشرح
شواهد المغنى ٢ : ٧٤١ وشرح عمدة الحفاظ ٧٩٠ ولسان العرب ١ : ٩١ (زكا) .
والشاهد فيه مجيء «مَنْ» الثانية نكرة تامة بلا صلة ، ولا صفة ، ولا تضمن شرط ، ولا
استفهام ، هذا ما ذهب إليه بعض النحاة ، وعنده أن «مَنْ» في موضع نصب ، وقاعل «نعم»
ضمير مفسر بـ «مَنْ» و «هو» مبتدأ ، خبره الجملة التي قبله ، وقالت جماعة من النحاة :
«مَنْ» الثانية موصولة بمعنى الذي وقعت فاعلاً لـ «نعم» ، و «هو» مبتدأ ، وخبره محذوف
تقديره : مثله ، والجملة صلة «مَنْ» ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : «بِشْر» .
و «بِشْر» هو النوارذ في أثبت السابق عليه في قوله :

وكيف أذهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بِشْرِ بنِ مروانٍ

(١) والمشهور فيها استعمالها اسم موصول بمعنى «الذى» وفروعه بلفظ واحد ، كقول الشاعر :
فإن الماء ماء أبي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت
وقول الآخر :

فلما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

«شرح المرادى ١ : ٢٢٧ - ٢٣٠» .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ١٩٣ .

(٣) من «ص» ، وفي بقية النسخ : «وبعد» .

(٤) من «ب» .

أحدهما : أن تقع بعد «ما» أو «مَنْ» غير الاستفهاميتين ؛ كقوله^(١) :

«دعى ماذا علمت»

فمجموع «ماذا» بمعنى «الذى» أو شيء .

والثاني : أن تقع عارية عن «ما» أو «مَنْ» ، كقوله^(٢) :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيقٌ

فذا اسم إشارة لا موصول ، خلافاً للكوفيين ، واحترز بقوله : « إذا لم تُلغ »

(١) البيت بتمامه :

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِئِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ نَبِيئِي

من الوافر ، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه ٢١٣ وخزانة الأدب ٧ : ٤٨٩ ، ١١ : ٨٠ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢ : ٧١٤ ، ولسحيم بن وثيل الريحى فى المقاصد النحوية ١٩٢/١ وفيه : أنه ينسب أيضاً لأبى زيد الطائى ، وللمثقب العبدى ، ولأبى حية النميرى فى لسان العرب ١٤ : ١٢ (أبى) ولزرد بن ضرار فى ديوانه ٦٨ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٢٤١ والكتاب ٢ : ٤١٨ .

والشاهد فيه قوله : «ماذا» حيث رُكِبَتْ «ما» فى اسم واحد موصول ، والأشهر أن تتركب فى اسم يُستفهم به .

قال السيوطى : «أوردته المصنف فى «ماذا» شاهداً على أنها موصول بمعنى «الذى» ، أو اسم جنس بمعنى «شيء» ، وعلمت : ضبطه النحاس بكسر التاء عن الأخفش ، وبضمها عن أبى إسحاق » شرح شواهد المغنى ١ : ١٩٢ .

(٢) من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ فى ديوانه ١٧٠ وأدب الكاتب ٤١٧ والإنصاف ٢ : ٧١٧ وتلخيص الشواهد ١٥٠ وتذكرة النحاة ٢٠ وجمهرة اللغة ٦٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١ : ٢٦٩ ، وشرح التصريح ١ : ١٣٩ ، ٣٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٥٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ والشعر والشعراء ١ : ٣٧١ ولسان العرب ٦ : ٤٧ (حدس) ١ ، ٦ : ١٣٣ (عدس) والمقاصد النحوية ١ : ٤٤٢ ، ٣ : ٢١٦ وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٦٢ ، ٤٤٧ وأوضح المسالك ١ : ١٦٢ والكتاب ٢ : ٤١٨ .

والشاهد فيه قوله : «وهذا تحملين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين من التزام موصوليته ، وعندهم أن التقدير : «والذى تحملينه طليق» .

من الإلغاء الحقيقي والحكمى ، أما الحقيقي فأن تجعل مقدرة السقوط ، كقوله (١) :

[٣١/أ] يا حَزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نَسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الزَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا

وأما الحكمى فأن يقدر المجموع اسم استفهام (٢) ، انتهى ، فتأمل تنزيل «د» معه .

وكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِّ رَ لَانِقٍ مُشْتَمَلَةٌ
وجملة أو شبهها الذى وَصِلَ به ، كمن عندى : الذى ابنه كِفْلٌ
وصفة صريحة صلة ألْ وكونها بمعرّب الأفعال قَلْ

د : وحذ جائر «إذا» (٣) دلّ عليها دليل (٤) ، من شواهد قوله (٥) :

مِنَ اللّوَاتِي وَاللّوَا وَاللّاتِي يَزْعُمْنَ أَنْ قَدْ انْقَضَتْ لِدَاتِي

(١) من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ١٦٧ والجنى الدانى ٢٤٠ والدرر ١ : ٢٧٠ وشرح شواهد

المغنى ٢ : ٧٨١ ويلا نسبة فى معنى اللبيب ٣٠١ وجمع الهوامع ١ : ٨٤ .

والشاهد فيه قوله : «ماذا» حيث رُكِبَتْ «ما» «وذا» فجاء اسماً واحداً مستههماً به ، ويجوز

أن تبقى ، فى غير هذا البيت ، «ذا» موصولة .

(٢) شرح الشاطبى ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) فى «ه» : «إن» .

(٤) شرح المرادى ١ / ٢٣٣ .

(٥) لهذا الرجز رواية أخرى هى :

مِنَ اللّوَاتِي وَاللّاتِي وَاللّاتِي زَعَمْنَ أَنِّي كَبِرْتُ لِدَاتِي

وهذا الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٦ : ٨٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ولسان العرب ١٥ : ٢٣٩ (لنا) .

والشاهد فيه أن جملة «زعمن» أو «يزعمن» [على أى الروايتين] من الموصولين الأولين

محدوفة للدلالة عليها بصلة الثالث ، والتقدير : من اللواتى زعمن ، ومن النساء التى

زعمن ، ويجوز أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها ، ولا يجوز أن تكون

صلة للشانى فقط ، ومنهم من جعل الصلة للموصول الأخير فقط ، وصلة كلٌّ مما قبله

محدوفة .

د : أو قصد الإبهام^(١) ، مثله في شرح الكافية بقول الراجز^(٢) :

الله نَجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتِّ

ق : وتضمن تمثيله بمن «عندي»^(٣) اشتراط التمام في الظرف والمجرور ، احترازاً من «نحو»^(٤) «جاء الذى اليوم» أو «فى اليوم» ، وقال : «وكونها بمعرب الأفعال قَلَّ» ، ولم يقل : «شَدَّ» ولا «نَدَرَ» ؛ ليوذن أن مذهبه جوازه اختياراً ؛ إذ هى عادته فى لفظ القلة ، «فقال»^(٥) : «فَقَلَّ العملُ» ، «وقليل ذكر لو» ، «والعكس قَلَّ» ، «وقلَّ أن يصحبها المجرَّد» ، «وفى النعت يقلُّ» ، «وذاك فى اسم الجنس والمشار له قَلَّ» ، «وقلَّ ذا فى جمع تصحيح» .

(١) شرح الرمادى ١/ ٢٣٣ .

(٢) ويتلو هذا الراجز قول الراجز :

كانت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

وهذا الراجز لأبى النجم فى ديوانه ٧٦ والدرر ٦ : ٢٣٠ وشرح التصريح ٢ : ٣٤٤ ولسان العرب ١٥ : ٤٧٢ (ما) ومجالس ثعلب ١ : ٣٢٦ ويلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ١١٣ وأوضح المسالك ٤ : ٣٤٨ وخزانة الأدب ٤ : ١٧٧ ، ٧ : ٣٣٣ والمحضانص ١ : ٣٠٤ .

والشاهد فيه قوله : «الْفَلْصَمَتُ» و «مَسَلَمَتُ» و «أَمَتُ» حيث لم يبدل تاء التانيث فى الوقف هاءً ، بل أبقاها على حالها ، أما قوله : «بعد مَتِّ» فالأصل : «بعد ما» ، فأبدل ألف «ما» هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، ليوافق ، بذلك ، قوافى الآيات السابقة عليه والتالية له .

ويرى البيت بـ : «والله» بدل «الله» وكلتا الروايتين صحيح ، ولا تؤثر الراوى فى الوزن ؛ لأن الهمزة صارت همزة وصل ساقطة ، وفى رواية «الله» الهمزة تثبت لبدء الكلام بها .

(٣) فى «ب» : «عند» .

(٤) من «أ» و «ج» .

(٥) ساقطة من «ه» .

قال : واحتجاجه على الجواز اختياراً في شرح التسهيل^(١) بتمكّن قائل :
«التُرْضَى» من أن يقول : «المرضى» ونحوه مذهب واه ؛ لخرقه إجماع النحاة ،
ولتحكمه على العرب في كلامها ، ولأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة ،
«ولهو أسهل»^(٢) بكثير من هجر واصل بن عطاء^(٣) الرأى فى مناظراته وخطبه لمكان
لغته حتى ورى به الشاعر «فقال»^(٤) ، وأحسن كل الإحسان :

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ١: ٢٠١- ٢٠٢ : «وعندى أن مثل هذا غير مخصوص
بالضرورة ، لتمكّن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكّن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمام يُجدع

(فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته فى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار .

المرادى فى التوضيح ١: ٣٤- ٣٦ : «وأما «أل» الموصولة فإنها تدخل على الفعل عند
المصنف وبعض الكوفيين اختياراً ، وعند الجمهور اضطراراً كقوله :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته

فكان ينبغى الاحتراز عنها .

وقال المرادى أيضاً ١: ٢٣٩- ٢٤٠ عند شرحه لقول الناظم : «وكونها بمعرب الأفعال قُلْ» :
(يعنى : أن «أل» قد وردت موصولة بمعرب الأفعال ، وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم
الفاعل ، وذلك قليل .
ومنه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته

وقد سُمِع منه أبيات .

ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفقاً لبعض الكوفيين ، وخصه الجمهور بالضرورة .

(٢) فى «أ» : «ولو سهل» .

(٣) هو أبو حذيفة ، واصل بن عطاء البصرى المعروف بالغزال المعتزل ، ولد سنة ٨٠ هـ ،
وتوفى سنة ١٨١ هـ ، صنف من الكتب : أصناف المرجئة وكتاب التوبة وكتاب الخطب فى
التوحيد والعدل ، وكتاب الخطبة التى أخرج منها الرأى ، وغير ذلك . انظر : هدية العارفين
١/ ٩٩٩ وشذرات الذهب ١/ ١٨٢ .

(٤) من «ج» ، وفى بقية النسخ : «وقال» .

ولما رأيتُ الشيبَ زاهٍ بعارضى تَيَقَّنْتُ أن الوصلَ لى منك واصلٌ
ولأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال ، لو سلم تكلف الاستدراك ، ففي
مثل «حوليات»^(١) زهير ، ولأن العبارة التى فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام^(٢) ،
انتهى .

وأما أبو حيان ، فقد قبل هنا كلام المصنف^(٣) ، إلا أنه ردهً فى باب «كان» فى
حذف نون «يكنُّ» قبل ساكن^(٤) ، «وبالله تعالى التوفيق»^(٥) .

أى ك «ما» ، وأعرِبتُ ما لم تُضَفْ وصدر وصلها ضمير انحذف
وبعضهم أعرب مطلقاً وفى

ق : مقتضى قوله : «أى كما» أنها لا تلحقها التاء فى التأنيث ، وهو
الغالب ، زاد فى التسهيل^(٦) : وقد تؤنث «بالتاء»^(٧) موافقةً لى ، وسأل الشلوبين
«شيخه»^(٨) «ابن ملكون»^(٩) : لم أعربتُ أى ؟ ففكر ، ثم قال : حملاً على النظير ،

(١) فى «أ» : «حوليات» .

(٢) التذيل والتكميل ٢١٨/١ .

(٣) التذيل والتكميل ١٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١ .

(٥) ساقطة من «ص» ، و«أ» .

(٦) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «بالهاء» ، وفى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٩٦ : «وأي»
مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نيةً ، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين ، وقد
يؤنث بالتاء موافقاً لى . . .

(٧) ساقطة من «أ» .

(٨) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمى الإشبلى ، كنيته أبو
إسحاق ، له تأليف حسان ، منها : كتابه على كتاب التبصرة للصيمرى والجمع بين التثنية
والمبهج لابن جنى وشرح الجمل للزجاجى ، أخذ عنه جماعة من الجلة ، وابن خروف ممن
يروى عنه ، وأبو على الشكوبين ، توفى رحمه الله سنة ٥٨١هـ .

انظر : الأعلام ١ : ٥٩ وبغية الوعاة ١ : ٤٣١ - ٤٣٢ والبلغة ١٠ وطبقات الزبيدى ١٥١

وكشف الظنون ٣٣٩ و٦٩٢ ، ووفاته فى كشف الظنون وبغية الوعاة سنة ٥٨٤هـ ، ومعجم

المؤلفين ١ : ١٠٨ .

وهو بعض ، والنقيض ، وهو كل ، وإذا بنيت «أى» فعلى الضم ^(١) ، وليس فى كلام الناظم - «رحمه الله» ^(٢) ما يشعر به ^(٣) .

.....
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلَّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ	ذَا الْخُذْفِ أَيَا غَيْرَ أَيُّ يُقْتَفَى
إِنْ صَلَحَ الْبَاقَى لَوْصَلَّ مُكْمَلٌ	فَالْخُذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَاءٌ أَنْ يُخْتَزَلُ
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ	وَالْخُذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُجَلَى
[٣٢/أ] كَذَاكَ خُذْفٌ مَا بَوَصَفَ خُفْضًا	بِفَعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ
كَذَا الَّذِي جُرُّهُمَا الْمَوْصُولُ جُرٌّ	كَأَنَّ قَاضِرٌ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
	كَمُرٌّ بِالَّذِي مَرَّتْ فَهُوَ بَرٌّ

ق : قدم المعمول حيث لا يتقدم العامل فى قوله : « وفي «ذا» ^(٤) الخذف أيَا غير أي يقتفى » وحذف جواب الشرط مع كون «فعل» ^(٥) الشرط مضارعاً فى قوله : « إن يستطل وصل » ضرورة ، ويقال : استطل ^(٦) الشئ إذا وجد طويلاً ، فاستفعل هنا لإلغاء الشئ ، بمعنى ما صيغ منه ، كاستحسن واستقبح واستصغر واستضعف «واستكبر» ^(٧) .

قال : وحدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار قال : سئل شيخنا أبو إسحاق الغافقى ^(٨) عن حذف الضمير عن الصلة «من» ^(٩) قولك : « رغبت فيما رغبت فيه »

(١) التوظفة للشلوبين ص ١٧٤ .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ٢١١ ، ٢١٢ .

(٤) من «ج» .

(٥) ساقطة من «ب» و«ج» ، «هـ» .

(٦) فى «أ» : «استطيل» .

(٧) فى «ب» و«هـ» : «واستكبر» .

(٨) هو إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب ، أبو إسحاق الغافقى ، شيخ النحاة والقراء بسبته ، قال الذهبى : وُلِدَ بِأَشْبِيلِيَّةِ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَسِتَّمِائَةَ ، وَحُمِّلَ صَغِيرًا إِلَى سَبْتَةِ ، وَقَرَأَ بِالرُّوَايَاتِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِنِ شَبْلُونَ ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ وَتَقَدَّمَ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَسَادَ أَهْلَ الْمَغْرِبِ فِيهَا ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ صَاحِبِ ابْنِ أَبِي جَمْرَةَ ، وَمِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيِّ ، وَهُوَ شَرَحَ الْجَمَلُ وَغَيْرَهُ ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَسَبْعِمِائَةَ . انظر بغية الوعاة ١ : ٤٠٥ ، ودرة الحجال ١ : ١٧٦ وغاية النهاية ١ : ٨ .

(٩) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «فى» .

فجوز ذلك ، فانتهى الخبر إلى تلميذه شيخنا أبى عبد الله بن عبد المنعم^(١) ، فمنعه ، واستشهد «بأنه لا يقال»^(٢) : «رغبت فيما رغبت فيه» على معنى القبول ، و«رغبت عما»^(٣) رغبت عنه على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلا حيث يتعين المحذوف خوف اللبس ، فأنهى ذلك للغافقى ، فاستدل «الغافقى»^(٤) على الجواز بأنك إذا رأيتَه محذوفاً ذلك على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف ؛ لأنه مشروط بالاتفاق ، وكذا : «رغبتُ عما رغبتَ عنه»^(٥) ، وعلى هذا «وقف»^(٦) الأمر عند نحاة سبته^(٧) .

* * *

-
- (١) هو أبو عبد الله بن عبد المنعم الصنهاجى السبتي ، حافظ للغات العرب ، توفى سنة ٧٥٠هـ .
(٢) فى «أ» : «به يقال» وفى «ص» و«ب» و«ج» و«ه» : «بأنه يقال» وما أثبتّه من «د» .
(٣) فى «أ» : «فيما» .
(٤) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .
(٥) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .
(٦) ساقطة من «ب» .
(٧) شرح الشاطبى ١/ ٢١٨ ، ٢٣١ .

المعرف بأداة التعريف

أل حرف تعريف أو اللام فقط فتمط عرفت قل فيسه النمط

[٣٢/ب] د : لو كانت همزة وصل لم تقطع في «يا الله» ، ولا في قول بعضهم «بالله لأفعلن هذا»^(١) أحد وجهي النداء وأحد وجوه القسم ، قال في باب القسم من التسهيل^(٢) : « وإن حُدِّقًا معًا - يعنى الفعل والحرف - نُصِبَ المقسم به ، وإن كان «الله» جاز جرّه بتعويض إثبات الألف أو «ها» محذوف الألف أو ثابتها مع «إثبات»^(٣) وصل ألف «الله» أو قطعها ، وقد يستغنى في التعويض بقطعها .

قال أبو حيان : « هذا ، أما «أنا لله لأفعلن» بالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة فقليل .

د : واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها^(٤) ، أى : ولو «كانت»^(٥) على حرف واحد «ما»^(٦) وقف عليها .

ق : فصار قطعهم «أل» وهم يريدون «الاسم»^(٧) بعدها كقطعهم «قد» ، وهم يريدون الفعل بعدها^(٨) ، نحو :

(١) شرح المرادى ١/٢٥٧ .

(٢) قال في شرح التسهيل ٣: ١٩٥ : « وإن حُدِّقًا معًا نُصِبَ المقسم به ، وإن كان «الله» جاز جرّه بتعويض «أ» ثابت الألف ، أو «ها» محذوف الألف أو ثابتها ، مع وصل ألف «الله» أو قطعها ، وقد يستغنى في التعويض بقطعها ، ويجوز جرُّ «الله» دون تعويض ، ولا يشارك في ذلك ، خلافاً للكوفيين ، وليس الجبر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه .

(٣) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .

(٤) شرح المرادى ١/٢٥٨ .

(٥) فى «أ» : «كان» .

(٦) ساقطة من «هـ» .

(٧) فى «ب» : «الفعل» .

(٨) ساقطة من «ب» .

«كَانَ قَدْ» (١)

وعلى هذا قالوا : «أل في التذكير» (٢) كما قالوا : قَدْنِي في آل الحضورية ،
كقولك : القرطاس لمن قد سدّد سهمًا (٣) .

(الجوهري) : ويسمى الغرض قرطاسًا ، ويقال : رمى فقرطس (٤) .

وقد تُزاد لازِمًا كالألّهي والآن والذيين ثم اللّاسي

ولاضطرار كنبات الأوسر كذا وطبت النفس يا قيس السرى

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير في قولهم : «إن «أل» في «بنات الأوبر» دخلت على علم دليل على أن جزء العلم علمٌ ، فيلزم منه منع صرف أبي هريرة ، خلافاً للإمام أبي عبد الله بن مرزوق (٥) .

(١) تمامه : أرف العرخل غير أن ركابنا لَمَّا تَزَلَّ برحالنا وكانَ قَدْ

من الكامل ، وهو للناخبة الديباني في ديوانه ٨٩ والأزهية ٢١١ والأغاني ١١ : ٨ ، والجنى الداني ١٤٦ ، ٢٦٠ وخزانة الأدب ٧ : ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٠ : ٤٠٧ ، والدرر اللوامع ٢ : ٢٠٢ ، ٥ : ١٧٨ ، وشرح التصريح ١ : ٣٦٦ ، وشرح شواهد المعنى ٤٩٠ ، ٧٦٤ وشرح المفصل ٨ : ١٤٨ ، ٩ : ١٨ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣ : ٣٤٦ (قدد) ومعنى اللبيب ١٧١ والمقاصد النحوية ١ : ٨٠ ، ٢ : ٣١٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٣٥٦ ، وأمسالي ابن الحاجب ١ : ٤٥٥ ، وخزانة الأدب ٩ : ٨ ، ١١ : ٢٦٠ . والشاهد فيه عمل «كان» المخففة في مضمير مُقَدَّر ، والإخبار عنها بجملة فعلية مفعولة بـ «قَدْ» ، أي : «وكانَ قَدْ زالتُ ، وهذا هو الشاهد المقصود في السياق والباب الذي نحن بصدده ، ولكن هناك رواية أخرى ، وهي : «قَدْنُ» ، وفي هذه الرواية شاهد على أن تنوين التثنية يدخل على الحرف ، وهو من علامات الاسم .

(٢) في «أ» : «التذكير» .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ٢٣٣ . (٤) الصحاح ٢ / ٩٥٩ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق ، أبو عبد الله التلمساني ، المصبيسي ، المالكي ، العلامة ، وكُدِّسَتْ إحدى عشرة وسبعمئة ، وتقدّم في بلاده ، وتمهر في العربية والأصول والأدب ، قال في تاريخ غرناطة : وكان مليح الترسُّل ، حسن اللقاء ، كثير التودد ، مزوج الدعابة بالوقار ، والفكاهة بالتسكُّ ، غاصَّ المنزل بالطلبة ، مشاركًا في الفنون .

ويدل على ذلك [٣٣/أ] أيضاً قول المرادى عند قوله :

« والعلمَ امنعُ صرفه مركباً »

« والوجه الثاني أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، ويعرب عجزه بالجر بالإضافة ، ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل ، «فإن»^(١) كان فيه مع العلمية سبب مؤثر مُنَعِ الصرف ، كهرمز من رامهرمز ، فإن فيه العجمة ، وإلا صُرِّفَ نحو : موت من حضر موت ، وأما كَرَب من معدى كرب فمصروف في اللغة المشهورة ، وبعض العرب لا يصرِّفه «ويجعله»^(٢) «مؤنثاً»^(٣) .

وقال شيخنا أبو عبد الله القورى^(٤) : يدل على منع صرف «أبي هريرة» قول الطيبي^(٥) في «فتوح الغيب» : رمضان مصدر من الرمضاء أضيف إليه الشهر ،

= قال ابن حجر : «فوصل إلى تونس فأكرم إكراماً عظيماً ، وُوِّضت إليه الخطابة بجامع السلطان وتدرّس أكثر المدارس...» . توفي سنة ٨٤٢ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ٤٦-٤٧ والدرر الكامنة ٣ : ٣٦٠-٣٦٢ ، وتوشيح الديباج ١٧١-١٧٣ ونيل الابتهاج ٤٩٩-٥١٠ .
(١) ساقطة من «أ» .
(٢) في «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «وجعله» .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤ : ١٣٧-١٣٩ .

(٤) هو محمد بن قاسم القورى اللخمي المكناسي أبو عبد الله ، عرف بالقورى نسبةً للقور بالمغرب الأقصى ، قال عنه ابن خازي : «كان آية الله ، عز وجل ، في التبصر في العلم والتصرف فيه ، واستحضار نوازل الفقه...» . علّق شيئاً على مختصر خليل ولم ينتشر ، ولنتفع به الطلبة توفي سنة ٨٧٢ هـ .

انظر : توشيح الديباج ٢١٧-٢١٩ والتعلل برسوم الإسناد ٧٠-٧٥ .

(٥) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ، بكسر الطاء ، الإمام المشهور ، العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان ، قال ابن حجر : كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسّن ، مقبلاً على نشر العلم ، متواضعاً حسنَ المعتد ، شديد الرد على الفلاسفة والمتدعة... من تصانيفه شرح الكشاف ، وهو حاشية عليه ، ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢ : ١٢٤٠ ، ١٤٧٨ ، وقال عنها : «وهي أجملُ حواشيه في ست مجلدات ضخمة... سماها : «فتح الغيب في الكشف عن قناع الريب» وصنف غير ذلك ، توفي - رحمه الله - في سنة ٧٤٣ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ٥٢٢-٥٢٣ وكشف الظنون ٢ : ١٤٧٨ .

«فقيل: «شهر رمضان»، وجعل المركب علماً»^(١) «على الشهر المعلوم»^(٢)، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون مثل: «ابن داية»^(٣) أخذاً من داية البعير، وهو موضع «القتب»^(٤)، وأضيف إليه الابن فجعل علماً للغراب، ومنع من الصرف للعلمية والتأنيث، ونص شيخ شيوخنا الإمام العلامة أبو عبد الله بن مرزوق في شرح البخارى الجارى على السنة كثير من قراء الحديث وغيره على منع صرف ما أضيف إليه «أبو» من هذا اللفظ، وهو «هريرة»، ويعلل ذلك بعض حداقهم بالعلمية والتأنيث، فإن قيل «له»^(٥): ليس علماً بل جزؤه، قال: جزء العلم علم، وهذا باطل، فإن العلم مجموع كلمتى المضاف والمضاف إليه [ب/٣٣]، وأحدهما بعد التركيب والتسمية كـبعض حروف «زيد»، وكما أن ذلك الحرف ليس بعلم فكذا أحدهما، فمجموعهما بعد التسمية كلمة تحقياً، وباعتبار الوضع كلمتان تقديراً، كما أشار إليه فى التسهيل وغيره.

«وحكم المضاف إليه فى الكنية»^(٦) - كما نص عليه غير واحد، منهم «ابن الأثير»^(٧) وابن خروف - حكم «المستقل»^(٨) فى الإعراب، منع الصرف ومقابلتها،

(١) ساقطة من «أ».

(٢) ساقطة من «أ»، وفى «ب»: «على الشهر المعلوم»، وفى بقية النسخ: «لشهر المعلوم».

(٣) فى «أ»، «ب»، و«د»: «أبى».

(٤) من «د»، وفى «أ» و«ب» و«ج»: «اللقب»، وهو تحريف من الناسخ، والقتب: رَحْل صغير على قدر السنّام، اللسان ١/٦٦٦.

(٥) ساقطة من «ج».

(٦) ساقطة من «ب».

(٧) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، الشيبانى، العلامة مجد الدين أبو السعادات، الجزرى، الإربلى، المشهور بابن الأثير، من مشاهير العلماء، وأكابر النبلاء وأوحد الفضلاء، ولد سنة ٥٤٤هـ بالجزيرة، وانتقل إلى الموصل، وأخذ النحو عن ابن الدّمّان ويحيى بن سعدون القرطبي، وتلمذ على شيوخ كثيرين، ومن تصانيفه: النهاية فى غريب الحديث، وجامع الأصول فى أحاديث الرسول، والبديع فى النحو، والباهر فى الفروق فى النحو، وتهذيب فصول ابن الدّمّان، والإنصاف بين الشيعلى وصاحب الكشاف، وغيرها. توفى فى سنة ٦٠٦هـ. وفى «ص»، و«ه»: «الأثير» بدل «ابن الأثير». انظر: بغية الوعاة ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٨) فى «ب»: «المستقل».

فإن كان فيه مانع على حدته قبل التسمية بقى كذلك بعدها ، كأبى طلحة ، وأبى قحافة ، وغلام فاطمة فى الإضافة المحضة وإن لم يمنع «مانع قبل لم يمنع»^(١) بعد ، كهريرة ؛ لأنه تصغير «هرة» النكرة لا العلم ، وهذا جارٍ على أصولهم ، وماخوذ من نصوصهم ، والله تعالى أعلم .

ولو قيل : إن حكمه بعد التسمية ينبغى أن يخالفه قبلها ما بعد ، وفى «أواخر»^(٢) أبواب منع الصرف من كتاب سيبويه ما يوهم مقالة الأولين ، وذلك قوله فى مُسَمَّى وزن سبعة : إن «سبعة» لا يتصرف بعد التسمية ، ولاح لى أن بعض الأعداد المطلقة أعلام ، فهو ممنوع «من»^(٣) الصرف أيضاً قبل التسمية ، وقول سيبويه : إنه قبلها يجرى «مصرفاً»^(٤) ، لعله يريد بعد تقدير التنكير ، كما هو فى غيره ، أو هو على رأى الآخر فيها ، أو رآه من التركيب المزجى ، كل ذلك يحتمله «كلامه»^(٥) ولا حجة مع الاحتمال .

قلت : ونص سيبويه المشار إليه^(٦) : «وسألت الخليل عن رجل يسمى «من زيد» و«عن زيد» فقال : أقول : هذا من [٣٤/أ] زيد ، وعن زيد ، وقال : أغیره فى هذا الموضع وأصيره بمنزلة الأسماء ، كما فعل ذلك به مفرداً يعنى «عن ومن» ، ولو سميته «قط زيد» «لُقلت»^(٧) : «هذا قط زيد» و«مررت بقط زيد»^(٨) حتى يكون بمنزلة حسبك «لأنك»^(٩) قد حولته وغيرته ، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) فى «أ» : «آخر» .

(٣) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«هـ» .

(٤) من «د» ، وساقطة من بقية النسخ .

(٥) فى «ص» : «كله» .

(٦) الكتاب ٣ : ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٧) من «أ» وفى النسخ الباقية : «قلت» . وفى الكتاب ٣ : ٣٣٠ : «قلت» .

(٨) من «ج» .

(٩) من «ج» وفى «د» و«أ» و«ب» : «فإنك» وفى الكتاب ٣ : ٣٣٠ : «لأنك» .

قلت : هذا غلام زيد ، ألا ترى أن « من زيد » لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره ، وكذلك « قط زيد » لا يكون كلاماً حتى يكون « معتمداً على غيره »^(١) ، ولو حكيتُه مضافاً ولم أغيِّره لفعلت به ذلك مفرداً ؛ لأنى رأيت المضاف لا يكون حكاية ، كما أن المفرد لا يكون حكاية ، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً « وزن سبعة » قلت : « هذا وزن سبعة » ، فتجعله بمنزلة « طلحة » ، والدليل على ذلك أنك لو « سميت »^(٢) رجلاً « خمسة عشر زيداً »^(٣) لقلت : « هذا خمسة عشر زيد » تغير كما تغير أمس ؛ لأن المضاف من حد التسمية ، انتهى ، وقول الفاسيين أصوب ، والله تعالى أعلم ، وقد أوقفناك على مأخذهم ومأخذ التلمسانيين ، فشأنك بهم»^(٤) ، إن كان لك فضل إدراك ، ومزيد فراغ ، وبالله « سبحانه »^(٥) التوفيق .

وبعضُ الاعلامِ عليه دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذَكَرُوا وَحَدَفَهُ سَيَّانِ

د : « يعنى أن « أل » فى ذلك ليست للتعريف ، فحذفها لا يخل به ، فذكر « أل » وحذفه فى ذلك سيَّان »^(٦) .

ق : يعنى : ليس « أحدهما »^(٧) بأكثر من الآخر [٣٤/ب] ولا أحدهما لازماً دون الآخر كما تقدم فى الزائدة ، فتقول مثلاً : خرنق والخرنق ، وليث والليث ، « ويا هذا »^(٨) ، « ويا هذين »^(٩) ، مثله فى « شرح التسهيل المنقول »^(١٠) من اسم العين^(١١) .

(١) تكررت العبارة السابقة فى « أ » و « ب » و « د » .

(٢) فى « أ » : « سميته »

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) فى « ص » و « أ » و « هـ » : « بها » .

(٥) ساقطة من « د » .

(٦) شرح المرادى ١/ ٢٦٦ .

(٧) شرح الشاطبى ١/ ٢٤٤ .

ق : كان حقه أن يقول : « فلذكر ذا وتركه سيان » ؛ إذ الحذف فرع الثبوت
الأصلي ، وهو هنا « منقود »^(١) ؛ لأنه عكس ، وقَبِل العلمية لم يكن « له أل »^(٢)
لازماً^(٣) .

وقد يصير علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة
وحذف أل ذي إن تباد أو تُضَفْ أوجب وفي غيرهما قد تنحذف

ق : العقبة اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة « منى » التي
فيها جَمرة العقبة ، ومعنى وجوب حذف « أل » هذه في النداء أنك لا تقول مثلاً :
يا أيها الأعشى ، ولا يا هذا الأعشى ، بل يتعين أن تقول : يا أعشى ، وإن كنت
تقول : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، استغناء عن « يا رجل » إن شئت ،
وحذفها للإضافة ظاهر ، ومراده بيان لزوم أل هذه إلا لعارض أو في قليل ،
« فاما »^(٤) « في »^(٥) غيرها فالزائدة لا تحذف البتة ، إمّا « لأنها »^(٦) لا تقبل النداء
والإضافة كالآن ، أو « لا »^(٧) تقبل الإضافة وتقبل النداء بالوصلة كالذي ،
أو تقبل ، ولكنها نادرة « كالكلمات »^(٨) فسكت عنها لذلك ، وأما التي « هي »^(٩) للمح
الأصل فقد قال فيها :

« فلذكر ذا وحذفه سيان »

(١) في « ج » ، و « ص » ، و « هـ » : « منقود » .

(٢) في « ص » ، و « هـ » : « أل له » .

(٣) من « أ » ؛ وفي « د » ، و « ب » و « ج » : « لازم » ، وانظر شرح الشاطبي ١ / ٢٤٤ .

(٤) في « ب » و « ج » : « وأما » .

(٥) من « أ » .

(٦) من « ج » و « ب » ، وفي « أ » والأصل : « أنها » .

(٧) ساقطة من « أ » .

(٨) من « أ » .

(٩) من « ب » .

فصارت في عداد المعرفة ، فلم يُحتجَ لذكر ذلك فيها «إلا»^(١) في باب النداء والإضافة .

وظاهر قوله : «وفي غيرهما قد «تتحذف»^(٢) أن حذفها بعد [٣٥/أ] «لا» الجنسية من القليل ، «كقولهم»^(٣) : «لا هيثم»^(٤) الليلة للمطي^(٥) «وقولهم»^(٦) : «إن لنا غزى ولا غزى لكم»^(٧) وقولهم : «لا سماكَ الليلة طالعٌ ولا نابغةٌ بعد نابغة بنى ذبيان» .

(١) من «أ» و«ج» .

(٢) في «ص» ، و«هـ» «يتحذف» .

(٣) في «أ» و«ج» : «كقولهم» .

(٤) «هيثم» من «ب» و«ج» ، وفي «أ» و«ص» : «يهثم» .

(٥) الرجز من الشواهد التي لم يعرف لها قائل ، ويسبقه :

قد جنَّها الليلُ بعصلي مهاجر ليس بأعرابي
أروع خراج من الدوى عمَّرس كالمرس الملوي
لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن خيبرى

وهو لبعض بنى دبير في الدرر ٢: ٢١٣ ويلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٠ والأشباه والنظائر ٣: ٨٢ ، ٨: ٩٨ وتخليص الشواهد ١٧٩ وخزانة الأدب ٤: ٥٧ ، ٥٩ ووصف المباني ٢٦٠ ورسالة الإعراب ١: ٥٩ وشرح الأشموني ١: ١٤٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٥ وشرح المفصل ٢: ١٠٢ ، ٤: ١٢٣ والكتاب ٢: ٢٩٦ والمقتضب ٤: ٣٦٢ وهمع الهوامع ١: ١٤٥ .

والشاهد فيه قوله : «لا هيثم» حيث نصب «هيثم» بـ«لا» وهو علم معرفة ، وسرَّع مجيء خبر «لا» الثانية للجنس معرفة كونه أراد : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطى ، فصار العلم شائعاً ؛ إذ أدخله في جملة المنفيين ، وهو كقولهم : «قضية ولا أبيا حسن لها» ، ويراد الإمام على بن أبي طالب ، والمعنى : لا قاضى ، ولا فاضل مثل أبى حسن لها .

قال سيبويه ٢/ ٢٩٦ : «فإن جعله نكرة ، كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين» .

(٦) في «أ» و«ب» : «وقولهم» .

(٧) في «ص» ، «هـ» : «إن لنا غزى ولا غزى لكم» . وقائله : أبو سفیان بن حرب .

وقوله : «أوجِب» دليل الجواب ، وليس بجواب صناعى لتجرده من الفاء ،
«وتقدم»^(١) معمول المؤذن بتقدمه ، فهو مما حُدِّف جوابه مع كون فعل الشرط
مضارعاً ضرورة ، لبيت الكتاب :

«والمراء عند الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذُئْبٌ»^(٢) .

* * *

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) صدره :

« هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ » .

من البسيط ، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٢: ٣ ، ٥: ٢٢٦ ، ٩: ٤٨ ، ٦١ ، ٥٤٧
والدرر ٤: ١٧١ ووصف المباني ٢٤٧ ، ٣١٥ وشرح التصريح ١: ٣٢٦ وشرح شواهد المغنى
٥٨٧ والكتاب ٣: ٦٧ ولسان العرب ١٠: ١٥٧ (سرق) والمقرب ١: ١١٥ وجمع الهوامع
٣٣: ٢ .

والشاهد فيه قوله : «يدرسه» حيث جاءت الهاء مفعولاً مطلقاً ، قال البغدادى : إن
الضمير فى «يدرسه» يرجع إلى مضمون «يدرس» أى : يدرس الدرس ، فيكون راجعاً
للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن ، لئلا يلزم تعدى العامل إلى
الضمير وظاهره معاً .

وفى البيت شاهد آخر ، وهو أن «ذئب» ليست جواباً ، بل هى خبر ، والجواب مقدّر ،
ويجعله المراد جواباً على إرادة الفاء ، أى فهو ذئب ، وكلمة «ذئب» تروى فى النسخة «ج» :
«ذئب» .

وانظر شرح الشاطبى ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

الابتداء

مبتدأ زيد وعاذرٌ خبرٌ إن قلتَ : زيدٌ عاذرٌ مِنِ اعذرُ
 فأولُ مبتدأ والثاني فاعلٌ أغنى في : أسارِ ذان
 وقسْ وكاستفهامِ النفيِ وقد يجوزُ نحو فائزِ أولوا الرشدُ
 والثانِ مبتدأٌ وذا الوصفُ خبرٌ إن في سوى الأفرادِ طبقاً استقرُ

إنما خص النفي والاستفهام من وجوه الاعتماد ؛ لأنهما اللذان «يقبلهما»^(١)
 المبتدأ بخلاف النداء والخبرية والنعية والحالية .

د : وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كهل ، ومنْ ، وما^(٢) .

قال في شرح التسهيل^(٣) : نحو : هل معتقُ العبدان ؟ ومنْ خاطبُ البكران ؟
 وما صانعُ العمران ؟ .

د : الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ،
 وكذلك ما الحجازية^(٤) ، هذا نص المصنف في شرح التسهيل^(٥) .

(١) في «ص» : «قبَلهما» .

(٢) شرح المرادى ١/ ٢٦٩ .

(٣) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٢٧٤ : (ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ، ليعلم
 أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ،
 فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل مُعتقُ العبدان ؟ وما صانعُ العمران ؟ ومنْ خاطبُ
 البكران ؟ ومتى ذاهبُ العمران ؟ وأين جالسُ صاحبانا ؟ وكيف مصباحُ أبواك ؟ وكم ماكتُ
 صديقاك ؟ وأيانُ قادمُ رفيقاك ؟ » .

(٤) شرح المرادى ١/ ٢٧١ .

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٢٧٤ : « وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفي ليتناول كل
 ناف يصلح لمباشرة الأسماء ، وذلك : ما ، ولا وإنْ ، وليس ، إلا أن «ليس» يرتفع الوصف
 بعدها على أنه اسمها ، ويرتفع به ما يليه فيسد مسدَّ خبرها ، كما تسدَّ مسدَّ خبر المبتدأ ،
 وكذلك الحكم بعد «ما» إن جعلت حجازية ولم ينتقض النفي . . » .

ق : إن كان في ذلك سماع فلا عتبَ عليه ، وإلا فهو غير مسلمٍ ؛ لأن نيابة مرفوع عن منصوب لا [٣٥/ب] نظير له في كلامهم ، ولأن دخول الناسخ منافٍ لتقوية جانب الفعل ؛ لاختصاصه بالمبتدأ والخبر^(١) .

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدأ

د : زاد في التسهيل^(٢) «خلاقاً لمن رفعهما به أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر ، أو قال : ترافعا .

أبو حيان : أطلق المصنف ترافعهما للكوفيين^(٣) ، وقيل عنهم : إن المبتدأ مرفوع بالضمير الذي في الخبر ، فإن لم يكن ثم ضمير ترافعا .

ق : «حكى ابن الأنباري^(٤) في الإنصاف^(٥) أنه اجتمع الجرمي من البصريين

(١) شرح الشاطبي ٢٥٣/١ .

(٢) في التسهيل ١: ٢٦٧ : «والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر خلاقاً لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر ، أو قال ترافعا» .

(٣) ابن الأنباري في الإنصاف ، في المسألة الخامسة ج١ : ٤٤ : «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : «زيد أخوك ، وعمرو غلامك» ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلَفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء . . . » . «الإنصاف للأنباري ٤٤: ١ - ٥٦» .

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، يكنى أبا البركات ، ويلقب بالكمال ، قرأ النحو على ابن الجواليقي وابن الشجري وبرع فيه ، وله شرح لدواوين الشعراء ، وسمع الحديث وأكثر منه ، من تصانيفه : هداية الزاهب في معرفة المذاهب ، ومشور العقود في تجريد الحدود ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ولد سنة ٥١٣ هـ ، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ . انظر : الأعلام ٤ : ١٠٤ وإنبأه الرواة ٢/ ١٦٩ - ١٧٢ والبداية ١٢ : ٣٠١ وبقية الوعاة ٢ : ٨٦ - ٨٨ والبلغة ١٢٤ ، وقد ورد اسمه فيهما : «محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، وشذرات الذهب ٤ : ٢٥٨ - ٢٥٩ وطبقات الشافعية ٤ : ٢٤٨ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٤٩ .

والفراء من الكوفيين ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : «زيد منطلق» بم
رفوعاً زيداً؟ فقال الجرمي : بالابتداء ، قال الفراء : ما معنى الابتداء؟ قال : تعريبه
من العوامل اللفظية ، قال : فأظهره ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فمثله ،
قال : «إنه»^(١) لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل ،
فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : «زيد ضربته» بم رفعتم «زيداً»؟ «قال»^(٢) :
بالحاء العائدة «على زيد»^(٣) ، قال : الهاء اسم ، فكيف ترفع «الاسم»^(٤)؟ قال :
نحن لا نبالي من هذا ، فإننا نجعل كل واحد من الاسمين ، إذا قلت : «زيد
منطلق» رافعاً لصاحبه ، قال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في : زيد منطلق ؛
لأن «كل واحد»^(٥) منهما مرفوع «بنفسه»^(٦) ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في
[٣٦/أ] «ضربته» فهي في محل نصب ، فكيف ترفع «الاسم»^(٧)؟ قال الفراء : لم
ترفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما العائد «على زيد»^(٨)؟
قال : معنى لا يظهر ، فقال : أظهره ، فقال لا يمكن إظهاره ، قال : فمثله ، قال :
لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه ، فقيل للفراء : كيف وجدت
الجرمي؟ «قال : ، وجدته آية»^(٩) ، وقيل للجرمي : كيف وجدت الفراء؟ قال :
وجدته شيطاناً ، «ونسب»^(١٠) المصنف «هنا»^(١١) العمل للناطقين به وهم العرب ،
وللناصبين عليه ، وهم النحاة ، وكثيراً ما ينسبه لأسبابه مجازاً ، كقوله :

(١) ساقطة من «ص» و«ب» و«ج» ، و«هـ» .

(٢) في «أ» «فقال» .

(٣) في «د» : «عليه» .

(٤) من «أ» .

(٥) في «ب» : «كلاً» .

(٦) في «ص» ، و«هـ» : «في نفسه» .

(٧) ساقطة من «ص» و«أ» .

(٨) ساقطة من «أ» .

(٩) ساقطة من «هـ» .

(١٠) ساقطة من «أ» .

(١١) من «ب» و«ج» .

ترفعُ كان المتبداً اسماً والخبرُ تنصِبُهُ

ولقد شتّع ابن مضاء^(١) على النحويين في هذا المعنى أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم ، فنسبهم إلى التقوُّل على العرب ، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة^(٢) وظلّمهم ؛ إذ لم يعرف ما قصدوه ، وصنف ابن خروف في الرد عليه جزءاً سماه « تنزيه أئمة النحو فيما ينسب إليهم من الغلط والسهو »^(٣) .

والخبرُ الجزءُ التّمُّ الفاندةُ كما الله برّ والأبأدى شاهدةُ

د : الخبر هو المستفاد من الجملة ، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة^(٤) ، وإنما كان أصل الخبر التّكثير ؛ لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة تُؤمُّ كونهما صفة وموصوفاً ، وأيضاً فنسبة الخبر من المتبداً كنسبة الفعل من فاعله ، والفعل لازم التّكثير [ب/٣٦] ، قاله المصنّف في شرح التسهيل^(٥) .

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللّخمي ، قاضي الجماعة ، القرطبي ، كان ذا فنون شتى ، وله في العربية تأليف مفيد ، سماه : « المشرق » ، وكتاب تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان ، فناقسه ابن خروف فيه ، وردّ عليه ، وله آراء في العربية ، توفّي بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ . انظر : الأعلام ١ : ١٤٢ والبغية ١ : ٣٢٣ والبلغة ٢١ ، ومعجم المؤلفين ١ : ٢٦٨ وكشف الظنون ٤٩٤ و٤٩٥ و٨٣٩ و١٦٩٣ .

(٢) الرد على النحاة : ٨٢ - ٨٧ .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ٢٦٥ .

(٤) شرح المرادى ١ / ٢٧٤ .

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٢٨٩ - ٢٩٠ : (لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة ، وكان الإخبار عن غير معيّن لا يفيد ، كان أصل المتبداً التعريف ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة ، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية ، ويلزم من كون المتبداً معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ؛ لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة ، تُؤمُّ كونهما موصوفاً وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان أصلاً » .

ق : ومعنى « المتمُّ الفائدة » أن المبتدأ يحصل شيئاً منها ، ثم يتمها الخبر ^(١) .

ومفرداً يأتى ويأتى جملةً حاويةً معنى الذى سيقَّتْ له

وإن تُكُنْ إِيَّاهُ معنَى اكتفى بها كقطقى : الله حسبى وكفى

د : ذكر ابن عصفور « أن » ^(٢) من الروابط المتفق عليها عطف « جملة فيها » ^(٣)

ضمير بالفاء خاصة ^(٤) ، مثله ابن أبى الربيع ^(٥) بقولك : عمرو يطير الذباب فيغضب

« زيد » ^(٦) ويقول زهير ^(٧) :

إنَّ الخليلَ أجدُّ البينُ فانفارقاً وعَلَّقَ القلبُ من أسماءَ ما عَلِقَا

على رفع « البين » وجعل « أجدُّ » لازماً ، على حد « إن عذابك بالكافرين

ملحق » ^(٨) بالكسر .

(١) شرح الشاطبى ١ / ٢٦٢ .

(٢) من « أ » .

(٣) فى « ص » : « جملة ليس فيها ضمير » وهذا خلاف ما ذكره ابن عصفور فى المقرب

جا : ٨٣ ، فقد ورد فيه :

« والجملة تنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما

بالمبتدأ . . أو يترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء

نحو قوله :

وانسان عيني يحسر الماء تارةً فيبدو ، وتاراتٍ يجمُّ فيغرقُ

(٤) شرح المرادى ١ / ٢٧٥ .

(٥) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ : ٥٥٧ - ٥٥٨ .

(٦) ساقطة من « أ » و « ب » و « ه » ، وليست فى بسيط ابن أبى الربيع .

(٧) من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٣٣ وشرح شواهد الإيضاح ٣٢٤ .

والشاهد فيه استعمال « الخليل » مفرداً ، ودليل ذلك أفراد « أجدُّ » .

(٨) جاء فى التهذيب ٤ : ٥٨ : « أبو عبيدة عن الكسائى : لحقته وألحقته بمعنى واحد ، قال : ومنه

ما جاء فى دعاء البوتر : « إن عذابك بالكفار ملحق » بمعنى : لاحقٌ ، ومنهم من يقول : « إن

عذابك بالكفار ملحق » ، بالفتح ، وانظر النهاية فى غريب الحديث ٤ : ٢٣٨ .

ق : ويحتمل أن يريد بقوله : «معنى الذى سِيقَتْ لَهُ» الضمير فقط ؛ إذ هو الأصل ، وغيره قائم مقامه ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم ، وذلك خمسة أشياء ، فذكر الأربعة «التي»^(١) عند المرادى^(٢) ، والخامس : إعادة المبتدأ بمعناه لا بلفظه ، كما أنشد الأخفش^(٣) :

إذا المرء لم يَغشَ الكريهة أوْشَكَتْ حبالُ الهويِّنا بالفتى أن تُقَطَّعا

قال : ومن باب «نظمي الله حسي» ضمير الشأن وخبره ، «نحو»^(٤) «قل هو الله أحد»^(٥) إلى آخره .

والمفردُ الجمادُ فارغٌ وأنَّ يُشْتَقُّ فهو ذو ضميرٍ مُستكنٌ
وأبرزته مطلقاً حيثُ تلا ما ليس معناه له محصلاً

[٣٧/أ] ق : الجماد : ما لم يشعر بمعنى «الفعل»^(٦) الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كرجل لا يدل على رَجَلْتُهُ رجلاً ، أى : ضربت رجله ، وكفرس لا يدل على فرس الأسد فريسته أى كسرها .

(١) ساقطة من «د» .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٣) من الطويل ، وهو لكلحية اليربوعى ، وهو هيبيرة بن عبد الله ، فى تخليص الشواهد ٣٢٢ وخزانة الأدب ١ : ٣٨٦-٣٨٧ وشرح اختيارات المفضل ١٤٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣ . ولسان العرب ١٠ : ٥١٣ (وشك) ونوادى أبى زيد ١٥٣ ، وله أول للأسود بن يعفر فى المقاصد النحوية ٣ : ٤٤٢ ويلا نسبة فى الخصائص ٣ : ٥٣ وشرح عمدة الحفاظ ٨١٧ .
وفى البيت شاهدان :

أولهما : قوله : « أن تقطعا » حيث جاء خبر «أوشك» مقترناً «بأن» ، وثانيهما : قوله : «بالفتى» حيث أعاد الاسم الظاهر ، والقياس أن يقول : «به» .
وفى النسختين «ب» و«ج» يروى بـ : «يخش» مكان «يغش» .
(٤) من «أ» و«ج» . (٥) سورة الإخلاص : الآية ١ .
(٦) فى «أ» : «العقل» .

ق: والاحتراز بالقياس الاستعمالي من المشعر بحسب القياس الأصلي ،
 كصاحب فإنه يُشعر بمعنى «صَحِبَ» ، ولا يستعمل «مررت برجل صاحب أخوه» .
 والمشتق: هو المشعرُ بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس
 الاستعمالي ، كضارب ، وقائم ، والاحتراز بالموافق من نحو : أسد المشعر بمعنى
 «شَجِعَ» وحمار المشعر بمعنى «بُلِّدَ» ، وكذا الأعلام المترعة منها معنى الأوصاف ،
 كقوله (١) :

«أنا أبو المنهال بعض الأحيان»

أي ، ذو النجدة ، وكقول الطائي (٢) :

فلا تحسبنَ هندياً لها الغدُّ وحدها سَجِيَّةٌ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

أي : كل امرأة «غانية» (٣) غادرة ، ويحتمل أن يريد بقوله : «مطلقاً» أمن اللبس
 أم لا ، وأن يريد : كان في هذا الباب أو غيره من النعوت والأحوال ، والضمير في
 «يشفق» من باب : «عندى درهم ونصفه» ، ولا يقال : عائد على الموصوف دون
 صفتها ، كما يقوله الشيوخ المتأخرون في مثل هذا ، ويفرغون عليه بحوثاً ومسائل
 فروعية وأصولية ، وذلك خطأ ، وإنما يسأل عن كل علم أربابه ، وقد نص سيبويه

(١) عجزه :

«وليس على حَسَبِي بِضَوْلَانِ» .

والرجز لأبي المنهال في الخصائص ٣ : ٢٧٠ ولسان العرب ١٣ : ٤٢ (أين) ، ويلا نسبة
 في الدرر ٥ : ٣١٠ وشرح شواهد المغنى ٣ : ٨٤٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٣٤ ، ٥١٤ وهمع
 الهوامع ٢ : ١٠٧ .

والشاهد فيه تعلق الظرف بما فيه راتحة الفعل ، ف : «بعض» ظرف لإضافته إلى
 «الأحيان» ، و«أبو المنهال» مؤول بالمشتق ، والتأويل : أنا الجواد الشهير .

(٢) البيت لأبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي في ديوانه ١٢٠ والخصائص لابن جني ٣ : ٢٧١
 ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٣١١ .

(٣) ساقطة من «ص» و«ج» ، و«هـ» .

وغيره من الأئمة أن الصفة والموصوف [ب/٣٧] كاسم واحد ، كما أن الصلة والموصول كذلك ، فلا يعود على الموصوف إلا من جهة ما هو معروف ، وليس بمعروف إلا مع صفته تحقيقاً أو تنزيلاً^(١) .

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرٍّ ناوينَ معنى كائناً أو استقرَّ
ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبيراً عن جئتهِ وإن يُقدِّ فَاخْبِرْأ

ق : قال : « ناوين معنى كائن » ، ولم يقل : « ناوين كائنا » فجعله من قبيل المعانى المنوية التى دلَّ عليها غير ألفاظها ، والمعانى لا تظهر أبداً ، وفيه إشارة إلى إخراج الناقص نحو : أنا بالله أى : واثق ؛ إذ لا يعطى معنى الكون العام ، فلا يُنَوَّى فيه ، « وقد »^(٢) فات الناظم استثناء الظرف المقطوع ؛ إذ لا يجوز نحو : « القتال » ، قيل : نص عليه سيبويه^(٣) ، قال السيرافى : « ولا أعلم له مخالفاً »^(٤) .

قلت : وقد قيل به فى قوله تعالى^(٥) : « ومن قبلُ ما فرطتم فى يوسف »^(٦) وردَّ بما ذكر ، ويأتى معنى قول الكوفيين فى نحو « زيد خلقك » أنه نصب على الخلاف فى قوله : « وإلا فأنوه مقدراً » ، إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) الكتاب ج ٢ : ١٠٥-١٠٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٠ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ : ٣٠٠ وابن هشام فى أوضح المسالك ٣ : ٢٢٣ .

(٢) ساقطة من «أ» ، وفى «ص» ، و«ه» ، و«ه» : «وقات» بدل : «وقد فات» .
(٣) الكتاب ١ : ٤١٨ .

(٤) شرح الشاطبى ١ / ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٠ .

(٦) ساقطة من «ص» ، و«ب» و«ج» ، و«ه» .

(٧) ساقطة من «ص» ، و«ه» .

مسائل الخلاف فى هذه الصناعة قسماً ، قسم يبنى عليه حكم «ما»^(١) فى كيفية التكلم ، فهو الذى يجب الاعتناء به ، وقسم لا يبنى عليه إلا أمر اصطلاحى ، وهو فضول وبطالة واشتغال بما لا يعنى ، قال ابن الحاج فى تعليقه على المقرب العصفورى عند الكلام على تدقيقهم فى نحو «زيد فى الدار» ، قال : وأشد [٣٨/أ] من الاشتغال به اعتقاد أن ذلك منهم ضرورى ، موصل إلى معرفة حقيقة ، مكسب علماً بكلام العرب .

ق : وهذا صحيح واضح ، والفرق بين ظروف الزمان « وظروف المكان فى الإخبار أن ظروف الزمان»^(٢) أشياء تحدث وتنقضى ، وما وجدَ منها فمشمول على كل موجود ، «والجثة»^(٣) كلها موجودة ، فلافائدة فى الإخبار عنها بذلك ، والمصادر ، وهى أسماء المعانى ، غير موجودة ، بل تحدث ، فأفاد الإخبار عنها بالظروف الزمانية ، وأما «ظروف»^(٤) المكان فإنها جعلت مستقراً لشيء جاز أن تقع خبراً ، وتقع الفائدة ؛ لأن الأمكنة لا تشتمل على «كل»^(٥) موجود ، «ولا تكون»^(٦) ظروفاً لكل واقع فى الوجود لزوماً ، بل قد تخلو منها ؛ وقد لا تخلو ، فصار الإخبار بها يحصل ما لم يكن معلوم الحصول ، وبهذا أشبهت «الأمكنة»^(٧) الأشخاص ، فأفادت كما أفاد الإخبار بالأشخاص ولما قال : «اسم زمان» ولم يقل : «ظرف زمان» شمل المنع نحو : «زيد يوم الجمعة» بنصب «اليوم»^(٨) ورفع ،

(١) ساقطة من «ب» و«ج» ، و«هـ» .

(٢) ساقطة من «أ» .

(٣) فى «د» ، و«هـ» : «والجثة» .

(٤) فى «أ» : «ظرف» .

(٥) ساقطة من «هـ» .

(٦) فى «أ» «وتكون» ، وهو خلاف المراد والمقصود .

(٧) فى «أ» : «الأمكن» .

(٨) ساقطة من «هـ» .

وفى يوم الجمعة بإظهار «فى» وهو «حسن»^(١).

ثم اعلم أنه إنما «قصد»^(٢) بقوله: «ولا يكون اسمُ زمانٍ» ما كان مثل «زيد يوم الجمعة»، أو «زيد فى شهر كذا»؛ لأنه ظرف معرف بـ «زيد»، «إذالم يقع خيراً لجنّة، وبقيده مثله من ظروف المكان والمجرورات مطلقاً، ولم يقصد نحو: «زيد يوماً» أو «زيد فى شهر»^(٣)؛ لأن نحو هذا قد ساواه فيه ظرف [ب/٣٨] المكان والمجرور، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن «الجنّة»^(٤)، فإخراج مثل هذا موكول إلى العلم بأن من شرط الكلام الإفادة^(٥).

ولايجوزُ الابتداء بالنكرة	ما لم تُقدِّم كعند زيد نكرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا	ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل	بريزين وثقس ما لم يقل

ق: وجه إفادة المثال الأول أن تقديم الظرف والمجرور نصٌ فى «أنه»^(٦) الخبر، «لا أنه»^(٧) وصف، مع أن النكرة أحوج إلى الوصف من المعرفة، ووجه إفادة «المثال»^(٨) الثانى أن الاستفهام سؤال عن غير معين، ليعين فى الجواب، فهو لا يقتضى فيما دخل عليه إلا إيهامه، فأشبه أداة العموم «الحاضرة»^(٩)، فحصلت الفائدة، ووجه إفادة الثالث أن النكرة فى سياق النفى تعمُّ، وإذا عمّت كان مدلول

(١) فى «أ»، وهو جنس .

(٢) فى «أ»: «نص» .

(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) فى «ص» و«أ»، و«ب»، و«ج»، و«ه»: «الحدث» .

(٥) شرح الشاطبى ١/ ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢ .

(٦) ساقطة من «ب» .

(٧) من «ب»، وفى بقية النسخ: «لأنه» .

(٨) من «ب» .

(٩) فى «ه»: «الحاضرة» .

النكرة « جميع أفراد الجنس ، فصارت النكرة »^(١) عند ذلك فى معنى المعرفة ، فأفادت ، ووجه إفادة باقى مثله قرب النكرة من المعرفة بما دخلها من التخصيص ، ثم الرابع تحته أربعة : التصريح بالصفة والموصوف ، وحذف « الوصف »^(٢) نحو^(٣) : [وطائفة قد أهمتهم أنفسهم] أى : أخرى ، أو من غيركم ، وعكسه نحو : « ضاحك فى الدار » والوصف المعنوى نحو « رُجِّل فى الدار » ، وأما قولهم : « تمرة خير من جردة »^(٤) و « رجل خير من امرأة » ، فلم يريدوا فيه واحداً معيناً ، ولا الجنس كله ، وإنما أرادوا « أن »^(٥) واحداً من هذا الجنس [٣٩ / أ] - أى واحد كان - خير من واحد من هذا الجنس - أى واحد كان - فالنكرة هنا لما كانت مرادة بغير عينها فى القصد الأول ، كانت فى الإخبار عنها كالمعرفة إذا كانت مرادة بعينها ، فحصلت الفائدة ، وأيضاً لما لم يكن المراد واحداً « بخصوصه »^(٦) أشبه الاسم العام ، فأفاد الإخبار ، والظاهر أن الضمير من قوله : « ما لم تُقدِّم للابتداء ، « ويجوز »^(٧) عوده على ما دلَّ عليه السياق ، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة^(٨) .

والأصل فى الأخبار أن تؤخراً وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً

أى أنه لا ضرر فى جوازه ، فإن عود الضمير على متأخر لفظاً لارتبة جائز عند

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) فى «ج» : «الصفة» ، وفى «هـ» : «الموصوف» .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٥٤ . والشاهد فيها أنه ذكر الموصوف ، وهو «وطائفة» وحذف الصفة ، والتقدير : وطائفة أخرى

(٤) هو قول لابن عباس - رضى الله عنه : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٩٣ والموطأ : ٢٣٦ .

(٥) ساقطة من «أ» .

(٦) فى «أ» : «لخصوصه» ، وفى «هـ» : «لحصره» .

(٧) فى «ص» : «ولا يجوز» .

(٨) شرح الشاطبى ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ .

الفريقين^(١)، انتهى ، فجعله تعليلا ، وهو عند المكودي تقييد^(٢) .

فامتعة حين يستوى الجزاءانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِيَّيَانِ
كذا إذا ما الفعلُ كانِ المخبراً أو قَصِدَ استعماله منحصرًا
أو كان مسندًا لذى لام ابتداء أو لازم الصدرِ كَمَنْ لِي مُتَجِدًا

د : « الأول : أن يستوى الجزاءان في التعريف »^(٣) ، مثل : « زيد صديقي » ،
« والعالم زيد » المثل الأول للمساويين رتبة ، والثاني للمختلفين رتبة ، ولما ذكر هذا
في المغنى قال^(٤) : تساوت رتبتهما نحو : « الله رُبْنَا »^(٥) أو « اختلفت »^(٦) نحو :
« زيد الفاضل ، والفاضل زيد » ، وهذا هو المشهور .

(١) والمقصود بالفريقين : الكوفيون والبصريون ، ولكن ابن الأنباري يقرر خلاف ذلك ، فإنه
جاءت عند البصريين دون الكوفيين ، يقول : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ
عليه ، مفردًا كان أو جملة ، نحو : قائمٌ زيد ، وذاهبٌ عمرو » ، وذهب البصريون إلى أنه
يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة .
« الإنصاف ١ : ٦٥-٦٩ » .

ولكن ابن عقيل في شرحه على الألفية قد اضطرت عبارته ، وكان في كلامه قلق
وركاة ، لا يظهر منهما غرضه بوضوح ، حيث قال حين تعرض لهذا البيت :
« . . . وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنعُ تَقْدِمْ الخبر الجائز التأخير عند
البصريين ، وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز :
« في داوه زيد » فَتَقُلُّ المنع مطلقًا عن الكوفيين ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه
بحث » . « انظر شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٧-٢٣١ » .

(٢) شرح المكودي ص ٣٤ .

(٣) شرح المرادى ١ / ٢٨٣ .

(٤) مغنى اللبيب : ٥٨٨ .

(٥) سورة الشورى : الآية ١٥ : ونصها : « الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لآحجة بيننا
وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير » .

(٦) في «د» ، و«ه» : « اختلف » .

وقيل : يجوز تقدير كل واحد منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر ، وإن تقدّم ، نحو : القائم زيد .

والتحقيق : أن المبتدأ ما كان أعرفَ كزيد في المثال «الأول»^(١) ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب ، كأن [ب/٣٩] «تقول»^(٢) : «من القائم» فيقول : «زيد القائم» ، فإن علمهما وجهل «النسبة»^(٣) ، فالمتقدم مبتدأ .

د : فإن قلت : قد أطلق في قوله : «إذا ما الفعل كان الخبرا» ، وهو مقيد بالأى يوهم تقديمه الفاعلية ، قلت : كأنه استغنى بتقييد غيره «عن تقييده»^(٤) «أى استغنى»^(٥) «عن تقييد الفعل ، إذا كان خيراً بتقييد غيره»^(٦) الذى هو ما استوى فيه الجزءان ، فإنه قيده بقوله : «عادمي بيان» ، فكان قوله : «كذا» راجعاً للحكم والصفة ، وقد أورد «ق» هذا السؤال ، وقال : لا أجد الآن عنه جواباً أرضيه^(٧) .

د : وقد ندر تقديم الخبر المقرون «بإلاً» فى الضرورة^(٨) ، كقوله^(٩) :

(١) ساقطة من «ص» و«أ» و«ج» و«هـ» .

(٢) فى «ج» : «يقول» .

(٣) فى «د» ، و«ج» : «النسب» .

(٤) من «ص» ، و«هـ» .

(٥) من «ب» .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) شرح الشاطبى ٣٠٩ / ١ .

(٨) شرح المرادى ٢٨٤ / ١ .

(٩) من الطويل ، وهو للكفيت فى تخلص الشواهد ١٩٢ والدرر ٢ : ٢٦ وسر صناعة الإعراب

١ : ١٣٩ وشرح التصريح ١ : ١٧٣ والمقاصد النحوية ١ : ٥٣٤ ، والبيت ليس فى ديوان

الكفيت ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٠٩ وشرح الأشموني ١ : ٩٩ وشرح ابن عقيل

١٢١ وهمع الهوامع ١ : ١٠٢ . والشاهد فيه قوله «بك النصر» ، و«عليك المعول» ، حيث

قدّم الخبر المحصور به «إلاً» فى الموضوعين شذوذاً ، والقياس أن يقول : «هل النصر يرتجى إلا

بك ، وهل المعول إلا عليك» ، ويجوز اعتبار جملة «يرتجى» خبراً لـ : «النصر» وعلى هذا

الاعتبار فلا شاهد فى صدر البيت ، وفى سر صناعة الإعراب : «يبتغى» بدل : «يرتجى» .

فيا رب هل إلا بك النصر يُرتجى عليهم ، وهل إلا عليك المولى

الشاهد في عجز البيت لا صدره ، خلاف ما يؤذَنُ به قول «ق» : الأصل :
هل النصر إلا بك ، وهل المولى إلا عليك ، وكأنه جعل جملة «يُرتجى» حالاً^(١) ،
فتأمل^(٢) .

ق : وظاهر قوله : « أو قصد استعماله منحصرًا » أن الذى يجب تأخيره هو
المحصور ، وهو الواقع بعد «إلا»^(٣) والتأخر مع «إنما» ، وليس كذلك ، بل ما قبل
«إلا» هو المحصور فيما بعدها ، فإذا قلت : «ما زيد إلا قائم» ، فالمعنى أن «زيداً»
مقصور على الاتصاف بالقيام ، ولم يتصف بغيره ، قالوا : وهو رد على من زعم
أن «زيداً» اتصف بغير القيام ، ويمكن أن يكون غير زيد قد قام ، وإذا قلت : «ما
قائم»^(٤) إلا زيد انقلب المعنى ، فصار [٤٠ / أ] القيام مقصوراً على زيد ، فلم يبق
أحد غيره ، وهو رد على من زعم أن غير زيد قائم ، ويمكن أن يكون زيد متصفاً
بغير القيام ، «وكذلك»^(٥) حكم «إنما» ؛ لأنها فى معنى «ما» و«إلا» ، فإذا قلت : «إنما
زيد الكرم»^(٦) ، فزيد مقصور على الاتصاف بالكرم ، ولم يتصف بغيره ، وإذا قلت :
«إنما الكرم زيد» ، «وإنما كرم زيد» صار المعنى : أن الكرم ليس يتصف به إلا زيد ،
ويحتمل هنا أن «يكون»^(٧) لزيد أوصاف «كثيرة»^(٨) آخر ، كما يحتمل فى الأول أن

(١) إذا اعتبرت جملة يرفعي «حالاً» أو «خبراً» لكلمة «النصر» فليس في صدر البيت شاهد ،
ويكون الشاهد في عجزه فقط ، كما رأى أبو إسحاق الشاطبي .

(٢) فى «ج» : «فتأمل» ، وانظر شرح الشاطبي ٣١٠ / ١ .

(٣) فى «د» : «الأول» .

(٤) فى «أ» : «قام» .

(٥) فى «د» : «وكذا» .

(٦) فى «ص» : «كريم» .

(٧) فى «ص» «أ» و«ج» : «تكون» .

(٨) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«ج» ؛ و«ه» .

يكون غير زيد متصفاً بالكرم ، فقد حصل أن المتأخر هو المحصور « فيه لا المحصور»^(١) ، وهو قد قال : إن المنحصر يلزم تأخيره ، فهو «مناقض»^(٢) لقولهم : إن المنحصر يلزم تقديمه ، وهو معنى ما ذكره آنفاً^(٣) .

وقدر د على الناظم بهذا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار ، وقرر أن «الحق»^(٤) ما ذكر الفاسي ، واعتذر عنه بعض تلامذته ، بأنه أراد المنحصر المقرون بأداة الحصر ، لا المحصور من جهة المعنى ، فإنه محصور فيه لا محصور ، فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملاستها له ، أو يكون أراد المنحصر فيه ، لكن حذف الجار فاستتر الضمير ، كما سمي الفخر ابن «الخطيب»^(٥) «كتاب الحصول»^(٦) والمراد «المحصل فيه» ، «وهذا الثاني اعتذار ضعيف»^(٧) .

قلت : «وعلى هذا يجب»^(٨) أن تكون»^(٩) صاد المنحصر مفتوحة .

ق : وهذا وارد عليه في قوله : «وخبر [٤٠ / ب] المحصور قدّم أبداً» والاعتذار

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) من «ج» ، وفي بقية النسخ : «ناقص» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٩٦ - ٢٩٨ .

(٤) في «ب» ، و«د» : «المعنى» .

(٥) في «د» : «الخطاب» ، والفخر بن الخطيب هو : إبراهيم بن أحمد بن الخطيب ، الفقيه الجليل النبيل الفاضل المتفنن ، من أفاضل الحذاق ، ومن له الذهن الثاقب على الإطلاق ، وله علم بالفقه وأصوله وأصول الدين والنحو والمنطق والحكمة والتصوف . انظر : نيل الابتهاج ٣٦ ، ٣٧ ، وتوشيح الديباج ص ٧٧ .

(٦) في «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «كتاب الحصول» .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) في «ص» ، و«هـ» : «ويجب على هذا» .

(٩) من «أ» ، وبقية النسخ : «يكون» .

«عليه»^(١) «هناك» «هنا»^(٢) ، وقد ظهر من موافقته كلامه هنا لكلامه هناك ، ولقوله
فى باب الفاعل :

« وما يلا أو يأتيما انحصر » وأخره^(٣)

أنه قصد هذا الإطلاق ، وأنه يُسمى المحصور فيه محصوراً ومنحصراً ،
وهى عادته فى التسهيل^(٤) ، مع أنه فسر الحصر فى «الشرح»^(٥) على المعنى
الصحيح^(٦) ، فتلخص أن هذا الاصطلاح له^(٧) خالف فيه اصطلاح غيره من
أهل النحو والبيان ، «وهذا»^(٨) قريب ، غير أنه يؤهم المخالفة ، والله تعالى
أعلم .

وما يندرج فى قوله : «أو لازم الصدر» ضمير الشأن ، وإن دخلت عليه «أن
وكان» كما يدخل حرف الجر على «جميعه»^(٩) .

ونحو عندى درهم ولى وطّر	ملتزم فيه تقدّم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمّر	مما به عنه مبيناً يخبر
كذا إذا يتوجب التصديراً	كأين من علمته نصيراً
وخبر المحصور قدّم أبداً	كما لنا إلا أتباع أحمداً

(١) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«ه» .

(٢) فى «أ» : «مثله» ، وفى «ه» : «مثل» .

(٣) من «ب» ، و«ج» .

(٤) شرح التسهيل ١ : ٣٢٤ .

(٥) فى «د» ، و«ج» : «التسهيل» .

(٦) شرح التسهيل ١ : ٣٢٤ .

(٧) من «ب» ، و«ج» .

(٨) فى «ه» : «وهو» .

(٩) فى «ه» : «جميعها» وانظر شرح الشاطبى ١ / ٣١٠ .

د : ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على «هذا»^(١) التعقيد ضيق النظم^(٢) ،
يعنى قوله : «لما به عنه مبيتاً يُخبر» .

قلتُ : وقد أصلحه بعض أصحابنا فأزال التعقيد ، وجمع «معنى»^(٣) البيتين
في بيت فقال :

كذا إذا عاد عليه مُضمَّرٌ من مبتدأ وكان ما يُصدَّرُ

وعبر هنا بالمحضور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض [٤١ / أ] عليه
والجواب عنه .

قلت : وأصلحه بعضهم أيضاً فقال : «والخبر المحصور قَدْماً أبداً» .

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ كما تقول زيد بعد : من عندكما
وفي جواب : كيف زيد؟ قُلْ دَنِفٌ فزيد استُغْنِيَ عنه إذ عُرِفَ

د : ولو كان المجاب به نكرة نحو : «درهم» ففي شرح التسهيل أن الخبر يقدر
بعده ، قال^(٤) :

«ولا يجوز أن يكون التقدير : «عندى درهم» إلا على ضعف^(٥) ، وجه
ضعفه عدم المطابقة ، والمسوّغ للابتداء بالنكرة كون الخبر ظرفاً مختصاً ، وإنما

(١) من «أ» ، و«ج» .

(٢) شرح المرادى ٢٨٦/١ .

(٣) في «د» : «بين» .

(٤) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٢٩٥ : «... ومثال الابتداء بالنكرة لكونها جواباً قولك لمن

قال : ما عندك؟ درهم ، فدرهم مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : درهم عندى ، ولا
يجوز أن يكون التقدير «عندى درهم» إلا على ضعف ؛ لأن الجواب ينبئ أن يُسَلَّكَ به
سبيلُ السؤال ، والمقدّم في السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم في الجواب ، ولأن الأصل
تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندى درهم ؛ لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما
هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب» .

(٥) شرح المرادى ٢٨٧/١ .

يشترط تقديمه في غير هذا المحل ، رفعا للإيهام ، وقد أُمن الإيهام «هنا كما أُمن»^(١) في قوله^(٢) :

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا
ق : أتى بـ«ما» العامة في قوله : «ما يُعلم» ؛ «فيحتمل»^(٣) أن يريد في جميع
الأبواب ، «ويحتمل في هذا الباب فقط»^(٤) ؛ للسياق والتمثيل^(٥) .

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر
وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا تكون خبرا عن الذى خبره قد أضمر
كضربى العبد مسينا وأتم تبينى الحق منوطا بالحكم

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التمهيل لابن مالك ١ : ٢٩١ - ٢٩٢ والأشباه والنظائر
٣ : ١١٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٦٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٦٨ .

والشاهد في قوله : «عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى» حيث أُجيزَ الابتداء بالنكرة في
قوله : «وشكوى» لأنها معطوفة على نكرة قد وُجدَ فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة ،
وهي قوله : «اصطبار» وقد سوَّخَ الابتداء بها ؛ لأن الخبر ظرف مُقَدَّم عليها .

(٣) ساقطة من «د» .

(٤) في «ب» : «ويحتمل أن يريد هذا الباب» ، وفي «ص» ، و«ه» : «ويحتمل هذا الباب فقط» .
(٥) إن كان من المحتمل أن يكون ذلك مراد الناظم في هذا الباب فقط ، فهذا وارد ، لكن
الناظم صرح بجواز ذلك في أبواب أخرى ، حيث قال في باب «ظن وأخواتها» :

ولا تُجيزُ هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول
وفي باب «لا التى لنفى الجنس» قال :
وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر
وفي باب «النعمة» قال :

وما من المنعوت والنعمة عَقِلُ يجوز حذفه وفي النعت يَقِلُ

وغير ذلك من الأبواب . وانظر شرح الشاطبى ١ / ٣١٨ .

ق: ويحتمل أن يكون عنده غير الغالب في «لولا» مقيساً معتداً به ،
 وفقاً لما في التسهيل وشرحه^(١) ، ويحتمل أن يكون عنده هنا [٤١/ب] غير
 مقيس ، كما قال به جماعة ، «ولا»^(٢) يضر كونه مخالفاً لمذهبه في غير
 هذا الكتاب^(٣) ، فإنه في العريية «متصدر»^(٤) للاجتهاد «معلن»^(٥)
 بمخالفة من لم يتهض دليله عنده ، لا يتحاشى «من»^(٦) الخليل فمن دونه سيرة
 أهل الاجتهاد المطلق ، وقيد اليمين بكونها نصاً ؛ لأن هذا الحكم إنما هو إذا
 كان القسم كذلك ، فإن كان غير نص ، فلا يلزم حذف الخبر^(٧) ، «بل لك أن

(١) قال ابن مالك في التسهيل: «ويحذف الخبر جوازاً لقريئة ، ووجوباً بعد «لولا» الامتناعية
 غالباً . . .»

وقال في الشرح: «وإنما وجب حذف الخبر بعد «لولا» الامتناعية ؛ لأنه معلوم بمقتضى
 «لولا» ، إذ هي دالة على الامتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على
 وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً ، لم يشك في أن المراد: وجود زيد
 مانع من إكرام عمرو ، فصَحَّ الحذف لتعني المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسدّه ، وحلوه
 محلّه . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١: ٢٧٥ - ٢٧٧ ، ٢٨٣ .

(٢) في «أ»: «فلا» .

(٣) ابن مالك في شرح الحافظ وعدة الالفاظ ١: ٨٠: «فالحذف في هذا كله جائز لا واجب ،
 فللمتكلم أن يحذف أو لا يحذف ، بخلاف الحذف بعد «لولا» فإنه واجب ؛ لأن المحذوف
 معلوم ، ومحلّه مشغول بجواب «لولا» فتأكد سبب الحذف ، ففعل واجباً .

وتقدير: «لولا زيد لزررتك»: «لولا زيد مانع لزررتك» .

(٤) في «ص»: «وب» و«ج»: «متصدراً» .

(٥) من «ج» .

(٦) ساقطة من «ج» .

(٧) ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ١: ٨٠ - ٨١: «ومن الحذف الواجب حذف

الخبر إذا كان المبتدأ قسماً صريحاً ، كقولك: «لعمرك لأفعلن» . . . فلو كان بلفظ مُحْتَمَل
 للقسمية ، وغيرها مثل: «عَهْدُ اللَّهِ لأفعلن» لم يكن الحذف مُتَلَزِماً ، بل للمكتمل أن يأتي
 بالخبر فيقول: «على عهد الله لأفعلن» ، وله أن يقتصر على المبتدأ فيقول: «عَهْدُ اللَّهِ
 لأفعلن» .

تقول^(١) : «على»^(٢) عهد الله لأفعلن ، وعلى ميثاق الله لأفعلن^(٣) «كقولك : عهد الله»^(٤) فإنه ليس بصريح فى القسم بل هو محتمل ، قيل : الإتيان بالجواب ظاهر المعنى فى القسم ، فلذلك لم يلزم الحذف فى «عهد الله»^(٥) وما أشبهه .

ق : ومذهب الناظم فى مثل : «كل صانع وما صنع» أن الواو بمعنى «مع»^(٦) ووجودها هو الذى سوء التزام حذف الخبر ؛ لأنها كالتائبة مع ما بعدها عن «مع»^(٧) ومجرورها ، ولو كانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن يتوب مناب الخبر ، وأيضاً لا يحذف الخبر فى العطف الصريح ؛ لأنه «لا»^(٨) دليل عليه^(٩) ، ولهذا شرط الناظم فى الواو أن تكون «مُعَيَّنَةٌ لِمَعْنَى»^(١٠) «مع» ، فإنها إن لم تعينه لم يلزم الحذف ، بل يصير إما جائزاً ، وإما ممنوعاً ، فإذا قلت : زيد وعمرو ، وأنت تريد : «مع عمرو» كان لك أن تأتى بالخبر ، فتقول : زيد وعمرو مقرونان ، أو متلازمان ،

(١) من «ص» ، وفى بقية النسخ : «كقولك» .

(٢) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«هـ» .

(٣) من «ص» ، «أ» ، و«ب» .

(٤) من «ص» .

(٥) ساقطة من «د» .

(٦) فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٧ : «ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولك : أنت ورأيتك ، وكل عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمته ، وإنما كان الحذف هنا واجباً ؛ لأن الواو وما بعدها تماماً مقام «مع» وما ينجر بها» . وفى شرح عمدة الحافظ وعدة اللانظ ١ : ٨١ : « . . والحذف بعد الواو أقوى من الحذف بعد «لولا» ، وبعد القسم ؛ لأنها بمعنى «مع» فلو جئ به «مع» عوضاً عنها لكان هو الخبر ؛ لأنه ظرف . . .» .

(٧) فى «د» : «من» .

(٨) ساقطة من «هـ» .

(٩) فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ : «لو كان الكلام مع الواو محتملاً لقصد المصاحبة ، ولطلق العطف لم يجب الحذف ، نحو قولك : زيد وعمرو ، وأنت تريد : زيد مع عمرو ، فإنه غير صالح . . .» .

(١٠) فى «د» : «بمعنى» .

ولك أن تستغنى أتكالاً على أن السامع يفهم «معنى»^(١) الاقتران ، لأن «معنى»^(٢) المصاحبة وإن دلت الواو عليه غير متعين ؛ لإمكان معنى العطف ، ولو قلت : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطرعان أو «يفترقان»^(٣) ، لم يجز هنا حذف الخبر ؛ لانتفاء احتمال معنى «مع» في الواو ، وتعين كونها عاطفة لمجرد الجمع ، فلا بد من الإتيان به ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

«تَمَوُّا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَسَى»^(٥) وكلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيانِ
وهذا كله من أدكِّ دليلٍ على أن الواو «هى التى»^(٦) بمعنى «مع» لا العاطفة ؛
إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر .

قال ابن خروف : لو قلت : «ما كل رجل إلا وضيعته» لجاز ؛ لكون الواو بمعنى «مع» ، وفى موضعها ، قال : ولا يجوز ذلك فى العطف ، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم ، واحترز بقوله : «لا تكون خيرا» من نحو : «خرجت فإذا زيد جالس» ، وقراءة على - كرم الله «تعالى»^(٧) وجهه : «ونحن عصبه» بالنصب ، وما

(١) فى «أ» : «منه» .

(٢) فى «أ» : «يعنى» .

(٣) فى «ب» : «يفترقان» .

(٤) من الطويل ، وهو للفرزدق فى شرح التصريح ١ : ١٨٠ والمقاصد التحوية ١ : ٥٤٣ وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٢٤ وتخليص الشواهد ٢١١ وخزانة الأدب ٦ : ٢٨٣ وشرح الأشمونى ١ : ١٤٥ .

والشاهد فيه قوله : « وكل امرئٍ والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر الذى هو جملة : « يلتقيان » ؛ لأن الواو فى قوله : « والموت » ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً ، لا معدل للمتكلم عنه ، كما فى قولنا : « كل ثوب وقيمه » .

(٥) ساقطة من «ص» و«ب» ، و«ج» ، و«هـ» .

(٦) من «ب» ، و«ج» .

(٧) من «ص» .

أشبه «ذلك»^(١) ، فالحال فى مثل هذا لا «تسد»^(٢) مسد الخبر ، فلا يحذف الخبر لزوماً لإمكان جعله خبراً بنفسه من غير احتياج إلى تقدير شئ^(٣) .

د : وقد ذكّر الأولين فى الألفية فى موضعهما^(٤) .

ق : وما «عدا»^(٥) هذين فمن القليل^(٦) .

وأخبروا باثنين أو بأكثرًا عن واحدٍ كَهَمَّ سُرَاةً شُعْرًا

د : «وأما إذا»^(٧) تعدّد الخبر ؛ لتعدّد ما هو له حقيقة أو حكماً ، فلا بد من

العطف^(٨) ، نحو : بنوك فقيهه ، وكاتب ، وشاعر ، وهذا مثال الحقيقة ، ومثال الحكم قوله تعالى^(٩) : «اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة «وتفاخر»^(١٠) إلى آخرها .

ق : لما أتى بمثال غير مسموع دلّ على [٤٢/ب] أن ذلك غير موقوف على

السمع ، لكن يستثنى منه مسألة واحدة ، وهى إذا كان أحد الخبرين إنشائياً ، نحو : «أين زيد قائم» ، فلا يجوز أن يكون : «أين وقائم» خبرين عن زيد ، نصّ عليه

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) فى «أ» : «يسد» .

(٣) شرح الشاطبى ١/٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٤) شرح المرادى ١/٢٩٣ .

(٥) ساقطة من «ب» .

(٦) شرح الشاطبى ١/٣٢٢ .

(٧) فى «هـ» : «وإذا» .

(٨) شرح المرادى ١/٢٩٤ .

(٩) سورة الحديد : الآية ٢٠ .

(١٠) من «ب» ، و«ج» .

ابن جنى^(١) وقال : «وقفتُ عليه أبا على فسلم»^(٢) ، وبالله «تعالى»^(٣) التوفيق

* * *

(١) هو عثمان بن جنى ، أبو الفتح الموصلى ، الإمام الأوحَدُ ، صاحب التصانيف الجليلية ، والاختراعات العجيبة ، وجنى : أبوه ، ملوك لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي ، أخذ العربية عن أبي على الفارسي بعد قراءاته على غيره ، ومن أحسن ما وضع : الخصائص ، وله المصنفات الممتعة ، وكان أبو الطيب المتنبى يقول : ابني جنى أعرف بشعري متى .
توفى سنة ٣٩٢ هـ .

انظر : الأعلام ٤ : ٣٦٤ وأعيان الشيعة ٣٩ : ٢٠٦ والبداية ١١ : ٣٣٤ وبروكلمان ٢ : ٢٤٤ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ والبلغة ١٣٧ وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ - ٣١٢ وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) من «ص» و«ه» .

كان وأخواتها

تَرَفُّعُ كَانَ الْمَبْتَدَأِ اسْمًا وَالْخَيْرُ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

ق : لما حدث في الباب للمبتدأ اسم جديد ، فقبل له : اسم «كان» عينه بقوله : «اسمًا» ، ولما بقي اسم الخبر على حاله أطلقه ، فقال : «والخير تنصبه» ، أى على أنه خبر «كان» لا حال ، «خلافًا للكوفيين»^(١) ، «يدل»^(٢) عليه قوله بعد :

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانٌ عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ

إذ لم يقل أحد : إن المنصوب في باب «إن» حال^(٣) .

قلت : ما عزا للكوفيين ذكر أبو حيان ما يقرب منه عن الفراء ، فقال : «زعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال» .

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحًا
فَلَيْتِي وَأَنْفَكَ وَهَدَى الْأَرْبَعَةَ لَشَبَّهُ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبَعَةً
وَمِثْلَ كَمَا كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَى مَا دَمَتَ مَصِيبًا دَرَهْمًا

ق : أى : أعطى الناس المال ما أصبت درهماً ، وأضرب عن ذكر ما زاد بعضهم من الأفعال ، وما زاده هو فى التسهيل^(٤) ؛ لأنه إما نادر أو محتمل ، أو مختلف فيه^(٥) .

(١) ساقطة من «ب» .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» نُصِبَ على الحال ، قال أبو البركات ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ : ٨٢١ : «ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثانى ل : «ظننته» نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبيهما نصب المفعول ، لا على الحال . . .» .

(٢) فى «أ» : «ويدل» .

(٣) شرح الشاطبى ١ / ٣٣٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٧٦ .

(٥) شرح الشاطبى ١ / ٣٣٩ ، ٣٤١ .

وغير ماضٍ مثله قد عملاً إن كان غير الماضي منه استعمالاً

ق: «تجزئ»^(١) بالشرط من «ليس ودام» مطلقاً، ومن المنفى بالنسبة إلى فعل الأمر، فإن الأمر لا يقبل «أداة»^(٢) المنفى، وحذف ياء الماضي، كـ «يدعُ الداع»^(٣)، وكقوله^(٤):

كَنَواحٍ رِيثٍ حَمَامِهِ بِمَجْدِيَّةٍ
وَمَسَحَتْ بِاللَّثِينِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ
وكقوله^(٥):

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتِي يَشَأُ يَصْرُ مِنْهُ
وَعَدَنُ أَعْدَاءُ يُعَيِّدُ وَدَادُ
وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبْرِ
أَجْزُرُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرُ
كَذَاكَ سَبَقُ خَبْرٍ مَا النَّافِيَةِ
فَجِيَّ بِهَا مَتَلُوءَةٌ لَا تَالِيَةَ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبْرٍ لَيْسَ اصْطَفَى

(١) في «هـ»: «تجزئ».

(٢) ساقطة من «ج».

(٣) سورة القمر: الآية ٦.

(٤) من الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ٥١٤ والإنصاف ٥٤٦: ٢ وشرح شواهد المنفى ٣٢٤: ١ والكتاب ٢٧: ١ ولسان العرب ٣١٦: ٥ (تيز)، ٤٢٠: ١٥ (بدي) وبلانسة في سر صناعة الإعراب ٧٧٢: ٢ وشرح أبيات مسيبويه ٤١٦: ١.

والشاهد فيه قوله: «كنواح» حيث حذف الياء، والأصل: «كنواحي»، للضرورة الشعرية.

(٥) من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ١٧٩ والدرر ٢٤٢: ٦ وشرح أبيات مسيبويه ٥٩: ١ والكتاب ٢٨: ١ وبلانسة في الإنصاف ٣٨٧: ١ وخزانة الأدب ٢٤٤: ١ وسر صناعة الإعراب ٥١٩: ٢، ٧٧٢.

والشاهد فيه قوله: «العوان» حيث حذف الياء للضرورة الشعرية.

وفي رواية: «يكنن» بدل: «يعدن».

ورواية الديوان: «وأخو النساء» وعلى هذه الرواية فلاشاهد في البيت.

ق: في قوله: «وفي جميعها» تُعْمُ بالنص، وقدم تنبيه على أنه لا فرق بين «المتصرف»^(١) منها وغيره، تنكيت على تفصيل ابن معط؛ إذ قال في ألفيته:

ولا يجوز أن تُقدِّمَ الخَبْرُ على اسم مادام وجاز في الآخر
وسكت عن الاسم في جميعها؛ لأنه كفاعلها^(٢). انتهى.

قال الضمير: «ولا بن خروف»^(٣) في شرح الكتاب مثل قول ابن معط.

د: وأما «ما كان» ونحوها، فحكى في البسيط^(٤) الاتفاق على منع تقديم أخبارها^(٥)، «قلت: تنبيه»^(٦) حيث ما ذكر البسيط، فهو بسيط ابن العليج^(٧) لا ابن أبي الربيع.

(١) في «ه»: المتصرف . (٢) شرح الشاطبي ١/٣٤٤ .

(٣) ساقطة من «ه» .

(٤) ابن أبي الربيع: «... فإن قلت: ما كان زيد إلا عالمًا، لم يجز لعالم هنا أن يتوسط؛ لأنك إن وسطت فقلت: ما كان إلا عالمًا زيد، كان معنى آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: ما كان زيد إلا عالمًا، فالمعنى: ليس لزيد إلا العلم، ليس له غيره من صفات الكمال، وكان هذا جواب لمن يقول: كان زيد عالمًا وكريمًا وشجاعًا، فقلت: ما كان زيد إلا عالمًا، أي: ليس له من الصفات كلها غير العلم، ولم يتعرض لأنصاف غيره بالعلم، ذلك مسكوت عنه، فإن قلت: ما كان عالمًا إلا زيد، فالمعنى: لم يتصف أحد بالعلم إلا زيد، وكأنه جواب لمن يقول: كان في زماننا علماء، منهم: زيد وعمرو وخالد، فتقول له: ما كان عالمًا إلا زيد، ما يتسبب من العلم لغير زيد باطل، ولم يتعرض لاتصاف زيد بغير العلم، ذلك مسكوت عنه، فقد تبين لك اختلاف المعنيين بتقديم الخبر وتأخيرها، فلا يمكن إذا أردت المعنى الأول إلا أن تؤخر الخبر، وإذا أردت المعنى الثاني إلا أن تُقدِّمَ الخبر...» «البسيط ٢: ٦٧٣ - ٦٨٠» .

(٥) شرح المرادى ١/٣٠١ .

(٦) من «ج» .

(٧) هناك خلاف في نسبة كتاب البسيط، فقد نسب ابن عقيل إلى ضياء الدين بن العليج حيث نقل في شرحه للألفية ج١: ٣٧: «ونقل ضياء الدين بن العليج في البسيط...» =

ق : ودلّ قوله : « ما النافية » على أن غير « ما » من أدوات النفي لا صدر لها ،
وسبب ذلك مبنى على قاعدة ، وهى أن العامل إذا تغير معناه تغير حكمه ، وإذا لم
يتغير معناه ، لم يتغير [٤٣ / ب] حكمه .

ق : يئانه : أن « لن ولم » مع الفعل بمنزلة الجزء منه ؛ لأن « لم يفعل » جواب
« فعل »^(١) « ولن يفعل جواب سيفعل »^(٢) كما ذكره سيويه^(٣) وغيره ، وكان الأصل
أن يكون النفي داخلاً على الإيجاب ، فكنت تقول : لم فعل ، ولن سيفعل ، كما

= وكذلك ذكر السيوطى فى البغية ج ٢ : ٤٥٤ : أن صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العليج .
وذكره ابن هشام فى المغنى حيث قال : « . . . قاله جماعة منهم صاحب البسيط ، وعرف
المحققون (د : مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله وسعيد الأفغانى » بصاحب البسيط
فكتبوا عنه فى الهامش : « هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على بن العليج الإشبلى ،
من نحاة الأندلس فى القرن السابع ، قرأ على الشلوين ، وكان أبو حيان يتقل عنه ، وكذا
ابن عقيل » .

ونقل ابن هشام عن البسيط فى موضع آخر من المغنى قال : « وفى البسيط أنه مجمع
عليه ؛ لأن نون الفاعل لا يلبق بها الحذف . . . » .
« مغنى اللبيب ص ٣٨٣ ، ص ٨٠٨ » .

وهناك كتاب آخر بنفس الاسم هو : البسيط ، ولكنه فى شرح جمل الزجاجى لابن
أبى الربيع الإشبلى ، فقام الدكتور عياد بن عيد الشيبى بتحقيق نسبة الكتاب لابن أبى الربيع
فى رسالته للدكتوراه التى صارت كتاباً مطبوعاً ، وتحقيقه لنسبته فى « ج ١ : ٨٩ - ٩١ » .

كما ذكر الدكتور على بن سلطان الحكيمى كتاب البسيط من بين مؤلفات ابن أبى الربيع
فى رسالته للدكتوراه التى صارت كتاباً مطبوعاً الآن ، وهى تحقيق ودراسة لكتاب « الملخص
فى ضبط قوانين العربية » لابن أبى الربيع « ج ١ : ٤٨ » .

(١) فى « أ » ، « ج » (فعل) ، وهو الصواب ، وفى « د » ، و « ب » : « سيفعل » وهو الصواب كما
ذكر سيويه .

(٢) ساقطة من « د » .

(٣) سيويه فى الكتاب ج ١ : ١٣٥ - ١٣٦ : « وإذا قلت : زيداً لم أضرب ، أو زيداً لن
أضرب ، لم يكن فيه إلا النصب ؛ لأنك لم توقع بعد « لم ولن » شيئاً يجوز لك أن تقدمه
قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما ، كما كان ذلك فى الجزء ، ولن أضرب نفي لقوله :
سأضرب ، كما أن : لا تضرب نفي لقوله : أضرب ، ولم أضرب نفي لضربت » .

كان ذلك فى « ما » حين قلت : فى جواب فعل ما فعل ، وفى جواب يفعل ما يفعل ، فأدخلت حرف النفى على الكلام للموجب نفسه لترده على المتكلم به ، وإذا قلت ذلك تغيير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفى ، فجاء ذلك فيما تغيير حكمه حين تغيير معناه ، فكان التقديم جائزاً قبل ورود النفى ، فلما ورد امتنع التقديم ، ولو فعلت العرب ذلك فى « سيفعل وفعل » « فأدخلت »^(١) عليهما « لن ولم » لتغيير الحكم ، فامتنع التقديم ، لكن لم تفعل ذلك ، بل أنت بلن يفعل كله جواباً عن « فعل »^(٢) وسيفعل « ويلم يفعل كله جواباً عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة ، فكذلك « لن يفعل وفعل » كلمة واحدة ، فلم يفعل بمنزلة ، وما وضع كالكلمة الواحدة فهو على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه ، فلم يتغير معناه الأصلي إذن ، فيجب ألا يتغير حكمه ، بخلاف « ما » ، فإنها لم توضع أولاً مع الفعل ، بل وضع الفعل موجباته غير بدخول « ما » عليه ، فوجب تغيير حكمه .

فهذا فرق ما بين « ما » « وبين »^(٣) غيرها ، وهذا معنى قوله فى « الكتاب »^(٤) فى أبواب الاشتغال : « وإذا قلت : زيداً لم [أ/٤٤] أضرب ، وزيداً لن أضرب » لم يكن فيه إلا النصب ؛ « لأنك »^(٥) لم توقع بعد « لم ولن » شيئاً يجوز لك « أن »^(٦) تقدمه قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما .

قال^(٧) : « ولن أضرب نفى لقوله : سأضرب ، كما أن لم أضرب نفى

(١) فى «ص» : « دخلت » .

(٢) ساقطة من «أ» ، و «ج» ، و «هـ» .

(٣) ساقطة من «ب» .

(٤) الكتاب ج١ : ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥) فى «د» ، و «ب» : « لأنه » .

(٦) ساقطة من «هـ» .

(٧) القائل هوسيبويه فى الكتاب ١ : ١٣٦ .

« ضَرَبْتُ » ، وهو تفسير ابن عصفور وابن الضائع^(١) لكلام الإمام ، وهو أولى ما يُفسرُ به .

وقد فَسَّرَ السيرافي والفارسي وابن خروف والشلوبين على غير ذلك ، فعليك به في « الشروح »^(٢) ، ولكن القاعدة في نفسها صحيحة ، وهي مَبِينَةٌ في الأصول ، ودلَّ كلام الناظم على جواز التقديم على « لا وإن » مع أن القاعدة المذكورة تقتضى المنع ؛ لأن كلاً منهما داخل على موجه ؛ إذ هما جواب لقولك : يقوم زيد ، وقام زيد ، فتقول : لا يقوم زيد ، وإن قام زيد ، وإذا كانا كذلك ، فقد غَيَّرَا معنى الفعل الذى دَخَلَا عليه ، فوجب أن يَغَيِّرَا حكمه ، وقد نَصَّوا على أن « إن » في التصدير بمنزلة « ما » ، واختلفوا في « لا » ، فالظاهر أن الناظم سكت عن « إن » لقلَّة النفي بها ، بالإضافة إلى غيرها ، واتَّبَعَ في « لا » قول السيرافي وابن الأباري^(٣) في جواز التقديم عليها مطلقاً^(٤) .

قلتُ : وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في التعليق ؛ إذ قال :

« والتزيم التعليق قبل نفي ما » « وإن ولا » .

(١) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكُتَّامِيّ ، من أهل إشبيلية ، يُعرف بابن الضائع ، لازم الشلوبين ، ولازم عبد الله العراقي الفاسي ، وأخذ عنه علم الكلام ، وكان إماماً في العربية وعلم الكلام ، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة .

له من التصانيف : تعليق على كتاب سيبويه ، وشرح على الجمل للزجاجي ، ونُقود على ابن عصفور في مقربيه ، . . . وغيرها ، وتوفِّي في سنة ٦٨٠ هـ .

انظر : الأعلام ٥ : ١٥٤ ؛ وبغية الوعاة ٢ : ٢٠٤ ؛ والبلغة ١٦٨ ؛ وروضات الجنات ٤٩٤ ، وكشف الظنون ٦٠٤ ، و١٤٢٨ ومعجم المؤلفين ٧ : ١٢٤ ؛ ونفع الطيب ٢ : ٧٠١ ؛ وهدية العارفين : ٧١٣ .

(٢) في «ها» : « الشرح » .

(٣) الإنصاف ١ : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) شرح الشاطبي ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

ولو جرى على ذلك هنا لقال مثلاً :

كذلك سبق خبر ما النافية وإن ولا فلا تكون تاليه

[٤٤/ب] ولكن هذا بعيد عن طريقته في هذا الباب ؛ إذ قال في شرح

الكافية : « إن النَّافِي إن كان غير « ما » جاز التقديم عند الجميع »^(١) ، وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل^(٢) .

ق : ولما أوهم قوله : « كذلك سبق «خبر»^(٣) أن الإشارة للإجماع عين «أنها»^(٤) لمجرد منع التقديم بقوله : « فحجى بها متلوّة « لا تاليه »^(٥) ، وهذا كما تقول : « أعطى الأمير زياداً جبة وعمامة ، وكذلك عمرو أعطاهُ عمامة ، ثم زاد : « لا تاليه » تنكيته على المخالف ، والأظهر أن فاعل « اصطفى » المحذوف هو الناظم ، كأنه قال : اخترت مذهب المانعين ، وإن كان مخالفاً لجمهور البصريين^(٦) ، وهو مجتهد

(١) قال في شرح الكافية الشافية ١/٣٩٨ : « فلو كان النَّفْيُ بـ«لا» أو «لن» أو «لم» جاز التقديم عند الجميع » .

(٢) قال في التسهيل : « وقد يقدم خبر « زال » وما بعدها ، منفية بغير « ما » لا بها ، خلافاً لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء » . « شرح التسهيل ١ : ٣٤٨ - ٣٥١ » .

(٣) من « ج » .

(٤) من « ج » .

(٥) ساقطة من « ب » .

(٦) ابن الأنباري في المسألة (١٨) : « القول في تقديم خبر « ليس » عليها : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر « كان » عليها .

وقد علّق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتاب « الانتصاف من الإنصاف » على الكلام السابق فقال : « الذي ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا الرأي شيخ المحققين ابن مالك فقال في الخلاصة (الألفية) : « ومنع سبق خبر ليس اصطفى » .

وإن الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين والفراء ، وتبعهم ابن برهان والمخشري والشلوين وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً » . « الإنصاف ١ : ١٦٠ - ١٦٤ » .

في هذا «العلم»^(١) ، فلا يجوز له التقليد عند جمهور الأصوليين ، إلا أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية ، ولا يحكم القياس «تحكيم»^(٢) غيره .

قلت : فلو جاء بالفعل مضارعاً ، ونصب «متع» على المفعولية فقال :
«ومتع سبق لليس اصطفى» لتعين هذا المتزع ، ولكن الاحتمال أوسع .
تكميل :

قال في التسهيل^(٣) : ويجوز في نحو : «أين زيد» توسط ما نُفي بغير «ما» من زال وأخواتها ، لا توسط «ليس» خلافاً للشلوين^(٤) .

قال أبو حيان : فتقول : أين لم يزل زيد ، وأين لا يزال زيد ، وأين لن يزال زيد ، ولو كان النفي «بما» لم يجز ذلك ؛ لأن «ما» لها صدر الكلام^(٥) ، فلا يجوز :
«أين ما كان زيد» ولا «أين مازال زيد» ، وينبغي أن يجري فيه خلاف «ابن كيسان»^(٦) [٤٥/أ] في إجازته : «قائماً مازال زيد» ، بل ينبغي أن يُوجب

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) في «أ» : «حكم» ، وانظر شرح الشاطبي ١/٣٤٩ ، ٣٥١ .

(٣) شرح التسهيل ١ : ٣٥١ .

(٤) التوطئة ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٥) شرح التسهيل ١ : ٣٥١ .

(٦) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٣٥١ : «وأجاز ابن كيسان التقليد مع النفي بـ «ما» مع أنه موافق للبصريين في أن «ما» لها صدر الكلام . . .» .

وابن كيسان هو محمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن المبرد وعلب ، وكان ميله إلى مذهب البصريين ، وكان أبو بكر بن محمد بن بشار يتقصه ويقول : خلط المذهبين ، وكان إماماً في العربية ، توفي في سنة ٢٩٩ هـ .

وله كتب كثيرة نافعة ، منها المهذب ، والحقائق ، والبرهان ، والمختار ، وكتاب لقبه : مصابيح الكتاب ، قال مبرمان : قصدته لأقرأ عليه «الكتاب» فامتنع ، وقال : اذهب به إلى أمه ، وأشار إلى الزجاج .

«هذا»^(١) التقديم لأجل الاستفهام .

قال المصنف : وأجاز أبو علي الشلوبين : «أين ليس زيد» بناء على اعتقاد جواز «تقديم»^(٢) خبر «ليس»^(٣) .

أبو حيان : ويرد على الشلوبين بأن «ليس» إنما موضوعها نفى الأخبار لا نفى الذوات ، ومتعلق النفي إنما هو الخبر ، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب ، فيحتمل أن ينفي ، «ويحتمل»^(٤) «أن»^(٥) يُثَبَّتَ ، وإذا كان كذلك فلا استفهام ليس هو وإذا وقع خبراً من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح نفيه ، فلا يقع خبراً ليس ، وذلك بخلاف مازال ، فإن «مازال» صورتها النفي ومعناها الإيجاب ، فكما يجوز «أين كان زيد» يجوز «أين لم يزل زيد» .

فائدة : قال أبو حيان : والشلوبين هذا هو أبو علي «عمر»^(٦) بن محمد بن عمر الأزدي ، من أهل إشبيلية ، رئيس النحاة وشيخهم ، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي الحسن نجبة بن يحيى بن نجبة^(٧) ، وغيرهما ، وسمع من

= انظر : تاريخ العلماء النحويين ٥١ - ٥٢ والأعلام ٦ : ١٩٧ وإنباه الرواة ٣ : ٥٧ - ٦٠
والبداية ١١ : ١١٧ وبغية الوعاة ١ : ١٨ والبلغة ٢٠٢ وتاريخ بغداد ١ : ٣٣٥ وشذرات
الذهب ٢ : ٣٣٢ وطبقات الزبيدي ١٧٠ - ١٧١ .

(١) في «ص» و«أ» ، و«ب» ، و«ج» : «هنا» .

(٢) ساقطة من «د» .

(٣) قال الشلوبين في التوطئة ص ٢٢٨ : «وليس ، يجوز فيها ما جاء في «كان» عند القدماء ، نحو : قائماً ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين» .

(٤) ساقطة من «ج» .

(٥) في «ج» : «وأن» .

(٦) من «ج» وفي بقية النسخ : «محمد» .

(٧) هو نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرعيني الإشبيلي ، أبو الحسن ، كان نحويًا مقررًا متحققًا ، بعيد الصيت ، عظيم الجاه ، تلا على شريح وأبي العباس بن عيشون وروى عنهما ، روى عنه الدباج وابن حوط الله ، ولد سنة ٥٢٠ هـ ومات سنة ٥٩١ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٣١٢ .

أبي بكر ابن الجلد كتاب سيبويه وغيره ، وكان فى وقته عَلمًا فى العربية ، إليه يرحل الناس من بلاد المغرب ، لا يُجارى ولا يُبارى ، قِيامًا عليها واستجارا ، وهو شيخ شيوخنا ، أبى الحسن الأبدى^(١) ، وأبى الحسن بن الضائع ، وأبى «الحسين»^(٢) بن أبى الربيع ، وأبى جعفر اللبلى^(٣) ، وغيرهم من [٤٥/ب] شيوخنا والشيخ شرف الدين بن أبى عبد الله محمد بن أبى^(٤) الفضل المرسى^(٥) ، والأستاذ أبى الحسن بن

(١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحُشنىّ ، النحوى ، عُرِفَ بالأبدى ، كان نحوياً ذا كرا للخلاف فى النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والرافقين على غوامضه ، ولم يكن يعرفه كحفظه ، قال أبو حيان : كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يُقرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان فى غاية الفقر على إمامته فى العلم ، من تصانيفه : تقايد وإملاءات على كتاب سيبويه ، وعلى الإيضاح والجمل ، والجزولية ، وغيرها ، توفى سنة ٦٨٠ هـ . بغية الوعاة ٢: ١٩٩ والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٦٨ . (وَأُبْدَةُ) بالضم ثم الفتح والتشديد ، مدينة بالأندلس من كورة جِيَان ، تُعرَفُ بأبْدَةَ العرب . «مرصد الاطلاع ١: ١٠» .

(٢) من «ب» ، وبقيّة النسخ : «الحسن» .

(٣) هو أحمد بن يوسف بن على بن يوسف الفهرىّ ، اللَّبْلَى ، بسكون الواوَّة بين لامين ، أولاهما مفتوحة ، الأستاذ أبو جعفر ، النحوى ، اللغوىّ ، المقرئ ، أحد مشاهير أصحاب الشلوين ، من تصانيفه : شرحان على الفصح ، والبنية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال ، وله كتاب فى التصريف ضاهى به الممتع . ولد سنة ٦١٣ هـ وتوفى سنة ٦٩١ هـ . انظر : بغية الوعاة ١: ٤٠٢ - ٤٠٣ والأعلام ١: ٢٦٠ والبلغة ٣٥ وروضات الجنات ٨٣ - ٨٤ ومعجم المؤلفين ١: ٢١٢ وهدية العارفين ١: ١٠٠ .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى الفضل المرسىّ ، أبو عبد الله ، العلامة شرف الدين النحوى ، الأديب الزاهد ، المفسر ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى .

قال ابن النجار فى تاريخ بغداد : هو من الأئمة الفضلاء فى فنون العلم والحديث والقراءات والفقه والخلاف والأصليين والنحو واللغة ، وله قريحة حسنة ، وذهن ثاقب ، وتدقيق فى المعانى ، وله عدة تصانيف ، منها : الضوابط الكلية فى علم العربية ، وغيره . توفى فى سنة ٦٥٥ هـ . انظر : بغية الوعاة ١: ١٤٤ - ١٤٧ والبلغة ٢٢٨ وشذرات الذهب ٥: ٢٦٩ وطبقات الشافعية ٥: ٢٩ - ٣٠ وطبقات المفسرين ٣٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٠٩ - ٢١٣ ومعجم المؤلفين ١٠: ٢٤٤ وهدية العارفين ٢: ١٢٥ - ١٢٦ .

عصفور^(١)، والأستاذ أبي العباس بن الحاج^(٢)، والأستاذ أبي زكريا بن ذى النون، والأستاذ أبي جعفر بن أبي رقيقة، وغيرهم من مشاهير النحاة، ولم ينبج أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابيه، وقد جمعتُ من تلامذته نحواً من ثلاثين تلميذاً، ليس «منهم»^(٣) أحد إلا مشهور بالعلم والنحو، مولده «بسنة»^(٤) اثنتين «وستين»^(٥) وخمسمائة، وتوفى منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة، بإشبيلية، والشلوين لقب لأبيه، ثم «غلب»^(٦) على «الأستاذ»^(٧) أبي على^(٨).

.....
 وذو تمام ما برفع يكتفى
 وما سواه ناقص والنقص في
 فتي ليس زال دائماً قفي

د : «الناقص : هو الذى لا يكتفى بالرفع»^(٨)، ولهذا سميت هذه الأفعال «ناقصة»، لا لأنها «سلبت»^(٩) الدلالة على المصدر خلافاً لجمهور البصريين^(١٠)، ولوجود مصدرها عاملاً عملها فى قوله^(١١) :

(١) سبق التعريف به ص ١٥٣ . (٢) سبق التعريف به ص ٢٢٩ .

(٣) فى «د» : «ففيهم» . (٤) فى «ج» : «سنة» .

(٥) من «ب» و«ج» . وهو الصواب ، لموافقته لما ورد فى الكتب التى ترجمت له .

(٦) ساقطة من «ب» .

(٧) ساقطة من «د» .

(٨) شرح المرادى ٣٠٣/١ .

(٩) فى «ص» و«ب» ، و«ج» ، و«هـ» «تُسلَب» .

(١٠) الإنصاف ٢ : ٨٢٦ .

(١١) صدره : «يبدلُ وحلم ساد فى قومه الفتى» .

من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٣٩ وتخليص الشواهد ٢٣٣ والدرر ٥٦ : ١ وشرح الأشموني ١ : ١١٢ وشرح التصريح ١ : ١٨٧ وشرح ابن عقيل ١٣٨ والمقاصد النحوية ٢ : ١٥ وجمع الهوامع ١ : ١١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٣٩ .
 والشاهد فيه قوله : «وكونك إياه» حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها ، فى رفع الاسم ونصب الخبر .

«وَكُونْتُ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ»

وهذا أحد الأدلة العشرة التي استدلت بها في شرح التسهيل على بطلان مذهب الجمهور عند كلامه على قوله : « وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث ، فالأصح دلالتها عليها إلا «ليس»^(١) .

ق : فلا تدل «ليس» على حدث ، كما لا تدل على «زمن»^(٢) .

نكتة :

قال أبو حيان : قال ابن هشام : العجب «العجب»^(٣) من الشلوين ، يقول : [٤٦/أ] ليس للناقصة حدث ولا اشتقت منه ، وهو يميلأ تعاليقه من هذا التقدير ، يعنى تقدير مصدرها فى نحو : «سرنى أن زيدا فى الدار» أى «سرنى كون زيد فى الدار» .

فائدة :

قال «لنا»^(٤) شيخنا أبو عبد الله القورى فى قوله

« وكونك إياه عليك يسير »

هذا مبتدأ «مفتقر»^(٥) لخبرين منصوب ومرفوع ، فيلقى فى «المعاياة»^(٦) ، فخطبت بذلك بعض الأصحاب فى رجز طال العهد به ، وهذا عوض منه :

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٣٨ - ٣٤١ .

(٢) فى «ب» : «زمان» ، وانظر شرح الشاطبى ١ / ٣٥٥ .

(٣) ساقطة من «ص» ، و«ه» .

(٤) من «أ» و«ج» .

(٥) فى «ه» : «يفتقر» .

(٦) فى «أ» : «المعاياة» ، «المعاياة» : أن تأتى بكلام لا يهتدى إليه «لسان العرب ١٥ / ١١٢ .

يا مَنْ بفضله عَقَلَهُ قَد قَيَّدَا أو ابد العلم فَمِنْهُ تُحَدِّدَى

أين وجدتَ فى الكلام مبتدا مفتقراً غبِرين أبدأ

فواحد ما إن نصبه فدا والثان مرفوع على ما عهداً

فأجاب بقوله :

أصلحك الله ودُمتَ مفرداً فى حلّ كل «مشكل»^(١) تعقداً

ألغزت فى مبتدا تعقداً خبره ولم يجرى متحداً

وذلك فى مصدر كان إذ غدا فى جملة مرتفعاً بالابتدا

ومعنى قوله : « ولم يجرى متحداً » «أنه»^(٢) يتنوع إلى منصوب ومرفوع .

ق : ولا يخرجُ «عن قوله»^(٣) : « ما برفع يكتفى » ما كان منها متعدياً كصار ،

بمعنى قطع أو ضمّ ، وكان بمعنى «غزل» ؛ لأن معنى الاكتفاء «به»^(٤) أن يستقل به

الكلام ، «حتى»^(٥) يكون جملة ، من فعل وفاعل «كضرب زيد» ، وأما الفضلة

فمستغنى عنها فى الإسناد^(٦) . انتهى .

قلت : ولا يُحتاج لهذا ؛ لأن هذه ليست من أفعال هذا الباب ، ويقال : كنتُ

الصوف «بمعنى»^(٧) [ب/٤٦] غزله .

(١) فى «أ» «معقداً» .

(٢) فى «أ» : «أى» .

(٣) فى «ب» : «بقوله» .

(٤) ساقطة من «ص» .

(٥) فى «أ» : «حين» .

(٦) شرح الشاطبى ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٧) فى «ص» و«ب» و«هـ» : «أى» .

د : وأجاز الفارسي في الحلبيات^(١) وقوع «زال» تامة قياساً لا سماعاً^(٢) :

ق «قال»^(٣) : فإن قيل : قد سمع تمامها في قول الحماسي^(٤) :

لكل أناس مقبر بفنائهم فهم ينقصون والقبور تزيد

وما أن يزال رسم دار قد أخلقت وبيت لميت بالفناء جديد

فالجواب : أن ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف ، دل عليه المجرور السابق ، أى : «ما إن يزال بها رسم دار»^(٥) ، وأعاد الضمير على البلدة أو البقعة ، وإذا احتتمل هذا التقدير الذى يُبقى «زال» على النقصان الثابت «لها»^(٦) لم «تخرج»^(٧) عنه «إلى التمام»^(٨) إلا بدليل بين .

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر

ومضمر الشأن اسماً أن وإن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

د : وأجاز الكوفيون : «كان طعامك زيد أكلاً» ونحوه^(٩) ، واحتجوا

(١) الحلبيات كتاب لأبى على الفارسي النحوى ، وهو عبارة عن أسئلة ستل عنها فى حَلَب ، فأجاب . «كشف الظنون ١ : ٦٨٨» . ، وقد ورد رأى الفارسي المذكور فى ص ٢١٨ من الحلبيات .

(٢) شرح المرادى ١ / ٣٠٤ . (٣) من «ب» .

(٤) قائل هذين البيتين هو عبد الله بن ثعلبة ، ترجمته فى صفة الصفوة ٣ / ٣٨١ ، وقد ورد البيتان فى حماسة أبى تمام ١ / ٤٣١ وعيون الأخبار ١ / ٦٦٣ وشرح الشاطبى ١ / ٣٥٧ ، وهما من الطويل ، والشاهد فى البيت الثانى ، وهو استعمال «يزال» تامة .

(٥) ساقطة من «ه» .

(٦) فى «ب» : «عنها» .

(٧) فى «ص» ، و«ه» : «يخرج» .

(٨) ساقطة من «د» .

(٩) شرح المرادى ١ / ٣٠٤ .

بقوله (١) :

« بما كان إياهم عطيةً عوداً ،

فأولى كان إياهم ، أولى فعل ماض وكان إياهم مفعولاه .

ق : لا فرق عند الناظم بين « كان طعامك زيد أكلاً » و « كان طعامك أكلاً زيداً » ، فكلاهما ممنوع^(٢) ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣) ، وتعليل الفارسي المنع بالفصل بين « كان » واسمها بأجنبي منهما ، يقتضى جواز الثانية^(٤) ، ثم « إن »^(٥) هذا صدره : (١) صدره :

من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ : ١٨١ وتخليص الشواهد ٢٤٥ وخزانة الأدب ٢٦٨ : ٢٦٩ ، الدرر ٢ : ٧١ وشرح التصريح ١ : ١٩٠ والمقاصد النحوية ٢ : ٢٤ والمتنضب ٤ : ١٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ : ٢٤٨ وشرح ابن عقيل ٤ : ١٤٤ .
والشاهد فيه قوله : « بما كان إياهم عطيةً عوداً » حيث جاء في « كان » ضمير مستتر هو ضمير الشأن ، وهو اسمها ، وقيل : « عطية » اسم « كان » ، وقد فصل الشاعر بين « كان » واسمها بغير الظرف ، وهذا جائز عند الكوفيين وطائفة من البصريين ، وقيل غير ذلك .
قال ابن عقيل عن هذا الشاهد : والتقدير : « بما كان هو » أى : الشأن ، فضمير الشأن اسم كان ، وعطية : مبتدأ ، وعوداً : خبره ، وإياهم مفعول « عوداً » ، والجملته من المبتدأ وخبره خبر كان ، فلم يفصل بين « كان » واسمها مفعول الخبر ؛ لأن اسمها مضمَر قبل المفعول » شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ - ٣٦٨ : « لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمفعول خبر « كان » بينها وبين اسمها ، والخبر متأخر ، نحو : كان طعامك زيداً يأكل ، وكذا لو لم يتأخر الخبر نحو : كان طعامك يأكل زيد ، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول ، ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول . . . » .

(٣) الكتاب ١ : ٦٩ - ٧٢ : « لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذُ ، أو تأخذُ الحمى لم يجز ، وكان قبيحاً » .

(٤) الفارسي في الإيضاح ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ : « ولا يجوز : كانت زيداً الحمى تأخذُ ، إن رفعت الحمى » ب : كانت ؛ لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منهما ، وهو زيد الذى هو مفعول مفعولها . . . » .

(٥) من « أ » ، و « هـ » .

جارٍ في باب «إن» و«ظننت» وسائر النواسخ ، و«لذلك»^(١) عدَّ أبو علي من الفصل بالظرف المتعلق بالخبر قوله^(٢) :

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَجِهَا وَأَبَاكَ^(٣) مَصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

ولعل الناظم رمز القاعدة بقوله : «ولا يلي العامل» ، ولم يقل : «ولا يلي»^(٤) «كان وأخواتها» أو نحو ذلك ليعمَّ الجميع ، «ولذلك»^(٥) لم يذكرها في بقية النواسخ إلا في باب مَّا ، فإنه خصَّها بالذكر ، كما يأتي^(٦) ، إن شاء الله تعالى .

وقد تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِ ك : مَا . كَانَ أَصَحُّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(١) في «أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«د» : «ولذا» .

(٢) من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢: ٢٣١ وخزانة الأدب ٨: ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والدرر ٢: ١٧٢ وشرح الأشموني ١: ١٣٧ وشرح شواهد المغني ٢: ٩٦٩ وشرح ابن عقيل ١٧٨ والكتاب ٢: ١٣٣ ومعنى اللبيب ٢: ٦٩٣ والمقاصد الحنوية ٢: ٣٠٩ .

والشاهد فيه : رفع «مَصَابُ» على أنه خبر «إن» مع إلغاء الجار والمجرور ؛ لأنه من صلة الخبر وتمامه ، وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر «إن» على اسمها ، والوجه خلافه ؛ لأنه يجوز تقديمه في «ما» الحجازية .

وقوله : «تَلْحَنِي» من لحاه يلحاه ويلحوه لحياً ولحواً ؛ لآمه وعذله ، والجُمُّ : الكثير ، والبلابل شدة الهمِّ والوساوس .

وقوله : «تَلْحَنِي» هي في النسخ المخطوطة للكتاب «تَلْمُنِي» ، ولكن هذه الرواية تؤثر على الوزن العروضي ، ولذا أثبتُّ ما ورد بكتاب سيبويه والمقرب والتسهيل وغيرها ، وهي رواية «تَلْحَنِي» لثلاث ينكسر الوزن .

(٣) في «ب» و«ج» : «أخاك» وهو ما ورد في الكتب المثبتة في تخريج الشاهد .

(٤) ساقطة من «ه» .

(٥) في «أ» : «وإنه» ، وفي «ص» ، و«ه» : «ولذا» .

(٦) شرح الشاطبي ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

د : خلافاً للفراء^(١) في إجازة زيادتها آخرًا قياسًا على الإلغاء في باب
«ظنت» .

ق : إنما هي زائدة بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى ، فإنها دالة على
الزمان الماضي ولا ضمير فيها ، خلافاً للسيرافي ومن وافقه ، وأما قوله^(٢) :

« وجيران لنا كانوا كرام »

فنادر أو مؤول على أنها ناقصة ، والخبر «لنا» ، واحتج السيرافي ومن وافقه
بإلغاء ظنت وأخواتها مع فاعلها باتفاق^(٣) .

د : وقد شد^(٤) زيادة « أصبح وأمسى » يعنى في قولهم^(٥) : « ما أصبح

(١) المرادى ١ : ٣٠٦ - ٣٠٧ : « وفيهم من قوله : « في حشو » أنها لا تُتراد في غيره ، خلافاً للفراء
في إجازته زيادتها آخرًا » .

(٢) صدره : « فكيف إذا رأيت ديار قوم »

ويروى : « فكيف إذا مرت ديار قوم » وهذه أشهر ، من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه
٢ : ٢٩٠ والأزهية ١٨٨ وتخليص الشواهد ٢٥٢ وخزانة الأدب ٩ : ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢
وشرح الأشموني ١ : ١١٧ وشرح التصريح ١ : ١٩٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٩٣ والكتاب
٢ : ١٥٣ ولسان العرب ١٣ : ٣٧٠ (كنز) والمقاصد النحوية ٢ : ٤٢ والمقتضب ٤ : ١١٦ ،
وبلانسة في أسرار العربية ١٣٦ والأشباه والنظائر ١ : ١٦٥ .

والشاهد فيه قوله : « وجيران لنا كانوا كرام » ، حيث فصل بين الموصوف ، وهو قوله :
« وجيران » والصفة ، وهي قوله : « كرام » ، بـ : « كانوا » الزائدة .
وقبل هذا البيت :

الستم عانجين بنا لعمَّا نرى العرصات أو أثر الخيام

فقالوا : إن فعلت فأغرن عتًا دموعًا غير رآية السجام

(٣) شرح الشاطبي ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٤) ابن أبي الربيع في البسيط ٢ : ٧٥٤ : « وأما الزيادة فلا أعلمها جاءت إلا في « كان » ،
وحكى الأخصش : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أذفاها ، قال الجرمي : هذا خطأ ، فإن صحَّ
ما ذكره الأخصش ، فأصبح - هنا - وأمسى زائدتان على مذهب أبي على في « كان » في
قولهم : ما كان أحسن زيدًا ... » .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤١٥ وشرح المفصل ٧ : ١٥١ -
١٥٢ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ : ٢٦٨ ، وجمع الهوامع ٢ : ١٠٠ .

أبردها، وما أمسى أدفاها» (١) .

ويحذفونها ويَقُون الغبْرَ وبعد إن ولو كثيراً إذا اشتهرَ

وبعد أن تعريضاً ما عنها ارتكبَ كمثل أما أنت برا فاقترَبَ

ق : ليس المضارع هنا بأقلَّ من الماضي ، بخلاف باب الزيادة المتقدم (٢) .

ق : وإنما حُسُن حذف « الفعل » (٣) هنا ؛ لأن « أن » هذه لا يقع بعدها الاسم

مبتدأ ، فكان بمنزلة فعل محذوف ؛ لحضور ما يدل « عليه » (٤)

ومن مضارع لكانَ منجزمٌ تحذف نونٌ وهو حذفٌ ما التزم

د : مطلقاً « عند يونس ، بشرط » (٥) « أن يكون بعدها متحرك » (٦) وعند

سيبويه (٧) [٤٧/ب] ، ويشهد ليونس قوله (٨) :

« فإن لم تك المرأة أهدت وسامة »

(١) شرح المرادى ٣٠٧/١ .

(٢) شرح الشاطبي ٣٦٥/١ .

(٣) في «د» : « الفاعل » .

(٤) ساقطة من «د» ، وانظر شرح الشاطبي ٣٦٥/١ ، ٣٦٦ .

(٥) ساقطة من «د» .

(٦) في «ص» : « بشرط » ، وفي «هـ» : « وبشرط » .

(٧) شرح المرادى ٣١١/١ .

(٨) عجزه : « فقد أهدت المرأة جبهة ضيغم » .

من الطويل ، وهو للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب ٩ : ٣٠٤ و الدرر ٢ : ٩٦

وسر صناعة الإعراب ٢ : ٥٤٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٦ ولسان العرب ١٣ : ٣٦٤ (كون)

والمقاصد النحوية ٢ : ٦٣ وبلانسية فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٦٧ وأوضح المسالك

١ : ٢٦٩ وتخليص الشواهد ٢٦٨ وشرح الأشموني ١ : ١٢٠ ولسان العرب ١ : ١٢٢ .

والشاهد فيه قوله : « فإن لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع « كان » المجزوم

بالسكون ، مع أنه قد وليها حرف ساكن ، وهذا جائز عند يونس بن حبيب ، وضرورة عند

جمهور النحاة .

قال المصنف^(١) : « ويقوله »^(٢) أقول ؛ إذ لا ضرورة في البيت ؛ لإمكان أن
يقال :

« فإن تكن المرأة أخفت وسامة ،

من تمام كلام المصنف ، ولا ضرورة أيضاً في قول الآخر^(٣) :

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى « بالسُرر »^(٤)

لإمكان أن يقال^(٥) « لم يكن حق سوى أن هاجه ، ولا في قول الآخر^(٦) :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمُغفَر عنه عقْد الرثائم

(١) شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ .

(٢) في «ه» : «ويه» .

(٣) من الرمل ، وهو للحسين ، أو الحسن (كما في لسان العرب) بن عرقطة في خزانة الأدب
٣٠٤ : ٩ ، ٣٠٥ ، والدرر ٢ : ٩٤ ولسان العرب ١٣ : ٣٦٤ (كون) ونوادر أبي زيد ٧٧ وبلا
نسبة في تخلص الشواهد ٢٦٨ والخصائص ١ : ٩٠ والدرر ٦ : ٢١٧ وسر صناعة الإعراب
٤٤٠ : ٢ ، ٥٤٠ ، والمتنصف ٢ : ٢٢٨ .

والشاهد فيه قوله : « يكُّ » حيث حذف نون « يكُنُّ » المضارع المجزوم الملاقي للساكن ،
وهذا جائز عند ابن مالك ويونس بن حبيب ، وشاذٌّ عند السِّيرافي .

(٤) في «أ» : « بالسرور » . (٥) شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ .

(٦) من الطويل ، وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ٢٦٨ ، والدرر ٢ : ٩٦ ولسان العرب
١٢ : ٢٢٥ (رقم) ، ١٣ : ٣٦٤ (كون) ، ١٥ : ١٠٥ (غنا) وهمع الهوامع ١ : ١٢٢ وشرح
التسهيل لابن مالك ١ : ٣٦٧ .

والشاهد فيه قوله : « إذا لم تك الحاجات » حيث حذف النون من « تكن » التي وليها
ساكن ، وذلك للضرورة الشعرية ، وقيل : جائز من غير ضرورة ، والأول أصحُّ .
والأبيات الثلاثة السابقة أولها ابن مالك على طريقة لا تكون فيها ضرورة ؛ لأنَّ للشاعر
طريقاً غير ارتكاب الضرورة في هذه الأبيات ، ومفهوم ذلك أن الضرورة عند ابن مالك
هي : ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ولكن مذهب الجمهور أن الضرورة ما جاءت في الشعر ،
سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن .

وسوف يشتم أبو حيان على المصنف في كلام لاحق بشأن رأيه في الضرورة الشعرية .

لإمكان أن يقال : « إذا لم يكن من همة المرء ما نوى »^(١) .

أبو حيان : ليس كما زعم ، « إذ يلزم »^(٢) عليه ألا يكون في كلام العرب ضرورة ؛ إذ يمكن تبديلها ونظم شيء مكانها^(٣) ، وتقدم ردُّ (ق) لهذا المتزعم عند قوله :

« وَكَوْنَهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ »

د : ومن وروده « في التامة »^(٤) قوله تعالى^(٥) : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا »
يريد : على قراءة الحرمين^(٦) .

تكميل :

قال أبو حيان : أطلق المصنف في توضيح التقييد ؛ إذ لا يجوز حذفها مع الضمير المتصل ؛ لأن الضمير يرادُّ الشيء إلى أصله ، كما رد نون «لدن» ؛ إذا أضيفت إلى الضمير ، ف قيل : «لدنه» ، ولا يجوز «لده»^(٧) .

* * *

(١) شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ .

(٢) في «د» ، و «أ» ، و «ب» : « إذ لا يلزم » ، وهو يؤدي إلى خلاف المقصود .

(٣) التذيل والتكميل ٢ / ١٥ ب .

(٤) ساقطة من «ب» ، وفي «هـ» : « تامة » ، وانظر : شرح المرادى ١ / ٣١٢ .

(٥) سورة النساء : الآية ٤٠ .

(٦) قال ابن الجزرى : « الحرمين وأبو جعفر : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » بالرفع ، والباقون بالنصب .

وتوجيه النصب : على أن «حسنة» خير «كان» الناقصة ، واسمها ضمير يعود على «مقال ذرة» المتقدم في قوله تعالى : « إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » ، والتقدير : « وَإِنْ تَكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا » .

وقال الشاطبي - رحمه الله :

وَفِي حَسَنَةٍ حَرْمِي رَفَعَ وَضَمَّهُمْ قَسْوَى لَمِي حَقًّا وَعَمَّ مَقْلًا

الوافي في شرح الشاطبية ١٦٩ والإرشادات الجلية ١٠٦ والمعنى في توجيه القراءات العشر المتواترة ١ : ٤٠٩ والبدور الزاهرة ٩٨ وتحرير التيسير ١٠٤ .

(٧) سيبويه ٣ : ٢٨٦ : « وَأَمَّا لُدُّ » فهي محذوفة ، كما حذفوا «يكن» ، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمَّر رددته إلى الأصل ، تقول : من لدنهُ ، ومن لدنِّي ، فلإنما لُدُنْ كَعَنُ » ، انظر : التذيل والتكميل ٢ / ١١٦ .

« ما ، ولا ، ولات ، وإن ، المشبهات بليس »

ق : نبه بقوله : « المشبهات » على أن عملها ليس بحق الأصل ؛ لفقدان شرطه ، وهو الطلب الاختصاصي^(١) ، انتهى ، ولم تثبت « لات »^(٢) في ترجمته .

إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْسِ وَتَرْتِيبِ زَكَيْنُ
[٤٨/١] وَسَبْقُ حَرْفٍ جَرَّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجْازَ الْعُلَمَاءُ

ق : وإنما أتى هنا بمسألة سبق المجرور « أو الظرف »^(٣) ، وقد تقدمت تبيينها على أن تقديم هذا المعمول لا يقدح في جواز الإعمال ، وليس مثل تقديم الخبر ولا معموله ، « إذا »^(٤) لم يكن ظرفاً ولا مجروراً ، ونسب ذلك للعلماء دون العرب لئيبه « إلى »^(٥) أن سماعه في حكم المعلوم ، على أنه أنشد في الشرح^(٦) :

(١) شرح الشاطبي ١/٣٦٨ .

(٢) في « ب » : « لا » .

(٣) في « ج » : « والظرف » .

(٤) في « أ » : « إذ » .

(٥) زيادة من عندى لإقامة المعنى ، وفي « ه » : « على » ، وساقطة من « ص » .

(٦) من الطويل ، وهو بلانسية في أوضح المسالك ١ : ٢٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٠ وشرح الأشموني ١ : ١٢٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ والمقاصد النحوية ٢ : ١٠١ وانظر شرح الشاطبي ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

والشاهد فيه قوله : « ما كُلُّ حِينَ مَنْ تَوَالَى مُوَالِيًا » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها المبتدأ ، وهو « مَنْ » وَنَصَبَ الْخَيْرَ ، وهو « مُوَالِيًا » رغم تقدم معمول الخير ، وهو « كل حين » على الاسم والخبر معاً ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم كون هذا المعمول المتقدم ظرفاً .

ابن مالك : « فلو كان معمول الخير ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عمل « ما » كقولك : ما عندك زيد مقيماً . » .

شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ١ : ١١٩ وشرح التسهيل ١ : ٣٧٠ .

بأهبة حرب «كن»^(١) وإن كنت آمنًا فما كلُّ حينَ من توالي موالياً
 ورفعُ معطوفٍ بلكنُ أو بيلُ من بعد منصوبٍ بما الزم حيث حلَّ
 ق: أى: سواء حلَّ بعد منصوبٍ لفظاً ومحلاً، أو مجرورٍ لفظاً، منصوبٍ
 محلاً^(٢).

وبعد ما وليس جرَّ الباء الخيرُ ويعهد لا ونفى كأنَّ قد يُجرَّ

ق: يحتمل أن يريد «بما» الحجازية التي جرى ذكرها، ويحتمل أن يريد
 النافية في اللغتين معاً؛ إذ لم يقل مثلاً: «ما»^(٣) ويعدها، كما يحتمل أنه يريد
 «بلا» التي للتبرئة، وهو الذى فى التسهيل^(٤)، وأن يريد التي «كليس»، أو ما هو
 أعمُّ من ذلك، فليس فى لفظه «ما يعين»^(٥) ضرباً من تلك الأضرب، بل يعطى ما
 هو أعم من كونها عاملة أو غير عاملة، وهو صحيح بشهادة السماع^(٦).

فى النكرات أعمِلتُ كليس لا وقد تلى لات وإنَّ ذا العمَلَا
 وما للات فى سوى حينِ عمَلُ وحذفُ ذى الرفع فشا والعكسُ قلُّ

د: وتأول المانعون إعمال «لا» فى المعرفة^(٧) قوله^(٨):

(١) فى «ب» ، و«ج» : «لذ»، ويروى البيت : «بأهبة حَزَمَ لُذ...» .

(٢) ساقطة من «د» ، وانظر شرح الشاطبى ١ / ٣٧٥ .

(٣) ساقطة من «أ» و«ج» . (٤) شرح التسهيل ١ : ٣٦٩ .

(٥) من «ه» وفى بقية النسخ : «ما يفيد» . (٦) شرح الشاطبى ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٧) شرح المرادى ١ / ٣١٩ . (٨) البيت والذى قبله :

بدت ل فعل ذى ود فلما بعتها تولت وبقت حاجتى فى فؤاديا

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سراها ولا عن حبهـا متراخيا

من الطويل ، وهما للناطقة الجعدى فى ديوانه ١٧١ والأشباه والنظائر ٨ : ١١٠ وتخليص
 الشواهد ٢٩٤ والجنى الدانى ٢٩٣ وخزانة الأدب ٣ : ٣٣٧ والدرر ٢ : ١٦٤ وشرح
 الأشمونى ١ : ١٢٥ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦١٣ ومغنى اللبيب
 ١ : ٢٤٠ والمقاصد النحوية ٢ : ١٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٢٥ ، ٣٧٧ . =

« لا أنا باغياً »

أبو حيان [٤٨/ب] : تأولوه على أن الأصل « لا أرى باغياً » ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، فأنا مفعول ، لم يسم فاعله ، وباغياً : حال .
 د : وقال أعرابي : « أنا »^(١) قائماً يريد « إن أنا قائماً » هذا من باب قوله تعالى :^(٢)

« لكننا هو الله ربى » « أى » « لكن أنا هو الله ربى »^(٣) .

د : وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير : « إن الذين تدعون من دون الله عبادةً أمثالكم »^(٤) ذكره فى المحتسب^(٥) ، أى : إنما هى حجارة وخشب ، وليسوا عقلاءً مخاطبين مثلكم ، فهى أقل منكم ، فكيف تعبدون « ما »^(٦) هو أقل منكم^(٧) .

د : ونصَّ المصنف على أن عمل « لا » أكثر من عمل « إن »^(٨) والعكس أقرب إلى الصواب^(٩) ، « وكذا »^(١٠) قال أبو حيان^(١١) ، وقال ابن هانئ : « تعمل « لا » عمل « إن » كثيراً شائعاً ، وعمل ليس قليلاً ، ولكنه أكثر من عمل « إن » .

= والشاهد فيهما قوله : « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » واسمها معرفة ، وهذا شاذ ؛ إذ القياس أن يكون اسمها نكرة .

وعن هذا الشذوذ قال ابن مالك : « أى : « لا أرى باغياً » فحذف الفعل ، وجعل « باغياً » دليلاً عليه ، وهو أولى من جعل « لا » رافعة لـ « أنا » اسماً ، ناصبة « باغياً » خبراً ، فإن إعمال « لا » فى معرفة غير جائز بإجماع » ، وقال فى موضع آخر من الشرح : « وشذذ إعمالها فى معرفة ... » . شرح التسهيل ١ : ٣٢٥ - ٣٢٦ ، ٣٧٧ .

(١) فى « أ » : « إن » ، وكذا فى المرادى ج١ / ٣٢١ .

(٢) سورة الكهف : الآية ٣٨ .

(٣) ساقطة من « هـ » .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٩٤ .

(٥) شرح المرادى ١ / ٣٢١ .

(٦) فى « ب » و « ج » : « مَنْ » .

(٧) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٣٧٤ : « ... وتُلحَقُ بها « إن » النافية قليلاً ، و « لا » كثيراً » .

(٨) شرح المرادى ١ / ٣٢٣ .

(٩) فى « أ » : « كذا » .

(١٠) التذييل والتكميل ٢ / ١٢٥ .

ق: شروط عمل «ما» السابقة لازمة في «لا ، ولات ، وإن» ولم ينص على ذلك اكتفاءً بما قدم في «ما» مع أن جميعها مشبهات بليس ، وقد نص الجزولي على اشتراك «ما ولا» في هذه الشروط^(١) .

ق: وقوله: «تلى لات» من الولاية كالإمارة وشبهها ، لا من ولى بمعنى «قرب»، ثم «لات» مثل «لا» في اشتراط التنكير ، و«إن» مثل «ما» في عدم اشتراطه ، وفي كلامه تلويح بذلك ، فإن «لات» هي «لا» أُثُنْتُ^(٢) بالياء ، فإذا كان أصلها يشترط في معموله التنكير ، فذلك باقٍ في الفرع بلا شك ، ولكن لو قال مثلاً:

في النكرات أَعْمَلْتُ كليس لا لات ، ومثل « ما » أتى « إن » مُعْمَلًا
[٤٩/أ] لحصل مراده من التحرير .

ق: وقوله: «وما للات في سوى حينٍ عملٌ» يعنى قياساً ، فإنه جاء شاذاً عملها في غير الحين ، كقول الحماسي^(٣) :

لهفى عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حينَ لاتٍ مُجِيرٍ
انتهى^(٤) .

(١) الجزولي: «عمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر ، وألا يبطل النفي «بإلا» ، والأبْيُصَلَّ بينهما بأن النافية . . .» . المقدمة الجزولية في النحو: ١٥٧ .

(٢) في «د»: «التي انتهت» .

(٣) من الكامل ، وهو للشمردل بن عبد الله اللبثي ، في شرح التصريح ١: ٢٠٠ وشرح شواهد المغنى ٢: ٩٢٧ والمقاصد التحوية ٢: ١٠٣ وللتصميم الحماسي في الدرر ٢: ٦٣ وللتبتمى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٥٠ ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦: ٨٢ وأوضح المسالك ١: ٢٨٧ وجواهر الأدب ٢٠٥ وشرح الأسموني ١: ١٢٦ ومغنى اللبيب ٢: ٦٣١ وهمع الهوامع ١: ١١٦ . والشاهد فيه قوله: «لاتٍ مُجِيرٍ» حيث حذف خبر «لاتٍ» للضرورة الشعرية ، والتقدير: «لاتٍ مُجِيرٍ في الدنيا» .

(٤) شرح الشاطبي ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ .

وسوِّغ ذلك وقوع الحين قبلها ، وبه مثل ابن هاني .
قوله في التسهيل : « وقد يضاف إليها حين لفظاً^(١) » وقال : إنها تمشى مع
الإضافة على القول بفعليتها .

ق : وفي «لات» ثلاثة أقوال^(٢) :

الأول : أنها «لا» زيدت عليها التاء ، كُثِّمَتْ وَرَبِّتْ ، إما لمجرد تأنيث الحرف ؛
لأنها كلمة ، وإما مبالغة في المعنى المراد من نَفَى أو غيره .
والثاني : أنها أصل في نفسها .

والثالث : أن أصلها «ليس» ، أبدلت سينها تاءً «كست» ، ولذا تصغر على
«سُدَّيس» ، وتكسر على «أسداس» ، فصارت «ليت» فقلبت ياؤها ألفاً ، لتحركها
في الأصل ؛ إذ أصلها لَيْسَ^(٣) ، وانفتاح ما قبلها .

وقول الناظم : « وحذف ذي الرفع قشاً » ينافي هذا الثالث ؛ إذ لو كانت
«هى» «ليس»^(٤) لم يكن اسمها محذوفاً بل مضمراً ، وقد يؤخذ من كلامه
الأول ؛ لأنه ذكر في الترجمة «ما ولا وإن» ولم يذكر «لات» ، فأشعر أن «لات»^(٥)
عنده هى «لا» ، كما قال في التسهيل^(٦) : « وتكسع بالتاء » أى يضرب عجزها
بها . انتهى .

(١) قال في التسهيل : وشرحه ١ : ٣٧٤ . وهو في سياق الحديث عن «لا» : « وتكسع بالتاء فتختص
بالحين أو مرادفه ، مُتَّصِراً على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقله ، وقد يضاف إليها
«حين» لفظاً أو تقديراً ، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء ، وتهمل «لات» على الأصح
إن وليها هتاءً .

(٢) شرح الشاطبي ١/ ٣٨٦ .

(٣) من «ب» و«ج» .

(٤) من «أ» و«ج» .

(٥) فى «هـ» : « ولم يذكر فأشعر لات » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٤ .

وقد ثبتت^(١) «لات» في بعض التراجم ، وقال ابن هانئ في قوله :
 «تكسع» : هذه عبارة صاحب المفصل ، نقلها المؤلف استحسانا لها ، وعزا
 أبو حيان المذهب [٤٩/ب] الثالث لابن أبي الربيع^(٢) ، وأنه قال : كأنهم
 كرهوا أن يقولوا : «ليت» فيصير لفظها لفظ التمني ، وزاد عن أبي الحسين بن
 الطراوة^(٣) وغيره : أن التاء إنما زيدت على لفظ «حين» «كقوله»^(٤) :

«العاطفون تَحِينُ ما من عاطف»^(٥)

(١) في «ب» و«ج» : «ثبت» .

(٢) ابن أبي الربيع في البسيط ٧٥٣:٢ : «... ويمكن أن يقال في «لات» من : «ولاتَ حِينٍ
 مناص» : الأصل : «لَيْسَ» فتحررت الياء وقبلها فتحة فانقلبت أَلْفاً ، فصار «لاس» ثم
 أبدلوا من السين التاء ، كما قالوا في «سدس» : «سَتْ» ، أبدلوا من السين الأخيرة تاءً ، ثم
 أذغموا التاء في الدال ، إلا أن هذا لم يعمل إلا مع الحين . . . وانظر التذييل والتكميل
 ١٢٦/٢ .

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي النحوي ، من أهل مالقة ، يكنى أبا الحسين ، يعرف
 بابن الطراوة ، أخذ النحو على أبي الحجاج الأعمى وغيره ، وكان أعلم أهل زمانه بالعربية ،
 له مصنفات منها : المقدمات على كتاب سيويه ، وله الإفصاح على كتاب الإيضاح ، وكتاب
 ترشيح المقتدى ، وغير ذلك ، وكان أدبياً فصيحاً معروفاً بدين وأمانة ، وله نظم جيد . توفي
 سنة ٥٢٨ هـ . انظر : الأعلام ٣: ١٩٦ وبغية الوعاة ١: ٦٠٢ والبلغة ٩١ وكشف الظنون
 ٣٩٩ ومعجم المؤلفين ٤: ٢٧٤ .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) عجزه : «والمطعمون زمان أين المطعم»

من الكامل ، وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية ٢٦٤ والمنصف ١: ١٠٨ وخزانة الأدب
 ٤: ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، والدرر ٢: ١١٥ ، ١١٦ ، ولسان العرب ٢: ٨٧ (ليت) ،
 ٩: ٢٥١ (عطف) ، ١٣: ٤٣ (أين) ، ١٣٤ (حين) ، ١٥: ٤٧٢ (ما) ، وبلا نسبة في شرح
 التسهيل لابن مالك ١: ٣٧٨ والجنى الداني ٤٨٧ وخزانة الأدب ٩: ٣٨٣ .
 ولعجز البيت روايات متعددة ، منها :

«والمسيفون يدًا إذا ما انعموا» .

و«نعم الذرا في النائبات لنا هم» .

و«المطعمون زمان ما من مطعم» .

وسبق «إليه»^(١) أبو عبيدة^(٢) ، وإليه أشار بقوله فى التسهيل^(٣) : «وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء ، وعجزه «عند»^(٤) ابن هانئ»^(٥) :

«والمطعمون تحين أين المطعم»

وعند المصنف^(٦) :

«والمتعمون يدا إذا ما أنعموا»

* * *

= والشاهد فى هذا البيت قوله : «العاطفون تحين ما من عاطف» حيث زاد التاء على «حين» ، وخرَّج على أن هذه التاء ، فى الأصل ، هاء السكت لائحة لقوله : «العاطفونه» ، اضطرب الشاعر إلى تحريكها ، فأبدلها تاء وفتحها ، وقيل : الشاهد حذف «لا» وإبقاء التاء ؛ لأن الحين مضافة فى التقدير ، والتقدير : العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع «لا» .

(١) من «ص» ، وفى بقية النسخ «له» .

(٢) هو معمر بن المثنى التميمى ، البصرى ، النحرى ، اللغوى ، مؤلى بنى عبد الله بن معمر التميمى ، قدم أبو عبيدة بغداد أيام الرشيد ، وقرأ عليه بعض كتبه ، وروى بها عن هشام بن عروة ، ولأبى عبيدة كتاب فى مثالب العرب ، وكتاب فى مثالب أهل البصرة ، ويُقال : إن أباه كان يهودياً ، وكان علامةً باللغة والنحو وأيام العرب ، توفى سنة ٢٠٨ هـ ، وكان عمره : ٩٨ سنة . انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٧-٧١ والأعلام ٨ : ١٩١ وإنباء الرواة ٣ : ٢٨٦-٢٨٨ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٤-٢٩٦ والبلغة ٢٦١ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ٢٠٨ وشذرات الذهب ٢ : ٢٤-٢٥ وطبقات الزبيدى ١٩٢-١٩٥ ومراتب النحويين ٧١-٧٤ ومسالك الألبصار ٤ : ٢١٩-٢٢٣ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٥٤-١٦٢ ومعجم المؤلفين ١٢ : ٣٠٩ والنجوم الزاهرة ٢ : ١٨٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٤ .

(٤) من «ب» و«ج» ، وفى «أ» ، و«د» : «عن» .

(٥) فى «ه» : «ابن هشام» .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٨ ، وعلّق على هذا البيت بقوله : «أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد : العاطفونه ، بهاء السكت ، ثم أثبتتها وأبدلها تاءً» .

أفعال المقاربة

ككان كاد وعسى لكن نذر
غير مضارع لهذين خبر
وكونه بدون أن بعد عسى نذر ، وكاد الأمر فيه عكسا

ق: فعل المقاربة جار مجرى الواقع ، فألحق في الأكثر بفعل الشروع في ترك «أن» ، وفعل الرجاء غير جار مجراه ، فقرن خبره بأن الدالة على الاستقبال في الأكثر^(١) ، انتهى ، وهذا في «كاد وعسى» ، وأما غيرهما ، فقد نبه عليه بقوله :

وكعسى حرى ولكن جعللا
والمزوما اخلولق أن مثل حرى
ويعد أوشك اتيفا أن نذرا
ومثل كاد في الأصح كريا

ق: «وقال»^(٢) ابن القوطية^(٣): «حرى أن يكون ذلك بمعنى عسى ، فعل غير

(١) شرح الشاطبي ١/ ٣٩٠ .

(٢) في «أ» ، و«ج» : «قال» .

(٣) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى ، مولى عمر بن عبد العزيز الأموي ، يكنى أبا بكر ، ويعرف بابن القوطية ، من قرطبة ، وأصله من إشبيلية ، والقوطية هي أم إبراهيم بن عيسى ، واسمها : سارة ابنة المقنذر ، وجدها أحد ملوك القوط ، وكان ابن القوطية ديناً ، فاضلاً ، عالماً بالنحو واللغة ، مقدماً على أهل عصره ، لا يُشَقُّ غباره ، ولا يُلْحَقُ شأوه .

وله مؤلفات حسان ، منها : كتاب تصاريف الأفعال ، وكتاب المقصور والمدود ، وغير ذلك ، وطال عمره ، فسمع الناس منه طبقة بعد طبقة ، توفي سنة ٣٦٧ هـ .

انظر : إنباه الرواة ٣: ١٧٨ والأعلام ٧: ٢٠١ وبقية الملتبس ١٠٢ وبقية الوعاة ١: ١٩٨ والبلغة ٢٣٧ وجذوة المقتبس ٧١-٧٢ وكشف الظنون ١٣٣ و٤٦٢ ومعجم الأدباء ١٨: ٢٧٣-٢٧٥ ومعجم المؤلفين ١١: ٨٤ وهدية العارفين ٢: ٤٩ ووفيات الأعيان ١: ٦٤٩-٦٥٠ .

متصرف^(١) .

ق : وكأنه من قولهم : «وهو حرّ بكذا» ، وأشعر قوله : «ولكن جعلاً» إلى آخره أن الخبر يلزم أن [٥٠ / أ] يكون مضارعاً ، واخولق بمعنى قارب أو قرب ، يقال : اخولقت السماء أن تمطر ، ومنه : «خليق بكذا» ، وما زعمه الناظم^(٢) من كون «اخولق» من هذا الباب فيه نظر ، فإن سيبويه^(٣) وغيره جعلوه خارجاً عن أفعال المقاربة ، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى ، وكذلك «قارب» ؛ لأنك تقول : «قارب زيد أن يفعل» ، قال سيبويه : «تقول^(٤) : عسيت أن تفعل ، «فأن» هنا بمنزلة في قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل ، واخولقت السماء أن تمطر ، أى : لأن تمطر^(٥) ، فإذا اخولقت على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً ، بحرف الجر ؛ «لأنك»^(٦) تقول : اخولقت السماء للمطر^(٧) ، فقولك : «أن تمطر» على إسقاط الخافض بمنزلة : دنوت «إذا قلت : دنوت»^(٨) «أن تفعل» «أى»^(٩) من الفعل ، فلو جاز أن يعد مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعد منها «دنا وقرب وقارب» وما كان «نحوهما»^(١٠) مما اتفق على أنه ليس

(١) انظر : كتاب الأفعال لابن القوطية حيث قال : «وبالياء في لامة معتلاً : حرّى أن يكون ذلك بمعنى : عسى - فعل غير متصرف - وحرّى الشيء حرّياً : نقص ؛ ومنه سُميت الأفعى : حارية لصغر جسمها» . «الأفعال لأبن القوطية : ٢١٣» وانظر شرح الشاطبي ١ / ٣٩١ .

(٢) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ .

(٣) الكتاب ٣ : ١٥٧ - ١٥٨ : «... وكما قالوا : اخولقت السماء أن تمطر ، وكل ذلك تكلم به عامة العرب» .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) الكتاب ٣ : ١٥٧ .

(٦) في «ص» : «لكنك» .

(٧) وقال عنه السيرافي : «إنه لا يحسن : اخولقت السماء للمطر» .

(٨) ساقطة من «د» .

(٩) ساقطة من «ه» .

(١٠) من «ج» ، وفي بقية النسخ : «نحوهما» .

منها ، وهكذا يجرى القول في «حري» ؛ لأنك تقول : «حَرِّبْكَذَا» فتعديه ، كما تقول في اخلولق : هو خليق بكذا ، ويلزم ذلك أيضا في نحو «خليق وجددير وحقيق وقمن» وشبه ذلك ؛ لأنها «صفات» مشتقة من فعل تستحق الدخول في الباب ، وهذا كله بُعدٌ عن الإصابة في المسألة .

والحق : ألا يثبت حكم للكلمة حتى «يتعين»^(١) فيها كما [٥٠/ب] «يتعين»^(٢) في عسى وأوشك^(٣) انتهى .

ومثله لأبي عبد الله بن هانئ اللخمي السبتي في «اخلولق» محتجاً بكلام سيويه وأبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن بن الضائع ، وكما لم يكن انتفاء «أن» بعد أوشك خاصاً بالشعر قال : «نَزَّرَا» ، ولم يقل : «شذَّ» ، وفهم ابنه من هذا النظم أن «أوشك» من قسم «كاد» لمقاربة الفعل في الوجود^(٤) ، كما في التسهيل^(٥) .

(١) في «أ» : «يتيقن» .

(٢) في «أ» : «يتيقن» .

(٣) شرح الشاطبي ١/٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٤) ابن الناظم ص ٦٢ : «أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب ؛ لأن منها ما يدل على رجاء الفعل ، وهو عسى وحري واخلولق ، ومنها ما يدل على مقاربه في الإمكان ، وهو كاد وكرب وأوشك . . .» .

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ : « . . . منها للشروع في الفعل : طفق ، وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، ولقاربه : هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى » . وكذلك قال ابن عقيل في شرح الألفية ١ : ٣٢٣ : « . . . وهذه الأفعال تُسمَّى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلَّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وكرب ، وأوشك . . . » .

وقال محمد بن قاسم الغزالي في شرح الألفية ص ٢٤٥ : « . . . لأن أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع : ما وُضِعَ للدلالة على دُخُولِ الخبر في الشيء الممكن ، وهو : كاد وكرب وأوشك . . . » . وانظر : أوضاع المسالك ١ : ٢٤١ .

والأظهر من النظم أنها من قسم «عسى» لمقاربة الفعل في الرجاء ؛ لأنه ذكر أولاً فعلين من قسمين ، ثم الحق بكل فعل ما أشبهه ، فقال : «وكعسى حرى» وأردفه باخلوق وأوشك ، ثم رجع لما يلحق بكاد ، فقال : «ومثل كاد في الأصح كروبا» ، وهذا موافق لما ذكر الشلوبين وتلامذته : الأبدى وابن الضائع وابن أبي الربيع أن «أوشك» من قسم «عسى» الذى هو للمقاربة فى الرجاء^(١) .

قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول : «عسى زيد أن يحج» «ويوشك زيد أن يحج» ، ولم يبرح من بلده ، ولا تقول : «كاد زيد يحج» إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو «بلده»^(٢) «انتهى»^(٣) ، واستظهر ابن هانئ ما فى التسهيل لقوله «عليه الصلاة والسلام»^(٤) : «يوشك أن يقع فيه»^(٥) وقول الشاعر^(٦) :

يوشك من فَرَّ من منيته فى بعض غرَّاته يصادفها

(١) التوتة ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢) فى «ب» ، و«ج» : «فى بلده» .

(٣) ساقطة من «د» .

(٤) فى «ص» ، و«هـ» : «عليه السلام» .

(٥) تمامه : «الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمورٌ مُشْتَبِهَاتٌ ، لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكلِّ ملكٍ حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب» .

والشاهد فى الحديث وقوع «أن» بعد مضارع «أوشك» ، وهو كثير .

(٦) من المنسرح ، وهو لامية بن أبى الصلت فى ديوانه ٤٢ وشرح أبيات سيبريه ١٦٧ : ٢ وشرح التصريح ٢٠٧ : ١ وشرح المفصل ١٢٦ : ٧ والعقد الفريد ١٨٧ : ٣ والكتاب ١٦١ : ٣ ولسان العرب ٣٢ : ٦ (بيس) ، ١٨٨ (كأس) والمقاصد النحوية ١٨٧ : ٢ ولعمران بن حطان فى ديوانه ١٢٣ ولامية أول راجل من الخوارج فى تخليص الشواهد ٣٢٣ والدرر ١٣٦ : ٢ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ ، ١٣٠ .

والشاهد فيه مجئ خبر «يوشك» غير مقترن بـ«أن» ، وهذا قليل .

ويروى : «يوافقها» مكان : «يصادفها» ، وهو ما فى النسخة «ص» .

ومن الكثير في «كرب» ما أنشد المؤلف^(١) :

كَرْبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوِشَاءُ : هِنْدُ غَضُوبُ
[٥١/أ] ومن النادر قوله^(٢) :

سقاها ذور الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

ق : وأشار بقوله : «في الأصح» لخلاف ابن الحاجب^(٣) ؛ إذ جعل في مقدمته «كرب» من أفعال الشروع ، وفي عبارة المصنف^(٤) إشعاره به خلافاً لابن الناظم «الذي»^(٥) جعله إشارة لمخالفة سيبويه ؛ إذ لم يذكر في خبر «كرب» إلا التجرد من

(١) من الخفيف ، وهو لكحلبة اليربوعي ، أو لرجل من طيء ، في الدرر ٢ : ١٤١ وشرح التصريح ١ : ٢٠٧ والمقاصد النحوية ٢ : ١٨٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ وأوضح المسالك ١ : ٣١٤ وتخليص الشواهد ٣٣٠ .
والشاهد فيه قوله : «يذوب» حيث جاء خبراً لـ «كرب» ومجردة من «أن» ، وهذا هو الغالب .

(٢) من الطويل ، وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد ٣٣٠ والدرر ٢ : ١٤٣ وشرح التصريح ١ : ٢٠٧ وشرح عمدة الحفاظ ٨١٥ والمقاصد النحوية ٢ : ٩٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ والمقرب ١ : ٩٩ وهمع الهوامع ١ : ١٣٠ .
والشاهد فيه قوله : «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً «بأن» ، وهذا نادر ، والأكثر عدم الاقتران .

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدؤني ، يكنى أبا عمرو ، وينعت بالجمال ، المالكي ، النحوي ، الفقيه ، مولده بأسنأ من صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ، واشتغل بالنحو واللغة والأصول ، واشتهرت تصانيفه فأعربت وشرحت وأعتنى بشرحها ، وله مقدمتان في التصريف والنحو ، ومختصر في أصول الفقه ، وغير ذلك . توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ . انظر : الطالع السعيد ٣٥٢-٣٥٧ والأعلام ٤ : ٣٧٤ والبداية ١٣ : ١٧٦ وبغية الرعاة ٢ : ١٣٤-١٣٥ والبلغة ١٤٠ وشنذرات الذهب ٥ : ٢٣٤-٢٣٥ وطبقات القراء ١ : ٥٠٨ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٦٥ وهدية العارفين ٥٤-٦٥٥ ووفيات الأعيان ٣٩٥-٣٩٦ .

(٤) من «أ» وفي بقية النسخ : «المفصل» .

(٥) في «أ» : «إذ» .

«أن»^(١) ، وهذا بعيد ؛ لأن سيبويه لم يتعرض لمنع ما سكت عنه ، وغايته أنه سمعه من بعده فاستدركه عليه ، ولم يُعَدَّ سيبويه مخالفا له ، لعلمه بأنه لو سمعه لنقله ، على أن «المؤلف»^(٢) لم يُشَرَّ في المسألة لخلاف في التسهيل ، ولا شرحه ، ولا الفوائد^(٣) ولا هو في الكتب التي بأيدينا ، وأغفل الناظم مما ألحق بكاد «هلهل وأولى»^(٤) ، وقد ذكرها في التسهيل^(٥) تبعاً للجوهري^(٦) . انتهى .

وقال ابن هانئ : الأكثر على خلافه في «أولى» ؛ لكثرة مجيئه دون شيء بعده ، فهو اسم فعل ، «إلا أن يقال : يكون على وجهين : اسم فعل»^(٧) إن لم يقع بعده أن والفعل ، وفعل مقارئة إن وقع بعده ذلك .

ق : ويحتمل أن يكون تفسيرهم «أولى» بالفعل تفسير معنى ؛ لأنهم يفسرون «أولى لك»^(٨) بذلك ، وهو «اسم فعل»^(٩) ، وقد قال مكى^(١٠) : معناه : «كدت

(١) ابن الناظم ص ٦٣ : «ولم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجريد خبرها من «أن» ، فلذلك قال الشيخ (يعنى أباه) : ومثل كاد في الأصح كربا» .
(٢) في «أ» : «المصنف» .

(٣) هو كتاب لابن مالك ، ذكر بروكلمان أنه ضائع ، انظر : تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٧ ، وأقوم الآن بتحقيقه ، نسأل الله الإعانة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٨٩ - ٣٩٣ .

(٥) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ .

(٦) الصحاح ٥/ ١٨٥٢ وشرح الشاطبي ١/ ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٧) ساقطة من «أ» .

(٨) سورة القيامة : الآية ٣٤ .

(٩) من «ب» وفي بقية النسخ : «اسم لافعل» .

(١٠) هو أبو محمد : مكى بن أبى طالب ، واسمه : حموش بن محمد بن مختار القيسى المقرئ النحوى ، أصله من القيروان وسكن قرطبة ، وكان من أهل الإتقان لعلوم القرآن ، وله تصانيف منها : المشكل في إعراب القرآن ، وغيره . ولد سنة ٣٥٥ هـ وتوفى سنة ٤٣٧ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٣ : ٢٦٠ - ٢٦١ وإنباه الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣٢٣ وبغية الملتبس

٤٥٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٨ وطبقات القراء ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٦٧ -

١٧١ والنجوم الزاهرة ٥ : ٤١ ووفيات الأعيان ٢ : ١٥٧ - ١٥٩ .

تهلك» فلا يسوغ إثباته في الباب مع الاحتمال^(١) .

وترك أن مع ذي الشروع وجبا

[٥١/ب] كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا أخذتُ وجعلتُ وعلقُ

ق: قد تكلم الجوهري على جميعها^(٢) وعلى طبق وهبُ وقام ، المذكورات في التسهيل^(٣) .

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير ، وزادوا مؤشكاً

ق: معنى عدم تصرف الفعل: اقتصار العرب به على بعض صيغه ، بحيث يفهم «منه»^(٤) قصد الاقتصار ، وإلا لزمنا أن نقف في تصريف كل فعل على السماع^(٥) .

بعد عسى اخلولق أوشك قد بردُ غني بأن يفعل عن ثانٍ فقدُ
وجردن عسى أو ارفع مضمراً بها إذا سم قبلها قد ذكراً

ق: لو قال: «وجردنهن أو ارفع مضمراً» لكان أصوب ؛ «لأنه أشمل»^(٦) مثل ما في التسهيل^(٧) .

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت ، وانتفا الفتح زكنُ

(١) شرح الشاطبي ١/٣٩٥ .

(٢) الصحاح ١/٢٣٥ .

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٨٩ ، وانظر شرح الشاطبي ١/٣٩٦ .

(٤) في «أ» و«ج»: «منهم» .

(٥) شرح الشاطبي ١/٣٩٧ .

(٦) من «أ» .

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٦ ، وانظر شرح الشاطبي ١/٤٠١ .

ق: واختير الفتح لكثرتة سماعاً ، ولساواة الضمير بالظاهر قياساً ، قال مكى
فى اختصار الحجة للفارسى : حجة من كسر أنها لغة فى هذا الفعل ، إذا اتصل
بضمير خاصة ، ويعضده حكاية ابن الأعرابى (١) ، « هو عسٍ بكذا كشيحٍ وحرٍ » (٢) .

* * *

(١) هو محمد بن زياد النحوى اللغوى ، أبو عبد الله بن الأعرابى ، صاحب كتاب النوادر وغيره ،
كان إماماً فى النحو واللغة ، نَسَابَةً ، كثير السماع والرواية ، وسمع من الأعراب الذين
كانوا يتزلون ظاهر الكوفة ، ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفى سنة ٢٣١ هـ .

انظر : تاريخ العلماء النحويين ٢٠٥ - ٢٠٦ والأعلام ٦ : ٣٦٥ وإنباه الرواة ٣ : ١٢٨ -
١٣٨ وبروكلمان ٢ : ٢٠٣ وبغية الوعاة ١ : ١٠٥ - ١٠٦ والبلغة ٢٢١ وتاريخ ابن الأثير
٥ : ٢٧٥ وهدية العارفين ٢ : ١٢ وشذرات الذهب ٢ : ٧٠ - ٧٩ وطبقات الزبيدى
٢١٢ - ٢١٥ والفهرست ٦٩ ومعجم المؤلفين ١٠ : ١١ ونزهة الألباء ٢٠٧ - ٢١٢ والنجوم
الزاهرة ٢ : ٢٦٦ .

(٢) شرح الشاطبى ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

إِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعْلُ كَانَ عَكْسَ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ
 كَانَ زَيْدًا عَالِمًا بَأْتِي كُفِّرُوا وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ
 وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتِ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

د : «لكن» للاستدراك ، وليست مركبة على الأصح^(١) .

أبو حيان : [٥٢/أ] وذهب الفراء إلى أن أصلها «لكن أن» ، فطرحت همزة
 «أن» ، وحذفت نون «لكن» حيث استقبلت ساكنا ، كما قال الشاعر^(٢) :

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضلٍ

وقيل : أصلها «لاكان» .

د : «ولا تكون «لعل» للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك»^(٣) ، التعليل ذكره
 الكسائي والأخفش في : «لعله يتذكر»^(٤) ، والاستفهام قيل به في : «لعله يزكي»^(٥) ،
 وقوله «عليه الصلاة والسلام»^(٦) :

(١) شرح المرادى ١/٣٣٤ .

(٢) من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١ ، والأزهية ٢٩٦ وخزانة الأدب
 ١٠ : ٤١٨ - ٤١٩ وشرح أبيات سيبويه ١ : ١٩٥ وشرح التصريح ١ : ١٩٦ وشرح شواهد
 المغنى ٢ : ٧٠١ والكتاب ١ : ٢٧ والنصف ٢ : ٢٢٩ وبلانسة في الأشباه والنظائر ٢ : ١٣٣ ،
 ٣٦١ والإنصاف ٢ : ٦٨٤ وأوضح المسالك ١ : ٦٧١ وتخليص الشواهد ٢٦٩ والجنى الداني
 ٥٩٢ وخزانة الأدب ٥ : ٢٦٥ .

والشاهد فيه قوله : «ولاك» يريد : ولكن ، فحذف النون ضرورة .

(٣) شرح المرادى ١/٣٣٤ . (٤) سورة طه : الآية ٤٤ .

(٥) سورة عبس : الآية ٣ . (٦) في «ص» ، و«ه» : «عليه السلام» .

«لعلنا أعجلناك»^(١)، والشك كالراجع للاستفهام، وهي عند الجمهور في الآيتين للترجى، وفي الحديث للإشفاق^(٢).

د: «ولست لعل» مركبة على الأصح^(٣).

أبو حيان: وفي شرح الخفاف^(٤): «لعل» مركبة من لام التكثير وعل^(٥)، وقال غيره: هي لام التوكيد.

د: وكان للتشبيه، ولا تكون للتحقيق ولا «للتقريب»^(٦) ولا للظن^(٧)،

(١) اللؤلؤ والمرجان ١: ٨٠ رقم ١٩٦، وأخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ٣٤٠، باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين.

(٢) ابن مالك فى شرح عمدة الحفاظ ١: ١٢٢: «ولعل للترجى والإشفاق، والتعليل»، وفى شرح تسهيل الفوائد، زاد معنى رابعاً فقال ٢: ١١٥ «ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام».

الدمامىنى فى تعليق الفوائد ٤: ١٦: «وهذا إنما قال به بعض الكوفيين، وتبعهم المصنف، وحمل عليه قوله تعالى: «وما يدريك لعله يزكى»، وقول النبى - صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار، وقد خرج مستعجلاً: (لعلنا أعجلناك)».

والآية عند غيرهم محمولة على الترجى، والحديث على الإشفاق.

أبو القاسم الزجاجى فى كتاب حروف المعانى ص ٣٠: «لعل لها ثلاثة أوجه: تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً، ولها معنى رابع، وهو الترجى».

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٣٤.

(٤) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامى المالقى النحوى، المعروف بالخفاف، قرأ النحو على الشلوطين، وكان نحويًا بارعًا، ورجلاً صالحًا مباركًا. صنف: شرح سبويه وشرح إيضاح الفارسى، وشرح لمع ابن جنى.

مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين ومستمائة. بغية الرواة ١/ ٤٧٣.

(٥) أبو الحسن الرمانى فى كتاب: «معانى الحروف» ص ١٢٤: «وهى من الحروف العوامل، تنصب الاسم وترفع الخبر، وعلتها كعلته إنَّ وكانَّ، وفيها لغات قد يقال: لعل، ولعن، وعلَّ ورعن، وأنَّ، والأفصح لعل، وعلَّ...».

(٦) فى «ب»: «للترتيب».

(٧) شرح المرادى ١/ ٣٣٥.

التحقيق ذهب إليه الكوفيون والزجاجي^(١) ، ومنه عندهم قوله^(٢) :

فاصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

أى : لأن الأرض ليس بها هشام .

قال أبو حيان : والصحيح أنها للتشبيه ، ومراده أن بطن مكة كان ينبغي له ألا يقشعر لدفن هشام في أرضه ، وضمه أشلاءه ، وهو قائم مقام الغيث الذي لا تقشعر معه الأرض^(٣) .

قال ابن هانئ : منه عندهم « ويكأن » ، وهى كلمة تندم ، وكان للتحقيق ، والتقريب ، ذهب إليه الكوفيون ، ومنه عندهم : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن [٥٢/ب] البصرى^(٤) :

« كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تزل » .

(١) البسيط ٢: ٧٦٢ والإنصاف ١: ١٩٧ - ١٩٨ وحروف المعاني للزجاجى ص ٢٨ وهامشها ، والمغنى ٢٥٣ .

والزجاجى هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، أبو القاسم النحوى ، تلميذ الشيخ أبى إسحاق الزجاج ، له تصانيف مفيدة ، توفى سنة ٣٤٠هـ : انظر : الأعلام ٤: ٦٩ وإنباه الرواة ٢: ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) من الوافر ، وهو للحارث بن خالد فى ديوانه ٩٣ والاشتقاق ١٠١ ، ١٤٧ ، ويلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٦: ٢ والجنى الدانى ٥٧١ .

والشاهد فيه أن « كان » أفادت التحقيق عند الكوفيين ، وقال ابن مالك : الكاف هنا للتعليل ، وقيل : البيت محمول على التشبيه ، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة ، بل هو مدفون فيها .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٤٣ .

(٤) هو الحسن بن ميمون البصرى الأخبارى ، من بنى نصر ، روى عنه محمد بن النطاح ، مات فى حدود سنة ٢٣٠هـ ، صنف كتاب الدولة ، وكتاب المائر . هدية العارفين ١/ ٢٦٦ .

أبو حيان : والصحيح أنها في هذا «كله»^(١) للتشبيه^(٢) .

قال ابن هانئ : يحتمل أن يكون الضمير في «لم تكن» للمخاطب ،
ويحتمل أن يكون للدنيا .

والظن ذهب إليه الكوفيون والزجاجي^(٣) ، إذا كان خبرها مشتقاً نحو :
«كأن زيدا قائم» .

د : «وهي مركبة من كاف التشبيه «وأن» ، قيل : بلاخلاف ، وليس
بصحيح»^(٤) .

أبو حيان : وقول ابن هشام : «لاخلاف أنها مركبة ليس بصحيح»^(٥) ، بل
قيل : إنها حرف بسيط ، وهو «أولى»^(٦) ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ،
واختلف القائلون بالتركيب : هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا ؟ .

ق : ويعنى بقوله : «رواع ذا الغريب» أنه لا يجوز «نحو»^(٧) : «قائم إن زيدا»
ولا «إن قائم زيدا»^(٨) لعدم تصرفها ، ولقصدهم في الباب عكس عمل «كان» ،
فلو سَطَّوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه ، وسجايهم تأبى ذلك ،
كما قيل^(٩) :

(١) من ج ، وفي بقية النسخ «كلمة» .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٤٣ أ .

(٣) جروف المعاني ٢٨-٢٩ .

(٤) شرح المرادى ١/٣٣٥ .

(٥) أوضح المسالك ١: ٢٦٦ ومغنى اللبيب ٢٥٢ والإنصاف ١: ١٩٧ .

(٦) في «ب» و«ج» : «الأولى» .

(٧) من «ج» .

(٨) ساقطة من «ب» و«ج» .

(٩) من الطويل ، وهو لمعن بن أوس المزني في ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ والبسيط

١: ٣١٧ . ويروى : «لم تكده» بدل : «لم تكن» ، وانظر شرح الشاطبي ١/٤٠٨ .

والشاهد فيه توسط الخبر بين كان واسمها ، وهو غير جائز .

إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تَكُنْ (عليه) ^(١) بوجه آخر الدهر تُقبِلُ

ويعطى استثاؤه نحو: « ليت فيها أو هنا غير البدي » أنه لا يجوز نحو:
« فيها ليت غير البدي » ، ولا « هنا ليت غير البدي » ، وأما « نحو » ^(٢) قوله ^(٣) :

فلا تلحنى فيها فإنَّ بحبها أخاك مُصاب القلب جُم بلائله

فقد ألمعنا إليه عند قوله : « ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر » « لآخره » ^(٤) .

وهمز إنَّ افتح لسد مصدرٍ مسدّها وفي سوى ذلك اكسر [٥٣/١]

فاكسر في الابتداء وفي بدء صلته وحيث إنَّ ليمين مكمله

أو حُكيت بالقول أو حُكّت محلّ حالٍ ، كزرته وإنى ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقًا باللام كاعلم إنه لدو تقى

د : « فإن قلت : قد ذكر بعد « هذا » ^(٥) جواز الفتح والكسر بعد اليمين إذا لم توجد اللام ، فيكون إطلاقه هنا مقيداً بما بعد ، كما قال بعضهم ^(٦) ، ولعله يعنى ببعضهم ابن عقيل ^(٧) ، ونحوه عند « ق » .

قلت : وإذا أعطيت قوله : (مكمله) حقه ، انقدح لك صحة ما قاله المرادى ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) فى «ب» ، و«ج» : «إليه» .

(٢) من «ج» .

(٣) سبق تخريج البيت ، وبيان الشاهد فيه ، ص ٣٢٢

(٤) فى «ج» : إلى آخره .

(٥) ساقطة من «ج» .

(٦) شرح المرادى ١/٣٣٦ .

(٧) ابن عقيل ١ : ٣٦٠ : « . . . ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم ، إذا لم يكن فى خيرها اللام . . . » .

ق : وأما الواقعة بعد «كلاً» وحتى^(١) الابتدائية فمندرجة فى قوله : «فاكسر فى الابتدا» كالواقعة بعد (ألا) الاستفتاحية ، وكذا الواقعة خبير اسم عين ؛ لأن الخبر الجملة ، ولا يصح فتحها ؛ لأن المفتوحة مصدرية ، ولا يخبر بمصدر عن جثة إلا على معنى الوصف ، «والوصف»^(٢) (بأن) معدوم ، وأما «المعلقات»^(٣) باللام ، فإن وقع قبلها فعل دخلت فى قوله : «وكسروا من بعد فعل عُلِّقًا باللام» وإلا ففى قوله : «فاكسر فى الابتدا» ، ولا ثالث ، انتهى .

وقد سبق ابن عقيل للتنبية على اندراج التى بعد ألا وحيثُ واسم العين^(٤) تحت قوله : «فاكسر فى الابتدا» «وفى بدء صلة»^(٥) . وفى كلام الشارح إشارة إليه^(٦) .

وقال ابن هانى : إنما كانت الواقعة بعد «أما وألا» الاستفتاحيتين وحتى الابتدائية من حيز المستأنفة ؛ لأن هذه الأشياء لا تطلب ما بعدها ، كما أن ما «يتقدم»^(٧) على «إذن» ولا يطلب ما بعدها [ب/٥٣] لا يمنعها «التصدير»^(٨) ، وفى «حتى» شئٌ ما ليس فى (أما وألا) قال : والحالَّة محلُّ الصفة كالحالَّة محلُّ الحال ، «كقولك»^(٩) : جاءنى رجل وإنه ليعرف .

(١) فى «ب» : «حتى وكلاً» .

(٢) ساقطة من «أ» .

(٣) فى «ج» : «المعلقات» وفى «هـ» «المعلقات» .

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٤-٣٥٥ .

(٥) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«ب» ، و«ج» ، و«هـ» .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٦٦ وشرح الشاطبى ١ / ٤١٤ .

(٧) فى «د» : «تقدم» .

(٨) فى «ج» : «التصدير» .

(٩) فى «ب» ، و«د» ، و«هـ» : «كقولك» .

قلت : اقتران جملة الصفة بالواو جَوَّزه بعض النحاة ، ومنهم الزمخشري^(١) ، وهو خلاف مفهوم الألفية ؛ «إذ»^(٢) قال :

«فَأَعطيتُ ما أعطيتُه خيراً» .

ولم يُقلْ : «ما أعطيتُه حالاً» .

بعده إذا فـجـاءة أو قـسـم لا لام بعده بوجهين نُـمـي مع تلوفا الجزا وإذا يطردُ في نحو : خيبرُ القول : إني أحمدُ .
د : «قال ابن خروف : ولم يُسَمَّ فتحها بعد اليمين»^(٣) .

أبو حيان في شرح التسهيل : ويعنى المصنف بقوله فى أرجوزته : « بوجهين نُـمـي »^(٤) أن ذلك مروى ، وليس كذلك ، بل السماع إنما ورد بالكسر .
د : « قيل : «وذلك غلط»^(٥) ، القائل : ذلك غلط هو أبو حيان .

ق : وقد «ذكر»^(٦) لجواز الوجهين مواضع أخر منها ما بعد «حتى» ، فإنها إذا كانت ابتدائية كُـسـرتُ «إن» بعدها ، نحو «مرض حتى إنه لا يرجى» وإذا كانت عاطفة فتحت ، يريد «أو جارة» ، ونما يحتملها قولك : «عرفت أمورك حتى أنك فاضل» ، ومنها الواقعة بعد «أما» «نحو» : «أما»^(٧) أنك منطلق بالفتح والكسر ،

(١) الكشاف ٢ / ٣٨٧ .

(٢) ساقطة من «هـ» .

(٣) شرح المرادى ١ / ٣٤٢

(٤) ساقطة من «ب» .

(٥) شرح المرادى ١ / ٣٤٢ والتذييل والتكميل ٢ / ٥٤ ب .

(٦) فى «ج» : «ذكروا» .

(٧) ساقطة من «هـ» .

فإذا فتحت «كان»^(١) أما «ظرفاً»^(٢) بمعنى حقاً ، وإذا كسرت كانت حرف تنبيه (كألاً)^(٣) انتهى .

أبو حيان : الذى شرح به أصحابنا كلام سيبويه أنك إذا فتحت فالهمزة للاستفهام ، و«ما» بمعنى «حق» ، وذلك أن «ما» عامة فتجعلها [٥٤ / أ] بمنزلة شيء ، وذلك الشيء حق ، فكأنك قلت : «أحقاً أنك ذاهب» وانتصابه على «الظرف»^(٤) . انتهى^(٥) .

ومنها أن «تقع»^(٦) بعد حرف العطف نحو «عرفت أنك ذاهب وأنك مُعجل» فبالفتح عطف على «أن» الأولى ، والكسر استئناف ، وكذا مع «ثم» .

ومنها أن تقتربن بالواو بعد تقدم اسم الإشارة ، فمن الكسر : «هذا وإن للطاغين»^(٧) ، ومن الفتح «ذالكم فذوقوه وأن للكافرين»^(٨) ، «ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين»^(٩) .

ومنها أن تقع بعد القول المشرب معنى الظن نحو : «أتقول : إن زيدا قائم»^(١٠) .

(١) فى «ب» و«ج» : «كانت» .

(٢) فى «ب» و«ج» : «ظرفية» .

(٣) شرح الشاطبى ١ / ٤١٩ .

(٤) فى «ب» و«ج» و«هـ» : «الظرفية» ، وانظر التذيل والتكميل ٢ / ٥٣ .

(٥) ساقطة من «أ» .

(٦) فى «ب» ، و«د» : «يقع» .

(٧) سورة ص : الآية ٥٥ ، والآية بتمامها : «هذا وإن للطاغين لشر مآب» .

(٨) سورة الأنفال : الآية ١٤ ، والآية بتمامها فى «هـ» : «ذلكم فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار» .

(٩) سورة الأنفال : الآية ١٨ . وقوله : «كيد الكافرين» ساقطة من «ب» و«ج» ، و«هـ» .

(١٠) ومن القول المشرب معنى الظن قول الشاعر :

أتقول إنك بالحماسة ممتنع وقد استبحت دم امرئ مستلم

والشاهد فيه قوله : «إنك» حيث يجوز فيه فتح الهمزة على إعمال «تقول» إعمال «تظن» ،

والكسر على الحكاية .

ومنها غير ذلك ، وعلى هذ فالناظم «لم»^(١) يقصد الحصر .

وبعد ذات الكسر تصحب الغبِرُ لآم ابتداءٍ نحو : إني لَوَزِدُ
ولا يلي ذا اللام ما قد نُفِيَا ولا من الأفعال ما كَرَضِيَا
وقد تليها مع قد كانَ ذا لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذَا

د : وما سمع من دخول اللام «بعد»^(٢) المفتوحة محمول على الزيادة^(٣) ،
سمع منه قراءة بعضهم :

«إلا أنهم ليأكلون»^(٤) ، «بالفتح»^(٥) .

وقول الشاعر^(٦) :

ألم تكن حلفت بالله العليُّ أن مطاياك لمن خير المطيِّ

نقله أبو حيان .

(١) من «أ» و«ج» .

(٢) في «د» : «على» .

(٣) شرح المرادى ١/٣٤٣ .

(٤) سورة الفرقان : الآية ١٩ وتقرأ بفتح همزة «إنهم» وقراءة حفص عن عاصم بالكسر . والآية
بتمامها :

«وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق وجعلنا
بعضكم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربك بصيراً» .

(٥) ساقطة من «د» .

(٦) الرجز غير منسوب في خزانة الأدب ١٠ : ٣٢٣ والخصائص ١ : ٣١٥ ووصف المباني ٢٣٧
وسر صناعة الإعراب ١ : ٣٧٩ ولسان العرب ١٥ : ١٨٧ (قضى) ، ٢٧٠ (مأى) ، ٢٨٥
(مطأ) .

والشاهد فيه قوله : «لكن» حيث أدخل لام التوكيد في خبر «أن» .

وقال ابن جنى في سر الصناعة ١ : ٣٦٩ : «والوجه الصحيح هنا كسر «إن» لتزول
الضرورة ، إلا أننا سمعناه مفتوحة الهمزة .

د : وأجاز الكوفيون دخولها بعد «لكن»^(١) ، «وما»^(٢) احتجاجاً به متأولاً^(٣) .

قال المصنف : «احتجوا بقول «بعض»^(٤) العرب»^(٥) :

«ولكنني من حُبِّها لعميد»

ولا حجة فيه لشذوذه^(٦) ؛ إذ لا يعلم له تنمة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عدل ،

(١) ابن الأنباري في الإنصاف ١ : ٢٠٩ : «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر «لكن» النقل والقياس : أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

«ولكنني من حُبِّها لعميد» .

وأما القياس ، فلأن الأصل في «لكن» إن ، زيدت عليها «لا» والكاف ، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً

وفي النسخة «هـ» : «ذلك» بدل : «لكن» .

(٢) في «ب» : «وأماً ما» .

(٣) شرح المرادى ١ / ٣٤٣ .

(٤) من «أ» ، و«ج» .

(٥) صدره :

«يلوموني في حُبِّ ليلي عواذلي»

من الطويل ، وهو بلانسية في شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩ والأشباه والنظائر ٤ : ٣٨ والإنصاف ١ : ٢٠٩ وتخليص الشواهد ٣٥٧ والجنى الداني ١٣٢ ، ٦١٨ وجواهر الأدب ٨٧ وخزانة الأدب ١ : ١٦ ، ١٠ : ٣٦١ ، ٣٦٣ والدرر ٢ : ١٨٥ ورصف المباني ٢٣٥ ، ٢٧٩ وصر صناعة الإعراب ١ : ٣٨٠ وشرح الأشموني ١ : ١٤١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٠٥ وشرح ابن عقيل ١٨٤ وشرح المفصل ٨ : ٦٢ ، ٦٤ وكتاب اللامات ١٥٨ .
والشاهد فيه جواز دخول اللام على خبر «ولكن» عند الكوفيين .

(٦) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٢٩-٣٠ : «فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تنمة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف ، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجب ، فجعل أصله ؛ ولكن إنني ، ثم حذف همزة إن ؛ ونون لكن ، وجمع باللام في الخبر ؛ لأنه خبر «إن» ، أو حمل على أن لامة زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء» .

ولو صحَّ كَوُجَهٌ «بجعل»^(١) أصله : ولكن إننى ، ثم حذفت همزة إن ونون « لكن » ،
أو حمل على أن لامة زائدة .

وناقشه [٥٤ / ب] أبو حيان بأنه أقرَّ أنه قول بعض العرب ، وإذا أقرَّ بهذا لم
يقدر عدم «تعين»^(٢) قائله ، كآبيات مجاهيل فى كتاب سيبويه ، ولا يضر جهل
التممة لحصول الشاهد دونها ، وأما نقل العدل ، فكفى بالكوفيين عدولاً .

د : خلافاً لخطاب الماردى^(٣) فى «منع»^(٤) دخولها مع «قد»^(٥) ، هو خطاب
ابن يوسف الماردى ، صاحب كتاب : «الترشيح»^(٦) ، قاله أبو حيان .

ق : إن واللام معاً للتأكيد ، «ولذا»^(٧) كرهوا ملاصقتها ، فلما اضطروا لها
غيروا «إن» بإبدال همزتها «هاء»^(٨) ، فقالوا^(٩) :

(١) فى «ها» : «بجواز» .

(٢) فى «ب» : «تبيين» .

(٣) هو خطاب بن يوسف بن هلال الماردى ، من أهل قرطبة ، وسكن بطليوس ، له شعر فيما

يُذكر ويؤنث ، وكتاب الترشيح فى النحو كبير ، واختصر الزاهر لابن الأبارى ، توفى سنة

٤٥٠ هـ . وفى بعض المصادر : «المازرى» مكان «الماردى» . مواضع ترجمته : بغية الوعاة

١ : ٥٥٣ وتكملة الصلة ١ : ٤٢ وكشف الظنون ٥٠٧ و ٩٤٨ ومعجم المؤلفين ٤ : ١٠٣ .

(٤) من «ج» .

(٥) شرح الماردى ١ / ٣٤٥ .

(٦) كتاب الترشيح فى النحو للماردى ، وهكذا ورد اسم الكتاب فى المصادر التى ترجمت

لمؤلفه ، ولكن حاجى خليفة فى كشف الظنون ١ : ٥٠٧ ذكر أنه «التوشيح» بالواو وليس

بالراء ، وقد يكون من أخطاء الطبع .

(٧) فى «أ» و«ب» و«ج» : «فلذا» .

(٨) من «ج» .

(٩) من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة فى لسان العرب ١٣ : ٣٩٣ (لهن) ، ١٥ : ١٧٣ (قذى)

ولرجل من بنى ثمير فى خزانة الأدب ١٠ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل

لابن مالك ٢ : ٣١ والبسيط ٢ : ٧٨٥ والأشياء والنظائر ٢ : ١٤٤ وأمالى الزجاجى ٢٥٠

والجنى الدانى ١٢٩ وجواهر الأدب ٨٣ ، ٣٣٣ وشرح المفصل ٨ : ٦٣ ، ٩ : ٢٥ ، ٤٢١٠

ولسان العرب ١٣ : ٣١ (أئن) ومجالس ثعلب ١ : ١١٣ ، ٢ : ٤١٣ ومغنى اللبيب =

ألا يا سنا برق على قتل الحمى لهتك من برق على كريم

كما أبدلوا ألف «ما» حين اجتمعت مع مثلها في قوله :

«مهما لي الليلة مهما ليه»^(١) .

واقترضى قوله : «ما كرضيا» جواز دخولها على «ليس» ، وهذا لا يسوغ ؛
لكراهة اجتماع لامين ، ولعله لم «يحترز منه»^(٢) اتكالا على علة امتناع دخول اللام

= ١ : ٢٣١ : ١ والمقرب ١ : ١٠٧ : ١ والمتع ١ : ٣٩٨ : ١ وجمع الهوامع ١ : ١٤١ . وفي الخصائص
١ : ٣١٥ : ١ قال ابن جنى : «وعليه قوله - فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس» ..
البيت ، يقصد المبرد .

والشاهد فيه قوله : «لهتك» يريد «لأنك» فأبدل الهمزة هاءً ، وقُدِّمت لام التوكيد على
«إن» مع الجمع بين حرفي التوكيد .

(١) عجزه :

«أودى بنعلَيَّ وسرِّباليَّة»

والرجز من قصيدة لعمرو بن ملقط ، ينظر في المغني ١ : ١٤٦ ، ٤٣٧ وشرح شواهد
١ : ٣٣٠ - ٣٣٢ ، ٢ : ٧٤٤ ، ٧٤٥ وشرح المفصل ٧ : ٤٤٥ وجمع الهوامع ٢ : ٥٨ وخزانة
الأدب ٣ : ٦٣١ ، ٤ : ١٦١ ولسان العرب ١٧ : ٤٤٠ والدرر ٢ : ٧٤ وشرح عمدة الحافظ
١ : ٢٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٥٣ .

قال ابن مالك في شرح العمدة بعد أن ساق هذا الرجز : «فاستفهم به «مهما» أراد : مالي
الليلة ، ثم استأنف قوله : «أودى بنعلَيَّ وسرِّبالي» أي هلك نعلَيَّ وسرِّبالي ، فزاد الباء
في الفاعل ، كما زيدت في قولهم : كفى بزيد رجلا ، والأصل : مالي مالي ، ثم وُصل
«ما» ب«ما» وأبدل من الألف الأولى هاءً ؛ ليخف اللفظ ، وهذا هو الأصل في الشرطية» .

واعترضه ابن هشام في المغني ٤٣٧ في مبحث «مهما» فقال : «الثالث - من استعمالات
مهما - الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله :

مهما لي الليلة مهما ليَّة أودى بنعلَيَّ وسرِّباليَّة

فزعموا أن «مهما» مبتدأ و«لي» الخبر ، وأعيدت الجملة توكيدا ، وأودى بمعنى هلك
ونعلَيَّ فاعل والباء زائدة مثلها في «كفى بالله شهيدا» ، ولا دليل في البيت لاحتمال أن
التقدير «مَه» اسم فعل بمعنى «اكتَف» ، ثم استأنف استفهاما ب«ما» وحدها .

والشاهد في الرجز قوله : «مهما» حيث أبدل ألف «ما» الأولى هاءً .

(٢) في «ب» : «يحتج له» .

على أدوات النفي ، «وهو»^(١) الفرار من اجتماع لامين في أكثر الأدوات ، ك : لا ولم ولن ، «حماً على البواقى»^(٢) .

قلت : بل اندرج فى قوله : « ما قد نُفياً » .

وتصحبُ الواسطَ معمولَ الغيْبِ والفصلَ واسماً حلَّ قبله الغيْبُ

الرواية عند «ق» «حَلَّ قبله خبرٌ» قال : الأول معرفة والثانى نكرة ، وهذا القدر يخرج القافية عن عيب الإيطاء عند الأخفش ، «رحمه الله تعالى»^(٣) .

ووصلُ «ما» بدى الحروف مبطلُ إعمالها وقد يُقَى العَمَلُ

ق : أى : قد يبقى قياساً كما فى التسهيل^(٤) ، وحمله ابنة على السماع^(٥)

[١٥٥] «وبالله التوفيق»^(٦) .

وجائزٌ رفْعُك معطوفاً على منصوبٍ إنْ بعد أن تستكملاً

وأحِقَّتْ بِإنْ لَكِنَّ وأنْ من دون لیت ولعلُّ وكـأنْ

قال فى التسهيل^(٧) : « والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمسوق عند

الجرمى والزجاج والفراء » .

(١) فى «هـ» ؛ «وهى» .

(٢) فى «أ» : «وحمل البواقى عليه» ، وفى «ب» ، و«ج» ، «د» ، و«هـ» : «وحمل البواقى» ، وانظر العبارة فى شرح الشاطبى ١/٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٣) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«هـ» ، وانظر شرح الشاطبى ١/٤٢٧ ، والإيطاء : إعادة كلمة الروى لفظاً ومعنى دون أن يفصل بين الكلمتين المكررتين سبعة أبيات فأكثر .

(٤) فى التسهيل : « وتلى «ما» لیت ، فتعمل وتهمل ، وقُلَّ الإعمال فى «إنما» وعُدِمَ سماعُه فى «كأنها» و«لعلمها» و«لكنها» ، والقياس سانغ » .

فى الشرح : «وتصل «ما» الزائدة بليت ، فيجوز حينئذ إعمالها وإعمالها بإجماع . . .» .

«شرح التسهيل ٢: ٣٢ ، ٣٨» .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٧٠ وشرح الشاطبى ١/٤٢٨ .

(٦) ساقطة من «ص» ، و«أ» ، و«هـ» . (٧) شرح التسهيل ٢: ٤٧ .

ق : ووجه المنع عند الجمهور فى النعت أن الغرض «منه»^(١) بيان المنعوت ليصح الإخبار «عنه»^(٢) ، فحَقُّهُ أن يكون «قبل»^(٣) الخبر ، فإن جاء بعده فعلى نية التقديم «والتأخير»^(٤) ، والحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام ، وكذا سائرهما .

وهذه المسألة كانت سبب عَمَى الأَعلم ، سأله بعض نحاة عصره : لمَ جاز اعتبار الموضع فى العطف دون النعت ، فتكَلَّفَ إيراداً ، وكان رَمَدَ العينين ، فنزل الماء فيهما ، فَعَمَى .

وصرح «المصنف»^(٥) بنفى البواقي فقال : « من دون ليت ولعل وكان » تنكيته على الفراء - «رحمه الله تعالى»^(٦) - ونظيره : «فجئى بها متلوّة لاتاليه»^(٧) .

وَحُفِّقَتْ إِنْ لَقِلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ
وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أرادهُ مُعَمَّدا
والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأن ذى موصلاً

ق : أى : وتلزم اللام قياساً ، « وإن أمن اللبس »^(٨) ، وربما استغنى عنها سماعاً إن أمن ، ولذا لم يقل مثلاً : « وتلزم اللام غالباً » « على عادته »^(٩) .

(١) من «ج» ، وبقية النسخ : «به» .

(٢) فى «ب» : «به» .

(٣) فى «د» : «بعد» .

(٤) من «أ» .

(٥) ساقطة من «ج» .

(٦) ساقطة من «ص» و «أ» ، و «هـ» .

(٧) شرح الشاطبى ١ / ٤٣٤ .

(٨) ساقطة من «ب» .

(٩) ساقطة من «ب» ، و «ج» ، و «هـ» ، وانظر شرح الشاطبى ١ / ٤٤٠ .

وإن تخفّف أن فاسمها استكنّ واخبراً جعل جملته من بعد أن
 وإن يكن فعلاً ولم يكن دعاً ولم يكن تصريفاً ممنوعاً
 فالأحسن الفصل بقدر أو نفى أو تنفيس أو لو ، وقليل ذكر لَو
 ق : «وقد»^(١) فسره ابنه بأن «ذكر»^(٢) لو قليل في كتب النحو ، وهو
 صحيح»^(٣) ، ولذا لم يقل : «فصل لو» .

وَحُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيضاً قَنَوِي مَنْصُوبَهَا ، وَثَابِتاً أَيضاً رَوِي

د : أما لعل فلا تخفّف ، أى لا يحذف «منها»^(٤) أحد المضاعفين^(٥) ، قيل :
 اكتفاءً بحذف اللام الأولى في قولهم في بعض لغاتها : «علّ» ، وأما ليت فلا
 تضعيف فيها .

ق : يشعر قوله : «رَوِي» أن ثبوته سماع لا قياس ، وفي التسهيل وشرحه ،
 وهو نص سيبويه ، أن إعمالها مخصوص بالشعر^(٦) ، وقد غفل الناظم هنا
 عما هو أمكن مما قاله في :

« صوت الحمار الجَدْع »^(٧)

(١) ساقطة من «ه» .

(٢) في «ج» : «ذكره» .

(٣) ساقطة من «ص» ، وانظر : ابن الناظم ص ٧٣ وشرح الشاطبي ١/ ٤٤٦ .

(٤) في «د» «لا يحذف أحد المضاعفين» ، وفي «أ» و«ب» و«ج» «لا يحذف فيها أحد المضاعفين»
 والصواب : لا يحذف منها أحد المضاعفين ، وبذلك يستقيم السياق .

(٥) شرح المرادي ١/ ٣٦٠ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٦ ، والكتاب ٣: ١٦٤ .

(٧) تمامه :

يَقُولُ الْخَنَاءُ وَأَبْغَضُ الْعَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَسْمَا صَوْتِ الْحَمَارِ الْجُدْعِ
 من الطويل ، وهو لذى الخرق الطهري ، واسمه : دينار بن هلال ، وفي المؤلف للأمدى
 أن اسمه قرط ، شاعر جاهلي في تخلص الشواهد ١٥٤ وخزانة الأدب ١: ٣١ ، =

ونحوه ، ونعمًا فعل^(١) . انتهى .

وراجع ما تقدم فى قوله :

« وكونها بمعرب الأفعال قَلْ » .

وقوله :

« ومن مضارع لكان منجزم » .

* * *

= ٤٨٢: ٥ والدرر ١: ٢٧٥ وشرح شواهد المغنى ١: ١٦٢ ولسان العرب ٨: ٤١ (جدع)
والمقاصد النحوية ١: ٤٦٧ ويلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٢٠١ وشرح التحفة
الوردية ١١٧ والإنصاف ١: ١٥١ وتذكرة النحاة ٣٧ ونوادر أبى زيد ٦٧ وجمع الهوامع
٨٥: ١ .

والشاهد فيه قوله : «الْيُجَدِّعُ» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة ؛ لأنه
مثله فى المعنى ، وهذا ضرورة عند التحويين ولكن ليس ضرورة عند ابن مالك حيث قال فى
شرح التسهيل ١: ٢٠٢ : « . . . وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ؛ لتمكُّن قائل
الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكُن قائل الثانى أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمار يُجَدِّعُ

. . . فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار » .

(١) شرح الشاطبى ١/ ٤٤٨ .

لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَهَا فِي نَكِيرَةٍ مَفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً
فَانصَبَ بِهَا مَضَافًا أَوْ مُضَارَعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبْرَ إِذْ كَرَّرَ رَافِعَةً

د: وأما «نحو»^(١) ولا هيثم الليلة للمطي^(٢)، فمؤوَّل بنكرة^(٣)، وهو من
أبيات الكتاب، وقد أغفله العيني، ونظيره: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده،
وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده^(٤)، وقضية ولا أبا حسن لها^(٥)، «وأما البصرة
فلا بصرة لكم»^(٦)، وقول أبي سفيان: «إِن لَنَا عَزَّى وَلَا عَزَّى لَكُمْ»^(٧).

قال في التسهيل^(٨): «وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام
بنكرة، فيعامل معاملتها [٥٦/أ] بعد نزع ما فيه أو «فيما»^(٩) أضيف إليه من ألف
ولام، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافاً للقراء».

(١) في «ب»: «قوله».

(٢) سبق تخريجه وبيان الشاهد فيه ص ٢٨٢.

(٣) شرح المرادى ١/٣٦١، ٣٦٢.

(٤) انظر: القسطلاني ٩: ٤٤١ والبخارى، باب الإيمان ٣، ٣١ ومسلم في باب الفتن ٧٥، ٧٦
والترمذى في باب الفتن ٤١ وأحمد بن حنبل ٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٣١٣، ٤٦٧، ٥٠١،
٩٢/٥، ٩٩.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٧ والمفصل في علم العربية ص ٧٧ وشرح المفصل ٢: ١٠٣، ٤: ١٢٣.

ويراد الإمام علي بن أبي طالب، والمعنى: لا قاضى ولا فاضل مثل أبي حسن لها، وقال
ابن يعيش: «المراد: ولا مثل أبي حسن، ولو لا ذلك لم يجوز أن تعمل فيه «لا»؛ لأن «لا»
يختص عملها بالتكرات...».

(٦) هو قول لبعض العرب: انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٨٠ والمفصل في علم العربية:
٧٧، وهذا القول ساقط من النسخة «ب».

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٧٤، ٢: ٦٧.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٦٤.

(٩) من شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٦٤، وفي النسخ المخطوطة: «ما».

«وفى»^(١) شرحه : «قوله عن قدر» : «لا مثل هيثم» «أولاً»^(٢) مسمى بهذا الاسم ، أو لا واحد من مسميات هذا الاسم»^(٣) .

د : الثاني : أن يتصل^(٤) ، يؤخذ هذا من قوله : «عمل إن» مع قوله : «وبعد ذاك الخبير اذكر رافعة» .

د : الثالث : أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق^(٥) ، هذا مُصَرَّح به في الترجمة .

ق : ويتناول قوله : «في نكرة» الاسم والخبر نحو^(٦) :

(١) في «ج» : «ورد في» ، وكذا في «د» ، و«هـ» .

(٢) في «د» : «ولاً» .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٦٧ .

(٤) في التسهيل ٢ : ٦٤ : «إذا انفصل مصحوب «لا» ، أو كان معرفة ، بطل العمل بإجماع» ، وانظر : شرح المرادى ١ / ٣٦٢ .

(٥) المرادى ١ : ٣٦٢ : « . . فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل «إن» مفردة ، نحو : لا رجل في الدار ، ومكررة نحو «لا حول ولا قوة» .

(٦) صدره :

«ورد جازرهم حرفاً مصرمة»

من البسيط ، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ والمقدمة الجزولية ٢٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٥٧ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥٧٣ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧ وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥ وشرح المفصل ١ : ١٠٧ ، وشكك أين يعيش في نسبه ، فقال في شرح المفصل ج ١ : ١٠٧ «أنشده لحاتم ، وما أظنه له ، قال الجرهمي : هو لأبي ذؤيب الهذلي ، وقبله :

هَلَّا سَأَلْتَ هَذَاكَ اللَّهُ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مَصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

وينسب لرجل من بني التبت في المقاصد النحوية ٢ : ٣٦٨ ، ٣٦٩ وبلا نسبة في الملخص في ضبط قوانين العربية ١ : ٤٩٩ وتخليص الشواهد ٤٢٢ ورفض المباني ٢٦٦ ، =

« ولا كريم من الولدان مصبوح »

ولا يعنى بقوله : « وبعد ذلك الخبر اذكر «رافعه»^(١) أنه لا يحذف ؛ لقوله :
«وشاع في ذا الباب إسقاطُ «خبر» ، «وبالله تعالى التوفيق»^(٢) .

وركّب المفرد فأتى كلاً حول ولا قوة والثانى اجعلاً
مرفوعاً او منصوباً او مركباً وان رفعت أولاً لا تنصب

ق : يشعر «كلامه»^(٣) أن سبب البناء التركيب ، ولم يجز له ذكر فى باب البناء
أول الرّجز ، فإمّا أن يقال : إمّا تكلم هناك على البناء المستدام لا العارض فى بعض
الأحوال «كهذا»^(٤) ، وإما أن «يدعى»^(٥) دخوله فى الافتقار ؛ إذ كل من جزئى
المركب مفتقر إلى الآخر ، ثم قد يحتمل أن يكون قوله : «فاتحاً» قيداً مقصوداً
«ليخرج»^(٦) به المثنى والمجموع على حده ، أخذاً برأى «المبرد»^(٧) والزجاج ، «ثم فى

= ٢٦٧ وشرح الأشموني ١ : ١٥٤ وشرح ابن عقيل ٢٠٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ ولسان العرب
٤ : ٤٥٢ (صرر) والمقتضب ٤ : ٣٧٠ والإيضاح العضدى لأبى على الفارسى ١ : ٢٤٠ .

وقال شيخ المحققين عبد السلام هارون عن هذا البيت فى هامش ج ٢ : ٢٩٩ : «والبيت
ملفّق من بيتين فى ديوان حاتم ، وهما :

وردة واردهم حـ مـ رفا مـ صـ مـ
ولا كريم من الولدان مصبوح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها
فى الرأس منها وفى الأشلاء تليح

والشاهد فيه قوله : «مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» ؛ لأنه لم يكن ممّا يُعلم ، فإذا لم يُعلم
يجب ذكره ، ويجوز أن يكون «مصبوح» نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع ، والخبر
محذوف لعلم السامع ، وتقديره : «موجود» .

(١) من «ه» .

(٢) ساقطة من «ص» و«د» ، و«ه» وانظر شرح الشاطبى ١ / ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٣) فى «أ» : «قوله» .

(٤) من «ب» و«ج» : «هكذا» .

(٥) ساقطة من «ب» .

(٦) فى «ب» : «ليخرج» .

(٧) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

كلامه إشارة إلى أن شرط الإلغاء التكرار ، وذلك أنه قال في الإعمال^(١) :

« مفردة جاءتك أو مكررة »^(٢)

ثم لم يذكر الإلغاء إلا مع التكرار ؛ إذ قال : « والثاني اجعلا » كذا وكذا ، ثم قال :

« وإن رفعتَ أولاً لا تنصبا » [٥٦/ب]

أى : لا تنصب الثانى ، وإنما جوز الإلغاء فى مسألة التكرار ، ولو كان عنده جائزاً بإطلاق لم يحتج إلى فرضه مع التكرار ، ثم الرفع « إما »^(٣) على الإلغاء أو إعمال « ليس » ، فلذا اشتمل كلامه على ثنى عشرة مسألة ثتان ممنوعتان وعشرة جائزة^(٤) .

وقد رفع شيخنا أبو عبد الله بن الفخار فى شرح الجمل ما يتصور فى « لا » على الجملة من المسائل الجائزة إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها كلها منه ، « رحمه الله »^(٥) .

ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْ يَلِي فَاغْتَحَ أَوْ انصَبَ أَوْ ارْفَعَ تَعْدِلِ
وغيرَ ما يلى وغيرَ المفردِ لا تَبِنِ وانصَبْهُ أَوْ الرَفْعَ اقصدِ

د : « فى نعت المعرب وجهان : الرفع ، والنصب مطلقاً ، وقد وهم من منع الرفع ، هذا الوهم »^(٦) نَسَبَهُ أبو حيان لبعض الأصحاب ، وهو نحو قول

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) ساقطة من «ب» .

(٣) ساقطة من «د» .

(٤) شرح الشاطبى ١/٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٥) فى «أ» ، «ب» ، «ج» ، و«د» : «رضى الله عنه» وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٦٤

(٦) شرح المرادى ١/٣٦٧ .

«ابن برهان»^(١) .

ق : ذهب إليه ابن عصفور في بعض تقايدده^(٢) ، وهو غير صحيح ، وخلاف مذهب سيويوه^(٣) والمحققين ، كالسيرافي وابن خروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبي الربيع^(٤) وابن الضائع «وغيرهما خلا ابن عصفور»^(٥) ، فإذا جعلت قوله : «لميتي» صفة النعت اقتضى أن هذه الأوجه إنما تجوز إذا تبع مبيئاً ، وفهم منه أنه إذا تبع معرباً رجع لأصل النعت ؛ إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير ما يلي وغير المفرد» ،

(١) في «ب» و«ج» : «ابن هاني» ، وابن برهان هو : عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان ، بفتح الباء ، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي . صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب ، وكان زاهداً ، عرّف الناس منه ذلك ، ولا كانوا رموه بالحجارة لهيته ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء ، وكان أول أمره متنجساً ، فصار نحويًا ، وكان حنبلياً ، فصار حنفيًا ، وكانت في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه . . مات في جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ .

والعكبري : نسبة إلى «عكبر» بضم أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح الباء الموحدة ، تُمدُّ وتقصّر ، بليدة من ناحية دُجيل ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ «مراصد الاطلاع ٩٢ : ١٢٠ : ٢١٠ : ٦ والنجوم الزاهرة ٤ : ٧٥ ونزهة الألباء ٤٢٨ - ٤٢٩ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ١٢٠ - ١٢١ والأعلام ٤ : ٣٢٦ وإنباء الرواة ٢ : ٢١٣ - ٢١٥ والبداية ١٢ : ٩٢ والبلغة ١٣٣ وشذرات الذهب ٣ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١١٤ ومعجم المؤلفين ٢١٠ : ٦ والنجوم الزاهرة ٤ : ٧٥ ونزهة الألباء ٤٢٨ - ٤٢٩ . وانظر التذييل والتكميل ٢ / ٧٧ ب .

(٢) في المقرب ١ : ١٩١ : «وإذا أتت الاسم في هذا الباب ، فإن كان معرباً فإن أتبعته بغير بدل ، أو عطف نسق ، جاز لك وجهان : النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، نحو قولك : «لا مئلك عالماً» ، ينصب عالم ورفعه . . .» .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨٨ - ٢٩١ ، ٣٠٩ .

(٤) الملخص ١ : ٥٠١ - ٥٠٤ .

(٥) ساقطة من «ج» .

وهذا «مثل»^(١) قول ابن عصفور، وخلاف رأى «الناظم»^(٢) فى غير هذا النظم ، وإذا جعلته معمولاً «ليلى» على حدّ [٥٧/أ] «للرؤيا تعبرون»^(٣) كان المعنى : أن النعت إذا كان مفرداً والياً لمنعوت مبنى جازت الأوجه الثلاثة ، فتحرّر بذلك من غير المفرد وغير الوالى ، والوالى «^(٤) غير المبنى ، «فإنها»^(٥) لا تجوز فيها تلك الأوجه كلها ، وقد قال على إثره : «وغير ما يلى وغير المفرد» إلى آخره ، فبيّن أن الوجهين فى ذلك سائغان الرفع والنصب ، «ومن»^(٦) جملة ما يدخل فيه أن يلى النعت غير المبنى ، وكأنه قال : وغير الوالى «مبنيًا ، وغير المفرد يجوز فيه الوجهان ، وغير الوالى»^(٧) يشمل الوالى غير مبنى ، والذى لم يلى المبنى ، بل فصل بينهما ، وقدّم الناظم المرجوح وهو البناء فى قوله :

« فافتح أو انصب أو ارفع »

لأنه لم يحصل بالتفاوت اليسير ولم يجعل للتقديم مزية ، ولكن لو قال : «فارفع أو انصب أو افتح تعدل ، لكان أحسن»^(٨) .

قلت : ولو قال :

والنعت مفرد يلى ما قد بُنى فافتح وبالنصب أو الرفع اعتن
وغير واليه وغير المفرد إلى آخره

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «ابن الناظم» ، وانظر شرح عمدة الحفاظ ١ : ١٥٧ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(٤) ساقطة من «ب» .

(٥) فى «أ» : «فإنه» .

(٦) فى «ب» و«د» : «من» .

(٧) ساقطة من «د» .

(٨) شرح الشاطبى ١ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

لحرر الفصلين ، والله تعالى أعلم .

وقد أجاد بعض مَنْ لقيناه ، حيث اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين ،
فقال :

وارفع أو انصب مطلقاً نعت اسم لا والفتح زد إن أفردا وأتصلا
والعطف إن لم تتكرر لا أحكمًا له بما للنعته ذى الفصل انتمى

د : «أما»^(١) البديل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازته في
التكرات ، «فهما»^(٢) كالنعت الموصول^(٣) ، مثل المصنف البديل الصالح [٥٧/ب]
لعمل «لا» بقولك : «لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة ، ولا مال له ديناراً ولا درهماً» ،
ومثل غير الصالح بقولك : لا أحد فيها زيد ولا عمرو ، فلا يجوز في «زيد وعمرو»
إلا الرفع حملاً على الموضع^(٤) .

أبو حيان : ومنه «لا إله إلا الله»^(٥) .

د : وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، مثاله : «لا ماء ماءً بارداً لهم»^(٦) .

وأعطي لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

(١) في «هـ» : «إنما» .

(٢) ساقطة من «د» .

(٣) شرح المرادي ٣٦٨/١ .

(٤) ابن مالك في شرح التسهيل ٦٩:٢ : «وللبديل في هذا الباب النصب باعتبار عمل «لا» إن كان صالحاً لعملها ، نحو : لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة ، ولا مال له ديناراً ولا درهماً ، والرفع باعتبار عمل الابتداء ، نحو : لا أحد فيها رجل ولا امرأة ، ولا مال له ديناراً ولا درهماً ، فلزم يصلح البديل لعمل «لا» تعين الرفع نحو : لا أحد فيها زيد ولا عمرو» .

(٥) شرح المرادي ٣٦٩/١ .

(٦) ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠:٢ : «وإذا كرر اسم «لا» المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثاني كما ركب الموصوف والصفة ، وجاز فيه النصب ، وذلك كقولك : لا ماء ماء بارداً» ، وانظر فتح الرب المالك : ٣٩٠ وشرح عمدة الحفاظ ١ : ١٥٩ ، ١٦٠ .

د : «وذهب الخليل وسيبويه^(١) والجرمي ومن وافقهم إلى أنها تعمل في الاسم خاصة ، ولا خبر لها^(٢) نظيره ما قيل في قولهم : «حسبك ينم الناس» أنه مبتدأ لا خبر له ، «وكل صانع وما صنع» على «قول»^(٣) ، وكما قيل في «لو» التي للتمنى ؛ لأنها لا جواب لها ، فإذا قيل : إلا ما كان كلاماً مؤلفاً من حرف واسم بمترلة يا زيد «واللهم»^(٤) ، عند من قال به ، وهذا كله التفات إلى المعنى «ولا يتبع اسمه «إلا»^(٥) على اللفظ^(٦) ، أى «لا»^(٧) يعتبر فى «تابع»^(٨) اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر فى اسم «ليت» .

د : «وقد ذهب بعضهم إلى أن التي للعرض ليست مركبة»^(٩) ، هو أبو حيان مصرحاً بمخالفة ظاهر كلام النحويين .

د : «وأما التي «للاستفتاح»^(١٠) فهي غير مركبة على الأظهر»^(١١) ، قطع أبو حيان ببساطة الاستفتاحية والتبهيية^(١٢) ، وقال ابن هانئ : وزعم الزمخشري^(١٣) أنها مركبة ، وهو بعيد .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٦-٣٠٩ .

(٢) شرح المرادى ١ / ٣٧٢ .

(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) فى «ب» : «والأمر» .

(٥) ساقطة من «ج» .

(٦) شرح المرادى ١ / ٣٧٢ .

(٧) ساقطة من «د» .

(٨) فى «ب» : «تتابع» .

(٩) شرح المرادى ١ / ٣٧٢ وانظر التذليل والتكميل ٢ / ١٨٠ .

(١٠) فى «ب» : «للاستفهام» .

(١١) شرح المرادى ١ / ٣٧٢ .

(١٢) التذليل والتكميل ٢ / ١٨٠ .

(١٣) الكشاف ١ / ١٨٠ .

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر [٥٨/١]

د : ولا فرق بين الظرف وغيره^(١) خلافاً لمن فصل^(٢) .

أبو حيان : قال المصنف : « الحذف عند التميميين والطائين واجب ، بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً ، يشير إلى الزمخشري أو يشترط كونه ظرفاً ، يشير إلى الجزولي ، فليس بمصيب »^(٣) .

ق : وفي بعض النسخ : « إذا المراد » على الشرط ، وفي بعضها : « إذا المراد » على التعميل ، انتهى . والشرط أي^(٤) .

* * *

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المرادى ١ / ٣٧٣ .

(٣) ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٥٦ : « ثم أشرت إلى حذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام : ممتنع وجائز وواجب ، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى . . وأما الجائز والواجب ، فحذف ما دل عليه دليل ، كقولك : لا رجل ، لمن قال : هل في الدار من رجل ؟ وكقولك للشاكي : لا بأس ، تحذف ، فيها ، من الأول ، وعليك ، من الآخر ، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائين ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً ، فليس بمصيب ، وإن رزق من الشهرة أوفر نصيب » .

وانظر : المفصل : ٨٢ والمقدمة الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ والتذييل والتكميل ٢ / ٦٨ ب .

(٤) شرح الشاطبي ١ / ٤٦٥ .

ظَنٌّ وَأَخْوَاتُهَا

انْصَبَ بِفَعْلٍ الْقَلْبَ جِزْأَى ابْتِدَاءً
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوٍّ
وَهَبْتُ تَعَلَّمْتُ وَالَّتِي كَصَيَّرْتُ
أَعْنَى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدًّا
حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدْتُ
أَيْضًا بِهَا انْصَبُ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا

د: الأفعال التي مثل «صَيَّرَ» «هَنَّ»^(١) ما دل على تحويل، كصَيَّرَ وأصار وجعل وردَّ واتخذ واتخذ^(٢)، زيدَ على «ذلك»^(٣) «ترك»^(٤)، كقوله تعالى^(٥): ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ﴾، ومنه قول الشاعر^(٥):

وَرَبِئْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ
أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفَنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

وضرب نحو: «ضربت الفضة خلخالاً»، و«أكان» المنقولة من «كان» بمعنى «صار» كقولك: «أَكُنْتُ زَيْدًا عَالِمًا»^(٦) أي: صَيَّرْتَهُ عَالِمًا.

قال المصنف: «ولا أعلمه مسموعاً»^(٧).

(١) في «ب» و«ج» «هى».

(٢) شرح المرادى ١/٣٧٨.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) سورة الكهف: الآية ٩٩: مكة، وفي «ه»: «وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ».

(٥) من الطويل، وهو لفرعان بن الأعراف في الدرر ٢: ٢٥١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٤٤٥

ولسان العرب ٣: ١٢٢ (جعد) والمقاصد النحوية ٢: ٣٩٨ وبلا نسبة فى شرح التحفة الوردية ١٩١

وابن الناظم ٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٨٢.

والشاهد فيه قوله: «تركته أخا القوم» حيث جاء الفعل «ترك» بمعنى التصيير فنصب المبتدأ والخبر مفعولين له.

(٦) ساقطة من «أ».

(٧) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٨٣: «وَأَلْحَقَ ابْنَ أَفْلَحَ بِأَصَارِ «أَكَانَ» الْمَنْقُولَةَ مِنْ كَانَ بِمَعْنَى «صَارَ»، وَمَا حَكَّمَهُ بِهِ جَائِزٌ قِيَاسًا، لَكِنِّي لَا أَعْلَمُهُ مَسْمُوعًا».

ق: زيدَ على أفعال القلوب «ألفى» بمعنى وجد^(١)، وقد ذكره في التسهيل^(٢)،
وسمع المعلقة بعين، وعرف بمعنى علم، وأبصر بمعنى علم، وصادف وغادر
وأصاب (٥٨ ب) وضرب مع المثل، وأعلم وأرى وأخواتها إذا بُنيت للمفعول، ونعماً
فعل الناظم في إسقاطها، أما الأفعال المبنية للمفعول المتعدية إلى ثلاثة، «فلا»^(٣) تطرد
فيها أحكام هذا الباب عنده؛ إذ مذهبه جواز نيابة المفعول الثاني، وأما باقيها، فالأظهر في
منصوبه الثاني الحال^(٤)؛ إذ^(٥) لم يكثر مجيئه معرفة، ولما كانت أفعال القلوب كثيرة عين
المراد منها، بخلاف أفعال التحويل، فإنه اكتفى بالإشارة إليها، إذ لا يتخلف^(٦) عما ذكر
فعلٌ منها، ولا يدخل فيها ما ليس منها، وخرجت «صير» من لفظه، إذ هي «شبيهة»^(٧)
بها، ولكن اندرجت من جهة المعنى، إذ هي أخرى^(٨) مما شُبَّه بها^(٩).

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما	من قبل هبّ والأمر هبّ قد ألزماً
كذا تعلم ولغير الماض من	سواهما اجعل كل ما له زكن
وجوز الإلغاء لا في الابتدا	وأنو ضمير الشأن أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدماً	والتزم التعليق قبل نفي ما
وإن ولا لام ابتداء أو قسّم	كذا، والاستفهام ذا له انحتم

(١) ومثاله قوله تعالى في سورة البقرة الآية: ١٧٠ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَحِبُّ مَا آفَيْتَنَا عَلَيْهِ آبَاءُنَا﴾ وفي سورة الصافات الآية: ٦٩ ﴿إِنَّهُمْ أَفْوَاهٌ مُّغَالَتِينَ﴾. وفي سورة يوسف الآية ٢٥ ﴿وَاسْتَقْبَلَهَا أَبِي وَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيْتَا سَيْدَهَا لَدَى الْبَابِ ...﴾.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٧٦.

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) في «ج»: «للحال».

(٥) في «أ»: «إذا».

(٦) في «أ»: «يختلف».

(٧) في «د»: «مشتملة» وقد تكون تحريفاً من الناسخ، وفي «ب» و «ج»: «مُشَبَّه». وما أثبتته من «أ».

(٨) في «ب»: «إحدى».

(٩) في «أ»: «يشبه بها»، وانظر شرح الشاطبي ١/ ٤٦٩.

ق: مقصد الإلغاء أن تكون ذكرتَ الجملة على أن تطلق الإخبار بها «إطلاقاً»^(١)، ثم تستدرك ذكر الشك أو اليقين، ومقصد الأعمال أن تبنى كلامك على الإخبار بما عندك من علم أو ظنٍّ، فلذا امتنع الإلغاء مع تقدم الفعل، لأن الابتداء به مؤذنٌ بالقصد إليه ابتداءً، «ولا إبطاء»^(٢) بين «الابتداء» و«ابتداء»؛ لأن الأول لغوي (٥٩ أ) ومعرفة، والثاني اصطلاحى ونكرة، وتقدم البحث فى صدرية «لا»^(٣) «يعنى»^(٤) عند قوله: «كذلك سبق خبر ما»^(٥) النافية، ولكن ابنه قيد «إن ولا» هنا بأن يكون الفعل معهما مُضَمَّنًا معنى القسم، فإن لهما حينئذ صدر الكلام^(٥)، نحو: «وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً»^(٦) و«أحسب لا يقوم زيد»، ويدخل فى قوله: «والتزم التعليق قبل» كذا أيضاً التعليق عن الثانى فقط، نحو «علمتُ زيداً من أبوه»، والأرجح حينئذٍ نصب الأول^(٧). انتهى.

وانظر جملة المفعولية من المغنى^(٨)، وما ذكره^(٩) «د» «فى معنى»^(١٠) تعليق العلم بالاستفهام^(١١)، هو «مختصر»^(١٢) من المسألة الخامسة والعشرين من مسائل «ألفها»^(١٣) أبو حيان فى شرح التسهيل.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ساقطة من «ه».

(٣) ساقطة من «ه».

(٤) ساقطة من «د».

(٥) ابن الناظم ص ٨٢: «ومنها: إن ولا النافيتان إذا كان الفعل قبلهما مُضَمَّنًا معنى القسم، لأن لهما إذ ذاك صدر الكلام، وذلك كقوله تعالى: «وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً»، ومن أمثلة كتاب الأصول «أحسب لا يقوم زيد».

(٦) سورة الإسراء: الآية: ٥٢ وقوله: «إلا قليلاً» ساقطة من «أ» و«ج» و«ه».

(٧) شرح الشاطبى ١/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٨. (٨) المغنى ٥٣٨ - ٥٤٠.

(٩) فى «ج»: «ذكر»

(١٠) ساقطة من «ب» و«ج».

(١١) المرادى ١: ٣٨٤ - ٣٨٥: «فإن قلت: «ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو علمتُ أزيد عندك أم عمرو؟»

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عمّا أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى: علمتُ الذى هو عندك من هذين الرجلين».

(١٢) فى «ه»: «مسألة».

(١٣) فى «أ»: «ألفها».

قال: كان سألها قاضى قضاة مصر أبو الفتح محمد بن على بن مطيع القشيري .

تكميل: قال أبو حيان: وكنت ذكرت فى منهج السالك على ألفية ابن مالك أنه ظهر لى «أن»^(٢) من المملقات «لعل»^(٣)، ومنه: «وما يدريك لعل الساعة»^(٤)، «وما يدريك لعل يزكى»^(٥)، «وان أدري لعله فتنة لكم»^(٥) إلى أن وقفت لأبى على على شىء من هذا .

فائدة: قال المكودى لما تكلم على «لا»^(٦) المعلقة ما نصه^(٧): قال فى شرح التسهيل: من أمثلة ابن السراج: «أحسب لا يقوم زيد»^(٨)، قال ابن هانئ: يظهر أنه لم يحفظ له مثالا عن العرب، ثريا ولا شعريا، وقد أشدت عليه^(٩):

لَفْسٌ مُّعَدَّمًا أَوْ مِتْ كَرِيمًا لَسَانِي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ ٥٩ ب

(١) ساقطة من «د» .

(٢) قال أبو حيان: «وما ظهر لى أنه من أسباب التعليق «لعل»، وهو شىء أهمله النحويون، ولم أجد فيه نصا لبصري ولا كوفى، والدليل على صحة ما ذهبت إليه، وأنه مسموع من لسان العرب، وإن لم يبنه النحويون عليه قوله تعالى: «وان إدري لعله فتنة لكم» .

«منهج السالك لأبى حيان ١٣٩» .

(٣) سورة الشورى: الآية ١٧: «تعالى الآية: «الله الذى أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب» .

(٤) سورة عبس: الآية ٣ .

(٥) سورة الأنبياء: الآية ١١١: «وان أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين» .

(٦) ساقطة من «ا» .

(٧) شرح المكودى ص ٥٤ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٨٩ وأصول ابن السراج ١/ ١٨٢ .

(٩) من الطويل، وهو لأبى النشاش النهلى، فى ديوان الحماسة لأبى تمام ١/ ١٧٦، وفى الأصمعيات ١١٩ مع اختلاف فى بعض الألفاظ، وروايت:

فُتِّتْ مُّعَدَّمًا أَوْ مِتْ كَرِيمًا لَسَانِي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ

وبلا نسبة فى شرح المكودى ص ٥٤ .

والشاهد فيه أن «لا» فصلت بين العمولين، لا بين الفعل ومعموليه .

قلت: إنما وقفت لابن هانئ على إنشاد البيت دون التنكيت على المصنف، فلعل ذلك في بعض نسخه، وقد حدثنا أستاذنا أن ابن هانئ بعدما «شرح وقف على»^(١) شرح المصنف^(٢) «للتسهيل»، فكان يقابله بشرحه، ويقول لأصحابه: «ناشدتكم الله أما شرحي «أمس»^(٣) من شرحه أو كلاماً هذا معناه، وفي البيت الأول سناد التأسيس، وتقدم تحريره في قوله:

وسمّ معتلاً من الأسماء ما البيت.

لَعَلِمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهَمَّةَ تَعْدِيَّةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
وَلِرَأَى الرُّوْيَا إِنَّمَا لَعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى

د: «قيل: وليس قوله: «ولرأى الرويا» بنص على المراد»^(٤)، نحوه لابن عقيل^(٥).

ق: والظاهر جواز الإلغاء والتعليق في «رأى» الحلمية قياساً، وعموم قوله: «ما لعلماً يقتضيه، وإنما أغفله النحاة لندوره قصداً واستعمالاً»^(٦).

وَلَا تُجِزُّ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولِينَ أَوْ مَفْعُولٍ

د: «واختلف في حذفهما اقتصاراً على مذاهب»^(٧)، حجة المنع أن هذه الأفعال تجرى مجرى القسم، «ومفعولاتها»^(٨) كجوابه، بدليل تلقّيها

(١) ساقطة من «ه».

(٢) من «ج».

(٣) في «ب» و «ج» «أحسن».

(٤) شرح المرادي ١/ ٣٨٧.

(٥) شرح ابن عقيل ١: ٤٤٠ - ٤٤١ وفتح الرب المالك ٣٠٥.

(٦) شرح الشاطبي ١/ ٤٨٤.

(٧) شرح المرادي ١/ ٣٩٠.

(٨) في «ب» و «ج»: «ومفعولاتها».

بما يُتَلَقَّى به القسم، نحو ﴿وَتُؤْتُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(١) وحجة الجواز: ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمٌ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(٢) «ونحوه»^(٣) وحجة الثالث: أن الاقتصار على «ظننت» مفيد «بالجواز» خلوه^(٤) «عن» «ظن» بخلاف «علمت»، إذ لا بُدَّ من علم، ولو ضرورياً، والرابع واضح.

قال الطيبي (١٦٠): ومعنى «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٥): «من يركن إلى الاستماع يخل المسموع صحيحاً»، وبالله التوفيق.

وكتظنُّ اجعلْ تقولُ إن ولي
بغير ظرفٍ أو بظرفٍ أو عملٍ
وأجسري القولُ كظنُّ مطلقاً
مستفهماً به ولم ينفصل
وان ببعض ذي فصلتٍ يحتملُ
عند سُلِّمٍ نحو قُلْ ذا مشفقاً

د: وزاد في التسهيل: «مراده»^(٦) أن يكون حاضراً، وشرحه: أن يكون مقصوداً به الحال^(٧)، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر^(٨)، هكذا في بعض النسخ شرَّحه بصيغة الماضي، أي فسره في شرحه، وبه يصحُّ الكلام

(١) سورة فصلت: الآية ٤٨.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٥.

(٣) من «ب» و «ج».

(٤) في «ج»: «خلوك».

(٥) معجم الأمثال: ٧١٦، وقال الميداني: «يقال: خَلْتُ إِخَالَ، بالكسر، وهو الأفضح، وينوأسد يقولون: «أَخَالَ» بالفتح، وهو القياس، المعنى: مَنْ يَسْمَعُ أَخْبَارَ النَّاسِ وَمَعَايِهِمْ فِي نَفْسِهِ يَخْلُ عَلَيْهِمُ الْمَكْرُوهَ».

(٦) ساقطة من «ب» و «ج».

(٧) شرح التسهيل ٢: ٩٣، ٩٥.

(٨) شرح المرادى ١/ ٣٩٣، ٣٩٤.

أبو حيان: وإنما اشترط غيره المضارع^(١)، والمضارع يكون للحال وللمستقبل
«بل»^(٢) الظاهر من حيث شرط الاستفهام «أنه»^(٣) يكون مستقبلاً، ألا ترى إلى قوله^(٤):

أما الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

فليس «المعنى»^(٥) على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمععه وأحبابه، وإنما هو
استفهام عن وقوع ظنه، لا استفهام عن الظن في الحال. انتهى.

وكذا استشكله ابن هاني ء، وزاد «أن»^(٦) أبا الحسن بن الضائع وغيره عللوا تخصيص
المضارع بعلّة هي «على»^(٧) المستقبل أصدق منها على الحال، وهي أن المضارع يقوى
فيه معنى الظن؛ إذا هو غير مُحَقَّق، وهي علة التزام الاستفهام.

(١) فتح الرب المالك ٣٠٧ وابن عقيل ١: ٤٤٦ وابن الناظم ٨٤.

(٢) ساقطة من «أ».

(٣) في «أ» و «ج» و «ه»: «أن».

(٤) من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢ والمفصل ٢٦٠ وشرح جمل الزجاجي لابن
هشام ٣٨٩ وخزانة الأدب ٢: ٤٣٩ وشرح أبيات سيويه ١: ١٧٩ وشرح المفصل ٧: ٧٨، ٨٠
والكتاب ١: ١٢٤ ولسان العرب ١١: ٥٧٥ (قول) والمقاصد النحوية ٢: ٤٣٤ ويلا نسبة في لسان
العرب ١١: ٢٧٩ (رحل)، ١٢: ٢٦٦ (زعم) والمقتضب ٢: ٣٤٩ والتنزيل والتكميل ٢/ ١٠٦.

والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظن» ونصب به
مفعولين، أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة: «تجمعنا» ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك
لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في
محل نصب مقول القول.

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) ساقطة من «أ».

(٧) في «ب»: «عن».

قال: ولعل المؤلف لا يعلل بهذا ، ورأى «أن»^(١) «هذا»^(٢) القيد «أكثر»^(٣) فالترمه ، وقوله: «فمضى تقول: الدار تجمعنا» معناه: «فمضى تجمعنا فيما تظن» (٦٠ ب) الآن ، لا حتى يُقطع ظنك» .

ق: يرد على الناظم أنه لم يبنه على جواز الحكاية مع توفير الشروط ، وأن قوله:

«وإن ببعض ذى فصلت يحتمل»

حشو لا زيادة فيه^(٤) «على»^(٥) مفهوم ما قبله ، وأن «ظاهر»^(٦) قوله: «وكتظن اجعل تقول» كونه في جميع الأحكام حتى التعليق والإلغاء ، وهو خلاف قوله في التسهيل: «والحاقه في العمل بالظن» إلى آخره . . . حيث قصر الإلحاق على العمل^(٨) .

قلت: فعلى هذا لو قال مثلاً: بعد قوله^(٩):

بغير ظرفٍ أو بظرفٍ أو عملٍ ومن حكى مع^(١٠) الشروط يحتمل
نعم ولا تلغ ولا تعلقاً وكل قيدٍ عن سليمٍ أطلقاً

لتخلص من ذلك ، ولا يخفى أن الحكاية بخلاف الإلغاء ، وأن «قولنا»^(١١): «وكل قيد عن سليم أطلقاً» يقتضى منع التعليق والإلغاء عندهم أيضاً^(١٢) ، وجواز الحكاية ، وقد صرح أبو حيان^(١٣) بالثاني .

(١) من «ب» .

(٢) ساقطة من «أ» .

(٣) في «ج»: «أكثرها» .

(٤) ساقطة من «أ» .

(٥) في «ج»: «مع» .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) شرح التسهيل ٩٣/٢ حيث قال: «والحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم» .

(٨) شرح الشاطبي ١/٩٠ ، ٤٩١ ، (٩) ساقطة من «ب» .

(١٠) في «د»: «من» .

(١١) من «ج» .

(١٢) من «ج» .

(١٣) التذييل والتكميل ١٠٦/٢

«أَعْلَمَ وَأَرَى»

إلى ثلاثة رأى وعَلِمََا عَدُوا إذا صارا أرى وأَعْلَمََا
وما لمفعولي عَلِمْتُ مطلقا للثان والثالث أيضًا حُققَا
وان تَعَدِيَا لواحدٍ بلا هَمَزٍ فَلَائِيْنِ به تَوَصَّلَا
والثانِ منهما كَثَانِي اتْنِي كَسَا فهو به في كلِّ حكم ذواتِهَا
وكأرى السابقِ نَبَا أَخْبَرَا حَدَّثْتُ أَنبَا كَذَاكَ خَبَّرَا

د: «أى»^(١) للمفعول الثاني والثالث ما لمفعولي علمت «من»^(٢) جواز حذفهما [١٦١] أو حذف أحدهما اختصاراً أو حذفهما معاً اختصاراً^(٣)، أما حذفهما اقتصاراً ففيه المذاهب السابقة، والمناسب لظاهر الألفية أن يقال هنا: أو عدم حذفهما وحذف أحدهما اقتصاراً.

د: «خلاقاً لمن منع الإلغاء والتعليق ولمن أجازهما، إن بُني الفعل للمفعول، لا إن بُني للفاعل»^(٤).

أبو حيان والمصنف^(٥): «والتفصيل اختيار «الجزولي»^(٦) وابن هاني، لأن المبني للمفعول صار بمنزلة ظننت في اللفظ، يعني: لنصبه مفعولين فقط، بخلاف المبني للفاعل، قال: وهو ضعيف».

(١) من «أى».

(٢) من «جه»، وفي بقية النسخ: «من».

(٣) شرح المرادى ١/٣٩٥.

(٤) شرح المرادى ١/٣٩٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ١٠٣ حيث قال: «ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أَعْلَمَ وَأَرَى وأخواتهما مطلقاً، وخصَّ بعضهم ذلك بالمبني للفاعل، وهو اختيار الجزولي، والصحيح الجواز مطلقاً...».

المقدمة الجزولية ٨٣ والتذييل والتكميل ٢/١٠٩.

(٦) المقدمة الجزولية ص ١٤٣.

كتب أستاذنا أبو عبدالله الصغير على هذا المحل سماه تعليقا، وقد تردد في هذا المعنى الزمخشري، واضطرب كلامه فيه^(١). انتهى، وهو إشاره لما في الجملة الواقعة مفعولا من الباب الثاني من المعنى^(٢).

د: «وزاد الأخفش: «أظن وأحسب وأزعم وأوجد»^(٣)، وذكر معها في (٦١ب) التسهيل «أخال»^(٤).

ق: دخل في قوله: «إلى ثلاثة» رأى العلمية والحلمية، لقوله تعالى^(٥): ﴿إِذْ يَرْكَبُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَكْثَرًا﴾^(٦)، ومعنى قوله: (والثان منهما كثنائي اثني كسا) أن الثاني غير الأول، «فلزم»^(٧) أن الأول غير الثاني، فأغناه ذلك عن أن يقول مثلاً: (ثم هما^(٨) هنا كمفعولي كسا).

فإن قيل: مقتضى قوله: «فهو به في كل حكم ذر اتسا» أنه لا يعلّق عنه فعله، وليس كذلك.

فالجواب: أنه يتخرّج على القول بنفي التعليق في «التعدية»^(٩) لثلاثة، يعني أن هذه

(١) المفصل ٢٦٢ وشرح الأنموذج للأردبيلي ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) المغنى لابن هشام ٥٣٨.

(٣) شرح المرادى ١/٣٩٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٧٦، وقال المرادى ١: ٣٩٨: «وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد، ومستنده القياس».

(٥) سورة الأنفال: الآية ٤٣: «وتمام الآية: «فشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلّم إبه عليم بذات الصدور».

(٦) شرح المرادى ١/٣٩٨.

(٧) في «ص»: «فيلزم».

(٨) ساقطة من «ه».

(٩) في «ب» و«ج» و«ه»: «المتعدية».

مثلها أو أخرى منها، وَوَجَّهَ الْمَنعَ فِي تِلْكَ عَدْمِ السَّماعِ^(١).

قلت: قوله: (والثان منهما كثنائي اثني كسا)، يُغْنِي عَنِ «الشطر»^(٢) بعده، فَلَوْ عَوَّضَ الشطر الثاني بأن يقول مثلاً: (ومن يعلق هاهنا فما أسا) لكان أجود، وقد استثناه «المرادى»^(٣) أيضاً.

ق: «وتحرز»^(٤) بقوله: (وكأرى السابق) من (أرى) المعتدى إلى اثنين^(٥)

(١) شرح الشاطبي ٤٩٣/١، ٤٩٨.

(٢) في «أ» و«د»: «النظر».

(٣) شرح المرادى ٣٩٧/١.

(٤) ساقطة من «د».

(٥) شرح الشاطبي ٥٠٠/١.

الفاعل

الفاعل الذي كمر فوعي أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى
وبعد فعل فاعل فبان ظهر فهو والا فضمير استتر

قال في التسهيل^(١): «وهو المسند إليه فعل أو مضمّن معناه تام «مقدم»^(٢) فارغ غير مصوغ للمفعول».

د: «قيل: والتقديم حكم مختلف فيه، فلا ينبغي أن يُذكر في الحد^(٣)، أشار بهذا لقول أبي حيان: التقديم حكم من «أحكام»^(٤) الفاعل، فذكره في الحد لا يناسب، إنما (١٦٢) يُحدُّ بالأشياء الذاتية، ولأجل كونه حكماً خالف فيه الكوفيون، فأجازوا تأخيرها، وذكّر لهم شواهد منها:»^(٥).

«ما للجِمالِ مشيهاً وثيداً»

(١) شرح التسهيل ٢: ١٠٥.

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) شرح المرادى ٢: ٣.

(٤) من «أ»، وفي بقية النسخ: «الأحكام».

(٥) عجزه: «أجندلاً يحملن أم حديداً».

والرجز للزبأء في شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١٠٨ وشرح عمدة الحفاظ ١: ٨٤، وفيها: «سِرِّهاً» بدل «مشيهاً»، والبسيط ١: ٢٧٤ وأدب الكاتب ٢٠٠ والأغاني ٧: ٢٥٦ والدرر ٢: ٢٨١ وشرح الأشموني ١: ١٦٩ وشرح التصريح ١: ٢٧١ وشرح شواهد المغني ٢: ٩١٢ وشرح عمدة الحفاظ ١٧٩ ولسان العرب ٣: ٤٤٣ (وَأد) ومغني اللبيب ٢: ٥٨١ وللزبأء أو الخنساء في المقاصد النحوية ٢: ٤٤٨ وبلا نسبة في معجم الهوامع ١: ١٥٩.

والشاهد فيه قولها: «مشيهاً وثيداً»، حيث قدّم الفاعل وهو قولها: «مشيهاً» على عاملها وهو الصفة المشبهة «وثيداً»، وهذا ما قاله الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أما البصريون فخرّجوا البيت على أن «مشيهاً» مبتدأ و«وثيداً» حال من فعل محذوف والتقدير: مشيهاً يظهر وثيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهما قولها: «للجمال»، ويروى البيت بتصب «مشيهاً» وجرها، وعلى هاتين الروايتين فلا يوجد في الرجز شاهد.

أى : وثيداً مشيهاً، والفصل عنه بأنَّ «مشيها» بدل من الضمير فى (للجمال) ، لأنه خبر(ما) التى هى مبتدأ، وفى النوع السابع من «الجهة»^(١) السادسة من الباب الخامس من المعنى : (مشيها) على رواية الرفع عند الجماعة مبتدأ حُذِف خبره، وبقي معمول الخبر، أى : (مشيها يكون وثيداً) أو (يوجد وثيداً) ، ولا يكون بدل «اشتمال»^(٢) من الضمير المستتر فى الظرف ، كما كان فىمن جرَّه بدل اشتمال من (الجمال) ؛ لأنه عائد على «ما»^(٣) الاستفهامية ، ومتى أبدل «اسم»^(٤) من اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام ، «فكذا حكم ضمير الاستفهام»^(٥) ، «ولأنه»^(٦) لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه»^(٧) .

د : «قد ذكر حذف الفاعل فى باب النيابة وباب التعجب»^(٨) ، يشير بالثانى لقوله : «وحذَف ما منه تعجبت استبح»^(٩) لتناوله الفاعل المجرور بالياء ، نحو : «أسمع بهم وأبصر»^(١٠) .

د^(١١) : وأما المصدر فلا يرد هنا ؛ لأنه «إنما»^(١٢) تكلم «هنا»^(١٣) فى فاعل الفعل ؛ إذ قال : (ويعد فعل فاعل)^(١٤) .

(١) فى «أ» و «د» و «هـ» : «الجملة» وفى «ص» و «ج» والمعنى ص ٧٤١ «الجهة» .

(٢) فى المعنى ٧٥٨ : «بعض» .

(٣) من المعنى ٧٥٨ ، و «ص» .

(٤) ساقطة من «ج» . (٥) ساقطة من «هـ» . (٦) فى «أ» . «وأنه» .

(٧) المعنى ٧٥٨ وانظر التذييل والتكميل ١١١/٢ ب ، ١١٣ ب .

(٨) شرح المرادى ٥/٢ .

(٩) فى «د» : «وحذف ما فيه تعجب نسخ» .

(١٠) سورة مريم : الآية ٣٨ .

(١١) شرح المرادى ٦/٢ ، وهذا القول ساقط من «هـ» .

(١٢) ساقطة من «ج» . (١٣) من «د» .

(١٤) ساقطة من «د» .

ق: قوله: (نَعَمَ الْفَتَى) «مثال»^(١) زائد على ما أحال عليه فى التعريف بقوله: (كمرفوعي) «يعنى»^(٢) بالثنائية، لكن أفاد به أنه ليس من شرط فعله التصرف، ولا من شرطه هو أن يكون فاعلاً معنى، وإنما يعتبر احتياج الفعل إليه لغةً، فمات زيد كأتى (٦٢ب) زيد «ولهذا»^(٣) «لم»^(٤) يحدوه من جهة معناه، بل بأحكامه اللفظية، وأماً «قلما فى نحو بيت الكتاب»^(٥).

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٦)

فزعمت جماعة أنه فعل مكفوف بـ «ما»، ويمكن أن «يصير»^(٧) (قَلَّ) مع (ما) حرفاً نافيةً كـ(ما)، ولذا تستعمل للنفى المحض، وقيل: «ما» مصدرية فاعل، وقيل: «ما» زائدة، و«وصال»: فاعل^(٨).

(١) ساقطة من «ج».

(٢) ساقطة من «د».

(٣) فى «ص»: «ولذا».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) من الطويل، وهو للمرار الفقعسى فى ديوانه ٤٨٠ وإصلاح الخلل ٣٥٨ والأزهمية ٩١ وخزانة الأدب ٦٠: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١ والدرر: ٥: ١٩٠ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٠٥ وشرح شواهد المغنى ٢: ٧١٧ ومغنى اللبيب ١: ٣٠٧، ٥٨٢، ٥٩٠، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١٠٩ والمخلص ١: ٥١٩ والإنصاف ١: ١٤٤ وخزانة الأدب ١: ١٤٥ والخصائص ١: ٤٣، ٢٥٧ والدرر ٦: ٣٢١ وشرح المفصل ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ٩٠: ٧٦ والكتاب ١: ٣١، ٣: ١١٥.

والشاهد فيه تأخير الفعل الذى كان ينبغى له أن يقع بعد «قلما»، وأوقع بعده «وصال»؛ لأن «قل» هنا مكفوفة بـ «ما» فلا تعمل فى الفاعل، وهو مرفوع بإضمار فعل يفوره «يدوم»، وجعل بعضهم «ما» بعد «قل» زائدة لا كافة، ورفع بها الفاعل.

(٧) فى «ج»: «تصير». (٨) شرح الشاطبى ١/ ٥٠٦.

وجرد الفعل إذا ما أسنداً لاثنين أو جمع كفاز الشهداً
وقد يقال: سَعِدَاً وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بعد مُسْنَدٌ

د^(١): وحمل المصنف عليها قوله «عليه الصلاه والسلام»^(٢): «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»^(٣).

أخرجه مالك^(٤) في موطنه.

ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مُختصر رواه البزار «مطوَّلاً مجرداً»^(٥) فقال فيه:

«إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم... انتهى».

(١) شرح المرادى ٧/٢.

(٢) في «أ»: «صلى الله عليه وسلم»، وفي «ه»: «عليه السلام».

(٣) رياض الصالحين ٦: ٢١٨ والجامع الصغير ٢: ١٣٢٩ والبخارى ٤: ١٣٨ والموطأ: باب السفر ص ٨٢، ومسلم ١٢: ٢٧٨ وروايته في البخارى عن أبي هريرة: «الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...» وعنه أيضاً: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل»، وفي مسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل...» ولهذا عقب عليه الأشموني ١: ٣٠٥ بقوله: أخرجه مالك في الموطأ ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر، رواه البزار مطوَّلاً مجرداً، فقال: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم»، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة.

(٤) هو الإمام مالك بن أنس، ولد في سنة ٩٣ هـ، على أصح الأقوال، كان متحفظاً، شديد الاحتياط في روايته، روى عن كثير من علماء المدينة، ولعل أشدهم أثراً في تكوين عقليته العلمية التي عرف بها هو أبو بكر عبدالله بن يزيد المعروف بابن هرمز المتوفى سنة ١٤٨ هـ، مات مالك بن أنس سنة ١٧٩ هـ.

انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٣ والديباج المذهب ١٧ ووفيات الأعيان ١: ١٨٣ والكامل ٥: ١٩٤ وتجريد التمهيد لابن عبدالبر ١١٦.

(٥) في «ج»: «مختصراً مجرداً».

هكذا رأيت «هذا الكلام»^(١) في عدة نسخ من المرادى، وهو كلام مختل نُسبَ فيه كلام «السهيلي»^(٢) لابن مالك وصوابه ما «نقل»^(٣) أبو حيان، ونصه قال السهيلي^(٤) :
«ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها، كقول وائل بن حجر في سجود النبي - صلى الله عليه وسلم^(٥) : «ووقعتا ركبتها إلى»^(٦) الأرض قبل أن تقعا كَفَاهُ» ، ومثل : «يخرجن العواتق وذوات الخدور»^(٧) ، ونحو :
«يتعاقبون فيكم (١٦٣) ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٨) أخرجه في الموطأ .

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) في «أ» : «سيويه» .

(٣) في «ب» و «ج» : «قال» .

(٤) نتائج الفكر في النحو ١٢٦ - ١٢٨ .

والسهيلي هو : عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن ابن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي السهيلي، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويًا، متقدمًا، أدبيًا، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، ومن تصانيفه : الروض الأثف في شرح السيرة، وشرح الجمل لم يتم، والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، وغيرها . توفي في سنة ٥٨١ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٨١ - ٨٢ والأعلام ٤ : ٨٦ وإنباء الرواة ٢ : ١٦٢ - ١٦٤ والبداية ١٢ : ٣١٨ - ٣١٩ والبلغة ١٢٢ وطبقات القراء ١ : ٣٧١ وكشف الظنون ٤٢١ و ٩١٧ و ١٩٢٤ ومعجم المؤلفين ٥ : ١٤٧ ووفيات الأعيان ١ : ٣٥١ - ٣٥٢ .

والسهيلي : نسبة إلى سهيل، وهي قرية بالقرب من مالقة في الأندلس، ووادى سهيل : من كورة مالقة بالأندلس، فيه قُرى .

(٥) أخرجه أبو داود ١ / ٥٢٥ وجامع الأصول ٥ / ٣٧٨ .

(٦) في «ج» : «على» .

(٧) البخاري ٢ / ٨ .

(٨) سبق تخريجه، وانظر : الموطأ، باب السفر ٨٢ .

فالألف «الواو»^(١) والنون حروف، لكنى أقول فى حديث الموطأ: «إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً «مجرداً»^(٢) فقال فيه: «ملائكة يتعاقبون فيكم»^(٣)، «إن لله ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

فملائكة على هذه الرواية بدل من الضمير فى (يتعاقبون) وفى آخره: (أتيناهم وهم يصلون «وتركناهم»^(٤) وهم يصلون، فاغفر لهم اللهم يوم الدين».

وليس هذا فى حديث مالك، فدلّ على أنه مختصر «من ذلك الحديث»^(٥) انتهى كلام السهلى.

أبو حيان: ودلّ على «^(٦)» خلاف ما ذهب إليه المصنف فى قوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة» من أنه على لغة «أكلونى البراغيث» حتى قال: وقد تكلم بها النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وعلى ما رواه البزار لا يكون النبى - صلى الله عليه وسلم -^(٧) تكلم بها، ولأن قبله: «إن لله ملائكة» وكثيراً ما يقول المصنف: (على لغة يتعاقبون فيكم)^(٨) انتهى.

قلت: ما نسبه للبزار فى صحيح البخارى من غير طريق مالك فى باب ذكر الملائكة، قال فيه: «إن»^(٩) الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

(١) ساقطة من «ه».

(٢) فى «ج» مجوداً».

(٣) ساقطة من «د».

(٤) من «ب» و «ج».

(٥) فى «د»: «من حديث مالك».

(٦) ساقطة من «ه».

(٧) فى «ص» و «أ»: «عليه السلام».

(٨) ومن ذلك فى شرح التسهيل ج١: ٥٠، ٢٧٢، ج٢: ١١٦، ج٣: ٩٩.

(٩) ساقطة من «أ» و «ج».

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أضميراً كمثل زيدٍ في جواب: مَنْ قرأ

د: «الأولى مطابقة الجواب للسؤال»^(١)، يعنى فى الاسمىة والفعلية، وهذا هو الجارى على القاعدة النحوية، وقد (٦٣ ب) عكس «ق»: «الأولى»^(٢)، ولعله يعتصد بما ظهر من ذلك فى آيات قرآنية، كقوله تعالى^(٣):

﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾.

﴿قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها﴾^(٤).

وأما قوله^(٥):

﴿ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات﴾.

فجملة السؤال فيه محتملة للفعلية.

وفى الباب الخامس من المعنى «الجهة»^(٦) السابعة أن يحمل «كلام»^(٧) على شىء ويشهد استعمال آخر فى نظر ذلك الموضوع بخلافه^(٨)، كقول بعضهم فى: ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾^(٩): إن اسم الله «سبحانه»^(١٠) مبتدأ أو فاعل، والصواب الحمل على الثانى، بدليل: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾^(١١).

(١) شرح المرادى ٨/٢.

(٢) فى «أ» و «ب»: «الأولى»، وانظر شرح الشاطبى ١/٥١٥، ٥١٦.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٩.

(٤) سورة يس: الآيتان ٧٨، ٧٩.

(٥) سورة المائدة: الآية ٤.

(٦) فى «ه»: «فى الجملة».

(٧) فى «د»: «الكلام».

(٨) المعنى لابن هشام ٧٧٣، ٧٧٦.

(٩) سورة الزخرف: الآية ٨٧.

(١٠) من «أ» و «ب».

(١١) سورة الزخرف: الآية ٩.

وفي خاتمة هذا «الباب»^(١): إذا دار الأمر بين كَوْنِ المحذوف «فعلاً»^(٢) والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ «والباقي»^(٣) خبراً، فالثاني أولى، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر، فالمحذوف عَيْنُ الثابت، فيكون حذفاً كلاً حذف، فأما الفعل، فإنه غير الفاعل إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى، كـ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾^(٤)، و﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ﴾^(٥) و﴿لِيُبَيِّنَ لَكَ﴾^(٦) أو بموضع آخر يشبهه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٧) فلا يقدر: ليقولن: الله خلقهم، بل خلقهم الله، لجرى ذلك في «مشبه»^(٨) هذا الموضع، وهو ﴿ليقولن﴾^(٩) خلقهن [١/٦٤] العزيز العليم^(١٠)، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو: ﴿قَالَتْ مِنْ أَنْبَاءِ هَذَا قَالَ نَبَأَى الْعَلِيمِ الْخَيْرِ﴾^(١١)، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾^(١٢).

د: وتتجاوز المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار^(١٣).

قلت: لو شاء ألا يتجاوز لقال:

ويرفع الفاعل فعل حذفاً كمثل زيد في جواب: مَنْ وفا

(١) في «ب» و«ج» و«هـ»: «الكتاب».

(٢) من «ب» و«ج».

(٣) في «هـ»: «والثاني».

(٤) سورة النور: الآية ٣٦.

(٥) سورة الشورى: الآية ٣.

(٦) جزء من بيت من الطويل، للحارث بن نهيك، وتماهه:

لِيُبَيِّنَ لَكَ ضَارِعٌ لِمَا تَطِيحُ الطَّرَائِحُ وَمَخِيطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّرَائِحُ

والشاهد في الشطر الأول، على أن «ضارع» فاعل لفعل محذوف، فكانه لما قال: لِيُبَيِّنَ لَكَ، فقيل له: مَنْ يُبَيِّنُكَ؟ فقال: ضارع، على معنى: يبكيه ضارع.

(٧) سورة الزخرف: الآية ٨٧.

(٨) في «أ» «شبه».

(٩) من «أ» و«ج».

(١٠) سورة الزخرف: الآية ٩.

(١١) سورة التحريم: الآية ٣.

(١٢) سورة يس: الآيتان ٧٨، ٧٩.

(١٣) وذلك في قوله: «ويرفع الفاعل فعل أضماراً».

وانظر: شرح المرادى ٨/٢.

لطيفة: ورد علينا أيام كَوْنِنَا بمكناسة الزيتون^(١)، كلاًها الله تعالى، من أعيان مدينة «سلا»^(٢) الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد، فحاجاني، وذلك في «زمن»^(٣) الشبية بقوله:

يا قارئِ النَّحْوِ مِنَ الْفِيَةِ جَمَعْتَ فِي النَّحْوِ مُعْظَمَ مَا فِي النَّحْوِ قَدْ قِيلاً
 إِنَّ كُنْتَ تَفْهَمُهَا فَهَمًّا تُجِيدُ بِهِ أَسْرَارَهَا حَيْثُ تَخْفَى وَالْأَقْوِيلاً
 فإِى فَعَلٍ بِهِ قَدْ جَاءَ فَاعِلُهُ فِعْلاً وَمِنْ فَاعِلٍ قَدْ جَاءَ مَفْعُولاً

فألقي الله تعالى في قلبي أنه أراد:

«ويرفع الفاعل فعل»

فقلت «مجاوباً»^(٤):

فَدَتِكَ نَفْسِي لَقَدْ أَحْسَنْتَ تَمْثِيلاً وَفَقَّتَ كُلَّ الْوَرَى يَدَا وَتَبْجِيلاً
 يَا حُسْنَ أَحْجِيَةٍ فِي بَابِ فَاعِلِهَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعَةٍ فِي النِّظْمِ تَكْمِيلاً

فأقرَّ أنه ما أراد إلا ذلك، وأظهر «استعظام»^(٥) العثور عليه.

وَتَاءُ تَانِيثِ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لَأَنْثَى كَابَتْ هِنْدُ الْأَذَى
 وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِّ

(١) في مراصد الاطلاع ٣: ١٣٠٢ - ١٣٠٣: «مكناسة بالكسر، ثم السكون، ونون، وبعد الألف سين مهملة، مدينة بالمغرب في بلاد البربر . . . وقيل: وبالمغرب بلدة أخرى مشهورة، يقال لها: مكناسة الزيتون، حصينة مكنية في طريق المار من فاس إلى سلا، على شاطئ البحر، فيه ميناء للمراكب، منها تجلب الحنطة إلى شرقى الأندلس».

(٢) «سلا»: ماضى السلو، مدينة بأقصى المغرب، ليس بعدها معمور إلا مدينة يقال لها: غرنيطوف . . . وسلا على الزاوية، شمالها البحر، وغربها نهر جار من الجنوب في غربيه المهديّة».

«مراصد الاطلاع ٢: ٧٢٤».

(٣) في «ج»: «زمان».

(٤) في «ب»: «مجاوباً».

(٥) في «أ» و«د»: «استعظام».

د: «إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته تاء ساكنة»^(١) مثاله بتأويل بعض العرب: (فلان لغوب جاءته [ب٦٤] كتابي فاحتقرها) سمعه أبو عمرو بن '، فقال: أتقول: «جاءته كتابي»؟ فقال: «أليس بصحيفة»، قال: ما اللغوب؟ قال: نمت، حكاه الجوهري^(٢).

أبو حيان: هذا قليل، «وقد»^(٣) جعلوا:

«سائل بني أسد ما هذه الصوت»^(٤)

من أقبح الضرائر وإن كان الصوت مؤوِّلاً بالصيحة.

د^(٥): «والحر فرج المرأة»^(٦) ليست المرأة مخصوصة، بل قال الشارح: الحقيقي ب: هو ما كان من الحيوان بإزائه ذكر،

شرح المرادى ٩/٢.

لصاح ٢٢٠/١.

نبي «ه»: «وهم».

بالبيت بتمامه:

يا أيها الراكب المزجى مطيئة
سائل بني أسد ما هذه الصوت

والبيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٢٣٩/٦ وسر صناعة الإعراب ١١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦ وشرح المفصل ٩٥/٥ ولسان العرب ٥٧/٢ (صوت)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/٢، ٢٣٧/٥ والإنصاف ٧٧٣ والخصائص ٤١٦/٢ وخزانة الأدب ٢٢١/٤ والتذييل والتكميل ١١٦/٢.

والشاهد فيه قوله: «ما هذه الصوت» «حيث أتت المذكر للضرورة الشعرية».

شرح المرادى ١٠/٢.

في «ب» «الرجل» وأصل: حر: حرح، فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على «حريح»، وجمعه على «أحراح» فحذفت لامه، وهى الحاء اعتباطاً فبقى «كيد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو، بكسر الراء، فرج المرأة، لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء، ولو دبراً كالطير.

«حاشية الخضرى ١: ١٦٣».

«كامرأة»^(١) و«نعجة واثان»^(٢)، وكان شيخنا «العلامة»^(٣) أبو عبدالله القورى يستبشع هذا اللفظ، فلو أن المصنف قال:

«مُتَّصِلٌ أَوْ مَا بِتَأْنِيثِ حِرِّ»

لتنزّه عنه، «أى»^(٤): أو ما اتّصف بتأنيث حقيقى.

وقد يُسِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءَ فِي نَحَرَاتِي الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِلاَ فَضْلاً كَمَا زَكَى إِلا فَتَاةَ ابْنِ الْعَلَا
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ

ق: فى قوله: «التاء فى» مع قوله: «الواقف» سناد التأميس، كقوله:

أَدْعُوكَ يَا رَبَّ مِنَ النَّارِ الَّتِي أَعَدَدْتَ لِلْكَفَّارِ فِي الْقِيَامَةِ^(٥)
قال: ومما أنشدوا مما جاء على القياس قول العجاج^(٦):

«فَمَنْ»^(٧) يَمَكِّنُ بِهِ إِذَا حَجَّأَ عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفُتْرَجَا

وتقدم بحث الميكودى معه فى قوله:

«وَسَمُّ مَعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا»^(٨) . . . البيت .

(١) ساقطة من «ه».

(٢) ابن الناظم ص ٩٠.

(٣) ساقطة من «د».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) شرح الشاطبى ١/ ٥٢١.

(٦) الرجز فى جمهرة اللغة لابن دريد ١/ ٣٢٥ وشرح الحماسة للتبريزى ٣/ ٩٩، والاشتقاق ص ١٠٤.

(٧) فى «ب» و«ج»: «فهن».

(٨) ساقطة من «ج».

وما قاله المكودي صحيح ابن أبي الربيع، إن قيل: لا ضرور في قوله^(١)

«ولا أرض أبقل إبقالها»

إذ لو شاء الشاعر لقال: «أبقلت إبقالها» [٦٥أ] بالنقل

قلنا: لعل النقل ليس من لغته^(٢). انتهى.

وهذا يدل على أن «أرض»^(٣) عنده مبنى على الفتح، وإلا كان في البيت نقل آخر،
السؤال شبيه بما تقدم في قوله:

«وكونها بمعرب الأفعال قل»

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللين
والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

(١) من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في فتح الرب المالك ٣٢٤ وتخليص الشواهد ٤٨٣
وخزانة الأدب ١: ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر ٦: ٢٦٨ وشرح التصريح ١: ٢٧٨ وشرح شواهد
الإيضاح ٣٣٩، ٤٦٠ وشرح شواهد المغنى ٢: ٩٤٣ والكتاب ٢: ٤٦ ولسان العرب
٧: ١١١ (أرض)، ١١: ٦٠ (بقل) والمقاصد النحوية ٢: ٤٦٤ ويلا نسبة في نتائج الفكر
للسهيلي ١٣٠ وشرح للتسهيل لابن مالك ٢: ١١٢ وشرح التحفة الوردية ٢٠٥ وشرح
ابن الناظم ٩١.

والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها»، والقياس: أبقلت إبقالها؛ لأن الفعل مسند إلى
ضمير عائذ على الأرض، وهي مؤنث مجازي، فحذف التاء ضرورة.

(٢) ابن أبي الربيع في البسيط ١: ٢٦٥-٢٦٦: «فإن قلت: ليس في هذا ضرورة، ألا ترى أنه لو قال:
«ولا أرض أبقلت إبقالها» لم يتكسر الشعر، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها قياساً،
وقد قرئ به.

الجواب: النقل ليس من لغات جميع العرب، فهذا الشاعر ليس من لغته النقل، فلحال يمكن من
لغته اضطر إلى حذف التاء، وأجرى الضمير مجرى الظاهر...».

(٣) في «ص» و«أ» و«ب» «ولا أرض».

د : ويستثنى من ذلك «البنون» فحكمه حكم المكسر؛ «لتغير»^(١) واحده^(٢).

قال في التسهيل^(٣) : وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء «والإماء»^(٤)،
وعليه «بيت»^(٥) الكتاب^(٦) :

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجهل ضَرارًا لأقوامٍ

ق : «وكذا السنون والأرضون ونحوهما»^(١).

(١) في «ج» : «لتغير» .

(٢) شرح المرادى ١٤ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٠ .

(٤) في «ج» : «الآباء» .

(٥) في «هـ» : «بنو» .

(٦) من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٨٢ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ٢ : ٨٥٣
والملخص ١ : ٢٨١ والإنصاف ١ : ٣٣٠ وتذكرة النحاة ٦٦٥ وخزانة الأدب ٢ : ١٣٠ - ١٣٢ ،
١١ : ٣٣ ، ٣٥ والدرر ٣ : ١٩٠ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٢١٨
وشرح شراهد الإيضاح ٤٥٨ والشعر والشعراء ١ : ١٠١ والكتاب ٢ : ٢٧٨ ولسان العرب
١٤ : ٢٣٩ (خلا) وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ١١٣ وشرح الجمل لابن أبي الربيع
١ : ٢٢٧ .

وفي البيت شاهدان:

الأول : وهو الذى سبق البيت من أجله، قال عنه ابن أبي الربيع فى الملخص ١ : ٢٨١ ، ٢٨٢ :
«وليس فى هذا حجة ؛ لأن «بنى» وإن كان جمعاً سالمًا، فهو شبيه بالجمع المكسر ؛ لأن الواحد
«ابن» وليس «بنون» بجارٍ عليه، وإنما هو جمع لواحد لم يستعمل، فذلك قال : قالت بنو
عامر...» .

فالشاهد على هذا فى قوله : «قالت بنو عامر» يتأنيث الفعل «قالت» ؛ لأنه أسند إلى جمع ملحق
بالسالم، وهو «بنو»، ومثاله : «قالت الأعراب آمنًا» .

والثانى : فى قوله : «يا بؤسَ للجهل» يريد : يا بؤسَ الجهل، فأقحم اللام بين المتضايقين توكيدًا
للإضافة .

د : «و(أل) في (الفتاة) جنسية»^(٢) قد استوعب الكلام عليها «في»^(٣) قوله : (مقارني) (أل) أو مضافين لما قارنها»^(٤) .

لو قال هنا :

والتاء في المضارع كالتاء في الماضي إلا الوضع في ابتداء

لكان كقوله في التسهيل^(٥) : «وتساويها»^(٦) في اللزوم وعدمه «تاء»^(٧) مضارع غائبة .

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلاً
وقد يجيء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

ق : «ويحتمل أن يريد بالمفعول في البيتين المفعول به ، وهو الجارى على الألسنة
ويحتمل أن يريد كل مفعول»^(٨) .

(١) شرح الألفية للشاطبي ٥٢٧/١ .

(٢) شرح المرادى ١٥/٢ .

(٣) في «ب» : «عند» .

(٤) ابن مالك في التسهيل ٣ : ٨ : «فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر بالألف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما ، مباشراً أو بواسطة . . .» .

وقال في شرحه ٣ : ٨ - ٩ : «الغالب في فاعل نعم وبئس أن يكون مُعَرَّفًا بالألف واللام ، أو مضافاً إلى المعرف بهما ، أو مضاف إلى المضاف للمعرف بهما ، أو ضميراً مستتراً مفسراً بكرة منصوبة على التمييز . . .» .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١٠ حيث قال : «وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ، ونون التانيث الحرفية» .

(٦) في «أ» ، «ب» ، «ج» : «وتساويها» .

(٧) في «د» : «ياء» .

(٨) فتح الرب المالك ٣٢٨ وابن الناظم ٩١ وشرح الأشموني ١ : ٣١٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ : ١٥ وشرح أبي إسحاق على الألفية ٥٣٣/١ .

وأخِرِ المفعول إن لبس حذر
وما بالأُ أو بإنما انحصر
أو اضمرِ الفاعل غير منحصر
أخرُ وقد يُسبق إن قصدَ ظهرُ
وشدُّ نحوُ زانَ نورهُ الشجرُ
وشاعَ نحوُ خافَ ربُّه عُمرُ

د: «التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها»^(١)، علق عليه شيخنا «الأستاذ»^(٢) أبو عبدالله «الصغير»^(٣) ما نصه:

«لأن»^(٤) المبتدأ والخبر اختلفَ أيهما المسند والمسند إليه، «فأحدهما»^(٥) أحقُّ بهذا الاعتبار. انتهى، وأبين منه التعليل بأن المبتدأ والخبر واقعان على ذاتٍ واحدة، بخلاف «الفاعل»^(٦) والمفعول.

د: «الانفصال لا يجوز مع إمكان الاتصال، في غير المواضع المستثناة»^(٧)، يريد في قوله: «وصل أو أفصل هاءً سلبيةً وما»^(٨) إلى آخره.

د: «وأنشد»، يعنى المصنف على نحو «زان نورهُ الشجرُ» ستة أبيات، وأنشد غيره أبياتاً آخرَ»^(٩).

(١) المرادى ٢: ١٧: «ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة (يقصد قوله سبحانه: «فما زالت تلك دعواهم») جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها، وذلك واضح، فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو: «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية، نحو: ضربت موسى سعدى» جاز القديم».

(٢) ساقطة من «ب» و «ج».

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) ساقطة من «ب».

(٥) من «ج» وبقية النسخ: «فأمرهما».

(٦) فى «أ» والأصل: «الفعل».

(٧) شرح المرادى ٢/ ١٩.

(٨) من «د».

(٩) شرح المرادى ٢/ ٢٠.

أبو حيان: قال أبو جعفر النحاس^(١): فأما ما أنشده «أبو عبيدة»^(٢):

لما عَصَى أصحابه مُصْعَبًا أدى إليه الكيلَ صاعًا بصاع^(٣)

فهذا لا يجوز عند أهل النظر في شعر ولا غيره، ورواية الأصمعي^(٤):

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى، يعرف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي المصري، من أهل الفضل الشائع، والعلم الذائع، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، ونفطويه والزجاج، وعاد إلى مصر، وسمع بها النسائي وغيره، وصنّف كتبًا كثيرة منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات، وغيرها، توفي في سنة ٣٣٨هـ.

انظر: بغية الوعاة، ١: ٣٦٢ وإنباه الرواة ١: ١٠١ - ١٠٤ والأعلام ١: ١٩٩ والبداية ١١: ٢٤٢ والبلغة ٢٩ وحسن المحاضرة ١: ٢٢٨ وشذرات الذهب ٢: ٢٤٦ وطبقات الزبيدي ٢٣٩ ونزهة الألباء ٣٦٣ - ٣٦٥ ومعجم الأدباء ٤: ٢٢٤ - ٢٣٠ ومعجم المؤلفين ٢: ٨٢ والنجوم الزاهرة ٣: ٣٣٠.

(٢) في «أ»: «أبو عبدالله».

(٣) من السريع، وهو للسفاح بن بكير في الخزانة ١/٢٨٩، ٢٩٠، ٩٧/٦ وبلا نسبة في الخزانة ١/٢٧٩ ولسان العرب ١٥/١٤٨ (فجا).

والشاهد فيه إفراد الضمير في «إليه»، مع أنه راجع إلى الأصحاب، قصدًا إلى كل واحد منهم.

(٤) هو عبد الملك بن قُريْب بن علي بن أصمَع، الباهلي، والأصمعي، أبو سعيد، أحد أئمة اللغة والأخبار والغريب والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقرّة بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وشعبة، وحماد بن سَكَمَة وخُلُق، وكان بخیلاً ويجمع أحاديث البخلاء. ومن تصانيفه: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، الأنواء، الهمز، المقصور والممدود. وغيرها كثير.

ولد سنة ١٢٥هـ وتوفي سنة ٢١٠هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ١١٢ - ١١٤ وأخبار النحويين البصريين ٧٢ - ٨٠ وإنباه الرواة ٢: ١٩٧ و٢٠٥ وبروكلمان ٢: ١٤٧ - ١٤٨ وتاريخ بغداد ١٠: ٤١٠ - ٤٢٠ وشذرات الذهب ٢: ٦٣ - ٨٣ وطبقات الزبيدي ١٨٣ - ١٩٢ وطبقات القراء ١: ٤٧٠ ومعجم المؤلفين ٦: ٨٧ والنجوم الزاهرة ٢: ١٩٠ ونزهة الألباء ١٥٠ - ١٧٢ وهديّة العارفين ٦٢٣ - ٦٢٤ وتاريخ العلماء النحويين ٢١٨ - ٢٤٤.

«لما عصى المصعب أصحابه» والبيت لأبي العباس السفاح، وأنشد هشام^(١) :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بِنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وهذا البيت مصنوع، «نَحَلَهُ»^(٢) عمرو بن كلثوم^(٣)، وقال هشام فيه: «وهذا من متاع

الشعراء»^(٤).

ق: قوله: «أو أضمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصِرٍ» يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميراً

متفصلاً غير محصور، فإنك [٦٦] إذا قلت: ضرب زيداً إما عمرو وإما أنا، وأكرمك إما

أنا وإما زيد، أو قلت: إن أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو، «فهذا»^(٥) «كله»^(٦) وما أشبهه

قد أضمِر فيه الفاعل غير منحصِر، مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز، وبهذا

اعترضه في التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد بن لب^(٧).

(١) من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ١٩١ والخصائص ١: ٢٩٤ وله أو لأبي الأسود الدؤلي

في خزانة الأدب ١: ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧ والدرر ١: ٢١٧ وللناطقة أو لأبي الأسود أو

لعبدالله بن همارق في شرح التصريح ١: ٢٨٣ والمقاصد النحوية ٢: ٤٨٧ ولأبي الأسود الدؤلي

في ملحق ديوانه ٤٠١ وتخليص الشواهد ٤٩٠ وبلا نسبة في شرح الجمل لابن هشام ١٩٩ وأوضح

المسالك ٢: ١٢٥.

والشاهد فيه قوله: «جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى» حيث عاد الضمير في الفاعل «رَبُّهُ» إلى المفعول «عَدَى»

والمفعول متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا ممنوع عند جمهور النحاة، وأجازه بعضهم.

(٢) ساقطة من «ه».

(٣) هو عمر بن كلثوم، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات السبع، ومطلع معلقته:

أَذِنْتُ لَهَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبُّ نَارٍ لَا يَمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

كان من أشرف العرب، مات قبل الإسلام بإحدى وخمسين سنة. هدية العارفين ١/ ٨٠٢.

(٤) التذييل والتكميل ١/ ١١٧٧.

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) ساقطة من «أ» و«ب».

(٧) شرح الشاطبي ١/ ٥٣٦.

ق: «والمنحصر قد تقدّم أنه يريد به ما وكي أداة الحصر»^(١). انتهى.

ابن هانيء: هذا «على»^(٢) ما تقدم من إطلاق المحصور على ما بعد «إلا»، وغيره من النحاة يقول: إن المحصور ما قبل إلا، وهو الصحيح، ولا نزاع في المعنى، وإن وقع الخلاف في العبارة، ومن كونه لم يبيّن وجه اصطلاحه فيه يُوهم اختلاف المعنى، فأشكل الموضوع جدًّا.

(١) شرح الشاطبي ١/٥٣٦.

(٢) ساقطة من «أ».

النائب عن الفاعل

يُثَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنِيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

د: «قد يحذف الفاعل لغرض لفظي، كالإيجاز، والتفعيل، والتوافق، والتقارب، أو معنوي كالعلم، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه»^(١)، مثال الإيجاز: «ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بُغِيَ عليه»^(٢)، ومثال التفعيل، وهو إقامة وزن الشعر:

«عَهَدْتُ مَغِيْبًا مَغِيْبًا مَنَ اجْرَتَهُ»^(٣)

ومثال التوافق في إعراب القوافي خوفًا من الإقواء أو الإصراف، قول الشاعر^(٤):

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه «يَحْوِرُ»^(٥) رَمَادًا بَعْدَ مَا هُوَ سَاطِعٌ
وما المال والأهلون إلا وديعةٌ «وَلَا بَدُّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ»^(٦)

(١) شرح المرادى ٢/٢٠١.

(٢) سورة الحج: الآية ٦٠: والآية بتماهما: «ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصِرَّهُ اللَّهُ إِنْ أَلَّهَ لَعَفُو غُفُورٍ».

(٣) عجزه:

«فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئَلًا»

من الطويل، وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك ٢: ٥٨٠ وابن الناظم ١٠٤ وأوضح المسالك ٢: ١٨٩ وتخليص الشواهد ٥١٣ وشرح الأشموني ١: ٢٠٢ وشرح التصريح ١: ٣١٦ والمقاصد النحوية ٣: ٢.

والشاهد فيه قوله: «مَغِيْبًا مَغِيْبًا مَنَ اجْرَتَهُ» حيث تَقَدَّمَ عاملان، وكلاهما اسم فاعل صالح للعمل في الميعول، وهو قوله: «مَنَ اجْرَتَهُ»، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وقد أعمل الثاني لقربه، فنصب به «مَنَ» على المفعولية، وأعمل الأول في ضميره، وحذف هذا الضمير؛ لأن في ذكره إعادة على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة، ولو أمكنه إعمال العامل الأول لقال: «عَهَدْتُ مَغِيْبًا مَغِيْبًا مَنَ اجْرَتَهُ».

(٤) من الطويل، وهما لليبي في ديوانه ١٦٩ والمقدمة الجزولية في النحو ١٤١ وحماسة البحترى ٨٤ والدرر ٢: ٥٣ ولسان العرب ٤: ٢١٧ (حور) وبلا نسبة في شرح الأشموني ١: ١١٠.

والشاهد فيه قوله: «يَحْوِرُ رَمَادًا» حيث جاءت «حار» كـ «صار» معنى وعملاً، وهذا شاهد البيت الأول، وشاهد البيت الثاني قوله: «تُرَدُّ الْوَدَائِعُ» حيث حذف فاعل الفعل «تُرَدُّ» وبناء للمجهول، لأنه لو ذكر الفاعل لاختل النظم.

(٥) في «أ»: «تحول».

(٦) في «ب»: «ولا بدُّ من يوم ترد فيه الودائع»، وفي «هـ»: «ولا بد من يوم ترد الودائع».

ومثال التقارب في الإسجاع لثلاً «تبعُد»^(١) القرينة عن اختها بعداً تنفر منه الطباع
[٦٦٦ ب]، وتَمَجُّهُ الأسماع قول الحريري^(٢) في المقامات^(٣):

«ما طلع هلالٌ وسمعَ إهلالٌ»^(٤)

ومثال العلم به: «وخلقَ الإنسانَ ضعيفاً»^(٥)، ومثال الجهل به: «نبئتُ بكذا»، إذا لم
«تعرف»^(٦) من نَبَأكَ.

وقد سلّم أبو حيان^(٧) وابن هانئ والمرادى اندراجهُ في الغرض المعنوي، وهو
المتبادر.

(١) في «أ»: «تتعدي».

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، الإمام أبو محمد الحريري، ولد في حدود سنة
٤٤٤ هـ، وقرأ على الفضل القصباني، وكان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه
تشهد بفضله وتُقرُّ ببُتْلِهِ.

ومن تصانيفه: دَرَّةُ الغواص في أوهام الخواص، والملحة وشرحها ورسائله وديوان شعره، مات
بالبصرة في سادس رجب سنة ٥١٦ هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ٢٥٧-٢٥٩ والأعلام ٦: ١٢ وإنباه الرواة ٣: ٢٣-٢٧ وشذرات الذهب
٤: ٥٠-٥٣ ومعجم الأدباء ١٦: ٢٦١-٢٩٣ ومعجم المؤلفين ٨: ١٠٨ والنجوم الزاهرة
٥: ٢٢٥ ونزهة الألباء ٤٥٣-٤٥٧ وكشف الظنون ١٧٨٧.

(٣) هو كتاب للحريري قال عنه الزمخشري: أقسم بالله وآياته، ومشعر الحج وميقاته أن الحريري حرّى بأن
نكتب مقاماته.

«كشف الظنون ١٧٨٧».

(٤) قال الحريري في المقامات ص ٣٠٤: «ما لَمَعَ آلٌ، وسلَّعَ رالٌ، وطلَّعَ هلالٌ، وسمعَ إهلالٌ».

والإهلال: هو رفع الصوت عند رؤية الهلال، أو هو التلبية.

(٥) سورة النساء: الآية ٢٨: والآية بتمامها:

«يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً».

(٦) في «أ»: «يُعرف».

(٧) التذييل والتكميل ٢/ ١٢٠ ب.

وقال شيخ شيوخنا أبو عبدالله بن العباس^(١) في شرح اللامية^(٢): «الظاهر أن قوله في التسهيل^(٣): «قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي» غير «حاصر»^(٤)؛ لأن حذفه للجهل به مغاير لهما».

ومثال الإبهام قول مُحْفِي صدقته: «تُصَدِّقُ بِصَدَقَةِ عَلِيٍّ مَسْكِينًا»، ومثال تعظيم الفاعل بِصَوْنِ اسمه عن مقارنة اسم المفعول قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(٥): «مَنْ ابْتَلَى مِنْكُمْ بِهَذِهِ الْقَاذِرَةِ»^(٦)، ومثال التحقير: «طُعِنَ عُمَرُ وَقَتِيلَ الْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا»^(٧).

ومثال الخوف منه قول خائف من الحجاج: «قَتَلَ ابْنَ عُمَرَ»، ومثال الخوف عليه قولُ والدِ قتالِ زيدٍ: «قُتِلَ زَيْدٌ»، ومن المعنوي أيضاً إيشار غرض السامع في عدم ذكر الفاعل لخوف عليه أو منه أو كراهة سماع ذكره.

(١) هو محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي، شهر بابن العباس التلمساني، كان إماماً فقيهاً، متفتناً في علوم، كان من أكابر علماء تلمسان، وأكبر أئمة وقته بها، وله تأليف، كشرح لامية الأفعال في التصريف، وشرح جمل الخونجى، والعروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الإلقا، وغير ذلك. توفي سنة إحدى وسبعين وثمانمائة.

انظر: كشف الظنون ١٥٣٦ والضوء اللامع ٧: ٢٧٨ وهدية العارفين ٢: ٢٠٥ ومعجم المؤلفين ١٠: ١٢١ وشجرة النور الزكية ١٦٤ ونيل الأبتهاج ص ٥٤٧.

(٢) وشرحه للامية يسمى: «تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال» وأوله: «الحمد لله الذي تفرد في صفاته وأفعاله... إلخ، فرغ منها سنة (٨٥١هـ). (كشف الظنون ١٥٣٦).

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

(٤) في «أ»: «حاضر».

(٥) الحديث: «من بلى منكم بهذه القاذورات»، أخرجه الإمام مالك في كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، وروى: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله». . الحديث، انظر: الزرقاني على الموطأ ٤: ١٢، وفي الجامع المصغير ١/ ٩٣: «اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله تعالى عنها، فمن ألم بشيء منها فليستر بستر الله...».

(٦) في «أ»: «القاذورات».

(٧) ساقطة من «ص» و«ه».

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقد نظمتها في أرجوزتي المسماة «نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»، فقلت [٧٦ أ]:

وحذفتها للخرف والإبهام والوزن والتحقيق والإعظام
والعلم والجهل «والاختصار»^(١) والسجع والرفاق والإيثار

قال: وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: «هذا من هذيان المتأخرين، ولا فرق بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل»^(٢)، انتهى.

وفي آخر الباب الخامس من المغني «أن هذا»^(٣) تطفل من النحويين على صناعة البيان^(٤).

وأول الفعل اضممن والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل
واجعله في مضارع منفتحاً كيتحى المقول فيه يتحى
والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة
وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستجلى.

د: «الأولى أن يقال: مزيداً أوله تاء معتادة»^(٥) «أى عوضاً من تاء المطاوعة».

(١) في «أ»: «الاحتقار».

(٢) التذيل والتكميل ١٢٦ / ٢.

(٣) ساقطة من «ه».

(٤) ابن هشام في المغني ٨٥٣: «... وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس أو للجهل به أو للخرف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريراً على عادتهم، وأنشد متمثلاً:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد

بل لأنى وضعت الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً...».

(٥) شرح المرادى ٢٤ / ٢.

قلت: فلو قال مثلاً:

«والثاني»^(١) التالي تا الزيادة «فاضمم بماضي»^(٢) ان تكن معتادة

لحافظ على طرده ولم يُخلّ بعكسه؛ إذ دخل في المعتادة تاء المطاوعة، كتعلم، والتكلف
كنحكّم، والتجنب كتأتم، والصيرورة كتأيمت المرأة، والاتخاذ كتبني الصبي، وغير
ذلك، وخرج بها غير المعتادة كترمس الشيء بمعنى رمسه أي دفته^(٣)، وهذا أولى من
«إصلاح»^(٤) «ق» إذ قال:

«والثاني» التالي تا زائده
واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل
وان بشكل عيف ليس يجتب
وما لفا باع لما العين تلي
فاضمم ففي الضم تمام الفائدة [٦٧ب]
عيناً وضم جا كبوع فاحتمل
وما لباع قد يرى لنحو حب
في اختار وانقاد وشبه ينجلي

د: «ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة»^(٥)، احترز بقوله:
«هنا» من إشمام الوقف الذي لا يُسمع، وبذا فسره الداني^(٦)، ونقله أبو حيان عن الشلوين
«عنه، وزاد»^(٧):

(١) في «د»: «والثالث».

(٢) في «ب»: «كالأول اجعلته»، وفي «ج» و «هـ»: «كالأول اجعل».

(٣) الجوهري ٩٣٣/٢: «رست عليه الخبر كتتمه، ورست الميت وأرسته دفته».

(٤) في «ج»، و «د»: «اصطلاح»، وانظر شرح أبي إسحاق على الألفية ٩/٢.

(٥) شرح المرادى ٢٥/٢.

(٦) الداني في التيسير: «والباقون أي: غير أبي عمرو والكوفيين، لم يرد عنهم في ذلك شيء،
واستحباب أكثر شيوختنا من أهل الأداء أن يوقف عندهم بالرؤم والإشمام أيضاً، وقهم من قوله:
«أكثر» أن غير الأكثر من أهل الأداء يقصر الأخذ بالرؤم والإشمام على من ورد عنهم النص والرواية
بهما».

«التيسير للداني ص ٥٩ والوافي في شرح الشاطبية: ١٢٠».

والداني هو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني الأموي ولد سنة ٣٧١هـ وتوفي سنة ٤٤٤هـ.

(٧) ساقطة من «أ»، وانظر: التوطئة ص ٢٦٠.

والدليل على أنه مسموع قول سيويه^(١): «وسمعنا من العرب من يُشم الضمَّ»^(٢).

د: ولهذا قيل: ينبغى أن يسمّى رَوِّمًا^(٣)، نقله أبو حيان عن أبي الحكم بن عذرة^(٤) في كلام طويل.

د: والأقرب ما حرره بعض المتأخرين^(٥) فقال: كيفية اللفظ أن «يتلفظ»^(٦) على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرأزا لا شيوعًا، جزء الضمة مُقدّم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر، ومن ثم تمحّضت الياء، مُرادُه ببعض المتأخرين

(١) ساقطة من «أ».

(٢) سيويه ٤: ١٧١.

«وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان «ذا» في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تغدّر أن تضع لسانك في أى موضع من الحروف شئت، ثم تَضُمُّ شفتيك؛ لأن ضمَّك شفتيك كتتحريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن...»
«وانظر: الكتاب ٤: ٣٤٣، ٣: ٩٥».

(٣) «وحقيقة الروم أن تُسمع كلُّ قريب منك مُصنَع إلى قراءتك حركة الحرف المحرك في الوصل بصوت خَفِيٍّ حال كونك واقفًا على هذا الحرف، وهذا معنى قول صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سمعه».

«الوافي ١٢٠ - ١٢١ والتيسير ص ٥٩ وشرح المرادى ٢/ ٢٥».

(٤) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري، الأوسى، الخضرأوى، أبو الحكم، كان نحوياً نبلياً حاذقاً، ثابت الذهن، وقاد الفكر، ولد سنة ٦٢٢ هـ، وأخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي، وابن عصفور وغيرهما، ومن تأليفه: المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإغراب، كان حياً سنة ٦٤٤ هـ.
انظر: بغية الوعاة ١: ٥١٠.

(٥) المرادى ٢: ٢٥.

(٦) في «ب»: «يلفظ».

«الجعبري»^(١)، وتام كلامه: وتنظير مكى له بالإمالة^(٢) يوهم الشيع.

د: «وما ذكره من اجتناب الشكل^(٣) الملبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً^(٤)، ويؤيد ما حكاه ذو الرمة^(٥) عن أمة بني فلان: «غِثًا ماشينا»؛ لأنه يقال: غيث القوم.

الجوهري: الغيث: المطر، وقد غاث الغيث الأرض: أصابها، وغاث الله «البلد»^(٦) يغيثها غيثًا، وغيثت الأرض [أ٦٨] تُغاثُ غيثًا، فهي «أرض»^(٧) مغِيثَةٌ ومغِيثَةٌ.

قال ذو الرمة: قاتل الله أمة بني فلان، ما أفصحها، قلت «لها»^(٨): كيف كان المطر عندكم؟

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو العباس الخليلي، المشهور بالجعبري، ولقبه ببغداد تقي الدين، وبغيرها برهان الدين، قال الذهبي: هو شيخ الخليل، له التصانيف في القراءات والحديث والأصول والعربية والتاريخ، منها: شرح الشاطبية، والرائية، والتعجيز، وغير ذلك، مات في رمضان سنة ٧٣٣هـ، وقد جاوز الثمانين.

انظر بغية الوعاة ١: ٤٢٠ - ٤٢١.

(٢) «الإمالة لغة: التعويج، يقال: أملت الرمح ونحوه، إذا عوجته عن استقامته، وتنقسم في اصطلاح القراء قسمين: كبرى وصغرى، فالكبرى أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، وهي الإمالة المحضة، وتسمى الإضجاع، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها.

والصغرى هي ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وتسمى التقليل، وبين وبين، أي بين لفظي الفتح والإمالة الكبرى».

انظر: الوافي ٩٧ وتحرير التيسير ٦٦ - ٧٣ والمغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة ١: ١١٥ - ١١٦.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) شرح المرادى ٢٧/٢.

(٥) شاعر مشهور، وانظر ما حكاه في صحاح الجوهري ١/ ٢٨٩.

(٦) في «ج»: «البلاد».

(٧) في «ب» و«ج»: «أيضاً».

(٨) ساقطة من «أ».

فَقَالَتْ: «غَنَّا مَاشِنَا»^(١).

ق: وقد كَمَّلَ شيخنا أبو سعيد بن لب^(٢) كلام الناظم «هنا»^(٣)، ونكت عليه في مخالفة سيبويه فقال:

مَثَالُ مَا الضَّمُّ لِلْبَسِّ مُجْتَنَبٌ فِيهِ تَطَاوَلَتْ فَطُلَّتْ فِي الْغَلْبِ
وَمِثْلُ زُرَّتْ وَاجْتَنَبَ كَسْرَ الَّذِي يَأْتِي عَيْنَ مِثْلِ دَنْتَ يَا «قَذَى»^(٤)
كَذَا إِذَا كَسَرَ بَوَاوُ قَدْ أُصِلَ فِي نَحْوِ خَافَ خَفْتُ لِلْمَفْعُولِ قُلْ
وَسِيْبِيُوهِ لَمْ يَرِدِ اللَّبْسُ إِذَا عَارَضَ وَجْهًا مُوجِبًا أَنْ يُبَدَأَ^(٥)

أبو حيان والصحيح المنقول عن العرب قول سيبويه

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّ قَوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٦)

(١) الصحاح ٢٨٩/١.

(٢) هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب - وقيل: ليث - أبو سعيد الشعليّ الغرناطيّ، كان عارفاً بالعربية واللغة، مُبرِّزاً في التفسير، قائماً على القراءات، مشاركاً في الأصلين والفرائض والأدب، جيد الخط والنظم والنثر، قعد للتدريس ببلده على وفور الشيوخ، وولى الخطابة بالجامع، وكان مُعظماً عند الخاصة والعامة.

صنّف كتاباً في الباء الموحّدة، وتوفى سنة ٧٨٨هـ.

انظر بغية الوعاة ٢: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) في «ص»: «فتى».

(٥) شرح الشاطبي على الألفية ٢/١٢، ١٣.

(٦) من الوافر، وقد اختلف في نسبه إلى قائل، فهو للجيم بن صعيب في شرح التصريح

٢٢٥: ٢ وشرح شواهد المغنى ٢: ٥٩٦ والعقد الفريد ٣: ٣٦٣ ولسان العرب ٦: ٣٠٦

(رقش) والمقاصد النحوية ٤: ٣٧٠ وله أولوشيم بن طارق في لسان العرب ٢: ٩٩

(نصت)، وبلا نسبة في كتاب الجمل في النحو للخليل ص ١٧٨ وما ينصرف وما لا ينصرف

١٠١.

والشاهد فيه قوله: «حذام» حيث جاء هذا الوزن مبنياً على الكسر، على وزن «فَعَالٍ»

ولم يقيد النحاة «هذه»^(١) اللغات بأمن اللبس ، سيويه فمن دونه .

ق: «على أن» المازني أشار إلى^(٢) أن بعض العرب يجتنب اللبس^(٣) ، فارتكب الناظم مذهباً لا قائل به ؛ إذ ردَّ جميع اللغات إلى لغة قليلة لم يذهب لها النحاة^(٤) .

وقابل من ظرفٍ أو من مصدرٍ أو حرفٍ جرٍّ بنياية حَرِي
ولا ينوب بعض هذي، إن وجد في اللفظ مفعولٌ به وقد يردُّ

د: «ومذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ، ولما كان الحرف ملازماً للمجرور اكتفى بذكره»^(٥) .

أبو حيان: مذهب جمهور البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل ، كما «أنك»^(٦) إذا [٦٨ ب] قلت : ما قام من أحد ، فالمجرور بـ «من» في موضع رفع بالفعل ، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد نحو : ما ضرب من أحد ، أو غير زائد نحو : سير يزيد ، خلافاً لمن فصل ، كالفراء ، ومذهبه في حرف الجر غير الزائد أنه في موضع رفع ، كما أن الفعل في (زيد يقوم) في موضع رفع ، وهذا ينبنى على قولهم : مررت «بعمر»^(٧) ، فمذهب البصريين أن المجرور في «موضع»^(٨) نصب ، فإذا بنى للمفعول كان المجرور^(٩) في موضع رفع^(١٠) .

وذهب الفراء إلى أن «حرف»^(١١) الجر في موضع نصب ، فلذلك ادعى أنه إذا بنى للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع .

- (١) ساقطة من «هـ» .
(٢) ساقطة من «ب» .
(٣) المنصف ١ : ١٠ .
(٤) شرح الشاطبي ١٢ / ٢ ، ١٣ .
(٥) شرح المرادي ٣١ / ٢ .
(٦) ساقطة من «ب» .
(٧) في «ج» : «يزيد» .
(٨) في «ص» و «أ» : «محل» .
(٩) ساقطة من «ب» ، و «هـ» .
(١٠) التذييل والتكميل ١٢٢ / ٢ ب .
(١١) في «أ» : «حروف» .

د: وظاهر «قوله»^(١) في الكافية والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معاً^(٢).

أبو حيان: وهذا لم يذهب إليه أحد غيره^(٣).

د: قيل: ولا «أولوية»^(٤) لشيء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور أولى.

وقال الشيخ أبو حيان: «ظرف المكان أولى» بعد ما حكى هذه المذاهب «وعلّها»^(٥) اختار هذا وعلّله بأن المجرور مُقَيَّد بحرف الجر^(٦)، وقد اختلف في جواز نيابته، وأن المصدر والزمان في الفعل دلالة عليها؛ إذ هما مدلولاه بخلاف ظرف المكان، فإن دلالاته عليه دلالة لزوم «كدلالة المفعول به»^(٧)، فهو أقرب إلى المفعول به من ساورها.

ق: وتحرز بقوله: «في اللفظ» من الموجود معنى فقط، حيث يكون الفعل متعدياً محذوف المفعول.

ومن مسائل هذا الباب مسألة الجمل [٦٩أ] المنتشرة إلى تفاريع كثيرة، يمرن أشياخ العربية بها طلبتهم، وأصولها أربع: «الأولى»^(٨):

(١) في «ب» و«ج»: «كلامه».

(٢) قال في شرح التسهيل ٢: ١٢٤: «قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، جوازاً أو وجوباً، فينوب عنه جارياً مجرأ في كل مآلة: مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر...».

وانظر: شرح المرادى ٣١/٢.

وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٢٢/٢ ب.

(٤) في «ب»: «أولوية»، وانظر شرح المرادى ٣٢/٢.

(٥) ساقطة من «ص» و«أ» و«ج»، و«ه».

(٦) التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ب.

(٧) في «أ» و«ج» و«ه»: «كدلالتة على المفعول به».

(٨) ساقطة من «ه».

أعطى بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً، فأعطى «هنا»^(١) له مفعول واحد، وهو ثلاثون، ومجرور وهو بالمعطى، فيجب على ما ارتضى الناظم أن يقام الثلاثون فيرفع، وأما المعطى فله مفعولان:

أحدهما: الضمير المستتر فيه، وهو العائد على «أل»^(٢).

والآخر: الديناران، فلك إقامة أيهما شئت، «وإن»^(٣) أقمت الأول قلت: أعطى «بالمعطى»^(٤) دينارين ثلاثون ديناراً، وإن أقمت الثانى قلت: أعطى بالمعطاء ديناران ثلاثون ديناراً^(٥)، فتظهر الضمير، لأنه «ضمير»^(٦) نصب، وإن شئت حذفته، فقلت: أعطى بالمعطى ديناران ثلاثون ديناراً، «والثانية: أعطى المعطى به ديناران ثلاثين»^(٧)، والثانية: أعطى المعطى به ديناران ثلاثين ديناراً، فأعطى له مفعولان: المعطى والثلاثون، فلك أن تقيم أيهما شئت، والمعطى له مفعول وهو الديناران، ومجرور وهو به، فليس لك «فيه»^(٨) إلا إقامة المفعول، فتقول: أعطى المعطى به ديناران ثلاثين ديناراً، على إقامة المعطى لا أعطى، وتقول: أعطى المعطى به ديناران ثلاثون ديناراً، على إقامة الثلاثين، إذ قد حكى الناظم جواز إقامة الثانى فى باب «كسا» بعد هذا.

والثالثة: أعطى بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً، فأعطى له مفعول، وهو الثلاثون، ومجرور، وهو بالمعطى «به»^(٩)، والمعطى أيضاً له (٦٩ ب) مفعول، وهو الديناران، ومجرور وهو به، فلا يجوز هنا على ما ارتضاه إلا وجه واحد، فتقول: أعطى بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً.

(١) ساقطة من «أ».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) فى «ج»: «فإن».

(٤) فى «أ»: «بالمعطاء».

(٥) فى «ه»: «مضمر».

(٦) زيادة مكررة من «أ».

(٧) ساقطة من «ج».

(٨) ساقطة من «ج».

والرابعة: أعطى المعطى دينارين ثلاثين ديناراً، فلك هنا اربعة اوجه :

أحدها: إقامة الأول لكل واحد منهما، وهو المعطى لأعطى، والضمير للمعطى^(١)، فتقول: أعطى المعطى دينارين ثلاثين ديناراً.

والثاني: إقامة الثاني لكل واحد فتقول: " أعطى المعطاء ديناران ثلاثون ديناراً، وإن شئت حذفت الضمير فقلت: أعطى المعطى ديناران ثلاثون ديناراً

والثالث: إقامة الأول للأول والثاني للثاني، فتقول: أعطى المعطى أو المعطاء ديناران «ثلاثون»^(٢) ديناراً.

والرابع: إقامة الأول للثاني، والثاني للأول، فتقول: أعطى المعطى دينارين ثلاثون ديناراً، ثم يتفرع بحسب الأفراد والثنية والجمع، وبحسب التذكير والتأنيث على اللغة المشهورة، وعلى لغة «يتعاقبون فيكم الملائكة»^(٣).

وقد يضاف «لذلك»^(٤) مذهب من أجاز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وغير ذلك.

وعن أبي الحسن بن الخضار^(٥) من أئمة سبته أنه كان إذا وصل هذه المسألة في إلقاء الجمل يحضُّ طلبته أن يأخذوها عن غيره؛ لكونه لم يأخذها عن شيخ؛ تحريماً لا قصوراً، فإنه كان إمام عصره^(٦) - رحمه الله - «تعالى»^(٧).

(١) في «هـ» للمفعول.

(٢) في «هـ»: «ثلاثين».

(٣) في «ب» و«ج» و«هـ»: «ملائكة». وقد سبق تخريجه ص ٣٨٢.

(٤) في «ب»: «إلى ذلك».

(٥) أبو الحسن بن الخضار هو: علي بن محمد أبو الحسن التلمساني الضرير، الیکتامي، المعروف بابن الخضار، إمام مقرئ، نزل سبته وأقرأ بها، قرأ على علي بن عبد الكريم بلمسان، وقرأ عليه أبو إسحاق الغافقي. غاية النهاية ١/٥٧٩.

(٦) شرح المشاطي ٢/٢٢، ٢٣، ٢٤. (٧) ساقطة من «هـ».

وباتفاقٍ قد ينوبُ الشان منُ
باب «ظن وأرى» المنعُ اشتهرُ
وما سوى النائبِ مما علقا
باب «كسا» فيما التباسه أمنُ^(١/٧٠)
ولا أرى منعا إذا القصدُ ظهرُ
بالرافعِ النصبُ له مُحققا

ق: في قوله: «قد ينوب» تنبيه على «قلته»، فنيابة الأول أكثر^(١).

(١) في «ج»: «قلة نيابة الأول»، وفي «ه»: «فنيابة الأول كثير»، وانظر شرح الشاطبي ٢٥/٢.

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى
ويبدأ بباب «اشتغال العامل عن المعمول»
أعانتنا الله على إتمامه

فهرست الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٥	إهداء
٧	مقدمة
١١	القسم الأول : الدراسة
١٣	الفصل الأول : ابن غازي
١٥	- اسمه، ونسبه، ومولده
١٦	- شيوخه
٢٦	- تلامذته
٣٣	- تأليفه
٤٢	- شعره
٤٣	- مذهبه الفقهي
٤٥	- وفاته
٤٧	الفصل الثاني : الكتاب
٤٩	- توثيق عنوانه ، وبيان موضوعه ، وتاريخ تأليفه
٥٠	- توثيق نسبته إلى مؤلفه
٥١	- عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف في التأليف
٥٢	- قيمة الكتاب ومكانته
٥٣	مصادر الكتاب ونقله
٥٥	الفصل الثالث : الألفية والدراسات التي دارت حولها
٥٧	- تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها

- ٥٨ أهمية الألفية في الدرس النحوى
- ٥٨ شروحها
- ٥٩ أول شارح لها
- ٦٠ شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة
- ٨٨ حواشى الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة
- ٥١٠٢ شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة
- ١٠٥ تعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها
- ١٠٧ إعراب الألفية
- ١٠٩ تصحيح الألفية
- ١٠٩ تكملة الألفية
- ١٠٩ معارضة الألفية
- ١١٠ تشطير الألفية
- ١١٠ نشر الألفية
- ١١٠ تقييدات على الألفية
- ١١١ اختصار الألفية
- ١١٢ تهذيب لبعض شروح الألفية
- ١١٣ تقريرات على بعض شروح الألفية وحواشيتها
- ١١٤ التنكيت على الألفية
- ١١٦ نسخ الكتاب
- ١٢٢ منهج الكتاب
- ١٢٥ غافج من المخطوطات

١٤٥	القسم الثاني : شرح الألفية
١٥٦	- الكلام وما يتألف منه
١٨٨	- العرب والمبنى
٢٢٣	- النكرة والمعرفة
٢٤٧	- العَلم
٢٦٣	- اسم الإشارة
٢٦٥	- الموصول
٢٧٥	- المعرف بأداة التعريف
٢٨٤	- الابتداء
٣٠٧	- كان وأخواتها
٣٢٧	- ما ، ولا ، ولات ، وإن ، المشبهات بليس
٣٣٤	- أفعال المقاربة
٣٤٢	- إن وأخواتها
٣٥٨	- لا التي لنفى الجنس
٣٦٧	- ظن وأخواتها
٣٧٥	- أعلم وأرى
٣٧٩	- الفاعل
٣٩٧	- النائب عن الفاعل
٤١١	فهرس موضوعات الجزء الأول

